













فی ہزت ضمیر مصر



U. S. NAVAL MEDICAL RESEARCH UNIT NO. 3  
FLEET POST OFFICE  
NEW YORK 09527

وہمان قماروہ

١٩٠٠ .. بعضا .. يظهر ..  
 صاغت الرقابة تقرير ..  
 ان مصر .. يتهمني بالسرقه .. واعترف متعوب  
 بعد ان هذا التقرير عومل معاملة  
 والمسلول دبر .. لقد حمل بليد الى نياحة الاموال  
 بلغت .. كان يجب ولحمة لولا  
 ولا حتى نقله الى ..  
 عام ١٩٧٧ .. دكتة الوزراء ..

جديدة في قضية د . عبد العزيز سليمان

فصل أســـــــــــــــــباب طعن

إلى

—

بحصانة

مدير الجامعة  
يقدم للرأي العام

مع الأزواج بين النيابة والمدعى الاشتراكي  
 أعلن المستشار أحمد سبتر سامي وزير العدل أنه سيجتاز الان التمس  
 بين جهات التحقيق المعقدة بالنسبة لمرام التراء غير المشروع  
 التة الجامعات  
 حرية و عدم

WORLD HEALTH  
ORGANIZATION

Regional Office  
for the Eastern Mediterranean

FOR THE AGENT, LLOYD

In reply please refer to :  
Positive the number is sufficient

**THE UNIVERSITY OF CHICAGO**



ORGANISATION MONDIALE  
DE LA SANTÉ

Current released  
under the President John F. Kennedy

REF. NO. 247 14000000, 14000000  
14000000, 14000000, 14000000

\_\_\_\_\_

6 August 1960

مردنه  
مردنه

**TO MAKE IT VERY CONCISE**

المحكمة بسلامه التصرفات  
اب منهم على عجل ولم يفحصوا فيه

المهم بالسيرة  
شائع السيرة

قضية الدكتور  
عبد العزيز سلمان

أحمد الأسواني







## الفصل الأول

# أسرار القضية التي لفرت ضمير مصر

قضية  
الدكتور  
عبد العزيز  
سليمان

بقلم: أحمد الأسواني







بسم الله الرحمن الرحيم

”يا أيها الذين آمنوا إن جاهدكم فاسق بنيائ فتبينوا  
أن تصيبوا قوماً بجرالة فتصبوا على ما فعلتم نادمين“  
صلى الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
”عدل ساعة خير من عبادة الدهر كله“







## المقدمة

هذه القضية التي كانت الأولى من نوعها في مصر منذ فلم نسمع من قبل أن رئيس جامعة وضع في قفص الاتهام متهما ، بتهم تمس ذمته المالية ٠٠ فرئيس الجامعة دائما قدوة للأساتذة والطلاب ٠٠ لذا كان طبيعيا أن تهز القضية ضمير مصر بأثرها شيوخها وشبابها وجيلها الصاعد الذى ينظر الى أساتذته نظرة التقدير والاعجاب .

وفي اطار هذه القضية أثيرت مشكلات عدة ، ورويت قصص مختلفة ، وبات الناس ينتظرون ، ويتطلعون الى حكم القضاء العادل ، حتى تستقر النفوس ، ونهدأ الألباب ٠٠ قيل حديث طويل عن البواعث التي أدت الى الاتهام ، وأمتلأت محاضر جلسات المحاكمة الجنائية بأقوال تشير الى أناس بأنهم وراء هذا الاتهام .

وقيل حديث طويل عن شخصية الدكتور عبد العزيز سليمان ، وحزمه في الادارة ٠٠ الأمر الذى دفع بعض المفرضين ٠٠ ممن أوذوا بسبب ادارته الحازمة ٠٠ فارتفعت صيحاتهم تشكو وتشكك فيه .

وفي هذه القضية ثار حديث طويل عن دور الرقابة الادارية فى التحريات ، ومدى اعتمادها على شكاوى ٠٠ !! بعض الموظفين بالجامعة وأمتلأت صفحات محاضر جلسات محكمة جنايات القاهرة ٠٠ بأسئلة رئيس المحكمة المستشار عادل صدقى لاستجلاء الحقيقة فى هذه النقطة ، وجاء حكم محكمة الجنايات ٠٠ فدمغ تقرير التحريات بعدم الجدية .



وفي هذا الشأن أثارت هذه القضية مشكلة الضمانات التي يجب أن يتمتع بها المواطنون لحمايتهم من الشكاوى الكيدية .

وثار حديث قانوني طويل في هذه القضية حول طبيعة الأموال المرسلة من هيئات أجنبية ، لتمويل البحث العلمي في الجامعة . . . وهل هي أموال عامة . . . أم أموال خاصة ومدى خضوعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات ؟ !

وفي هذه القضية - أيضا ثار حديث طويل حول حصانة أساتذة الجامعات ورجال القضاء والصحافة والضمانات التي يجب أن يتحلوا بها لضمان حسن أداء وظيفتهم وحرية فكرهم .

وفي هذه القضية أثارت مناقشات حادة حول بعض الأساتذة الذين يستمدون قوتهم داخل الجامعة من مؤازرة شخصيات هامة خارج الجامعة . . . وما مدى استقلال الجامعة في إدارة شئونها . بعيداً عن المؤثرات الخارجية .

وفي هذه القضية ثار حديث طويل عن ازدواج جهات الادعاء والتحقيق والمحاكمة . . . ورأينا على اثرها تصريحات للنائب العام ووزير العدل . . . للتحذير من ازدواج جهات القضاء .

قال المستشار صلاح الرشيدي النائب العام في حوارهِ بجريدة الأهرام بعددها الصادر في ٢١ يناير ١٩٨٢ - ان هناك تداخلا وازدواجا في الاختصاص للسلطة القضائية المخولة للنيابة العامة طبقا للقانون والدستور . يترتب عليه إعادة النظر في قانون العيب وتعديله ، وما يترتب عليه من اختصاصات مماثلة لجهات أخرى .



وقال المستشار عبد القادر أحمد علي المدعى العام الاشتراكي  
في جريدة الأهرام بعددها الصادر في ٣٠ يناير ١٩٨٢ ٠٠ ليس هناك  
أى تداخل أو تعارض في الاختصاصات ٠

وقال المستشار أحمد سمير سامي وزير العدل في نفس الجريدة  
بعددها الصادر في ١١ فبراير ١٩٨٢ ٠٠ بصراحة : هناك شبهة ازدواج  
قائمة كشفته القضية عند التطبيق ، وأنا أوافق على إعادة التنسيق بين  
التشريعات القائمة لمنع الازدواج بين النيابة العامة والمدعى العام  
الاشتراكي ٠٠ !! ٠٠ وان كان المدعى العام الاشتراكي له ما يبرره ٠

وأتارت هذه لقضية مشكلة حجة أحكام محكمة القيم على محكمة  
الجنابات ٠٠٠ وقد حسمت المحكمة تلك المشكلة حين بينت أنه لا حجة  
لأحكام محكمة القيم في مواجهتها ٠

وفي هذه القضية أثيرت مشكلة تتعلق بتقارير خبراء وزارة العدل ٠  
ومدى ما يجب أن نتحلى به من دقة ، واكتمال ٠٠ فرأينا تقارير مبدئية  
تقدم في جلسة المحاكمة وتصدر المحكمة أحكاما بناء عليها ٠٠ ثم تستكمل  
هذه التقارير ، فتأتى بنتيجة عكسية ٠٠ لما أتت به التقارير المبدئية  
على نحو يغير من وجهة النظر في الدعوى ٠

وتثور في هذه القضية مشكلة الحراسة ، والتصرف في الأموال  
الخاضع تحت الحراسة ٠٠ وما هدى تأثير الحكم الصادر من محكمة  
الجنابات ببراءة المتهم في وضعه تحت الحراسة ٠

كل هذه تساؤلات ٠٠ ومشكلات زحرت بها أوراق الدعوى ٠  
وتعلق اهتمام الرأى العام على نحو لم يسبق له مثيل في مصر ٠٠٠ هل



لأن المتهم هو الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس السابق ٠٠٠ أم للمشكلات القانونية والجامعية والعمامة التي أثارها هذه القضية؟! أم لأسباب أخرى؟ ٠٠ أم لكل هذه الأمور مجتمعة؟

ودن هنا كان لابد أن نسجل ملف هذه الدعوى ٠٠ فنضع هذا الكتاب للقارىء بغية توثيق أهم ما جرى فيها من وقائع قانونية ، حتى تكون مرجعا في يد كافة المتهمين بالمشكلات التي أثارها هذه القضية الهامة وخاصة من رجال القانون .

وان هذا الكتاب لهو الفصل الأول في قضية الدكتور عبد العزيز سليمان أمام محكمة الجنايات وجهات تحقيق قداولتها ٠٠ فلا زالت فصول أخرى لم تكتمل ٠٠٠ فالفصل الثانى هو مصير القضية أمام محكمة النقض ، والفصل الثالث هو مصير تحقيقات نيابة الأموال العمامة العليا مع الدكتور عبد العزيز سليمان .

ونحن اذ تعرض هذا الموضوع نقدمه بماله وما عليه لا نبتغى غير توثيق اجراء المحاكمة العلنية التى اتبعت فى قضية هامة من أهم قضايا العصر .

وهذا الكتاب انما هو حصيلة متابعة لهذه القضية فى محكمة الجنايات وما أثير ذبها من خلال جلسات المحاكمة العلنية أردنا أن نسجلها ونوثقها مجردة وأردنا أن نشرك القارىء الذى يهمه أن يتابع معى ، ما حفلت به من وقائع وقضايا وأفكار .

ولأزال ملف القضية مفتوحا من الناحية القانونية أمام محكمة النقض ٠٠٠ وعند الكلمة النهائية فيها سوف نقدمها فى جزء لاحق

في صورتها الموثقة .. لتكون مرجعا هاما في متناول كل المهتمين من القراء .

وشأننا في ذلك التسجيل والعرض الوثائقي .. كشأن أى صحفي في مصر والعالم الخارجى في الاهتمام بتسجيل متابعته للاحداث ولاى قضية ما .. يكون لها الأهمية لما أثير فيها من مشكلات أو جدل قانونى وقضايا .. قد رأينا تسجيلها لأهمية طرحها ...

ولا غرابة - بعد في أن تبقى كلمة :

ونحن اذ نقدم هذا الكتاب للقارىء الكريم في جزئه الاول من فصول هذه القضية في دراجتها الاولى ، انما نعرضه في ثوب وثائقي جديد ، وفي عهد جديد .. عهد الطهارة والنقاء ، وهن منطلق لا حرج على الرأى فيما يسجله مواطن من أحداث لأبراز الحقائق .

وما كان الرأى منذ ولد الانسان .. الا وهو محصلة تفكير لعقل هذا الانسان .. وكما قال الاديب المفكر الكبير الاستاذ الراحل : عباس محمود العقاد في كتابه : « التفكير فريضة اسلامية » .. « وفريضة التفكير في القرآن الكريم تشمل العقل الانسانى بكل ما احتواه من هذه الوظائف بجهيع خصائصها ودلولاتها ، فهو يخاطب العقل الوازع ، والعقل المدرك ، والعقل الحكيم الرشيد ، ولا يذكر العقل عرضا مقتضيا ، بل يدخر مفصلا على نحو لا نظير له فى كتاب من كتب الاديان .

ومن منطق هذا العهد الجديد الذى يعلن لنا في مطلع المشرق ويطالبنا بأن نتحلى بالصدق والامانة ، ونقاء الضمير ، وبذلك كله .. يكون حرية الرأى باب مفتوح دائما وأبدا ، وليكون أيضا للعقل وما احتواه من أفكار ، قداسة و ضمانات كاملة لكل مواطن مصرى ..



لذلك رأينا عرض كتابنا فى عهد الجديد فى اطار القاعدة القائلة  
« لا حجر على رأى مواطن » • رغبة فى ابراز الحقيقة أينما وجدت • •  
كما صرح بذلك المعنى فى جريدة الجمهورية السيد الرئيس محمد حسنى  
مبارك رئيس جمهورية مصر العربية فى حديث له بقوله « لا حجر على  
الرأى للمواطنين » وأيضا فى حديث آخر نشرته جريدة الاهرام بعددها  
الصادر فى ١٧ مارس ١٩٨٢ بمناسبة اجتماعه ولقائه مع الهيئة البرلمانية  
لمحافظتى القاهرة والجيزة •

قال الرئيس محمد حسنى مبارك لا أستطيع أن أقول للمواطنين غير  
الحقيقة ، ويجب أن يعيشوا المشكلة والواقع •

وانه لكتاب نرجو به محاولة ايضاح الحقيقة فقط • التى  
غابت عن حياتنا طويلا • • فالى مزيد من الحريات والضمانات والمؤسسات  
المؤدية اليها • لنجد مكانا مستقرا أهينا فى بلادنا مصر • • وليسود  
الامن والصدق وقول الحق فى عهد رئيسنا الجديد السيد محمد حسنى مبارك  
الذى يتطلع اليه الشعب كله بحب عميق وينظر اليه بعين الرضا والارتياح  
فى تحقيق ما يصبو اليه من آمال وحياة أفضل وأمثل •

وفقه الله وسدد خطاه المفيه صلاح ، واصلاح هذا البلد ،  
ليسعد شعب مصر كله فى ظل عهده الجديد بالرخاء والطمأنينة وسيادة  
القانون •

وفق الله سبحانه وتعالى قضائنا والمسؤولين جميعا نحو رفع  
راية الحق والعدل • • حتى تجد هذه الحقيقة المنشودة والرجوة  
مكانها الصحيح ، وطريقها الامثل •

والله الموفق : انه نعم المولى ونعم النصير •

فى ١٧ يناير ١٩٨٢ - مصر الجديدة

المؤلف



# هذا الرجل

\* لحظة سريعة

\* عن حياة الدكتور

عبد العزيز سليمان

العلمية ونشاطه

\* السلطة والرجل المرموق









الدكتور / عبد العزيز سليمان







# ( هذا الرجل )



وهذه احداث سريعة عن حياة الدكتور عبد العزيز سليمان وتاريخه العلمى  
ليكون القارىء منذ البداية على علم موجز بحياة ومكانة الرجل  
من الناحية العلمية والادبية وأنشطته الاجتماعية فى مصر وخارجها ☐

تاريخ الميلاد : أول نوفمبر ١٩٢٠

محل الميلاد : ميت أبو عرب - الزقازيق - الشرقية

التاريخ العلمى : بكالوريوس علوم درجة خاصة بمرتبة الشرف ١٩٤٢

ماجستير علوم من جامعة القاهرة ١٩٤٦

دكتوراه من جامعة مينسوتا بأمريكا ١٩٥٠

التاريخ الوظيفى : معيد بكلية العلوم جامعة القاهرة ١٩٤٢ - ١٩٤٧

عضو بعثة بأمريكا ١٩٤٧ - ١٩٥٠

مدرس وأستاذ مساعد بعلوم الاسكندرية ١٩٥٠ - ١٩٥٤

أستاذ مساعد بكلية العلوم جامعة عين شمس

١٩٥٤ - ١٩٦١

رئيس قسم ووكيل كلية العلوم جامعة عين شمس

١٩٦٢ - ١٩٦٩

عميد كلية العلوم بجامعة عين شمس ١٩٦٩ - ١٩٧١

نائب رئيس جامعة عين شمس ١٩٧١ - ١٩٧٧

رئيس جامعة عين شمس ١٩٧٧

وبقرار جمهورى فى مايو ١٩٧٧ محدد لمدة رئاسة الجامعة

حتى ٣١/١٠/١٩٨٠



**الواجبات والانشطة الوظيفية :** القيام بأعباء كل الوظائف التى تولاهـا بكفاءة تامة يشهد بها الترقى فى السلم الوظيفى حتى نهايته .

**الانشطة العلمية :** القيام بواجبات تعليم الطلاب لمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا وقد حصل عشرات أشرف عليهم على درجات الماجستير والدكتوراه .

**البحوث العلمية :** أجرى ونشر ما يقرب من مائة بحث علمى قدرت فى مصر والخارج - اشترك ورأس العديد من المؤتمرات العلمية فى مصر والخارج .

#### **عضوية الجمعيات العلمية :**

نائب رئيس الجمعية المصرية للطبليات ( منتخب )  
وكيل الجمعية المصرية لعلم الحشرات ( منتخب )  
عضو مجلس ادارة أكاديمية العلوم الاهلية ( منتخب )  
عضو جمعية السيجماسناى الامريكية

#### **تمثيل الجامعة فى الهيئات ( بحكم الوظيفة ) :**

عضو مجلس أكاديمية البحث والتكنولوجيا  
عضو المجلس الاعلى للجامعات منذ ١٩٧١ وحتى الآن  
عضو المجلس القومى للعلوم .  
عضو المجلس القومى للثقافة

#### **الارتباطات بهيئات علمية أجنبية وعالمية :**

- عضو اللجنة الدائمة للملاريا بالشرق الاوسط  
( منظمة الصحة العالمية )  
- المشرف على عدة مشاريع بحثية فى الملاريا والامراض الطفيلية ( هيئة البحرية الامريكية ) وزارة الصحة الامريكية .

المشرف على مركز التدريب للملاريا بجامعة عين شمس  
( منظمة الصحة العالمية )

- خبير منظمة الصحة العالمية ( ١٩٥٧ - ١٩٥٩ )



## الريادة الطلابية :

- رائد لجان اتحاد الطلبة ١٩٥٠ - ١٩٧١
- رائد شباب جامعة عين شمس ١٩٧١ - ١٩٧٧
- ورئيس مجلس اتحاد الطلبة

## الأنشطة السياسية :

- أمين لجنة الاتحاد الاشتراكي بكلية العلوم ١٩٦٢ - ١٩٦٦
- مسئول الجامعات بالاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨ - ١٩٧٠
- عضو الامانة العامة بالاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨ - ١٩٧٠
- ومقرر لجنة البحث العلمي
- عضو أمانة القاهرة ١٩٦٨ - ١٩٧٠
- سكرتير حزب مصر بدائرة مصر الجديدة ١٩٧١ - ١٩٧٢
- ( أقسام مدينة نصر - النزهة - مصر الجديدة )
- عضو اللجنة التأسيسية للحزب الوطني الديمقراطي ١٩٧٨

## أنشطة عامة أخرى :

- عضو لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٧٥ - ١٩٧٧
- ( المسئول عن الجوانب العلمية )
- عضو لجان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- ( مستمر ) في التأليف والشئون العلمية
- عضو لجان تطوير العلوم ( البيولوجي )
- مركز تطوير العلوم بجامعة عين شمس
- أمين صندوق نقابة المهن العلمية ١٩٦٦ - ١٩٦٨
- رئيس مؤتمر البيولوجيين العرب ١٩٧٧

بيان بالدرجات العلمية التي منحت تحت إشراف  
الأستاذ الدكتور / عبد العزيز سليمان  
( وبالإشتراك مع آخرين )

كشفت ( ١ )

أولا : درجة الماجستير

رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث أثناء منح الدرجة
١	أحمد محمد قتيبة ١٩٥٢	مَرَضُ تَـبـَـوـرِ الدَّمِ في الموز ونقله بَحْثُة المَن	علوم الاسكندرية
٢	سعاد أبو السعود السيد ١٩٥٦	قودة ورق القطن وأثر المبيدات عليها	علوم الاسكندرية
٣	على عبد الجيد أبو على ١٩٥٩	تثريب وتاريخ حشرة أسد المن	علوم عين شمس
٤	محمد نظيم شحاته ١٩٦٢	تراكيب وبيولوجيا ومقاومة النمل النجارى	تربية عين شمس



رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث أثناء منح الدرجة
٥	ساري تيز حفا ١٩٦٥	دراسة بيئية وبيولوجية لمعرض الأنوفيليس فرعوني	المركز القومي للبحوث <sup>١</sup>
٦	نوال زهدى محمد زهدى ١٩٦٦	تركيب غدد الحيرين وأخزيماتها في دودة القز	علوم عين شمس
٧	رفسا محمد عبده ١٩٦٦	دراسات علمية وحقلية على قافزات أوراق القطن	علوم عين شمس
٨	هناء أسعد باسيليوس ١٩٦٧	دراسة على الفيروس المسبب لسرخس تبسرقش الكوستة وانتقاله بالحيثيات	وزارة الزراعة
٩	نعيمه عبد الرؤوف عبد الرزاق ١٩٦٧	دراسة مرفولوجية وبيولوجية وحساسية تربس الفيكس للمبيدات	علوم عين شمس
١٠	بهيرة محمود المسواف ١٩٦٨	دراسة وتركيب غدد الرائحة والعيون المركبة في فراشتي دودة ورق القطن ودودة اللوز القنفذية	علوم عين شمس

رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث أثناء منح الدرجة
٢١	هايسه محمد عبد القادر ١٩٦٨	دراسة تأثير بعض المبيدات الحديثة على ذبابة الخيل ( دروسوفيلاميلانوجستتير )	علوم عين شمسن
٢٢	صفوت عزهى دوسن ١٩٦٨	دراسة على الذبابة البيضاء البيضاء التى تصيب محاصيل الخضري	وزارة الزراعة
٢٣	وفاء زفسوان ١٩٦٩	بيولوجية وحساسية بق الفراش للمبيدات	علوم عين شمسن
٢٤	وداد أحمد عطوة ١٩٦٩	دراسات عن تأثير البكتريم باميليس ثرنجنسز على بعض يرقات حشرية الاجفنة	المركز القومى للبحوث
٢٥	إيلي صلاح الدين الشريف ١٩٦٩	دراسة بعض أنواع النمل الأبيض في الجمهورية العربية المتحدة خاصة في المناطق الصحراوية	علوم عين شمسن
٢٦	شريف السعيد هجد ١٩٧٠	دراسة سلوك وحساسية بعض أنواع بعوض الأنوفيليس للمبيدات	علوم عين شمسن



رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث أثناء منح الدرجة
١٧	ماهر لوقا وهبسه ١٩٧١	دراسة بيولوجية على بعض أنواع خلم الموالح في مصر	وزارة الزراعة
١٨	محمد سعد حاهد ١٩٧١	العوامل السيتولوجية والوراثية التي تحدد حساسية مناعة يعرض الأنوفيليس للمبيدات	علوم عين شمس
١٩	سناء عبد المجيد طولان ١٩٧١	دراسة تحليل الأثر الباقي للمبيد على المخفوقات والفواكه في جمهورية مصر العربية	وزارة الزراعة
٢٠	عادل محمد جاد ١٩٧٢	أثر الغذاء على نمو وتكاثر دودة ورق القطن	علوم عين شمس
٢١	وسيم أحمد عيسى ١٩٧٢	مقاومة يعرض الكيولكس للمبيدات الـأوروهيدرو - كربونية	وزارة الداخلية
٢٢	أشرف السعيد محمد ١٩٧٢	دراسة بيولوجية وسلوك الصراصير الألمانية ومدى استجابتها لفرعيل المبيدات	علوم عين شمس

رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث مذبح الدرجة
٢٣	سعيد محمد حسن ١٩٧٤ ( سوداني )	دراسات على ذبابة الرمس ( قيليپوتومس ) الناقلة للكوليرا في السودان	وزارة الصحة بالسودان
٢٤	أحمد عزب حسن موسى ١٩٧٤	أثر الحرارة على نمو وخصوبة دودة ورق القطن	علوم عين شمس
٢٥	آمال إبراهيم سيف ١٩٧٥	أثر فيروسات البطاطس على النشاط البيولوجي لبعض الحشرات الناقلة لها	علوم عين شمس
٢٦	سيد موسى ١٩٧٧	حصر وتصنيف عائلة براكونيدي في جمهورية مصر العربية	علوم عين شمس



## ثانياً درجة الدكتوراه

رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث أثناء منح الدرجة
١	د. سعاد أبو السعود ١٩٦١	تركيب وخواص شعيرات الحس على تسقيفه القبابية المنزلية	علوم عين شمس
٢	د. طوسون على مرسى ١٩٦٤	دراسات على قدرة بعض الحشرات الناقلة للأمراض وغيرها على نقل طفيل النكسوبلازما جندياى	طب عين شمس
٣	د. محمد نظيم شحاته ١٩٦٦	دراسة تأثير بعض المبيدات على الذباب المنزلى	تربية عين شمس
٤	د. بهيرة محمود المصواف ١٩٧١	أثر المبيدات الحشرية الكيماوية على الجهاز التناسلى والتكاثر فى دودة ورق القطن	علوم عين شمس
٥	د. عادل إبراهيم مردان ١٩٧١	دراسة بعض العوامل الناجية على حساسية بعض الحشرات حشرية الاجحة للأمراض البكتيرية	علوم عين شمس

رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث أثناء منح الدرجة
٦	د. نعيمة عبد الرؤوف ١٩٧٢	دراسة سمية بعض فطريات المخازن المرتبطة بالحثرات ( خثرات الحيوي المخزونة )	علوم عين شمس
٧	د. واداد أحمد عطوة ١٩٧٤	العوامل المؤثرة على فاعلية بعض الميكروبات المسببة لأمراض الخثرات في مكافحة آفات النيماتات	المركز القومي للبحوث
٨	د. شريف السيد محمد ١٩٧٠	دراسة بيولوجية لبعض أنواع بعوض الأنوفيلين وعلاقتها بنقل الملاريا	علوم عين شمس
٩	د. صفوت عزى مرسى ١٩٧٥	دراسات بيولوجية على دودة ورق القطن والخساعة التي تسببها الحاصيل بعض الخضر	وزارة الزراعة
١٠	د. مدوح ماهر مطر ١٩٧٦	دراسة أثر بعض المبيدات الكيميائية على حيوية وفاعلية الميكترية المسببة للأمراض الخضرية	المركز القومي للبحوث
١١	د. د. هارى تيريز حنا ١٩٧٧	دراسات تشريحية وبيولوجية وسيتولوجية على بعض أنواع بعوض الأنوفيلين المصري	المركز القومي للبحوث



## درجة الماجستير

رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث
١	هدى على فريد ١٩٧٧	بيولوجى الأنوفيليس مالتيكولور فى نقل الملاريا تحت ظروف تجريبية	علوم عين شمس
٢	ماجدة حسن عبد العزيز ١٩٧٨	دراسات هستوكيميائية على توزيع أنزيم كولين أستيريزا فى البعوض	علوم عين شمس
٣	عادل صبحى المقاد ١٩٧٨	دراسة مقارنة كفاءة بعوض أنوفيليس فرعونى كوستانى الناقل للملاريا ( بيولوجية وبيئية ونقل أمراض )	علوم عين شمس

رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث
٤	جوهرة عبد الرشيد محمود ١٩٧٨	دراسة على البروتوزوا المصاحبة لبعض أنواع البعوض في مصر	علوم عين شمس
٥	نادية محمد على أبو جبل ١٩٧٨	دراسة على مسببات الأمراض التي تصيب بعوض الأنوفيليايس مالتيكولور بمحافظة الفيوم	علوم عين شمس
٦	منى أحمد شكوى ١٩٧٨	عدوى بعوض أنوفيليس مالتيكولور وأنوفيليس فرعوني يطفيل بلازموذ فيمساكس ويلازموذ يوم فالسبارم	علوم عين شمس
٧	مفيدة نصيف شاروبيم ١٩٧٨	دراسات على حساسية أو مناعة بعوض الأنوفيليس فرعوني الناقل الأساسي للملاريا في مصر وبعوض كيملاكس بيانز الناقل للملاريا	وزارة الصحة
٨	هيلدا يوسف واصف ١٩٧٨	المقارنة البيولوجية لطفيل الخفافيش في مصر من نوع أرجس وبصفة خاصة التغيرات التركيبية في نوع أرجس بويثي	وحدة بحوث البحرية الأمريكية



رقم	اسم الباحث	عنوان البحث	جهة عمل الباحث
١	أحمد عزيز موسى ١٩٧٦	دراسة بيولوجية وأيكولوجية لأنواع بعوض الأنوفيلينس للملاريا بمحافظتي الوادي الجديد والفيوم	علوم عين شمس
٢	محمد أمين قنباوى ١٩٧٦	دراسة بيولوجية وتوزيع بعوض الأنوفيلينس بمصر	علوم عين شمس
٣	مجدى جبريل شحاته ١٩٧٦	استقصاء وبائي في ضوء كثافة البعوض الناقل للملاريا في القوي الممثلة للحلقة وادى النيل	علوم عين شمس
٤	جيهان عبد المليم حافظ ١٩٧٨	دراسة بيولوجية وفسيرولوجية على بعوض أنوفيلينس ستيفنساى بعد العدوى بملاريا القوارض والانسان	علوم عين شمس





## رضاء السلطة والرجل المر موق

ان لقضية الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس بداية تقديمها من خلال سرد العديد من المقالات والاراء المنشورة بقلمه ورأيه على صفحات الجرائد اليومية يوم أن كان مسئولاً سياسياً ورئيساً للجامعة حتى وصل الى مكانة مرموقة فى الدولة . . فماذا نشرت الصحف ؟ وماذا قدم وقال من رأى كان عليه لو له ؟ وكل شىء ينتهى الا ما خطته الايدى . .

ومما جاء من بين سلسلة المقالات والعديد من الاراء المنشورة فى الصحف عن لسانه وبقائه قالت : جريدة الجمهورية فى عددها الصادر فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٧٧ تحت عنوان : « مفتاح الحل » فقال : . . :  
انا أقول للذين لا يعرفون « السادات » انه يمتلك صفات القيادة الجريئة غير التقليدية قادرا على الاحتكام الى المنطق ليس فى نفسه فقط ، ولكن فى غيره أيضاً . . انه رجل جريء شجاع يعد ويفى دائماً ، ويستتهين دوماً بصيحات الحاقدين والمشككين . .

وأعتقد أن رحلة الرئيس السادات لاسرائيل . الفرصة الكاملة والاخيرة لسلام ، ان كانوا يرغبون حقاً فى سلوك طريقة ، وجعل العالم كله حكماً بيننا وبينهم .

لقد قام السادات بتلك الخطوة وهو يملك زمام الموقف وحرية الارادة .  
والرغبة الدائمة فى تحرير أرضنا ان سلماً أو حرباً .

ويوم أن كان الدكتور عبد العزيز سليمان نائبا لرئيس الجامعة جاء على  
اللسانه وبقامه فى جريدة الأهرام بعددها الصادر فى ٦ فبراير ١٩٧٦.  
تحت عنوان : « التحالف أقوى الصيغ وأنسبها لنا » قال : فى  
أحدى صفحاتها :

شغل موضوع المنابر الرأى العام لفترة طويلة . كانت  
الجامعة احدى الجهات وأهمها من حيث مدار حول الموضوع من مناقشات  
فى لقاءات على جميع المستويات تنفيذية وسياسية على السواء ، وطرحت  
فى هذه اللقاءات أراء لمختلف الفئات العاملة بالجامعة من هيئة التدريس  
والمعيدين والموظفين والعمال والطلبة - ويتبلور من كل ذلك رأى موحد عام وهو  
أنه « لم يكن الوقت قد حان لطرح الفكرة ككل » فان صيغة « تحالف  
قوى الشعب العاملة » لم تؤت ثمارها كاملة بعد ولو أنها أعطيت الفرصة  
لامكن ان تحقق الاهداف المرجوة . . مما لاشك فيه أنه لا صيغة  
تفضل هذه الصيغة البتة . . من حيث تضافر الفئات الخمس لقوى  
الشعب رغم اختلاف مصالحها من الناحية العامة عن بعضها البعض ،  
متناولة كل منها عن تحقيق لمصالحها الفئوية الذاتية بالكامل فى سبيل  
تحقيق مصالح باقى الفئات المتألفة معها - فالفئات الخمس كل منها  
تنازل عن جزء من مصالحها فى أثره لتحقيق أكبر قدر من مصالح الآخرين  
الى جانب تلك المصالح الذاتية . وبهذا الاسلوب رسم التحالف  
مثلا فى الاتحاد الاشتراكى سياسته وأهدافه ، . . وهو قد فعل ذلك  
مع تركيزه وحرصه على مصالح الفئتين الاقل تمكنا من التعبير عن  
مصالحها فى الماضى ، حيث لم يتوفر لهما تكافؤ الفرص مع باقى الفئات  
وهما ألا العمال والفلاحين .

ولا شك أن أى فئة لو أرادت أن تنفرد وحدها برسم سياسة  
لمصالحها لضربت بمصالح الفئات الاخرى عرض الحائط . . ولو أن



فئة واحدة أرادت أن تسيطر الأمور لصالحها • وجمعت لذلك قواها من حيث عدد أعضائها - لما توفر لهذه الفئة من حيث الكثرة العددية ما توفر لقوى التحالف ••

فالائحاد الاشتراكي اذن : صيغة قوية من حيث فلسفة تكوينه ومن حيث واقعية عمله وكثرة عدد أعضائه وليس من الصالح فض هذه الصيغة والاستبدالها ببديل غيرها في المرحلة الحالية التي يعاد فيها بناء الدولة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا •

لكل هذا يجمع الرأي العام على أنه كان من الواجب الإبقاء على هذا التحالف بصيغته الحالية لفترة يمكن فيها من تحقيق ما رسمه من أهداف تتضمن رفع الكفاءة ، وزيادة الانتاج والانتقال بالدولة الى مصاف الدول العصرية •• وتوفير الرخاء والسعادة للمواطنين •

فصالح الفئات المتحالفة يجب أن تستبقى فكرة التحالف على أن يمارس الائحاد الاشتراكي عمله بفاعلية وإيجابية وواقعية أكثر ، ولا يقف أعضاء الائحاد الاشتراكي دائما مدافعين فقط بل أن الاوان للاختلاف في الرأي اختلافا يضمن تحقيق الصالح العام •

وفي جريدة الجمهورية بعدها الصادر في ٢١ يوليو عام ١٩٨١ تحت عنوان « الحزب الجديد كما أتصوره » سجل بقلمه أيضا وعلى لسانه فقال : لم أندعش ، ولم أنزعج أبدا لقرار الرئيس محمد أنور السادات بالنزول الى الميدان مكافحا على رأس جيش كفاح يهزم به آلام شعبه ، ويوفر لهم تكافؤ الفرص ، ويصلح ما تراكم من عيوب •• ولم أندعش لأنني أعلم جرأة السادات ويحضرني في هذه المناسبة ما حدث من عشرين

سنوات عندما نهض أحد الزملاء باللجنة المركزية وطالب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالعودة والنزول للميدان، ولكنه اعتذر لعدم قدرته على ذلك

وعلى التقيض لم ينتظر الرئيس السادات الى أن يطالبه أحد بذلك ، بل ان رغبته الصادقة ، وعزمته الاكيدة على الاصلاح جعلته يتطوع ليكون حزبا جديدا ، وأقول يتطوع لهذا العمل لانه ليس هناك ما يدفعه لذلك اللهم الا حرصه على مصلحة بلده وشعبه ☺

ولم أنزعج برئاسته لهذا الحزب بصفتي من حزب مصر ، لان هدف السادات البناء ، وليس الهدم ، وكم طالبنا حزب مصر بأن يخلص نفسه من الكثير من الاخطاء ، وأن يطور أسلوب عمله ليصبح أكثر واقعية ، وأن يستمع للمناقشة والمعارضة ، وأن يعدل خطه بعد دراسة كل أمر من الامور مع ذوى الرأى عامة . . وكانت دعوتى على صفحات الجرائد أن أجعلوا أمورنا وخططنا قابلة للتعديل بناء على ما تسفر عنه المناقشة مع الغير من أهل العلم والمعرفة والخبرة . . مما دفع أحد زملائى الحزبيين ياتهامى باننى غير ملتزم ببرنامج حزبى وأوضحت له الفرق . . ، وكنت أتمنى أن تشحذ همة حزب مصر ، وأن يثير حماسه ونشاطه عوامل ضاغطة من داخله بدلا من تصديده لمن يلهب هذا النشاط من خارجه ، وكم تقدمت بنقد لبعض نظمنا ، واقتрحت بعض الحلول لها وكانت آرائى تتقابل بالتقدير ، ولكنها لا تجد طريقها للتطبيق .

اننى أتصور الحزب الجديد أى الوطنى . . حزبا يجدد شباب مصر وينشطه أو أن يكون حزب الانتقضة العصرية أو أن يكون حزب الاصلاح ليتولى اصلاح شئون حياتنا ، وأن يضرب المثل كيف تكون الحياة



الحزبية السليمة بقدوة منه حسنة ، وأن يكون حزبا علميا واقعيا له  
فلسفاته وفكرياته ، ولكن أن يكون أكثر واقعية وأن يلمس نواحي حياتنا  
المختلفة ملامسة جادة وأن يعالج كل معالجة مكشوفة جريئة  
صريحة .

اننا بلا شك لا نقبل ما في مجتمعنا من عيوب فعلية بقيادة الحملة  
لتنقيصنا منها - كما يتألم العافون ببواطن الامور لعدم نهجنا النهج  
السليم في الكثير من مجالات عملنا زراعية كانت أو صحية أو تعليمية -  
ان شئوننا الاجتماعية جميعها بحاجة لانتفاضة جريئة جدا لتخلص  
من كل المعوقات وأن تطور أسلوب مجتمعنا الى الاصلح ، وأن نقضى على  
المعتقدات غير السليمة ، فنحن في حاجة لتطوير حياتنا بالريف ، وأن نقضى  
على الامية وبحاجة الى أن نصلح أمر الاسرة .. ونظم النسل ، وفتح  
حاجة لسد احتياجات المجتمع من القوى البشرية المطلوبة ، في بيئتنا ،  
وفي هذه المرحلة الدقيقة التي تتطلب يدا تبني ويدا تحارب .

ان نظامنا التعليمية في حاجة للتعديل ، وشبابنا في حاجة للرعاية  
والحماية من الضياع ..

اذنى لا أريد أن أعدد العيوب والمآخذ الاجتماعية المتفشية بيننا -  
ولكن أود من كل قلبى أن يهيا الله لمصر من يخلصها من كل هذه العيوب ،  
وأن يعدل حياتها الاجتماعية لحياة عصرية - اننا يجب أن نكون قدوة  
للعالم من حولنا .

ولا أتصور أن حزب السادات « أى الحزب الوطنى الديمقراطى »

فاعل غير هذا كله - فهو يريد بالبلاد خيرا ولا بد سيحققه لها .

والى دعاة البعث والضعفنة أقول : ان الرئيس السادات لا يبغى هدم حزب مصر ، ولا يبغى هدم أشخاص بقدر ما يبغى الاصلاح ، ولعل في تكوين الرئيس السادات لهذا الحزب الوطنى الديمقراطى الجديد الشباب ، ما يوظف حماس حزب مصر فيفعل كل ما كان متوقعا منه فيصبح أكثر مقدرة على الاداء وأكثر فاعلية فتكون له الغلبة . اننى أنتظر وأتوقع أن يجدد الحزب الجديد شباب مصر . . وأرجو أن يتخذ له شعارا « ان أريد الا الاصلاح ما أستطعت وما توفيقى الا بالله » .

وفى ذات الجريدة بعددها الصادر فى ٢٠ ابريل عام ١٩٧٩ يوم أن كان رئيسا لجامعة عين شمس سابقا كتب بقلمه فى احدى صفحاتها تحت عنوان : « لماذا قلنا نعم . . ؟ » ومما جاء فى بعض فقرات هذا المقال : للإجابة على هذا التساؤل : قال : نعم لمعاهدة السلام ، وهى التى تناولت حل قضيتنا التى استمرت ثلاثين عاما ، فى اطار حل شامل للقضية العربية بأكملها ، وحققت لمصر مكاسب تمثلت فى عودة أراضيها ومصادر ثروتها دون ما حاجة . . كما ربطت المعاهدة أنظار الفلاسفة ينفذين بضمائيرهم وشجاعتهم وقدمت لهم أول الخيط لحل قضية عودتهم لارضهم وتحليل آثار المعاهدة ونتائجها تناوله الكثيرون من أهل السياسة والعسكريون ، ولذا قال فى شأنها الشعب بأكمله نعم قبل أن يستفتى عليها .

وخرجت جموع الشعب تهتف بنعم للسادات فى استقباله عند عودته من واشنطن بعد توقيع المعاهدة . .

قالتها نعم له فى كل المحافل الرسمية فى البلاد من أقصاها لأقصاها .

– وما زال هدير جماهير الشعب يملأ آذان المؤمنين بالحق ، ويصم  
آذان المكابرين بالباطل •

تاك هي المعاهدة – فأمر الاستفتاء عليها قد صدرت فيه كلمتنا  
مسبقا •• ولذلك فنتيجة الاستفتاء كانت منكشفة واضحة •• نعم فيما  
نعتقد لها دلالتها وأن قلت عن المائة في المائة ، فالنقص الضئيل بقدر عدد  
من في قلوبهم مرض وما أقلهم وهم الذين لا حساب ولا وزن لهم • كما  
وكيفا وهم من أسقطهم الرئيس السادات من حساباته لانهم الواحد  
من عشرة في المائة •

اننا في مواجهة مرحلة اصلاح شامل بلا حدود – فيها تأكيد  
على حرية الرأي مثلا في حرية الصحافة ، ورفعها لمستوى السلطة  
الرابعة ، وفيها رفع نداء باتخاذ العلم والايمان اخياتنا شعارا ،  
وفيها أيضا احترام لوحدتنا الوطنية ، واحترام لدستورنا ، وشرعيته –  
وتأصيل لديمقراطيتنا الاشتراكية ، وأخذ بمبدأ الشورى في اتخاذ  
قراراتنا ••

ونحن قلنا نعم لكل هذا •• لانه مستقبل شعبنا وأمتنا ••

لقد قلنا نعم لحل مجلس الشعب ، وما يصحب ذلك من تطبيق للمبادئ  
الوطنية المثلى ، وتنظيم لشئون الدولة والتي نرجو أن تسفر عن كل  
الخير للوطن •

فنعم اذن هي لخير الوطن وسعادته دائما في مرحلة غاية في الدقة ،  
مسئولياتها كبيرة والعطاء المطلوب خلالها فوق طاقة المواطن العادى •



وتحتاج لأصليب المواطنين عودا وأكثرهم أثرا ونكرانا للذات وأحبهم للوطن  
ومصلحة مصر العليا .

ومن بين ما قال في ذات الجريدة بعدها الصادر في ١٢ أغسطس  
١٩٨١ تحت عنوان « آمنا وآمالنا في مواجهة الحزب الجديد » قال :  
نعمة مألوفة لنا جميعا أن تتقدم أى حكومة جديدة بخطوة طموحة ووعود  
قاطعة تشمل اصلاح كل شىء فى حياتنا . . . الى آخر ما قال فى مقاله  
المنشور وانتهى قائلا فيه : ان املى كبير ولعل الشواهد جميعها تنبىء  
بان هذه الصحوه الحزبية الجديدة - لا بد محققة لبلادنا فى جميع المجالات  
ما ظلت تصيبو اليه على مر الزمان . . وهذه المحاور الثلاثة « التعليم -  
الصحة - الزراعة - ) ان صلحت فسيتكون عماد التحول الاجتماعى  
والاقتصادى والسياسى تحول بلا حدود نتوقعه من الحزب الوطنى  
الديمقراطى الجديد ، لانه جديد بحق فى كل شىء فى البداية التى بدأ بها ،  
وفى رئاسة الرئيس السادات له وفى قياداته وفى أسلوب تكوينه ،  
وفى فلسفة قيامه ، وفى مبادئه . . نرجو من الله التوفيق ليمحو آلام مصر  
ويحقق آمالها كاملة .

وهذه مقتطفات سريعة من كثير لحقائق عن أنشطة الدكتور عبد العزيز  
سليمان - السياسية والحزبية من خلال مقالات وآراء نشرت فى الصحف  
المختلفة يوم أن كان مسئولا سياسيا وأسندت اليه مسئوليات أخرى  
الى جانب رئاسته الجامعة . . مما جعله رجلا مرموقا فى الدولة يوما ما . .  
ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن . . . !!

## الفصل الثاني

# تفاصيل القضية

- \* مراحل التحقيق
- \* المدعى العام الاشتراكي
- \* نياية الأموال العامة العليا
- \* ادارة الكسب
- \* غير المشروع
- \* محاكم القيم





## تفاصيل القضية

### « قصة الصراع »

لكل قضية أو مشكلة ما خلفية تكون هي البداية لها .

وقد بدأت قضية الرجل بشكاوى عديدة من بعض رؤسياه الذين كانوا يشكون من غبن في إدارته يوم أن كان رئيسا للجامعة .

وتطورت قصة الصراع في القضية بسبب مسؤوليته على مشروع الملايا لدعم بالمال الأجنبي ، ثم نجد الرجل في قفص الاتهام متهما بتهمة الكسب غير المشروع

وقيل هناك خلفيات أخرى أهمها أنه كان عنيفا في إدارته مع رؤسياه وحريصا في الوقت نفسه في المحافظة على حسن سير العمل والتفاني الجامعية في طريقها الطبيعي لتحقيق المصلحة العامة للجامعة وقيل أشياء أخرى أدت إلى هذا الاتهام .

ومن هذا أو ذاك بدأت قصة الصراع . . ولنترك الحديث للدكتور عبد العزيز سليمان ليرى ما حدث : منذ بداية الصراع في قضية فيقول :

لقد تصورت بعد خدمتي في بادئ لأربعين عاما في مختلف المجالات أنه تقديرا لذلك سوف يذكر اسمي بخير على الأقل . . ولم يخطر ببالي أبدا بأنني سأقف هذا الموقف الذي أقفه الآن بلا ذنب جنيت في تصوري .

أما وأنه لا بد لي من مواجهة الامر الواقع فأننى سأحاول ايضاح بعض الجوانب التى لعلها تظهر الحقيقة فى موضوعى .

فأما من حيث ما هو موجه لى من اتهام بكسب غير مشروع فأننى أريد أن أؤكد اننى لم أكسب أى كسب يمكن أن يسمى بهذه التسمية . وببساطة وصراحة أقول اننى لم أختلس مالا ولم أسهل الاختلاس لى شخص آخر اخلايا بعملى كرئيس للجامعة فحسب بل طيلة حياتى الوظيفية . . . . . والتى توليت فيها مراكز أكثر اتصالا بشئون من رئاسة الجامعة . . . . . فقد عملت وكيلا لكلية العلوم منذ مارس ١٩٦٢ ثم عميدا لذات الكلية ونائبا لرئيس الجامعة حيث كنت مسئولا عن التوريدات والمشتريات وعن شئون الطلاب الوافدين وتحويل الطلاب ومحاكماتهم تأديبيا وعن منح الدرجات العلمية من ماجستير ودكتوراه وقد منح تحت إشرافى ما يزيد عن الخمسين منهم هذه الدرجات ومنهم من يتولى مراكز عمادة الكليات ومنهم القيادات الجامعية والإساتذة فى كل الجامعات . ولم تشاورنى نفسى أبدا استغلال أى من هذه الامور كما لم تستطع الاغراءات ولا الضغوط أن تجعلنى أنحرف ولو بميل خفيف عن جادة الصواب .

وأما عن تقرير الهيئات العلمية لى وانتاجى العلمى والبحثى فانه لم يهبط على مصادفة عندما أصبحت رئيسا للجامعة بل أننى منذ الخمسينات وأنا أعمل مع المنظمات العالمية حيث عملت لمنظمة الصحة العالمية فى منطقة الشرق الاوسط كما عهد لى بالاشراف على بحوثها بميزانيات أودعتها البنك وكان الصرف منها بإشرافى وحدى دون ما تدخل لى جهة أخرى .

فلا يستترب اذن استمرار منظمة الصلحة العالمية أو أى هيئة أخرى أن تضع أمانة الاشراف على أنشطتها فى يدى . . . أن ذلك ماهى إلا استمرار لما بدأ معى فى الخمسينات . وكان اسناد هذه الانشطة لى بصفتى الشخصية دائما بل ان جامعة عين شمس عهدت لى وأنا نائب لرئيس الجامعة بالاشراف على مشروعات بحثية مشتركة بين كليات الطب والعلوم والزراعة فوضعت ميزانية هذه البحوث تحت يدى بما شملت من أموال طائلة كما كنت مشرفا وقائدا علميا لفرق بحثية تضم خيرة أساتذتنا .

ولو كنت مستطيعا أن أغتصب ما ليس لى بسلطتى كرئيس للجامعة لكنت قد أشرفت على العشرات من الامور التى تدر كسبا مشروعا ان رغبت ولكنى لم أتول الاشراف الا على ما كان يخصنى من هذه الامور بصفتى الشخصية .

وكم أشرفت بلا مقابل أثناء عملى كنائب لرئيس الجامعة على مجموعة من الانشطة ويكفى أن يعاين الصرح العلمى الذى أقمته للملاريا ليشهد بسلامة تصرفاتى وأمانتها وهو قائم للآن يزهو بمن فيه من قوى بشرية من تلاميذى .

### لماذا الشكاوى اذن فيما توليته من أمور ؟

الآن لم يكن فى اشرافى على المشروعات البحثية أو الانشطة المختلفة أى مأخذ ولكن بعض من عملوا تحت رئاستى بالجامعة يتحملوا معاملتى لهم بما يستحقونه ولمساندة أهل القوى الخارقة بمجتمعنا لهم ولم أتقبل شفاعتهم لهؤلاء فأرادوا الحاق الضرر بى . وكان نتيجة لتحامل هؤلاء ولمساندة بعض الرئاسات من أصحاب النفوذ فى مجتمعنا



الذين قدموا اليهم الشكاوى التي بدأ عن طريقها محاولة الايقاع بى  
خاصة وأذنّى آليت على نفسى إلا أحدى هامتى أو أنكس رأسى لغير الله  
عز وجل ، على غير ما أراد بعضهم .

وأئننى لا ألوم الشاكين فلم يكونوا إلا مخاب القط التي سخرها  
من أرادوا الاضرار بى وأما المدبرون لهذه الامور ضدى من الرئاسات  
التي ظننت مقدرتها اللانهائية على كل شىء فى مجتمعنا من دون الله فان هؤلاء  
لا بد سينكشف دورهم سافرا طال بهم المدى أم قصر وذلك بعد أن  
ينكشف دور المخاب التي سخرها .

وأما هذه المخاب التي أعنيها وكذلك من قاموا بتأييدهم من عناصر  
فسأحاول ايضاح أدوارهم فيما يلى :

**فمن هم أصحاب الشكاوى وما هى أدوارهم ؟**

١ - **مجدى جبريل شحاتة** : مدرس مساعد بقسم الحشرات  
بكلية العلوم جامعة عين شمس وهو أحد تلاميذى الذين قمت بالتدريس  
لهم فى مرحلة البكالوريوس ثم عينته معيدا بالجامعة على غير هوى  
الكثيرين ممن لا يلتزمون بالامانة على مصالح الجميع بالمساواة ثم  
منحته درجة الماجستير وسجلته لادكتوراه .

وقد كان هناك خلاف قد حدث بينه وبين مساعد المشرف على  
بحثه ( وهو د . شريف السعيد ) فانبرى لبارزته ولجأ فى ذلك الى  
السيد فكرى مكرم عبيد فتلقفه هو ومستشاره ( د . أحمد سلامة ) الذى  
سبق أن تبنى الكثير من القضايا ضدى وأخفق فيها مما دفعه الى  
تحين الفرصة للكيد والحرب وأيده فى ذلك رئيسه وقام بتطويع وتوجيه

شكوى « مجدى جبريل » لتستهدفنى على النحو الذى جاء ذكره فى تحقيقات  
بنيابة الاموال العامة وتطويع السيد « فكرى مكرم » بتبنى هذه شكوى  
وساندها بقوته السياسية وحولها بخط يده لاختلاف الجهات المسئولة  
عما كان له تأثير مباشر على سيرها وصار يتابعها باهتمام ليحقق هدفه وقد حاول  
« مجدى جبريل » فى ذات الوقت أن يحصل من مجلس الدولة على ما يؤيده  
برغبته فى الحصول على درجة الدكتوراه بغير الاداء المطلوب ولكن المجلس  
لم يحقق له ما أراد حيث لم يقره فى ادعائه فيما يتصل بمشكلته  
العلمية فى بحثه الدكتوراه • وسارعان ما تدخلت بعض الاجهزة  
المتخصصة فى متابعة ما يهم رئاساتهم فوقفت بين مجدى جبريل وبين  
شريف السعيد وذلك لتوحيد جبهتهما والتركيز ضدى وحدى - بل  
وتمادت هذه الاجهزة فى اربابها وعلى رأسهم شريف السعيد فتفكروا  
لى وخانوا الامانة وأهدروا القيم الجامعية فتناولوا على شخصى وعلى  
زوجتى وهى أسناتهم وعلى ابنتى وهى زهيلاتهم محاولين الحاق  
نهم باطالة بنا مستهدفين كما قالوا عندئذ ابعادنا عن المحيط الجامعى •

٢ - م • بانسرب سيمان : بالمراقبة الهندسية بجامعة عين شمس

وقد أوقفت التجديد له بالجامعة نظرا لـ ١١ شاب أداء • ولن اعرج  
على ما عرف عنه من قيامه بمقاولات تحت ستار أسماء وأفراد عائلته  
مما أثاره لحد غير معقول وسوف يكون لتناول الموضوع مجال  
آخر • وقدم العديد من الشكاوى منذ ترحيله عن عمله • فقد تقدم  
فى نوفمبر ١٩٧٩ بشكوى للمدعى الاشتراكى بشأن مبنى الاسكان  
الطلابى يطعن فى المستشار الهندسى ( د • أحمد فتوح ) وفى شركة  
الجمهورية للمقاولات ( م • محمد حسن درة ) وفى شخصى - ولم تسفر  
شكواه عن شىء جدى فيما حاول النيل به من هؤلاء وبى • وسرعان ما ترك

الشكوى في مجال عمله وأخذ يوجه الشكاوى فيما لا يدخل في اختصاصه لينال منى وذلك بتوجيه من جهة ما ٠٠ وما إن قدم شكواه حتى حظيت بتأشيرة رئاسية بالقلم الفلوماستر بإحالتها داخل الرئاسة حيث تأثر عليها من الرئيس الراحل بعبارة « يتخذ اللازم » وكان أن اتخذ هذا اللازم وزيادة .

ولما وجد الموجهون لبانوب سمعان أن التأشيرة المشار إليها لم تأت بالثمرة المرجوة بالسرعة المطلوبة فقد قيل أنه استدعى من قبل مسئول الرئاسة اسمه « فؤاد » كما ذكر لى ذلك « د . سعيد عفيفى » بالملايا حيث طلب منه تقديم شكوى عاجلة في شخص وتأثر عليها فوراً « المدعى الاشتراكى » من قبل الرئيس الراحل ويقول بانوب بأنه التقى بالرئيس الراحل في هذه المناسبة وظل بانوب سمعان وقد أبعدته عن العمل كلية بالجامعة ، ثم أعيد ليعمل فيها ويرتفع بعد أن جرت الأحداث وتطورت الى حد ابعادى عن رئاسة الجامعة .

٣ - د . نعمت هاشم : استاذ طب الاطفال بكلية طب عين شمس .

وقد قدمت شكوى ملازمة لشكوى م . بانوب سمعان وتناولت اضرارى فيها وهددت باستبعادى عن مركزى حيث تؤيدها الرئاسة كما قالت بذلك فى المحيط الذى تعمل به - وقد تأثر على شكواها أيضا « بالفلوماستر » داخليا بالرئاسة « السيد رئيس الجمهورية » وأمر الرئيس الراحل أيضا باتخاذ اللازم بشأنها - وقد تحقق فعلا ما ذكرته باستبعادى عن موقعى قبل انتهاء مدة خدمتى كرئيس للجامعة ولم ينعقد مجلس التأديب الذى كان قد تقرر عقده لها بناء على رأى الدكتور سليمان والطماوى عميد كلية الحقوق والدكتور رمزى الشاعر المستشار القانونى



للجامعة ، وبعد عزلى من الجامعة مباشرة ، صدر قرار رئيس الجامعة الجديد بتعيينها رئيسة لقسم الاطفال بكلية الطب بل وتم اختيارها عضوا بهيئة المستشارين للسيد الرئيس الراحل وكان تدخل السيد « فكري مكرم » فى موضوعها بشهادة « د . ماهر مهران » وكانت تهديداته بداية مستمرة بالانتقام منى . .

وكان د . ماهر يبلغنى عما ينتويه ضدى محذرا من هذا التهديد وذلك الوعيد !؟

وقد شهدت الدكتور زينب ماجد والدكتور عمر حلمى بأنهما لم يقبلا الضغوط الرئاسية التى تمت لكى يتنازلا عن شكواهما ضد الدكتورة نعمت هاشم والتى كانت قد اعتدت عليهما بما لا يليق بالتقاليد الجامعية كما يشهدان بأننى لم أرضخ للضغوط التى حدثت فى منزل الجيزة فى أمر الدكتورة نعمت هاشم . . ومن قبل رفضت الطالبات المشروعة التى كان يطلبها منى الاستاذ « أحمد فوزى » السكرتير الخاص بالرئاسة وقد أبلغنى غضب تلك الجهة بسبب عدم تنفيذى بها يخالف القانون ( على سبيل امثال موضوع رئاسة قسم الطبيعة بكاية البنات وموضوع استقالة وكيل كلية الآداب .

### الأويدون للشاكين وأدوارهم :

١ - محمد أحمد عمار أمين عام الجامعة السابق وانذى وافق السيد الوزير على استبعادى له من الجامعة لعامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لطبيعة أدائه ، وكان خلال هذه الفترة يعقد الندوات لقيادة مساهمة بالمعركة ضدى . ولن أذكر ما يتصل بأدائه بالجامعة حيث أننى فى غنى عن ذلك ، كما وأن له نشاطه التجارى غير الرسمى مما جعله واسع

الشراء - وقد حظى بعد إحالته للمعاش باستبقائه بالجامعة مستشارا  
اداريا بعد عزلى من رئاسة الجامعة ، ومازال بهذا المركز الذى يتمكن فيه من  
استكمال معركته ضدى حيث تطمس الحقائق تحت سقار عمله بالجامعة

#### ٢ - عضو الرقابة الادارية السابق المختص بشئون الجامعة :

نبيل عشوش • وكان قد بدأ بدافع من جهة رئاسية عام ١٩٧٨ الحملة  
ضد السيارة السوداء التى ذاع وقتئذ امرها لاستخدام زوجتى  
د • سعاد أبو السعود لها فى بعض تنقلاتها مما لم يرض بعض الرئاسات  
أن تتركب زوجتى أمينة المرأة سيارة سوداء ذات سائق ••••• مثلها •  
وحاول معى استبدال أرقام السيارة بالذات بأرقام لوحات حكومية  
مما لم أقبله قياسا على وضع الجامعة للوحات ملاكى على سيارتها  
الحكومة المخصصة لى كرئيس للجامعة والتى لم تحرم ركوب زوجتى  
وأفراد عائلتى فيها وقد ساء مندوب الرقابة رفضى لتحقيق رغبة من  
كلفوه بهذه المهمة فبيت النية بايعاذ - للنيل والانتقام وسارع  
عندما وافته الفرصة عندما تفضل السيد فكرى مكرم وحول شكوى  
« مجدى جبريل » الى الرقابة فى أمر العمل المتنقل - وصال وجال وتناولنى  
وزوجتى فى تقريره بما لا يرضى به صاحب ضمير حى • وقم ثبت بالقطع  
عدم صحة ما اختلقه فى تقريره كما جاء فى تقرير خبراء وزارة العدل أمام  
نيابة الاموال ولا شك أن مندوب الرقابة فى هذه المرة قد تمكن عن طريق  
تقريره من ارضاء بعض الرئاسات ولكنه لم يرض الله بنال حيث  
لم يراعاه فى تصرفه ولا فيما سجله من افتراءات ودفع بتقريره عن غير  
الطريق المألوف الى الجهات التى أمسكت بتلابيبى دون ما اتبع لما يقضى  
به القانون من اجراءات •

#### ٣ - مندوب الجهاز المركزى للمحاسبات :

وكان دائما من الراغبين فى تصيد ما يمكن أن ينال به منى كرئيس

للجامعة ليزهو أمام موظفي الجامعة - وقد سبق أن قدم تقريراً عن مخالفات  
في استئجار الماريا لسيارات العمل الحقلي - ثم حفظ التحقيق لعدم صحة  
ماورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات .

### لماذا تصاعد الموقف ضدى :

حاول د . مصطفى كمال حلمى وزير التعليم أثناء لقاء لى معه بمنزله فى  
وجود د . نبيل مدحت أستاذ القانون الجنائى بأن يلحق بأن أتجنب  
الصعاب لو تركت منصبى اختياريًا اذا أوجبت الظروف ذلك . . . ولكنى  
قلت له « ان أخرج أبدا من باب خلفى بل سبأجمع كرويت الظلم ضد  
من يظلمنى » وذكرت له كما ذكرت فى رسالتى الرئيس الراحل والسيد  
وزير الداخلية أننى لا أخشى الظالم ولكنى أشفق على من يظلمنى لان الله  
لن يرحمه رغما عن كونه أرحم الراحمين فهو سبحانه وتعالى التقابل :

« وعنت الوجوه للحي القيوم وقد خاب من حمل ظلما » .

ويعلم د . حسن اسماعيل وزير التعليم السابق أثناء الفترة التى  
قضاها وزيرا نوع ما لقيته من ضغوط رئاسية بشأن « د . نعمت  
هاشم » وكان لسيادته دوره فى ذلك .

### نتائج اضافية ترتب على بذل جهد غير عادى ضدى :

اضافة لما اتخذ ضدى من جهات مسئولة فقد استبعدت عن مركزى  
بالجامعة قبل انتهاء مضى المدة القانونية بأكثر من شهرين فقد نص القرار  
الجمهورى بتعيينى رئيسا للجامعة من ١٨-٥-١٩٧٧ حتى ٣١-١٠-١٩٨٠  
ولكن مدتى الرئاسية قد انتهت فى ٢٠-٨-١٩٨٠ وبلا قرار انتهاء خدمة .



كما اننى حرمت من الحصول على معاش رئيس الجامعة وكانت هذه معاملتى كأول رئيس للجامعة يحرم من المستحق له من معاش كامل خلافا حتى ان يستقيل أو يفصل من مركزه .

هذا ولا أستطيع ألا أن أقول « بلادى وان جارت على عزيزة »

د. عبد العزيز سليمان

١٩٨٢/١/٤

### [ ملحوظة ]

وبعد أن حكى الدكتور عبد العزيز سليمان قصة بداية الصراع فى قضيته الذى انتهى بتقديمه للمحاكمة . . نوى من الضرورى أن نضع أمام القارئ فى ايجاز شديد ما تضمنته تحقيقات المدعى الاشتراكى فى احدى مراحل القضية ، الذى انتهى بتقديمه المحكمة القيم « أول درجة » وتبأنا الى محكمة القيم العليا . . لما بان التحقيقات التى أجريت فى ذات الوقائع التى قدم عن أجلها الى محكمة القيم . . كانت لا تزال فى ذلك الوقت محل تحقيق لم ينته بعد . أمام نيابة الاموال العامة العليا ، صاحبة الاختصاص الأصيل فى الدعوى ، والتى كانت قد بدأت التحقيق بناء على تقرير من الرقابة الادلرية . . كما سارعت هيئة الفحص والتحقيق « ادارة الكسب غير المشروع » من جهة أخرى . انى استدعاء الدكتور عبد العزيز سليمان للتحقيق معه عن ذات القائع المطروحة أمام النيابة العامة والمدعى العام الاشتراكى . . . . . !!

# فى الطرىق إلى محكمۃ القىم

ومن داخل جهاز المدعى العام الاشتراكى وجهت أولى الاتهامات للدكتور عبد العزيز سليمان ، بعد تحقيقات معه يمكن الرجوع إليها بملف القضية ، وتضمن الاتهام « انه فى يوم ٣٠/٧/١٩٨٠ ٠٠ أصدر المدعى العام الاشتراكى قرارا برقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ ٠٠ بعد اطلاعة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة ، وتأمين سلامة الشعب ، وعلى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وعلى قرارات المدعى العام الاشتراكى أرقام ٣٠ لسنة ١٩٧٧ و ٦١ لسنة ١٩٧٨ ، و ١٧ لسنة ١٩٧٩ ، وعلى التحقيقات التى تمت فى القضية رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٨٠ خصري تحقيق مكتب المدعى العام الاشتراكى .

## قرر

**مادة أولى :** يمنع الدكتور عبد العزيز عبد الحافظ سليمان من التصرف فى أمواله العقارية والمنقولة وادارتها والسحب من حساباته الجارية فى البنوك .

**مادة ثانية :** يسرى المنع المنصوص عليه فى المادة الاولى على زوجة الممنوع من التصرف وأولاده البالغين .

**مادة ثالثة :** لا يخضع المرتب - أو المعاش ان وجد - الخاص بالممنوعين من التصرف للحظر المنصوص عليه فى هذا القرار .

**مادة رابعة :** يسرى المنع سالف الذكر على التصرف فى السيارات أرقام ٩٨٩٠٤ ، ١٨٨٤٧ ، ١٧٢٤٠٢ ، ٨٩٦٧٨ ، ٨٩١٠٢ ، ١٧٦٩٧٤ ، ١١٤٥٦ ملاكى القاهرة المرخصة باسم كل من الدكتور عبد العزيز عبد الحافظ سليمان والدكتور شريف السعيد محمد السعيد وتسلم هذه السيارات للسيد الدكتور عميد كلية العلوم جامعة عين شمس للإشراف على استخدامها فيما يتفق وأغراض البحث المخصصة من أجله .

**مادة خامسة :** يؤذن للجان الجرد التى يشكلها وكيل ادارة الاموال بدخول المساكن والاماكن الخاصة بالممنوعين من التصرف أنقى البيان لجرد وتقييم محتوياتها وكذلك البنوك المودع بها أموالهم لحصرها على وجه الدقة .

**مادة سادسة :** يراعى فى تنفيذ هذا القرار الالتزام بأحكام قرارات المدعى العام الاشتراكى رقمى ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ، ١٧ لسنة ١٩٧٩ .

**مادة سابعة :** يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

صدر بتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٠

المدعى العام الاشتراكى

( مستشار / عبد القادر أحمد على )



هيئة المحكمة برئاسة المستشار  
د. رفعت خفاجي نائب رئيس محكمة النقض



# حكم محكمة القيم أول درجة

وأحيل الدكتور عبد العزيز سليمان الى محكمة القيم « أول درجة »  
بما تضمنه القرار السالف بيانه متهما . . لطلب فرض الحراسة  
على أمواله وممتلكاته هو وأسرته . . ونظرت القضية برئاسة  
المستشار رفعت خفاجي نائب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة  
مستشارين من القضاة ، وثلاثة آخرين من الشخصيات العامة . .

وفي جلسة ١٥ أكتوبر عام ١٩٨٠ أصدرت المحكمة حكمها بفرض  
الحراسة على أموال وممتلكات د . عبد العزيز سليمان وزوجته الدكتورة  
سعاد أبو السعود أمينة المرأة في ذلك الوقت . . ولديهما الدكتورة ناسي  
والمهندس أحمد . . وقدرت المحكمة المصروفات اللازمة بواقع ٥٪ من  
صافي صرف المرتب الحكومي لكل من المدعى عليهم كنفقة شاملة .

واليك نص حكم محكمة القيم :

باسم الشعب :

بالجلسة المنعقدة علنا بمقر دار القضاء العالي بمدينة القاهرة  
في يوم الاربعاء ٦ من ذي الحجة سنة ١٤٠٠ الموافق ١٥ أكتوبر سنة  
١٩٨٠ المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور رفعت خفاجي نائب  
رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين :

محمود طه زكي رئيس محكمة استئناف القاهرة

وحسن عثمان عمار المستشار بمحكمة النقض

وماهر قلادة واصف المستشار بمحكمة استئناف بنى سويف

والشخصيات العامة السادة : محمد كامل نائب رئيس محكمة  
استئناف القاهرة سابقا والمهندس ماهر أحمد بهاء الدين وكيل أول  
وزارة التعمير وعبد المنعم مصطفى محمود النihal رئيس محكمة الاستئناف  
بمحكمة النقض سابقا .

مساعدي المدعى العام الاشتراكي

وبحضور السادة / / حسنى عبد الحميد معوض

ومحمد عبد الحكم أشبعت

وجمال صفوت رشدى

والسيد / عبد العزيز عمر وكيل القسم الجنائى بمحكمة النقض أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

في الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ جهاز المدعى العام الاشتراكي

والمقيدة بجدول المحكمة برقم ٢ لسنة ١٠ ق حراسات

المرفوعة من

السيد / المدعى العام الاشتراكي

## ضد

- ١- عبد العزيز عبد الحافظ سليمان المقيم ٢٠ نموذج بجوار الامن الصناعى مساكن مشروع ٢٣ يوليو بشوارع الحجاز قسم النزهة القاهرة
  - ٢- سعد أبو السعود السيد ( زوجته )
  - ٣- نانسى عبد العزيز سليمان ( ابنته )
  - ٤- أحمد عبد العزيز سليمان ( ابنه )
- وحضر عنهم بالجلسة الاساتذة الدكتور أحمد فتحى سرور والدكتور عبد الباسط جيمعى و ابراهيم عزت وزكريا عبد الرحمن حلمى المحامين .

## الوقائع

أحال المدعى العام الاشتراكى المدعى عليه الأول الى محكمة القيم لانه فى خلال الفترة من ١٨-٥-١٩٧٧ وحتى ٣٠-٧-١٩٨٠ بدائرة محافظة القاهرة أتى أفعالا من شأنها تضخم أمواله بسبب استغلال منصبه كرئيس لجامعة عين شمس بأن انفراد بصرف الاموال الواردة الى مشروع أبحاث الملايا ومشروع الدورات التعليمية لوفود دولة قطر تون رقابة الجامعة والتي بلغت ٣٠٠ ألف جنيه مصرى و ١٦١٤٦٤ دولارا امريكا والتي وردت اليه بوصفه رئيسا لجامعة عين شمس . وطلب القضاء بفرض الحراسة على أمواله وأموال زوجته وولديه عملا بأحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب و ٩٥ لسنة ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب .

وبتاريخ ١٧-٨-١٩٨٠ حدد النظر الدعوى جلسة الاحد ٣١-٨-١٩٨٠ . ثم توالى تأجيلها لجلسة ١٢-١٠-١٩٨٠ وفيها سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة ١٥-١٠-١٩٨٠ .

## الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا : من حيث أن المدعى العام الاشتراكى أصدر بتاريخ ٣٠-٧-١٩٨٠ قرارا بمنع المدعى عليه الاول عبد العزيز عبد الحافظ سليمان من التصرف فى أمواله العقارية والمنقولة وادارتها وان يسرى المنع على زوجته المدعى عليها الثانية وولديه المدعى عليهما الثالثة والرابع ، ثم طلب الى المحكمة فرفض الحراسة على أموال المدعى عليه الاول وزوجته وولديه الثابتة بالتحقيقات لانه فى خلال الفترة من ١٨-٥-١٩٧٧ حتى ٣٠-٧-١٩٨٠ أتى أفعالا من شأنها تضخم أمواله بسبب استغلال منصبه كرئيس لجامعة عين شمس بأن انفراد بصرف الاموال الواردة الى مشروع أبحاث

الملايا ومشروع الدورات التعليمية لوفود طلاب دولة قطر دون رقابة الجامعة والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ ألف جنيه مصرى و ١٦١٤٦٤ دولارا امريكا والتي وردت اليه بوصفه رئيسا لجامعة عين شمس الامر المؤتم بالمادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . وبجلسة المحاكمة اُضاف مساعد المدعى العام الاشتراكى فى مواجهة المدعى عليه الأول أن هذا الأخير أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى الامر المنطبق على المادة الثانية من القانون المشار اليه وشرحا للدعوى أفاد المدعى العام الاشتراكى أن المدعى عليه الأول قد تضحمت أمواله باستغلاله لمنصبه كرئيس لجامعة عين شمس فى ارتكاب التصرفات الآتية :

**أولا :** أنفراده بالتصرف فى الأموال الواردة لمشروع الملايا رغم إقراره بأن تلك الأموال تخضع لرقابة الجامعة .

**ثانياً :** أنفراده بالتصرف فى الأموال الواردة من دولة قطر لحساب الدورات التعليمية لطلبتها بمركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس دون حسيب أو رقيب رغم إقراره بأن أموال المركز جزء من أموال الجامعة فكان يتعين عليه أخضاع تلك الحسابات لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

**ثالثا :** سماحة بتكرار شراء سيارة كارفان من ميزانية الجامعة من لسوق المحلية من مؤسسة تاكواكسبورت رغم سبق شرائها من الخارج من التمويل الأمريكى لمشروع الملايا وعلمه بصورية الشراء من السوق المحلية .

**رابعا :** شراؤه أربع سيارات شيفروليه باسمه وأسم زوجته وأسم ابنته وأسم شريف السعيد فضلا عن سيارة بويك باسمه من أموال مشروع الملايا التى قرر بخضوعها لرقابة الجامعة .

وحيث أن تلك الوقائع توافرت الدلائل الجدية على قيامها مما شهد به كل من نبيل عبد الحميد عشوش ومجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قناوى وأحمد عزب موسى وطارق مصطفى عاشور وعادل محمود جاد وعادل ابراهيم حجازى مروان ونجاة حكيم عياد ومحاسن يحيى محمد وشريف السعيد محمد وعزت مصطفى مصطفى ومحمد أحمد عمار وما تضمنه تقرير مكتب خبراء وزارة العدل وبيان المركز المالى للمدعى عليهم :

فقد شهد نبيل عبد الحميد عشوش عضو الرقابة الادارية بأن شريف السعيد المدرس بقسم الحشرات بكاية العلوم والمشراف المساعد لمشروع الملايا طالب من مجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قناوى المدرسين المساعدين بقسم الحشرات أثناء وجودهما بلندن فى أجازة دراسية شراء معمل متنقل



بمستلزماته «كارفان» وأرسل لهما مبلغ ٣٠٠٠ دولارا و ٣٥٠ جنيه استرليني فقاما بشراؤه بمبلغ ٢٥٤٦٠٥٦ جنيه استرليني وأرسله باسم الجامعة الى ميناء الاسكندرية وأفرج عنه دون سداد رسوم جمركيه ، كما طلب ثانياً شريف السعيد من المدعى عليه الاول موافقه على شراء المعمل من السوق المحلية من ميزانية الجامعة فوافق على الشراء وتشكلت لجنة ممارسة برئاسة شريف السعيد ورعا العطاء على مؤسسة تاكو اكسبورت واثبتت اللجنة انها فحصت الكارفان ونحدر مسند باسمه و اضافته الى مخازن كلية العلوم ونم صرف مبلغ ٢٠٢٠٠ جنيه كتمن له من ميزانية كلية علوم جامعة عين شمس ، وقد اعتمد فحص الممارسة من المدعى عليهما الثانية ثم من المدعى عليه الاول بصفته رئيس الجامعة ورئيس المشروع ، وأضاف الشاهد ان ذلك الشراء من السوق المحلية باجراءاته كان سوريا محضاً بهدف الاستيلاء على المال العام ، كما شهد بانه تم شراء أربع سيارات شيفروليه من أموال مشروع الملاريا المكونة من الدعم الأمريكى ومن الاعتمادات الدورية المتجددة من ميزانية جامعة عين شمس وتستعمل استعمالاً شخصياً بلغ ثمنها ٢٠٠ دليم ، ٧٤٧٣٥ جنيه ورخصت أولاهما باسم المدعى عليه الاول والثانية باسم زوجة المدعى عليها الثانية والثالثة باسم ابنته نانسى والرابعة باسم شريف السعيد ثم نقلت ملكية السيارتين الثانية والثالثة الى الاخير ألا أن زوجة المدعى عليه الاول وابنته ظلتا تستعملانهما . فضلاً عن شراء المدعى عليه الاول سيارة هوندا موديل ١٩٧٧. ثم قيامه ببيعها لولده أحمد وأكد الشاهد استيلاء المدعى عليه الاول على بعض المبالغ الواردة من دولة قطر لتدريب طلابها بمركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس .

كما شهد مجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قناوى بأن شريف السعيد طالب منهما أثناء وجودهما بلندن شراء معمل متنقل بمستلزماته وحول لهما ثمنه فاشترياه وأرسله باسم الجامعة وأكدوا صورية الاجراءات التى اتخذت لاثبات شراء المعمل ومستلزماته من السوق المحلية .

وشهد أحمد عزب موسى المدرس المساعد بكلية العلوم بجامعة عين شمس بأن معملاً واحداً هو الذى تم شراؤه وكان الشراء من لندن ونفى اشتراكه فى أية لجان بشأن شراء المعمل من السوق المحلية وأكد تزوير التوقيع المنسوب اليه وأضاف بأن شريف السعيد طلب منه الاقرار بعضوية فى لجنة الممارسة لشراء المعمل من السوق المحلية .

كما نفى طارق مصطفى عاشور مدير مؤسسة تاكو اكسبورت شراء المعمل - المدعى بشراؤه من السوق المحلية - من مؤسسته وأضاف بأن سمير توفيق بشاى حصل منه على فواتير بيضاء مطبوعة باسم مؤسسته

وقد تكون استعملت في أثبات شراء المعمل من مؤسسته ونفى التوقيعات المنسوبة اليه فيها .

وشهد عادل محمود جاد المدرس المساعد بكلية علوم عين شمس بـ  
بمضمون ما شهد به زميله محمد أمين قناوى .

وشهد عادل إبراهيم حجازى الأستاذ المساعد بكلية العلوم بأن المدعى  
عليه الأول كان على علم بشراء المعمل من السوق المحلية .

كما شهدت نجاة حكيم عياد أمينة مخزن كلية العلوم ومخازن  
يحيى محمد وكلية الحاسبات بأن المعمل المدعى بشرائه من السوق المحلية  
لم يورد الى مخازن الكلية .

وشهد شريف السعيد المدرس بكلية علوم عين شمس بعلم المدعى عليه  
الأول بازدواجية شراء المعمل من لندن ومن السوق المحلية وبأن صرف المبالغ  
كان يتم بعلم المدعى عليه الأول .

وشهد عزت مصطفى مصطفى رئيس الشعبة العاشرة بالجهاز  
المركزى للمحاسبات ومحمد أحمد عمار أمين عام جامعة عين شمس بأن  
مشروع الملاريا يخضع لرقابة الدولة وأن أمواله أموال عامة وكذلك الأموال  
الواردة من دولة قطر لمركز الحساب العلمى التابع لجامعة عين شمس .

كما ثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل أن أموال مشروع  
الملاريا تتكون من دعم من هيئة المعونة الأمريكية ودعم متواصل من الجامعة .  
ومن ثم تعتبر أموالا عامة عملا بحكم المادة ١١٩ عقوبات المعلة بالقانون  
٦٣ سنة ١٩٧٥ . كما ثبت من ذات التقرير ان المعمل المتنقل تم شراؤه  
بمستأزماته من لندن بمبلغ ٤٥٩٦ر٥٥ جنيه استرليني ولم يتم شراء غيره  
وأن اجراءات شراء المعمل المتنقل المدعى بشرائه من السوق المحلى  
اجراءات صورية ، مما يكشف عن أن تلك الاجراءات تمت بهدف الاستيلاء  
على الثمن المدعى بسداده فى الشراء من السوق المحلية .

كما ثبت من ذلك التقرير أيضا أن جملة المبالغ الواردة من دولة  
قطر لحساب - الدورات التدريبية لطلابها بمركز الحساب العلمى  
بجامعة عين شمس مبلغ ١٦١٤٦٤ دولار أمريكى فى المدة من ١٩٧٧/٧/٣٠  
الى ١٩٨٠/٦/٢٢ لم يحول منه لمركز الحساب العلمى سوى ٢٥٧٥٠ دولار  
والرصيد المتبقى منه بإصرف العربى مبلغ ٣٢٣٧ر٤٦ دولار وأما باقى  
المبلغ وقدره ١٣٢٤٧٦ر٥٤ دولار فلا يعلم الاوجه التى تم صرفها فيها .

كما ثبت من المركز المالى للمدعى عليهم أن ما تملكوه اعتبارا من  
١٩٧٧/٥/١٨ تاريخ تولى المدعى عليه الأول رئاسة جامعة عين شمس  
ما يأتى :-

١ - ان لهم أرصدة مالية دائنة ببنك القاهرة فرع عدلى وبنك مصر فرع هوليوبوليس جملتها ٢٤٨٨ جنيها ومئة وعشرة مليمات .

٢ - العمارة رقم ١٩٢ شارع الحجار بمصر الجديدة بالشراء بالتقسيط في مارس سنة ١٩٨٠ من شركة التعمير والمساكن الشعبية مكونة من خمسة طوابق خلاف الدور الارضى وبكل دور وحدتان سكنيتان والتمن قدره ١٣٦٥٠٠ سدد نقدا ١٧١٢٥ جنيها وأتفق على سداد باقى مقدم الثمن وقدره ١٧ ألف جنيه على سنتين بفائدة ٦٪ أى بواقع ٩٢٧١٢ جنيها وخمسمائة مليم كل سنة وباقى الثمن وقدره ١٠٢٣٧٥ جنيها يسدد على أقساط شهرية لمدة ٢٠ سنة بفائدة ٦٪ وبواقع ٤٣٧ جنيها وثمانمائة مليم شهريا اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٨٠ .

٣ - عمارة تحت التشطيب من ستة طوابق بكل طابق شقتان بالقطعة رقم ١٢ بلوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر قام المدعى عليه الأول بشراء أرضها من شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير في ١١/١٢/١٩٧٤ وسجلها باسمه وأسماء باقى المدعى عليهم بواقع ٦ ط لكل وأقام عليها المباني اعتبارا من أغسطس ١٩٧٧ وقدر البنك العقارى المصرى قيمتها بمبلغ ٩٠٠٠٠ في ٧/٨/١٩٧٧ بناء على شكوى المدعى عليه الأول لزيادة قيمة القرض الذى طلبه ( المستند ٣ حافظة المدعى المقدمة بجلسة ١٢/١٠/١٩٨٠ ) .

٤ - شقة تمليك رقم ٣٠١ بالعقار ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر يشتري المدعى عليها الثالثة نانسى عبد العزيز ( ابنة المدعى عليه الأول ) من شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير قيمتها خالية من الأثاث مبلغ ١٣٥٦٣ جنيها ومائة وعشرين مليما .

٥ - منقولات سكنى المدعى عليها الثالثة نانسى عبد العزيز ( ابنة المدعى عليه الأول ) بالعقار رقم ١٩٢ شارع الحجان بمصر الجديدة وقيمتها ٨٤٤٥ جنيها بعد استبعاد المنقولات الخاصة بزوجها

٦ - سيارة هوندا موديل ٧٥ رقم ١٧٢٧١٢ ملاكى القاهرة باعها المدعى عليه الأول لابنه أحمد عبد العزيز سليمان بعقد مسجل في ٦/٨/١٩٧٨ قيمتها ٣٠٠٠ جنيه .

وحيث أنه بالإضافة الى الدلائل السابقة فقد ثبت من كتاب شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير والبيان المرفق ، ( المستند ١١ حافظة المدعى المقدمة بجلسة ١٢/١٠/١٩٨٠ ) عن بيانات سداد ثمن قطعة الأرض ١٢ بلوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة يشتري المدعى عليهم بواقع ٦ ط لكل ان القسط



الثانى المستحق فى يناير ١٩٧٧ وقدره ٢١٧ جنيها لم يسدد الا فى ١٧/١٢/١٩٧٧ - بعد تولى المدعى عليه الاول رئاسة الجامعة - وفى نفس ذلك اليوم عجل بسداد القسط الثالث المستحق فى يناير ١٩٧٨ كما عجل بسداد باقى الثمن وبلغ جملة ما تسدد فى ذلك اليوم مبلغ ٣٢٣١ جنيها وستمائة مليمات .

وحيث أن الدفاع عن المدعى عليهم ذهب الى أن أموال مشروع الملايا ومشروع الدورات التدريبية لطلاب دولة قطر بمركز الحساب العلمى بالجامعة أموال خاصة وأن قيام المدعى عليه الاول بالأشراف على المشروعين كان بصفته الشخصية وليس بصفته رئيساً للجامعة ، وهو دفاع مردود بما سبق بيانه من دلائل فضلا عما ثبت من بروتوكول مشروع الملايا من أن الحاصل على المنحة هو جامعة عين شمس ( ص ٢ من الصورة الانجليزية للبروتوكول وص ٣ من ترجمتها الرسمية لادارة التشريع ) كما تضمن الملحق رقم ١ الملحق بها توثيق المدعى عليه الاول بصفته رئيساً لجامعة عين شمس قائد فريق البحث ، وكذلك بما ثبت من الخطابين المقدمين من الكاتبين ريهوند واثن شاهد النفى المؤرخين ٦ و ٧/١٠/١٩٨٠ من أن التعاقد كان بين البحرية الأمريكية وجامعة عين شمس وأن المدعى عليه الاول هو الباحث الرئيسى للمشروع وعلاوة على ذلك فقد ثبت من الأوراق أن جامعة عين شمس قد ساهمت من ميزانيتها فى نفقات المشروع . وكذلك بما تضمنه خطاب مدير جامعة قطر الى المدعى عليه الاول بصفته رئيساً لجامعة عين شمس فى ٧/٦/١٩٨٠ من أن جامعة قطر درجت على عقد دورة تدريبية للحاسب الالىكترونى فى جامعة عين شمس منذ سنة ١٩٧٦ أى من قبل تولى المدعى عليه الاول رئاسة تلك الجامعة ( مستند ٢٩ من حافظة الأستاذ ابراهيم عزت المحامى عن المدعى الاول ) وتبين من الاوراق أن المبالغ التى أجرت تحويلها كانت تتم لحساب عميد جامعة عين شمس وليست لحساب شخص معين .

ونفى الدفاع علم المدعى عليه الاول بازدواجية شراء العمل المتنقل وصورية الشراء من السوق المحلية وهو قول ثبت فساد من الدلائل سالفة الذكر .

كما ذهب الدفاع الى القول بعدم تضخم ثروة المدعى عليه الاول وأن تقدير قيمة العمارة الكائنة بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنية مبالغ فيه وقدم تقارير استشارية وشهود نفى على أن تكاليف العمارة لا تجاوز ٥٥ ألف جنية . وهو دفاع مردود بأن تقدير البنك العقارى كان بناء على شكوى من المدعى عليه الاول بصدد طلبه قرضاً منه بضمان ذلك العقار وليس من شك فى أن تقدير البنك فى هذه الحالة يكون أقل من القيمة الحقيقية ضمانا لحقه .

أما عن التقارير المقدمة فيتبين منها أنها وضعت لتنتهي الى ما انتهت  
اليه .

كما أدعى الدفاع في سبيل نفى تضخم الثروة أن دخل المدعى عليه  
الأول وأسرته باقى المدعى عليهم في الفترة منذ توليه رئاسة الجامعة حتى  
بداية التحقيق مبلغ ٥٤ ألف جنيه ادخروا منه نصفه وهو ادعاء لم يقيم  
عليه ثمة دليل ولو صح لتقدم بكشوف حسابه بالبنك الذى تجمعت به  
تلك الآلاف ، وبالإضافة الى ذلك فإن المبلغ المدعى بادخاره وما تم صرفه فعلا  
من قروض ما كان ليغضى ما ظهر من تضخم بثروته هو وأسرته حسبما  
جاء ببيان مركزهم المالى .

وحيث أنه عن باقى المستندات التى تقدم بها الدفاع فلا تتق المحكمة  
بها لما ثبت من أنها لاحقة في تواريخها لبدء التحقيق وأغلبها من مرؤوسى  
المدعى عليه الأول الذى كان الى حين إصدار تلك المستندات يعمل رئيسا  
لجامعة عين شمس مما يحيطها بشك يحتمل على عدم الثقة بها أو بالاطمئنان  
اليها وكذلك الشأن بالنسبة لما تقدم به من مستندات الجانب الأمريكى .

وحيث أنه عملا بالمواد ٢ و ٣ و ٣/١٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ،  
يكفى للحكم بفرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها وكذلك  
أموال زوجته وأولاده اذا كان هو مصدرها ، يكفى في ذلك مجرد توافر  
الدلائل الجدية على اتيانه أفعالا من شأنها الأضرار بالمصالح الاقتصادية  
للمجتمع الاشتراكى أو أن تضخم أمواله أو أموالهم كان بسبب من الأسباب  
الواردة في القانون ومنها استغلال المنصب أو الوظيفة أو النفوذ ومنها كذلك  
الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة  
أو الاشخاص الاعتبارية .

وحيث أن المحكمة تستخلص مما تقدم جميعه أن الدلائل الجدية  
قد توافرت على أن المدعى عليه الأول قد أتى أفعالا من شأنها الأضرار  
بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى ، وأن أموال المدعى عليهم  
قد تضخمت بصورة واضحة لا تحتمل الشك وأن ذلك التضخم كان نتيجة  
استغلال المدعى عليه الأول لمنصبه ونفوذه كمدير لجامعة عين شمس  
واستيلائه بغير وجه حق على الأموال العامة - الأمر الذى يتعين معه  
فرض الحراسة على أموالهم السالف ذكرها عملا بالمواد ٢ و ٣/١٨ ،  
٥ و ٣/١٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين  
سلامة الشعب .

وحيث أن المحكمة تقدر نسبة ٥٪ من صافي ايراد أموال المدعى  
عليهم الموضوعة تحت الحراسة كمصروفات لازمة لإدارة تلك الأموال كما  
تقدر المرتب الحكومى لكل منهم كنفقة شاملة له عملا بالمادة ١٧ من  
القانون سالف الذكر .

## فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بأصدار قانون حماية القيم من العيب .

وعلى المواد ٢ و ٣ و ١٧ والفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

حكمت المحكمة بفرض الحراسة على أموال المدعى عليه عبد العزيز عبد الحافظ سليمان وزوجته سعاد أبو السعود السيد وولديه نانسي وأحمد والموضحة بأسباب هذا الحكم . وقدرت المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة بواقع خمسة في المائة من صافي إيراداتها السنوي . وأمرت باستمرار صرف المرتب الحكومي لكل من المدعى عليهم كنفقة شاملة .  
رئيس المحكمة

## محكمة القيم العليا

وكطبيعة أى مواطن شعر بفداحة ظلمه . أستأنف الدكتور عبد العزيز سليمان هذا الحكم أمام محكمة القيم العليا التى نظرت القضية بجلسة ١٣/١٢/١٩٨٠ برئاسة المستشار محمد عبد الواحد الديب وأربعة مستشارين من القضاة وأربعة آخرين من الشخصيات العامة .

وفى ذات اليوم أصدرت حكمها بتأييد الحكم المطعون فيه والصادر من محكمة القيم أول درجة .

ومما جاء فى حيثيات حكمها : لقد استعرض الحكم المطعون فيه واقعات الدعوى وتكفل بالرد على أوجه دفاع الطاعنين بما يكفى لإطراحها ، وبما لا محل معه لترديد القول فيه ومن ثم استبانته صحته للأسباب التى بنى عليها ، والتى تأخذ بها هذه المحكمة أسباباً لقضائها . . . وتأييدا لحكمها فى الدعوى منتهية الى أنه لما كان ما تقدم فانه يتعين رفض التظلم موضوعا وتأييد الحكم المطعون فيه .

وقد صدر هذا الحكم بعد أن أستمعت المحكمتان إلى مرافعات المستشارين حسنى عبد الحميد ومحمد عبد الحكم مساعدي المدعى العام الاشتراكي والدكتور عبد الباسط جميعى الاستاذ بحقوق عين شمس والدكتور أحمد فتحى سرور الاستاذ بحقوق القاهرة وابراهيم عزت المحامى



# إدارة الكسب غير المشروع

وفي يوم ٩/١٢/١٩٨٠، من بدات هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع بفتح ملفات أخرى عن ذات الوقائع والموضوع في القضية سواء منها ما كانت تجريه النيابة العامة أو المدعى العام الاشتراكى ، وظلت إدارة الكسب غير المشروع تجرى تحقيقاتها منذ ذلك التاريخ حتى ٢٩ يناير ١٩٨١ ، وقد أثبتت فيها اطلاعها على حكمى

محكمتى القيم « أول درجة » ومحكمة القيم العليا الصادرين ، الحكم الاول بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٠. والآخر « من القيم العليا » بتاريخ ١٢/١٣/١٩٨٠/ ، وأعدت القضية للتصرف والاحالة الى محكمة الجنايات اعمالا لسلطتها المنصوص عليها فى المادة ( ١٤ ) من القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالكسب غير المشروع والتي تخول لها سلطة التحقيق والاحالة فى مثل هذه الأحوال .

ومما يثير الدهشة أو العجب أثبتت جلسة تحقيق ١٧/١٢/١٩٨٠ قبل احالة الدعوى لمحكمة الجنايات « أنه قد ورد اليها كتاب نيابة الأموال العامة العليا المؤرخ فى ١٠/١٢/١٩٨٠ يفيد أن القضية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ حصر أموال عامة عليا وهى الخاصة بذات الوقائع لم يتم التصرف فيها بعد وباقية على تقرير لجنة خبراء وزارة العدل » . [ التقرير التكميلى ] . كما أثبتت ارفاق صورة ضوئية لما نشر باحدى الصحف فى ١٤/١٢/١٩٨٠ بشأن الحكم الصادر من محكمة القيم العليا بتأييد فرض الحراسة على الدكتور عبد العزيز سليمان وأسرتة ، وذلك طبقا لما ورد فى محاضر تحقيقات هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع ..... !! .

وأحيل الدكتور عبد العزيز سليمان من قبل هذه الادارة الى محكمة الجنايات وفيما يلى نص أمر الاحالة الصادر من ادارة الكسب غير المشروع :

## أمر إحالة إلى الجنايات

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

ادارة الكسب غير المشروع

أمر الاحالة : فى القضية رقم ٦ جنایات كسب غير مشروع ، المقيدة برقم

٤٠٧٩ لسنة ١٩٨١ جنایات الوایلى [ ٢٩٢ لسنة ١٩٨١ كلى شرق القاهرة ]

فى ١٤/١٢/١٩٨١

نحن : المستشار حنفى رزق ، رئيس هيئة الفحص والتحقيق ٦ ب احتياط .  
بعد الاطلاع على الأوراق وما تم فيها من تحقیقات

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غیر المشروع والقرار الجمهورى رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون . قررنا الآتى :-  
أولا :

تقيد جنایة بالمواد ٩ ، ١٠ ،

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غیر المشروع .

### ضد

عبد العزيز عبد الحافظ سليمان

لأنه فى خـ-----لال الفترة من ١٨/٥/١٩٧٧ الى ٤٠/٧/١٩٨٠ بدائرة محافظة القاهرة .

بصفته موظفا عاما خاضعا لأحكام قانون الكسب غیر المشروع ( رئيسا لجامعة عين شمس ) ، حصل لنفسه ولزوجته الدكتور سعاد أبو السعود السيد ولابنيه أحمد ونانى عبد العزيز عبد الحافظ سليمان على كسب غیر مشروع مقداره ٤٢٠ مليما ، ١٨٠٤٩١ جنيها ( ا مائة وثمانون ألفا وأربعمائة وواحد وتسعون جنيها وأربعمائة وعشرون مليما ) بسبب استغلال الخدمة ونتيجة لسلوك مخالف لنصوص قانونية عقابية ، ويتمثل المبلغ المذكور فى شراء السيارات أرقام ١٨٥٨٩٥ ، ٩٨٩٠٤ ، ٨٩١٠٢ ، ٨٩٦٧٨ ملاكى القاهرة والبالغ ثمنها ٣٠٠ مليم ، ٦٦٣٧٨ جنيها ( ستة وستون ألفا وثلاثمائة وثمانية وسبعون جنيها وثلاثمائة مليم ) وشراء الشقة رقم ٣٠١ بالعقار رقم ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر والتي دفع مقدما لثمنها مبلغا قدره ١٢٠ مليما ، ٦٦١٣ جنيها ( ستة آلاف وستمائة وثلاثة عشر جنيها ومائة وعشرون مليما ) وأقامة مبان مكونة من ستة طوابق بالعقار الكائن بالمنطقة رقم ١٢ بلوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر بلغت تكاليفها ٩٠٠٠٠ جنيه ( تسعون ألفا من الجنيها ت ) ، وشراء العقار رقم ١٩٢ بشارع الحجاز بمصر الجديدة والذي دفع مقدما لثمنه مبلغا قدره ١٧٥٠٠ جنيه ( سبعة عشر ألفا وخمسمائة جنيه ) . وذلك بأن استغل منصبه كرئيس للجامعة وعهد مع آخرين الى اختلاس وتسـهـيل

الاستيلاء على أموال عامة خاصة بمشروعى أبحاث الملايا والدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر والى الاضرار بأموال ومصالح الجهة المعهود اليه الاشراف عليها بحكم وظيفته على النحو المبين بالاوراق وتحقيقات المدعى انعام الاستراكي فى الدعوى رقم ٢ لسنة ١٠ اق حراسات وتحقيقات نيابته الاموال العامة العليا المقيدة برقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر أموال عامة عليا فتمكن بذلك من الحصول على المال المؤتم المشار اليه والذي يمثل زيادة طرأت على ذمته المالية بعد توليه الخدمة لاتتناسب مع موارده وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها .

**ثانيا :**

احالة الدعوى الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمة المتهم عبد العزيز عبد الحافظ سليمان طبقا لمواد الاتهام سالفة الذكر .

**ثالثا :**

ندب المحامى صاحب الدور للدفاع عن المتهم .

**رابعا :**

على النيابة العامة اعلان هذا الامر وقائمة أدلة الثبوت المرافقة الى المتهم وارسال الأوراق الى محكمة جنايات القاهرة لتحديد دور نظر الدعوى .



## الفصل الثالث

---

---

# القضية في محكمة الجنايات

\* قرار الاتهام

\* أقوال الشهود

\* أقوال الدكتور

عبد العزيز سليمان

\* أقوال قرينة

د. عبد العزيز سليمان

\* المرافعات



فيئة الحكمة برياسة المستشار عادل صدقي

# القضية في محكمة الجنايات

[ ] [ ] تفاصيل المحاكمة أمامها :

وكانت مفاجأة .. ففى ١٤/٢/١٩٨١ أحالت إدارة الكسب غير المشروع بعد انتهائها من التحقيقات الدكتور عبد العزيز سليمان الى محكمة جنايات القاهرة متهما .. « بالكسب غير المشروع » .

ونظرت القضية برئاسة المستشار عادل صدقى وعضوية المستشارين محمد عبد العظيم حمزه وسلامه مجلى حنا وحضور أحمد عبد العال وكيل النائب العام ممثلا للاتهام وسيد ابراهيم أمين السر .. حيث بدأت وقائع المحاكمة المثيرة بتلاوة قرار الاتهام الموجه الى الدكتور عبد العزيز سليمان الرئيس السابق للجامعة ..

وفيما يلى نص قرار الاتهام :

## نص قرار الاتهام

انه فى خلال الفترة من ١٨-٥-١٩٧٧ الى ٣٠-٧-١٩٨٠ بدائرة محافظة القاهرة بصفته موظفا عاما خاضعا لاحكام قانون الكسب غير المشروع - رئيسا لجامعة عين شمس - حصل لنفسه ولزوجته الدكتورة سعاد أبو السعود السيد ولابنيه المهندس أحمد والدكتورة نانسى - على كسب غير مشروع قدره مبلغ ١٨٠٤٩١٤٢٠ جنيه متمثلة فى سيارات وعقارات وذلك بأن استغل منصبه كرئيس للجامعة وعمد مع آخرين الى اختلاس وتسهيل الاستيلاء على أموال عامة خاصة بمشروعى أبحاث الملايا والدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر والى الاضرار بأموال ومصالح الجهة المعهود اليه الاشراف عليها بحكم وظيفته على النحو المبين بالاوراق وبتحقيقات المدعى العام الاشتراكى فى الدعوى « رقم ٢ لسنة ١٠ ق حراسات وتحقيقات نيابة الاموال العامة العليا المقيدة برقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر أموال عامة عليا » - فتمكن من الحصول على المال العام المؤتم المشاع اليه والذي يمثل زيادة طرأت على ذمته المالية بعد توليه الخدمة ، لا تتناسب مع موارده وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها .

وبادر رئيس المحكمة بسؤال الدكتور عبد العزيز سليمان عن حقيقة التهمة المنسوبة اليه فأكرها وأجاب بالنفى !! وعلى مدى ١٥ جلسة عقدتها المحكمة خلال فترتى الليل والنهار ناقشت خلالها « ستة وعشرين » شاهدا وهم بالتحديد حسب الترتيب الوارد بمحاضر جلسات محكمة الجنايات : مجدى جبريل شحاتة مدرس مساعد بكلية



**العلوم :** ، ومحمد أمين قناوى •• مدرس مساعد بكلية علوم عين شمس  
وهما الشاهدان اللذان قالت لهما المحكمة بالحرف الواحد : أثناء مناقشتها :  
يؤسفنا أن أحدهما كاذب رغم أنكما أساتذة بالجامعة ، والدكتور  
زغلزل مهران نائب رئيس جامعة عين شمس والدكتور شريف  
محمد السعيد الباحث الرئيسى الآن ونائب الدكتور عبد العزيز سليمان  
سابقا ومدير مشروع الملاريا وقت تولى الأخير رئاسة الجامعة ، والسيدة  
نجاة حكيم عياد أمينة التوريدات لمخزن الحشرات ، والدكتور  
عادل مروان أستاذ بكلية العلوم وعبد الحميد ابراهيم أمين عام مساعد  
الشئون الادارية والمالية بالجامعة ، ومحاسن يحيى مندوبة الخزنة ووكيلة  
حسابات ، والدكتور محمد عبد الحليم مدير ايسكا العلمى ، وعزت مصطفى  
رئيسة شعبة الجهاز المركزى للمحاسبات ، والدكتورة زينب عبد الحميد ماجد  
أستاذة الكائنات الدقيقة والمناعة والدكتور عمر حلمى أستاذ بكلية طب  
عين شمس ، وفاروق مصطفى فهمى نائب رئيس تحرير الجمهورية والمستشار  
الاعلامى السابق ، ورؤف فائق وهبة شلبى نائب رئيس مجلس ادارة  
البنك العقارى بالقاهرة ، والمقدم نبيل عشوش عضو الرقابة الادارية  
السابق •

وبانوب سمعان البهنسى •• مدير مبانى الجامعة السابق •••  
ومحمد أحمد عمار أمين عام جامعة عين شمس ، والدكتور أحمد عزت حسين  
أستاذ بكلية العلوم وفاروق كامل ابراهيم ، وزكريا الكردى وروميل يوسف

أعضاء خبراء وزارة العدل •• الذين قدموا للمحكمة صورة رسمية  
من التقرير التكميلى النهائى والذى سبق أن قدموا أصله لنيابة  
الاموال العامة العليا •••

وتفاصيل أقوال الشهود مثبتة فى محاضر جلسات الجنايات  
فى الجناية المقيدة برقم ٤٠٧٩ لسنة ١٩٨١ كلى •• مودعة فى سبعة أجزاء  
تصل عدد صفحاتها أكثر من ١٥٠٠ صفحة فلو سكاب ••

وهنا نضع للقارىء نماذج هامة من أقوال الشهود ومناقشات  
المحكمة لهم والدفاع والنيابة العامة خلال جلسات المحاكمة كما ورد  
بمحاضر الجلسات •

# نماذج من أقوال المشهور

رئيس المحكمة :

الدكتورة زينب عبد الحميد ماجد أساتذة الكائنات الدقيقة والمناخ :

أقسم

س : هل لديك معلومات بخصوص هذا الموضوع ؟

ج : اسمي جه امبارح واليوم في الصحف . هو الموضوع بدأ .  
ولما لقيت اسمي في الصحف طلعت الورق اللي عندي ، وطبعاً فيه حاجات لا تنسى أبداً . هو ابتدأت . بأنه بتاريخ ٢٠-٤-١٩٧٨ .  
كنا بنعمل امتحان المادة بتاعتنا في ماجستير الأطفال . وحصل  
أستاذ الامتحان . أن د . نعمت هاشم دخلت الاوضة . اللي هي  
مكتبي ، وكان الامتحان شغوى وبدأت تتكلم بطريقة غريبة قبل  
التحية أو حتى تحييني في الاول كان صوتها واطي ، وقالت ايه  
اللي بتعملوه ؟ وازاي تمتحنوا من غير ما أكون موجودة ، قلت أقعدى  
ونشوف الموضوع ، وبدأ الصوت يعلى ، وبعدين لقيت العملية  
جد ، لما لقيتها بهذه الصورة عايزة تعمل خناقة ، وأنا في الاول  
فيه أستاذ من قسم الأطفال يدعى د . عمر حلمي حضر الامتحان  
هو من قسم الأطفال ، وهو من قسمها . أنا افكرت ان فيه واحد  
بدلاً منها يشرف قلت لها : كلمي د . عمر حلمي . أتفقى معاه ، لاني  
مش أنا اللي بأدعهم ، وكان ذلك بحضور د . عمر حلمي ، وكان  
بحضور د . يحيى شاهين رئيس جامعة المنيا ود . عبد الحميد عليان ،  
ود . فاطمة عبد الفتاح وأنا بصيت لزميلي د . يحيى شاهين  
بالإشارة علشان كنا متعجبين من هذا الامر . وفجأة علا صوت  
د . نعمت ، وكانت توجه الحديث للدكتور عمر حلمي . تقول له  
انت غلطان وطول عمرك غلطان ، وقالت الامتحان ده لاغى ولازم  
ألغيه ، وحاشوف شغلي دلوقتي ، وطلعت وبعد خروجها فانت  
فترة مذهولين و « د . عليان » زعل وهو أستاذنا كلها وقال لن أدخل  
جامعة عين شمس ، وده كانت تلميذتي وازاي تلغى الامتحان واحنا  
قاعدين وكادوا أن ينصرفوا وأنا طيبت إخطره ، ورحلت للدكتور  
أحمد البنهاوي ونزلت مكتب العميد ولقيتها هناك . وطلبت منه  
أن أحكي له الواقعة على جنب . لكن هي قامت معاه واتكلمت  
بسرعة . قلت له ياسيادة العميد اللي بييجي عندي أحافظ  
على كرامته وان لم تحافظ على كرامتي في وقت تاني وفعلًا خرجت  
د . نعمت هاشم وطلع معاه من المكتب .

**س : هل هناك سبب لهذا الذي حدث وكان سببه الدكتور سليمان ؟**

**ج :** بعدها عرفت أن اللي زعلها ، جات الامتحان ، كانت ابنته د : نانسي وخلصت الامتحان زى البنات وغيرها .

**س : هل بينها وبين د : سليمان شيء ؟**

**ج :** وقتها لم أكن أعرف . . . وبعدها سمعت حاجات كتير . . . أنها كانت تتعقب ابنة دكتور سليمان علشان ما تأخذش نمر كويسة ، وما أعرفش السبب ، واللى حصل قدامى أن سبب نرفزتها أن نانسي امتحنت ومشيت وكانت هي عايزة تعمل الامتحان علشان تسقطها وهي بتمتحن مادة في التخصص عندنا .

**س : ما الدرجة التي أعطيت لابنة د : سليمان ؟**

**ج :** أخذت امتياز واللى امتحنها الدكتور عباس عبد العزيز عيسى وهذا أستاذ على المعاش ، وقال أنا أعطيت البنت دى . . . أخذت ٩٥٪

**س : هل كان من المتعين أن تقوم د : نعمت هاشم بالامتحان ؟**

**ج :** لا . . .

**س : هل كانت د : نعمت منتدبة للامتحان هذا اليوم ؟**

**ج :** لا أعلم ، وكان قبلها بيوم حضر د : عمر حلمي وسأل عن موعد الامتحان

**س : هل قام د : عمر حلمي بامتحان ابنة د : سليمان ؟**

**ج :** لا . . . لكن أنا ود : عباس اللي امتحناها .

**س : هل تعرفين أن د : نعمت هاشم وراء ما أصاب المتهم من تحقيقات ؟**

**ج :** أيوه . . . لكن بكلام كل المسؤولين اللي اتكلموا معاي في الموضوع . . . عميد الكلية و عدد ٢ وكلاء نائب رئيس الجامعة د : زغلول مهران وأساتذة الكلية أجمعوا بأنه ده موضوع داخل فيه فلانه شخصية كبيرة مسانداها ، وهي اللي بتقول ، لا أعذر ، ولا أعمل وبعد ذلك وردت الى . . . وطول الوقت جالى مراسيل وضغوط حتى أسحب الشكوى المقدمة منى ضد د : نعمت هاشم ورفضت أن أسحبها . . . أسحبى الشكوى لأنها مسنودة من فوق . . . هو أنت مش بتشوفها كل يوم في الوفاء والامل ، وبعدين الدكتور زغلول قال لي نفس الكلام ، وفي سنة ١٩٧٩ كان بيتصل بى عميد الكلية فى البيت د : بنهاوى ويقول : أخذنا ليكى ميعاد من وزير التعليم علشان تقابليه . . . قلت بخصوص . . . اننا نفرض المشكلة ، وقلت أنا لم أطلب ، ورفضت أن أروح .

وبعد ذلك السيد رئيس الجامعة الدكتور عبد العزيز سليمان



سلمنى كارت دعوة الى منزل رئيس الجمهورية عليشان تتم المقابلة على هذا المستوى ، وأنا لما رحت هناك وجدت الدكتور عبد العزيز سليمان ، والدكتور عمر حلمي ، وكانت معنا السيدة جيهان السادات حرم الرئيس الراحل ، وقعدنا ساعة ونص ، وكانت قاعدة متبعة ، وكان فيه ضغوط شديدة • عاشان اسحب الشكوى ولم أسحبها ، ولما ما لقيت شفايدة قالت : وفهمت من الحديث أنها على علاقة من مدة ٢٧ سنة •• وأنها تتوسط لصديقة من ٢٧ سنة ومن الناحية الانسانية ، وأعلنت وقالت : يا جماعة أنا لم أوفق في هذا الموضوع ، وشكرناها على أنها تترك الامور تأخذ مجراها ، لكن ما وصلش •• الانسانية بعد ذلك بدأت الدعوة من الاول وعندى ما يثبت هذا ••

س : هل صدر قرار باحالة د • نعمت الى مجلس تأديب ؟

ج : أنا ما أعرفش •

س : هل وصل الى علمك أن المقصود من امتحان الدكتورة نعمت لابنة المتهم مقصود به د • سليمان ؟

ج : ما أعرفش •

س : هل تدخل د • سليمان في اجراء صلح بينك وبين د • نعمت ؟

ج : أنا كان يهمه أن يكون كل شيء كويس وأن لم يتدخل في الموضوع •

لان موقفه كان خرج •• كانت سيدة مصر الاولى تقول له •

قول لها ، وكلمها واضغط عليها •

من الدفاع :

س : هل قلت خرينا نحس ان فيه مرة عدل في البلاد ؟

ج : أيوه قلتها وقلت حاجات تانية • أنا دلوقت صدقت لما يقولوا أن

فلانة مسنودة وفلان مسنود وكلام بهذا المعنى •

س : هل تنازلت عن الشكوى منذ تقديمها حتى الآن ؟

ج : مازالت الشكوى قائمة وتقدم أكثر والكل خايفين منها •

تمت أقوالها •

رئيس المحكمة :

د • نعمت هاشم أستاذة بكلية طب عين شمس

أقسمت

س : هل لديك معلومات بخصوص هذا الموضوع ؟

ج : أيوسفنى أن وجدت اسمي في الاحرام في قضية ليس لي فيها

صلة من قريب أو بعيد ، وليس لي أن أتتبع ماثير حواليلها •

وكنيت عندما يذكر لي انسان واقعة أرجوه أن لا يذكرها .  
س : هل حدث نزاع بينك وبين د. زينب في خصوصية امتحان ابنة  
المنهم وانك هددت باتخاذ اجراءات قبلهم ؟

ج : اذكر أنه فعلا حدث خلاف بخصوص امتحان الكلية لنانسي  
عبد العزيز ولايضاح ذلك اريد أن أحيط سيادتكم علما بتشكيل  
لجان الامتحان الخاصة بيقوم مجلس الاطفال بالتحديد  
اليكزوليكي كفرع في ماجستير الجزء الاول في طب الاطفال . ان  
د. نعمت هاشم هي تمثل قسم الاطفال لامتحان اليكزوليكي التي  
ترأسه د. زينب وحدث أن مثلت في السنوات الاخيرة ، وامتحنتها  
في مادتين قبل يوم ٢٠ ، أخذت ٨٠٪ في الصحة العامة هي وآخر في  
١٧ . نفس الطلبة المجموعة دخلوا الورشة وأنا كنت احدي ثلاث  
لسوء الحظ ، أسوأ أجابة للطلبة نانسى ابنة د. سليمان ٨ - ٢٠. شت  
خطط بعض أساتذة الاطفال لاستبعادى والمفروض أنه يبقى  
الامتحان يبدأ الساعة ٨:٣٠ عدا طالبا واحدا لم يتمكن وأنا بأعرف  
مين المتسبب ، ولاحظت أن فيه حريقة قائمة ، وتوجهت الساعة التاسعة  
و ١٧ دقيقة عند باب القسم الذى ترأسه ، وفوجئت بالطلبة  
يقولوا الامتحان انتهى ، ما عدا طالب واحد طالع ، وأنا طالعة  
قلت اذا كان الامتحان انتهى مين يهمنى ، وأنا داخلة قابلت الدكتور  
عمر حلمى خارج من حجرة الامتحان . . . ولقيت . . . لقيت د. زينب  
. . . الامتحان خلص يا دكتورة . انت مش عارفة انى أمتل قسم الاطفال  
قالت : يسأل عن ذلك زميلك د . عمر حلمى مش انت تعلمى انى انا  
الى بامتحان معاك ، وده تصرف خطأ . مستلزم تكليم ودخل  
عمر حلمى ، ويؤسفنى أن أقول : وانت لا تفتحى بقبك والتصرف  
هو عين الصواب ، ونزلت للعميد ، وتوجهت للعميد قال : ده تصرف  
خطأ فعلا تحبى الامتحان . . . قلت فيه ازعاج وفيه شوشرة  
فرجائى أن تلافى نظر د. زينب ماجد ود . عمر حلمى لهذا الخطأ ،  
وأنا أطلب تحقيق اذا لم يتم ذلك الامر ،

وبعد كده فوجئت انى فيه تحقيق ، وكلمنى العميد أنهم  
مَرْضِين . . . كتبوها شكوى . ينسبون فيها الى أنى شتمتهم  
فكانت النتيجة قدمت مذكرة للعميد وأجرى تحقيق بواسطة وكيل  
الكلية د. محمد رفعت واستدعى جميع الاطراف ، وسئل  
فيه كل من : د . زينب والطلبة ود . عمر حلمى ، وانتهى قبل التاسعة  
وبعض الطلبة كانت . . . طلب التحقيق يرفع للجامعة ، ورفض مجلس  
الكلية قرار آخر ، ووافق على تعيينى ، ورفع التحقيقات بناء على طلبى  
وكنيت أعلم أن سبب الواقعة كا ، الى حصل . وقال د. البنهاوى

عندك مانع أنك تروحي الجامعة علشان يسبألك وأحيل  
 للتحقيق وطلبنى المستشار القانونى د. رمزى الشاعر للتحقيق  
 وفوجئت برئيس الجامعة .. طلبه رئيس الجامعة وأنا قاعده  
 ولما رحت للدكتور رمزى الشاعر نبدأ بأى قضية ولا علم لى  
 الا بحادثة ابريل ، وقلت يا دكتور رمزى أنا خاكون مرتاحه أكثر  
 ولم أحضر التحقيق .

س : هل تعرفين ما تم فى التحقيق ؟

ج : الى أعرفه لقيت نفسى مطلوبة لمجلس تأديب .

س : هل انعقد هذا المجلس ؟

ج : لا ...

س : متى قدهت الى المجلس ؟

ج : الخطاب فى ١٩ - ٨ - ١٩٧٨ وأخطرت فى سبتمبر ١٩٧٨ .

س : هل عرفتى سبب المجلس ؟

ج : د. طماوى عميد كلية الحقوق دعانى علشان أقابله وفهمت منه  
 أنه يقصد أن كل الناس تصطحح . أنا ورئيس الجامعة ود.  
 زينب ماجد ود. عمر حلمى وأنا . وقال : بالحرف الواحد وفه  
 اهانة لى .

س : هل انعقد بعد ذلك هذا المجلس لليوم ؟

ج : لا .. لغاية الآن لم يعقد .

س : هل علمت أن د. زينب و د. عمر حلمى ... ؟

ج : أيوه .. هى و د. عمر حلمى .

س : هل تمت محاولات صلح فى هذا الموضوع ؟

ج : تمت .

س : ما الذى أسفر عنه ؟

ج : لم يسفر عن شىء .

س : ألم يذكر منك تهديدات الى أعضاء هيئة التدريس بما فيهم

د. زغلول مهران ؟

ج : لم يحدث .

س : هل وصلت شكوك الى جهات عليا ؟

ج : أيوه .. وصلت الى جميع الهيئات العليا الحالية والسابقة .

أننى كنت أعلم أن د. عمر حلمى يتخاطبنى فى رئاسة القسم

ويساعده د. سليمان ، وأنا الاقدم .

س : تقول زينب ماجد أدائى من امتحان ابنة المتهم قصدا منك

رسوبها وأنها فهت هذا مؤخرا ؟

ج : خطأ ..



س : هل لديك معلومات بخصوص ما نسب الى المتهم من تصرفات مالية ؟

ج : أنا ليس لى أى اتصال ولا أعلم ولا أريد أن أعرف .

س : متى تم تعيينك رئيسة للقسم ؟

ج : منذ احالة الدكتور صلاح عواد . . تمسك مجلس الكلية بقرارات متعددة . . ٨/٣١ منذ احالة صلاح عواد .

عاطف الحسينى الحامى :

س : ما دخل السيدة جيهان السادات وأنت د . زينب ماجيد ود . عور حامى فى شأن الشكوى المقدمة منها فى سيادتكم ؟

ج : . . . . .

تمت أقوالها .

رئيس المحكمة :

الدكتور عور حامى ٥٥ سنة أستاذ بكلية طب قسم الاطفال بجامعة عين شمس .

أقسام

س : هل لديك معلومات بخصوص هذا الموضوع ؟

ج : بالنسبة للكسب غير المشروع ليس لدى علم .

س : هل قدمت شكوى ضد الدكتورة نعمت هاشم وهل تركت هذه الشكوى ؟

ج : لا ايوه . . أنه امتحان ماجستير طب الاطفال قسم اليكزولوجى والسبب خناسة بين د . نعمت أهانت فيها المتحنيين بشكوى للعميد د . زغلول مهران . . أحييت الجامعة ثم رمزى الشاعر ووكيل الكلية ، واجنا أجمعنا على شكوتنا والشاعر أخذ أقوالنا وعرفت أن ما نتمش فيها حاجة . . بعد كده طلبتنا السيدة جيهان السادات . . وأنه الموضوع لازم ينبهى ، إلا أننا أجمعنا على استمرار التحقيق وفضل التحقيق معلق . ود . نعمت فضلت غير معينة ، وإن كانت قائمة بأعمال الرئاسة ، وبعد سنة عينت رئيسة ، وكل أساتذة قسم الاطفال اجتمعوا عند العميد وقالوا مش عاوزين تعيينها .

س : هل دخلت أو علمت أن لهذا الامر فيما قدم ضد المتهم من شكواك للرقابة الادارية ؟

ج : أنا عايز أقول أن المقابلة كان معنا فيها د . سليهان ، وفى هذه المقابلة قال : انه لا يمكن تعيين واحدة إن الاساتذة رافضين يتعاونوا معها ، أو ينهى التحقيق ، كما رفضوا انهاء التحقيق ، وأن د . نعمت هاشم لازم تتعين ضد رغبة الاساتذة ، وقدموا شكوى مكتوبة .

تمت أقواله . . .

## شاعر يتحدث امام عينة الحكمة بمعلوماته في القضية



## من أقوال مجدى شحاتة :

س : أقسم اليمين « والله لا أقول غير الحق ؟  
اسمك ؟

ج : اسمى مجدى جبريل شحاتة . . مدرس مساعد بكلية العلوم  
بجامعة عين شمس .

س : ما معلوماتك حول القصة ؟

ج : كلفت أنا ومحمد أمين قناوى المدرس المساعد بكلية العلوم  
بشراء معمل متنقل ومستلزمات باسم جامعة عين شمس من لندن  
وتكرر شراء هذا القضية المعمل بإجراءات صورية من السوق المحلية  
وقال الشاهد انه تقدم بشكوى للسيد رئيس الجمهورية الراحل  
وصورا منها الى كل من : الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس  
الوزراء اذ ذاك والدكتور صوفى أبوطالب رئيس مجلس الشعب  
والاستاذ فكرى مكرم عبيد نائب رئيس مجلس الوزراء والامين العام  
للحزب الوطنى ، والدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التربية والتعليم  
والدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس اذ ذاك والدكتور  
زغلول مهران نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا  
والبحوث والدكتور أحمد حسن كاشف عميد كلية العلوم بالجامعة  
والدكتورة سعاد أبو السعود رئيسة قسم علم الحشرات  
بكلية العلوم جامعة عين شمس - والتي جاء فيها أنه قد سافر  
مع بعثة جامعة عين شمس الى انجلترا . لتكملة الابحاث لمشروع  
الملاريا في شهر يوليو عام ١٩٧٧ ولمدة أربعة أشهر ، وعند عودته  
من هذا السفر تلاحظ له لاسباب لا تتصل بالمصلحة العامة  
وضع العراقيل في سبيل قبول درجة الدكتوراه وحرمانه من استكمال  
رسالته ، وقد وقف على الاسباب الحقيقية لموقف لجنة الاشراف  
على رسالته بأنها لاتتصل بابحاثه وفحوصه فتقدم بشكوى  
الى الدكتور عبد العزيز سليمان اذ ذاك بصفته رئيسا للجامعة  
ورئيسا للجنة الاشراف على الاقسام الخاصة به أرفقها  
بتقرير علمى رصد فيه كل ما قام به من أبحاث متصلة برسالته ،  
الا أن الدكتور عبد العزيز سليمان . . أحال هذا التقرير الى الدكتور  
شريف السعيد الذى كان قد نشب بينهما خلاف شخصى ، نشأ  
في وقت أن كان متواجدا - بانجلترا - حيث أرسل له الدكتور  
شريف خطابا يطلب فيه منه القيام بشراء معمل متنقل لاستخدامه  
في الرحلات الميدانية الخاصة بأبحاث الجامعة ، ومشروع  
الملاريا على أن يرسل باسمه وعنوان منزله في شارع عبد السلام  
زكى بمصر الجديدة . . وليس باسم الجامعة ، ولما عدت من لندن دبت



الخلاف بينى وبين الدكتور شريف السعيد لهذا الامر - وهو المشرف على رسالتي ، وقد تضررت من هذا الامر الى الدكتور عبد العزيز سليمان عدة مرات ، بصفته رئيس الجامعة والمشرف على رسالته دون جدوى ولم ينصفن من هذا الامر .  
د . شريف السعيد محمد السعيد ٣٩ سنة ٠٠٠ ونائب المشروع

بس : ما علاقتك بوحدة الماريا ؟

ج : باحث من سنة ٧٧ عينت باحثا وفي مشروع الماريا حوالى ٤٠ - ٥٠ باحثا الى ٢٧-١-١٩٨١ عينت رئيسا لمشروعات الماريا وحمى الرفت اى حمى الوادى المتصدع ولآن رئيسى للمشروع القومى للماريا

بس : ما معلوماتك بخصوص عملية شراء الكرفان ؟

ج : سنة ٧٧ جاء تمويل أمريكى بخصوص مشروع ملاريا كان رئيسه د . سليمان طالب وكان هناك اتفاق بين الجهة الممولة ود . سليمان أن يكون هناك معمل متنقل على أساس أن يلف المحافظات ويفحص الماريا والمرض فى صيف ٧٧ كان فيه باحثان وهما مجدى جبريل ومحمد قناوى كانوا فى لندن للتدريب على الميكروسكوب للفحص فى الوقت ده ماكانش فيه معمل فى مصر ود . سليمان طلب منى أن مجدى وقناوى يشتتروا الحاجات اللى تؤهلهم أن يؤسسوا وحدة أبحاث وفى نفس الوقت يشتتروا معمل متنقل لحساب مشروع الماريا وبالمناقشة مع د . سليمان اتضح ان المعمل اللى اشترى من الميزانية حيزيد عن المبلغ المرسوم له فى ميزانية المشروع وكان مرصودا للمعمل مبلغ ٦ آلاف جنيه بعد كده د . سليمان أمر بتحويل فلوس لشراء معمل متنقل ( لا تكذب ولا تلف ) والفلوس اللى كانت مع د . سليمان بالمصرى اتحولت بالدولار عن طريق مكاتب مكتب حسين ناجى للبصريات ومكتب أسكا العلمى طلبت فلوس من حساب المشروع وبعدين اتسلمت للشركات وأنا قمت بتسليم هذه الفلوس لمكتب د . محمد عبد الحليم كمدير مكتب أسكا العلمى الى كان هو ، وكان محمد عبد الحليم قال لى فى شراء المعمل بالتالى بعث مندوب من مكتبه اسمه سمير توفيق علشان يقابل مجدى ومحمد والفلوس كانت راحت باسم مجدى وقناوى لتحويلهم من مصرى الى عملة صعبة ، قالوا سمير توفيق هناك فى لندن واشتتروا المعمل وحاجات ثانية لتجهيز المعمل بعد كده الحاجه لسه ما وصلتش ود . سليمان بعد ما لقي ان كل المعمل بجهازه يزيد عن المبلغ ٦ آلاف وهو المبلغ المرصود قال له لو الجامعة اتقنا فلوس يبقى المعمل لحساب الجامعة . وفى هذا الوقت كان جميع الاجهزة والسيارات كانت تدخل

مصر باسمى الى أن اتوفرت وقد تم توفير . ود . سليمان قال أبلغ  
مجدى وقناوى ، أبلغ بدل ما يرسلوا العمل بأسمنا يرسل باسم  
الجامعة لو حصل أن الجامعة اتوفر لها فلوس يدخل باسم  
الجامعة والمشروع الأمريكى من الاعفاء الجمركى والعمل جاء  
لخدمة الجامعة فاتصلت تليفونيا باسم مجدى وقناوى وأن يرسلوا  
العمل باسم الجامعة مش باسمى وتوفرت فلوس بالجامعة ودخل  
العمل باسم الجامعة . بعد كده شركة مكتب اسكا العلمى اللي  
أصلا حيسبورد العمل لحساب المشروع اللي هو مندوبه سمير  
توفيق راج قابلهم فى انجلترا أنا هاخذ العمل ده لحسابى وأخصمه  
على المشروع الأمريكى وعملنا مناقصة ورسى عليه العطا وبعد  
ذلك بالحاقه ١٢ ميكروسكوب وخمسين خيمة وجهزوا على  
أساس يكون معمل كامل وده كل معلوماتى وجهاز تكييف طيب  
حضوره باكر صباحا .

عمار الاوراق بتاعة المشروعات الأمريكية  
ميزانية مالية كلية ما يتعلق بضبط واخصار كل من :

شهود أعلنوا

- ١ - أحمد عزب موسى
- ١ - أحمد عزب دوس
- ٢ - مختار مصطفى عاشور
- ٣ - سمير توفيق بشاى
- ٤ - على محمد أحمد موافى
- ٥ - محمد عبد الحليم متولى

جلسة ١٩٨٢/١/٥

باقى أقوال د. شريف السعيد محمد السعيد :

طالب عاطف الحسينى المحامى :

استدعاء د. كامل ليلة و د. نعمت هاشم رئيسة قسم طب الأطفال  
سابق سؤاله وأقسم مرة أخرى :

- س : متى توافيت العمل بوحدة الملاريا ؟
- ج : هو ما فيش وحدة ملاريا مجموعة معامل تتبع قسم علم الحشرات  
بكلية علوم عين شمس وكانت تسمى وحدة الملاريا .
- س : منذ متى تعمل فى هذه الوحدة ؟
- ج : من سنة ١٩٦٥ الى الان .
- س : متى بدأ إعطاء المعونة الأمريكية لهذه الوحدة ؟
- ج : من صيف سنة ١٩٧٧ .
- س : ألم يتغير الوضع من ٦٥ الى ١٩٧٧ بالنسبة لهذا الأمر نظاما ؟
- ج : سنة ٦٥ كان عبارة عن معمل واحد واليوم فوق ٦٠ معمل الى ان .

تحويل الى مركز أبحاث سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٧ دخل الأمريكان وعملوا مشروع بحثى قومى لدراسة الملاريا على مستوى الجمهورية ونواقلها وأعداد برنامج مشترك بين عين شمس والصحة لمكافحة الملاريا والحد من انتشارها .

- س : ما كيفية تدخل الجانب الأمريكى سنة ١٩٧٧ ؟  
ج : تدخل الجانب المالى بدعم مالى وأشخاص والفلوس تجيب الأدوات  
س : كيف وردت النقود الخاصة بالدعم لهذه الوحدة ؟  
ج : بشيكات عن طريق السفارة الأمريكية وكانت الشيكات ترد باسم الباحث الرئيسى د . سليمان .

- س : ما عدد الشيكات التى وردت لهذا الأمر ؟  
ج : يمكن الرجوع للجامعة .

- س : ما كيفية ورود هذه الشيكات ؟  
ج : عبارة عن ٢ أو ٣ شيكات فى السنة .  
س : منذ متى بدأت إرسال هذه الشيكات ؟  
ج : فى يوليو أو أغسطس تقريبا سنة ١٩٧٧ .  
س : ما قيمة كل شيك ؟

- ج : مش فاكس .  
س : كيف كانت تصل هذه الشيكات الى د . سليمان ؟  
ج : السفارة كانت تتصل بينا مكتب العلمى وأستلم الشيك .  
س : كم مرة ذهبت أنت الى السفارة وقمت بالاستلام ؟  
ج : أنا رحت ٣/٤ مرات .

- س : من الذى أستم الشيك الأول ؟  
ج : السفارة كانت تتصل بينا مكتب العلمى وأستلم الشيك .  
س : على أى أساس قامت السفارة بتسليمك الشيك طالما أنه باسم  
ج : الدكتور سليمان أدانى جواب يقول يطلب فيه تسليم الشيك من السفارة .

- س : ما هو وصفك فى الوحدة الخاصة بالملاريا سنة ١٩٧٧ ؟  
ج : باحث ومشرف على القطاع الحقلى بتكليف من د . سليمان .  
س : عندما تسلمت الشيكات من السفارة ما الذى فعلته ؟  
ج : أول شيك د . سليمان فتح حساب فى بنك مصر فرع قصر النيل بمبلغ الشيك والشيك أرسله د . سليمان من الجامعة للبنك وفتح حساب باسم مشروع الملاريا تحت رقم لا أذكره وأرسل فى ذات الوقت خطاب للبنك من الجامعة بفتح الحساب وطلب فيه ألا يقوم البنك بصرف أى مبلغ من هذا الحساب إلا بشيك موقع



عليه منى شخصيا و د. سليمان شخصيا والبنك كان قد طلب  
توقيعين .

س : هل كان يجوز صرف أى مبلغ من هذا الحساب بتوقيع منفرد  
منك أو د. سليمان ؟

ج : لا .

س : ما سبب اختيارك أنت دون باقى الباحثين أن يكون لك توقيع  
على هذه الشيكات ؟

ج : يسأل عن ذلك د. سليمان .

س : ألم تكن معينا مسئولا عن القطاع المالى لهذا المشروع ؟

ج : لا . . .

س : ألم تكن مشرفا على البحوث ( عاطف الحسينى المحامى ) سؤال منه

ج : كنت .

س : ألم توقع على أى ورقة تثبت فيها أنك المشرف على وحدة الماريا ؟

ج : أيوه د. اشراف حبيب ( ودى ) .

قدم عاطف الحسينى المحامى بعض المستندات يومها .

س : ما موضوع شراء الكرفان ؟

ج : العقد المبرم بين جامعة عين شمس على أساسه أن د. سليمان

الباحث الرئيسى بمشروع الماريا طلب د. سليمان معمل متنقل

علشان يلف المحافظات ويأخذ عينات دم فرصد مبلغ ٦ آلاف

جنيه وكان د. سليمان كان بيتفاوض فى هذا الامر منذ سنة ١٩٧٤

ولم ترد النقود ففى هذا الوقت ارتفع ثمن الوحدة وفى يوليو

سنة ١٩٧٧ وصلت الفلوس أول حاجة نعملها اننا نجد المعمل

كلفنى د. سليمان أنا وغيرى بالبحث فى السوق المحلية عن معمل

متنقل وكان فيه فكرتين يجيب معمل متكون من مقطورة وعربية

أو عربية فقط الا أن فى هذا الوقت كان كل من مجدى جبريل ومحمد

قناوى فى لندن للتدريب كلفنى فاتصلت بكل من مجدى جبريل

وقناوى تليفونيا والأول ماكنش تليفون ؟ كان جواب وأرسلت لهم

خطاب وقلت لهم شوفوا محتويات المعمل اللى يتدربوا عليه وشوفوا

معمل متنقل وأنسب معمل يؤدى الغرض العلمى وحولت لكم

فلوس لشراء المعمل وقلت لهم بعد ما تشتروا المعمل اشتروه باسمى

على أساس ان د. سليمان كان قال كل حاجة تشتري للعمل من وسائل

النقل تشتري باسمك كعمدة شخصية لحين انتهاء المشروع على أن

تتول حيازة الاشياء للجامعة بعد انتهاء عمل الوحدة وفى هذا

الوقت كان فيه شركة فى مصر وهى مكتب أسكا العلمى كانت هى اللى

تحتستورد المعمل فاتصلت بالشركة عن طريق محمد عبد الحليم

متولى فقال لى حبعث مندوب من مصر علشان يساعدهم فى عملية الشراء فأرسلت لهم فلوس عن طريق مكتب ناجى ومكتب أسكا العلمى والمشروع الأمريكى يمول بالعملة المصرية ومضى لى الدكتور سليمان شيك بمبلغ مصرى على بنك مصر علشان اخذ الفلوس وأحولها وقمت بسحب مبلغ ١٢/١ ألف جنيه بتوقعى وتوقيع د. سليمان ورحت لشركة ناجى ومكتب أسكا وجزء من المبلغ لحسين ناجى وأنا اشتريت ما قيمته ٨ آلاف دولار من حسين ناجى بالمصرى ومكتب أسكا ما يقابل ٣ آلاف دولار والمكتبتين قاموا بالتحويل على أساس يفتح حساب باسم مجدى وقناوى على أساس يتم العرض للثنتين معا وأنا حولتهم اجمالى ما قيمته ١٤ ألف دولار ، بعدين هما اشتروا العمل بما قيمته حوالى ٥ آلاف مصرى من غير المشتريات والعمل كان الخمسة تتضمن الكرفان وجهاز تكيف والترابيزات ٠٠ اشتروا حاجات تانية للمشروع من كيماويات وأرسلوا بعد كده فى كذا رسالة ٠٠ وفام مندوبين من الكلية بالتخليص من الجمارك على عدة مرات وكل ما طلبوه اشتروه وتم صرف المبلغ كله ١٤ ألف فى الخارج بعد كده د. سليمان طلب أن أتصل بهجدى وقناوى بدل مايجى العمل يرسل باسم الجامعة وقال لو الجامعة وفرت فلوس وتأخذ حسابها لانه يخدم الجامعة وإذا لم يتم توفير الفلوس يجيب باسم الجامعة ويعفى من الجمرك لأن المشروع أساسا يخدم الجامعة بعد كده توفرت الفلوس اللي حصل أن مكتب أسكا العلمى احنا كمشروع كنا مدنيين له بحوالى ٨/٧ آلاف جنيه وذلك بسحب كيماويات وزجاجات وأنايب اخنبار وبعدين يقدم كشف حسابه قال أنا ناخذ العمل وأقوم بتجهيزه من ميكروسكوبات وأدوات وخلافه بدل ما مكتب أسكا العلمى ما يأخذ قيمة الحاجات نقود أخذ العمل الى جنباه سداد للدين

س : من أين تم سداد قيمة العمل من لندن ( الكرفان ) ؟

ج : من المشروع الأمريكى .

س : ما المبلغ الذى دفع لهذا العمل ؟

ج : ٥ آلاف جنيه خلاف الشحن ( استرلينى ) .

س : سبق أن قررت ان ثمن هذا العمل قيمته ٥ آلاف مصرى أى قول صح ؟

ج : أنا اللي أقضده ٥ استرلينى .

س : قلت أنه قد تم تحويل مبلغ ١٤ ألف دولار ما قيمتهم بالاسترلينى فى هذا الوقت ؟

ج : ما أعرفش حوالى ١١ ألف دولار .

س : متى نحن هذا العمل ؟

ج : كان المفروض يصل شهر ( ١١ ) سنة ١٩٧٧ وصل أول أسبوع من فبراير العمل بدون مشتملاته .

س : هل تقدمت بطلب الى د . سليمان صادر منك بشراء معمل ومتوقع عليه منك متضمنة أشياء أخرى بـ ٢٠ ألف جنيه ؟

ج : أيوه قدمت طلب بشراء معمل بمشتملاته .

س : متى تقدمت بهذا الطلب ؟

ج : في شهر ( ١١ ) سنة ١٩٧٧ تقريبا في أوله .

س : عندما تقدمت بهذا الطلب هل كنت قد سبق أن طلبت من كل من مجدي جبريل وقناوى شراء أيضا هذا العمل ؟

ج : أنا كنت طلبت قبلها .

س : طالما كنت قد طلبت منهما على ما تقول شراء هذا العمل وطلبت منهما شراء الحساب الجامعة وكنت قمت بتحويل ١٤ ألف دولار إليهما فما السبب الذي جعلك تعيد طلب شراء مثل هذا العمل مرة أخرى من د . سليمان ؟

ج : لما العمل جاء مكتب أسكا أخذه وفاء للدين دفع نولون الشحن وأخذه في حسابه دونها في الحساب المدين وبعد ذلك أعاد تجهيز هذا المعمل وقام بعد ذلك ببيعه الى الجامعة .

س : هل أبلغت د . سليمان بهذه العملية أي عملية المقاصة التي أجريتها ؟

ج : أيوه الشيكات تطلع باسم الجامعة وفعلا تمت هذه العملية بمعرفته وقام بإبلاغ الأمريكان بهذه الواقعة وقال لهم أن المعمل بدلا ما كان باسم المشروع اشترى باسم الجامعة .

س : كيف اشترى المعمل باسم الجامعة ؟

ج : ممارسة من أعضاء المشروع أنا وقناوى وعزب ومندوب الخزانة ومراقب الكلية والتوريدات طرحت مناقصة عن توريدات الكلية وتقدمت حوالي ٧ شركات قطاع خاص ومعظم الشركات قالوا نأسف وشركة أسبورت وشركة ثانية ورسيت على تاكو وسألنا ليه ما دخلش في العملية فقال أنا وتاكو شركاء وأنا ما عنديش إذن استيراد سيارات وأنه دخل مشترك فيه وإذا ماكنش حيرسى على محمد عبد الحليم متولى كان فيه معملين واحد من أنجترا لحساب المشروع الأمريكى وآخر يورد من السوق المحلى .

س : معنى ذلك أن الوحدة المتنقلة ( كرفان ) قد دخلت لحساب محمد عبد الحليم ؟

ج : أيوه .



س : هل تسددت جمارك عن هذا الكرفان طالما دخلت باسم عبد الحليم وليس باسم الجامعة ؟

ج : هذا المعمل لم يدخل باسم عبد الحليم ودخل باسم الجامعة وأسكا حصلت على ٥ آلاف استرليني وهو ثمن المعمل .

س : هل كنت عضواً بلجنة فحص المعمل وأضافته لحساب الجامعة ؟

ج : أيوه وأحنا اعتمدنا على فحص قناوى ومجدى فى أنجلترا وأحنا فحصنا الخيم والميكروسكوبات .

س : متى صدر الشيك الخاص بقيمة هذا المعمل ومشتملاته ؟

ج : فى آخر السنة المالية .

س : لمن صدر هذا الشيك ؟

ج : صدر باسم سمير توفيق بشاى وهو المبالغ المرصود ومقداره ٢٠ ألف جنيه أو ١٩ ألف وكس ( ضرائب ) .

س : طالما أنك تقول ان المبالغ التى حولت الى الخارج باسم حسين ناجى وسمير توفيق فما سبب عدم تسليم المبالغ ان كان مساهم فيها حسين ناجى اليه ؟

ج : كل من سمير بشاى وحسين ناجى كانوا أخذوا فلوسهم فوراً وسمير بشاى شريك عبد الحليم الذى كان أصلاً حييىب المعمل .

س : متى تم شراء الميكروسكوبات ووردت ؟

ج : قبل السنة المالية بيسوم .

س : هل اشتريت خيام للمعمل من مصر ؟

ج : فيه ٣ أنواع من الخيام قبل المعمل ما يصل اشترها مجدى وقناوى وبعدين ورد محمد عبد الحليم خيمتين كبار يركبوا على المعمل وورد ١٢ ميكروسكوب وضمنته وركب جهاز التكييف وهذه الخيام وردت بعد السنة المالية .

س : هل كانت المناقصة التى قمت باعتماد معاينة الاشياء التى بها كانت تتضمن هذه الخيام الحققة ؟

ج : أيوه .

س : معنى ذلك أن هذه الخيام وردت بعد المحضر الذى وقعت عليه بما يفيد أنك قمت بمعاينتها ؟

ج : أيوه حصل ومضينا بحسن نية ودى آخر سنة مالية وكانت الفلوس حتروح علينا لو ماعملناش كده وأى مصلحة حكومية أنا شفتها بتعمل كل سنة والمعمل وصل وحاجته موجودة ومضينا بحسن نية وأنا عارف أنه يتعمل فى مصر بحالها وعملت علشان الفلوس ماتروحش وأنا مش زعلان علشان عملتها وأنا جيت معمل لعين شمس وهذا المعمل غير موجود فى مصر بحالها وأحنا طلبنا

الأسبوع الماضي ٤ معامل من وزارة الصحة واحنا عملنا اتفاقية مع وزارة الصحة ووزارة الزراعة مع الجانب الأمريكي بـ ٤ مليون دولار وعينت الباحث الرئيسي لها ومجلس ادارة شكل في هذا المجلس خبرة من أساتذة مصر على أساس تقاوم على مستوى مصر كلها ٥

س : هل كان د. أحمد عزب موجود عند إجراء هذه العملية ؟  
ج : أيوه اللجنة كلها مجتمعة وضروري مضى . ويقول الكلام ده لأنه خايف وكلنا خفنا ٥

س : ما وظيفة الباحث الرئيسي ؟  
ج : مسئول إدارى وعلمى ومالى عن المشروع ٥

س : هل قمت بشراء سيارات للمشروع أو وحدة الملايا ؟  
ج : فى أى مشروع بحثى يبقى فيه سيارات تابعة للمشروع مشتتة من منصور شيفروليه لان الأمريكان قالوا اشترى سيارات أمريكان اشترى ٤ سيارات ٢ ميكروباس ماركة شيفروليه ١٠/٩/٨ راكب بوكس بوكس وواحدة شيفروليه استيشن ٩ راكب وواحدة ليموزين ٥  
س : ممن اشترى هذه السيارات ؟

ج : من منصور شيفروليه ودفعت بشيك اليه .  
س : ألم تحول مبالغ للخارج بخصوص شراء هذه العربات ؟  
ج : لا .

س : كيف تم التصرف بخصوص هذه السيارات من منصور الى المشروع ؟  
ج : هناك يفتان لو كانت الأموال الخاصة بمشروع البحث جايه بالعملة محولة من هيئة البحرية الأمريكية . تبقى معافاة جميع الأجهزة والسيارات بالاتفاق بين مصر وأمريكا واذا تم سداد المبلغ بالنقد المصرى لا تغمى من الجمارك لان الجامعة ملهاش اعفاء واللى حصل أن منصور قال إن العربات يجب أن تشتري باسماء مختلفة من شونة الجمرى فقال د. سليمان قال واحدة باسمه وواحدة باسم زوجته واحدة باسم بنته واحدة باسمى وبعد ذلك سجلت باسمائهم وبعد ١٠ أيام د. سليمان بصفته باحث رئيسى كان مفروض أن جميع وسائل النقل تبقى باسمه وقال طالم أنت ستقوم بالأشراف داخل المحافظات فخلى تسجيل العربيات باسمك ٥  
ج : العقد الذى وقع فى هذا الأمر على أنه أنا و د. عادل مردان باحث رئيسى مساعد لنا حق التوقيع للشيكات وان السيارات فى عهدتى ومسجلة باسمى الى حين انتهاء المشروع وأنا طلبت من المدير الجامعى انشاء مكتب مالى وإدارى لادارة المشاريع وكان بعد ١٩٨١/١٢/٢٧ لان فى هذا التاريخ وقع العقد الذى عينت فيه

الباحث الرئيسي للمشروع وتشكل مكتب إداري برئاسة أمين الجامعة الأستاذ عبد الحميد إبراهيم • فونس إبراهيم حنا مدير ميزانيته وآخرين حوالي ٧ وأصبحاليا الشيك بدلا ما يصل باسم الباحث الأول لاننا رفضنا ان يتم باسمنا ووردت باسم المسئول المالي وأنفتح حساب في بنك مصر وفي الجامعة بحق توقيع كل من عبد الحميد إبراهيم وإبراهيم حنا توقيع ثان وجميع المشاريع تدار ماليا الجديدة والقديمة •

س : ما السبب للاتجاه الى هذا الاجراء ؟

ج : لان السنين التي شقناهم يوقعوا الواحد من طوله واحنا بنكسر في ما ورد بالعقد الأمريكي •

س : هل حدث اعتراض من الجانب الامريكي على صرف المبالغ التي كان يتولى صرفها د سليمان بخصوص مشروع الملايا طوال مدة عمله حتى استقالته ؟

ج : لو كان اعتراض سواء كان على د • سليمان أو على لقام الجانب الامريكي بالغائه فورا وعدم موافقته على تعييني باحثا أول ولا كانوا أعطونا مشروع جديد أتولاه ٤ مليون دولار ومشروع آخر بمبلغ ٣٥ ألف جنيه •

س : هل المبالغ التي ترد من الجانب الامريكي يوجد عليها أي اشراف من الجهات الحكومية في طريقة صرفها ؟

ج : أنا ما أعرفش واللى كان

س : من النيابة هل اعتمد د • سليمان رسو العرض على مكتب اسكا وأي صفة اعتد رئيسا للجامعة أو للمشروع وأين تم الاعضاء وما قيمة الاعتماد ؟

ج : الاعتماد جزئين والذي له حق الصرف هو رئيس المشروع ولو اللجنة عملت ورئيس المشروع قال لا توقف العملية ولاي مبلغ رئيس الجامعة •

ج : لا ....

س : هل حضر د • سليمان عملية معاينة هذه الاشياء على الطبيعة ؟

ج : مندوبه من التوريدات أخذت هذا المحضر وتوجهت به الى مكتب

س : أين اعتمد هو هذا المحضر ؟

س : أين تمت عملية المحضر ؟

ج : في معمل من المعامل في كلية العلوم •

يصرف من غير مرتب الجامعة •



س : عندما أثبت هذا العمل في المحضر هل كان اعتماد د. سليمان بصفته مديراً أو باحث ؟

ج : مضى بصفته باحث رئيسي ورئيس جامعة .

س : هل كان د . سليمان يعلم على وجه القطع بواقعة شراء العمل الكيماوي من لندن قبل توقيعه على عملية شراء العمل مرة ثانية من مصر عن طريق مكتب اسكا ؟

ج : يعلم لأنه مضى على الشيكات التي راحت لحسين ناجي .

س : هل كان الشيك الذي سدد قيمته الى حسين ناجي أو محمد عبد الحليم صادر اليهما ؟

ج : صادر باسمي أنا .

س : هل قام د . سليمان بدفع أي مبلغ الى أي من محمد عبد الحليم أو حسين ناجي ؟

ج : أنا التي وقعت بعد التحويل سلمتها بنفسى أخذت الفلوس بالمصري

س : وكيف ومتى سددت هذه المبالغ اليهما ؟

ج : رحبت لكل واحد مكتبه مكتب أسكا العلمى والثانى فى محل حسين ناجي بتاع النظارات .

س : هل كان معك د. سليمان ؟

ج : لا وانه هو طلب منى تحويل المكتب الى الخارج وأنا قلت أنه حاششوف ناس احول بمعرفتهم .

س : ما الدليل على علم د . سليمان بانك قمت بهذا التحويل ؟

ج : هو يعرف كيف يسوي حسابه مع الامريكان .

س : ذكر انه انهالت عليه ٥ مشاريع كباحث رئيسى وكان ذلك بعد

د . سليمان . كيف توصلت الى قيامك بان تكون باحث اول لهذا

المشروع ؟

ج : د . سليمان كان يرأس ٣ مشاريع أمريكية وبعد أن استقال

سنة ١٩٨٠ وهذه المشاريع أنا بقى لى ٣ سنوات بأجرى وراء

المشاريع من ٣ سنوات وتم كتابة العقد فى أكتوبر سنة ١٩٨٠

ومشروع قومى لخدمة مصر والخامس كان مشروع مشترك

بين د . سليمان وكلية الطب كباحث رئيسى ودكتور محمد من الطب .

س : من الذى أبرم العقد بين مكتب اسكا العلمى ؟

ج : هل هناك : ده اتفاق بينك وبين مكتب اسكا العلمى والذي

عينه د . محمد عبد الحليم وتولى فى ١/٧/١٩٧٧ ؟

ج : أيوه فيه اتفاق كتابى بين المشروع يمثل د . مردان وأنا لسحب

زجاجيات وكيماويات على أجل ويتم التسديد كل ٦ أشهر .

س : هل كان في هذا الوقت د . سليمان مشرفة أول على المشروع ؟

ج : أيوه .

س : ثابت من هذا العقد أن طرفيه كل من أنت وعادل مردان وسهنا فيه انكما المشرفان على مشروع الملايا وليس المتهم بصفته المشرف الاول على هذا المشروع ؟

ج : .

س : هل تقدمت بذاكرة لكتب خبراء وزارة العدل بشأن شراء معمل جامعة عين شمس مؤرخ في ١٩٨١/٧/٢٢ موقع عليه منك ومن د . مردان ؟

ج : أيوه .

س : هل تقدمت بكتاب استقالة للسيد د . سليمان بأعفائك في ١٩٨١/٦/١٦ من الاشراف ؟ أ

ج : أيوه .

س : ماسبب الاستقالة ؟

ج : حيث ان الواحد يشتغل التحقيقات التي كانت ستجريها وحيث اني مش قادر اشتغل مع د . سليمان واستقلت أكثر من مرة واشتغلت بعد التحقيقات وقبلها وقعدت في البيت ود . سليمان جالي البيت مرتين وطلب مني أن أعود للعمل وكتبت هذه الاستقالة وشكرته س : هل التقيت بالسيد فكرى مكرم عبيد أثناء التحقيقات معك ؟

ج : أنا على علاقة بفكرى مكرم عبيد عائليا منذ الصغر وتحدثت معه في هذا الموضوع وأنا رحت للاستاذ مكرم لما الرقابة الادارية جات تحقق في الموضوع علشان أعرف رأيه وقال اللي بيحصل وقابلته وقال لي شكاوى عديدة بتيجي في د . سليمان وأنا بخصوص ركوب السيارات وبركوب زوجته سيارات أيام كانت أمينة المرأة . في دخول أحمد سلامة المستشار القانوني لمكتب فكرى مكرم عبيد فقال لي وبعدين فكرى مكرم عبيد قال انت بتشغل ايه في الموضوع قال مالك بالعربات قلت العربيات باسمي وأنا بتيجي لي شكاوى كثيرة وأنا رحت له علشان شكوى مجدى جبريل شحاتة ضدى لفكرى عبيد فقال لي أحمد سلامة ابعد عن الموضوع ده خالص لان فيه شكاوى لانه ليه العربات اتحولت من اسم لاسم أيام كانت أمينة المرأة

س : هل كانت العربيات اشتراة لحساب المشروع بتركبها خلاص من كان يعمل بالمشروع ؟

ج : فيه ٢/٣ استيشن وواحد ميكروباس كان يلف بهم الجمهورية بحالها والرابعة كان يركبها د . سليمان وكانت شيفروليه متسودة م ٧٧

تركيبها د : سعاد وميكروباس كانت تخرج بخط سير معروف  
 يس : أين تم اللقاء بالسيد فكرى وهل كان معك أحد ؟  
 ج : أيوه تم وكان معى الدكتور عادل مردان  
 يس : هل العربية الليموزين التى باسم د : سليمان قد عادت اليه ؟  
 ج : العربية حاليا فى الجامعة وأصبحت تحت يدى بصفتى الباحث الرئيسى  
 وأهديتها للجامعة  
 تمت أقواله

د : زغلول مهران نائب رئيس جامعة عين شمس سألت الآتى :  
 يس : هل لديك معلومات بخصوص موضوع شراء الكرافان لعملية  
 الملاريا ؟  
 ج : لا  
 يس : هل لدى سيادتكم معلومات عن الاموال المخصصة لمشروع الملاريا  
 الملاريا المقدمة من الموحدة البحرية الاهريكية ؟  
 ج : معلوماتى الرسمية الموجودة بالتقارير المالية التى يقدمها د : سليمان  
 يس : منذ متى معين نائب ؟  
 ج : سبتمبر سنة ١٩٧٧

يس : منذ متى قادت البحرية الاهريكية باعطاء اموال لهذا المشروع ؟  
 ج : على ما أعتقد فبراير ١٩٧٧ ويمكن التأكد من الاوراق  
 يس : هل هناك مشروعات أخرى يقوم بالصرف عليها جهات أجنبية ؟  
 ج : موجود حوالى ١٠ مشروعات فى كلية الطب والهندسة والزراعة  
 والعلوم .

يس : هل تعرف كيف ترد هذه الاموال وكيف تصرف ؟  
 ج : المفروض الجهة الاجنبية تختار مشرفا رئيسيا لمشروع  
 بحثى معين وتوقع عقد مع الباحث الرئيسى وهذا العقد يعتمد  
 فى مجلس الدراسات فى الجامعة وأنا أوقع بصفتى وكيلا للجامعة  
 اذا لم يوقع رئيس الجامعة .

يس : هل وقعت العقد الخاص بمشروع الملاريا هذا ؟  
 ج : لا . المشروع جه قبل منى .  
 يس : هل وردت مشروعات أثناء توليك مهامك يقوم بالصرف عليها  
 جهات أجنبية ؟

ج : أيوه  
 يس : هل تذكر هذه المشروعات ؟  
 بالنسبة الى تعطيها الجامعة من ميزانية الجامعة .  
 ج : أنا لا أذكر هذه المشروعات ويمكن الرجوع الى الاوراق الرسمية  
 وموجودة .



س : هل تعرف كيفية مراقبة أموال هذه المشروعات التي تقوم بالتوقيع عليها سنويا ؟

ج : مفهوم الجامعة أن الباحث الرئيسي مسئول مسئولية كاملة اداريا وماليا عن المشروع وكل ما نأخذه التقرير المالي للعرض [ ]  
س : هل قدم د : سليمان تقريراً بشأن مشروع الملايا من سنة ٧٨ ؟ ١٩٧٩ ؟

ج : نعم أيوه وموجود [ ]  
س : هل مسئوليتك تنتهي بمجرد تقديم هذا التقرير ؟  
ج : هو مسئوليتي تجاه الجامعة تنتهي ولكن مسئوليتي لا تنتهي الا أمام الطرف الممول وهو الامريكان [ ]

س : أليس هناك جهة أو أى رقابة مالية من الجامعة على مسئولية الباحث الرئيسي لهذا المشروع ؟

ج : ملهاش . لكن كل باحث يعين لمراقبة مالية المشروع لكن الجامعة ملهاش رقابة والرقابة قصاد الممول .

س : هل كان لمشروع الملايا الذى كان يشرف عليه المتهم ؟

ج : أفنكر كان لها مراقب . وعلى قد ذاكرتى د : شريف السعيد [ ]

س : أليس اسم مشروع الملايا هذا شخصية معنوية ؟

ج : طبعا المشروع له حساباته فى البنك لكن الجامعة طرف بفتح

س : ألم تندمج أموال الجهة من البحرية الامريكية مع أموال الجامعة ؟

ج : لا . . . فلو من البحرية لها خط سير مختلف والجامعة لها خط مختلف لان الجامعة لها جهاز مركزى ورقابة مالية .

س : بالنسبة للمشروعات الاخرى التى أموالها من جهات أجنبية كيف يودع أموالها ؟

ج : تدفع باسم الباحث .

س : فى أى بنك ؟

ج : أنا ما أعرفش .

س : هل مازال د : سليمان باحثاً أول لمشروع الملايا ؟

ج : فى السنة الماضية تعين باحث جديد د : شريف السعيد بعد خروج د : سليمان .

س : أكن ثابت بالاوراق أن البحرية الامريكية متمسكة بالدكتور سليمان ؟

ج : لا . . . عن معلوماتى حالياً د : شريف السعيد [ ]

دكتور سليمان يتكلم : ضُغَطَ على الجانب الامريكى أن يوقف

التعامل معى كتيب ورقة تنازل اجبارية [ ]

س : هل تعرف مجدى جبريل ؟

ج : أيوه أعرفه على الورق مدرس مساعد فى كلية العلوم [ ]

تمت أقواله

## شهادة عضو الرقابة الإدارية

نبيل عشوش : وزير العلاقات العامة بمطار القاهرة :

عضو هيئة الرقابة الادارية :

### أقسم

س : ما معلوماتك أنا متولى العمل فى الرقابة الادارية من ١٩٧٣ وكان مسند الى المسئولية عن قطاع التعليم العالى وفى ١٩٧٧ وردت الى معلومات من مصادر لا أذكرها بأن فيه تلاعب فى مشروع الماريا وشراء بعض السيارات يستخدم استخدام شخصى بمعرفة د . سليمان وأسرتة رجعنا الى المشروع حتى يمكن الوقوف على هذه السيارات وعن نظام العمل فى المشروع فلم أجد أى معلومات بالجامعة عن هذا المشروع وعن طريق المراقبة الشخصية لى للسيارات تمكنا من الحصول على أرقامها وبالرجوع الى ادارة المرور تبين ان هذه السيارات مسجلة .

( ١ ) د . سليمان ( ٢ ) نانسى سليمان ( ٣ ) سعاد

( ٤ ) باسم د . شريف السعيد وتبين ان سيارة نانسى + سعاد نقلت ملكيتها الى د . شريف بعد ذلك بفترة من المراقبة نقلوا الى د . شريف حاولنا الحصول على معلومات عن المشروع ولجأنا الى وزارة الصحة وتبين ان هناك خطابات بين د . المحلاوى وبين وزارة الصحة وأحمد بدران مقرر لجنة البحوث بوزارة الصحة يفيد أن د . سليمان طالب من المعونة الأمريكية مبلغ من المال حتى يمكن الاستمرار فى مشروع الماريا و د . بدران أرسل للدكتور المحلاوى خطاب يتضمن ان د . سليمان والافادة بالرأى و د . المحلاوى بخطاب رسمى يفيد أن هذا الموضوع مازال قيد البحث بالجامعة وأخذت موافقة وزارة الخارجية على هذا المشروع وعملنا تقرير يتضمن شراء هذه السيارات بأسماء د . سليمان وأسرتة ود . شريف وأرسل الى مجلس الوزراء وتبين أنه تم شراء سيارة بيويك أسكاي لاك م ٨٠ باسم د . سليمان من أموال مشروع الماريا هذا بالنسبة للسيارات .

أما بالنسبة لدولة قطر وكانت وزدت معلومات لا أذكر أن هناك شيكات وصات من قطر لمبالغ شيكات غدة وأن هذه الشيكات وضعت فى حساب خاص وأن الذى يعطى لإمركز العلمى قيمة التدريب للطببة فقط أما باقي المبالغ ما قدرناش نعرف

أنها أنصرفت منين بالنسبة لواقعة الكرفان ورد لنا شكوى من مجلس الوزراء وقدمها **مجدي** يقول أنه هو وزميله وحولت لهم بعض المبالغ النقدية وأودعت في لندن وأشتروا الكرافان من لندن وفحصنا المستندات ومجدي قدم لنا طالبا شراء كرافان هذ المستندات التي تفيد أنه أشتري الكرافان بحوالى ٤ آلاف استرليني ومجموعة من المعدات للمشروع وأرسلها الى جامعة عين شمس ووصلت في فبراير ١٩٧٨ وتبين بعد ان عملت ممارسة للشراء كان تقدم بشأنها د. شريف الى د. سليمان طالب شراء كرفان ووافق د. سليمان على هذا الأمر على أن تشتري من أموال الجامعة وأرسل د. شريف الى عدة شركات لمارسستها على شراء المعمل وأعطى أوصاف خاصة . بعض الشركات أعذرت وتقدمت شركة **تاكو ب** ٢٠ ألف وشركة تقدمت بسعر أعلى وعقدت الممارسة ورست على **تاكو** ، وأحضرنا طارق عاشور بتاع **تاكو** الذى قرر ان **محمد عبد الحليم** صاحب مكتب أسكا العلمى من سنة مر عليهم وطلب أوراق صادرة منهم وأنه لا يعلم شئ وأن **محمد عبد الحليم** هو صاحب الممارسة ولما أذرتنا الرقابة الادارية . **جينا محمد عبد الحليم** قال أنه لسم يتمكن من الدخول فى الممارسة لشراء معمل ، ولجأ الى استعارة أوراق **تاكو** لأنه يملك الاستيراد من الخارج وأجريت ممارسة فى جامعة أخرى رست على **محمد عبد الحليم** ورد لهم جهاز تكييف لكرفان ساخن وبارد وخيم ، وهذه الأشياء رى الأشياء الى **مجدي** وقناوى وردوها من الخارج ورحنا نفحص المعمل على الطبيعة فلم نجد فيه الميكروسكوبات التى قيل عن توريدها وبالفحص تبين أنها غير مدونة ، ولا فى طلب العرض نفسه ولا هى ولا الخيم ولا أعرف عنها حاجة .

**س : متى وصلتك أول بلاغ عن هذا الأمر ضد المتهم ؟**

**ج : فى ديسمبر نهاية ١٩٧٧ .**

**س : من الذى أبلغك بهذا البلاغ ؟**

**ج :-** جاي من **محمد عمار** أبلغ ببعض الوقائع التى تتعلق بالكرفان وشئون الماريا .

**س : ما هو البلاغ الذى أبلغك به محمد عمار ؟**

**ج :** الشيك الذى ورد من هيئة المعونة الأمريكية وكان هذا الشيك جاي بأسمه وفتح به حساب بأسم جامعة عين شمس بنك مصر . قصر النيل وبدأت الفحص من هذا المنطلق .

**س : الم يبلغك محمد عمار كيفية صرف المبلغ ؟**



ج : لا نـ نـ

س : هل أبلغك عن هذا الشيك بالبنك لحساب المتهم ؟

ج : هو قال أن د . سليمان طلب منه فتح حساب بهذا المبلغ الذي يرد من المعونة الأمريكية والتوقيع الأول د . سليمان والثاني د . شريف . أحنا بدأنا لفحص المشروع إذا كانت الجامعة تدخلت فيه أم لا عن طريق الموافقات / خارجية - تربية .

س : هل رجعت الى الأوراق وتبين أن هذا المشروع الخاص بالبحرية ؟

ج : الجامعة ماكنش فيها أوراق وأيضا رجعت الى عمار والمهندس عبد الحميد إبراهيم المساعد له وأطلعنا على صور الخطابات بين سليمان ووزارة الصحة وناجي المحلاوي بشأن وحدة الملاريا .

س : هل رجعت الى الاتفاق الذي حرر بشأن وحدة البحرية الأمريكية ؟

ج : لا . رفض د . سليمان .

س : هل تقدمت له ؟

ج : أيوه طلبت منه .

س : ما سبب رفضه ؟

ج : يقال إن هذا المشروع بينه وبين الأمريكيان ولا يخضع لرقابة الدولة ؟

س : هل قمت بمراقبة السيارات الخاصة التي اشتريت بأسم المتهم ؟

ج : أيوه .

س : متى تمت هذه المراقبة ؟

ج : سنة ٧٨ - ٧٩ - ١٩٨٠ .

س : هل قمت بهذه المراقبة بنفسك ؟

ج : أيوه يا فندم .

س : كم عربة اشتريت لحساب الملاريا ؟

ج : ٥ عربات ؟

س : ما نوعهم ؟

ج : ٤ شفورليه وواحدة بويك .

س : هل تذكر أرقامها ؟

ج : لا أذكر .

س : هل تعرفت متى وصلت العربات الى مصر ؟

ج : أعتقد أنها ثم عاد وقال لا أذكر .

س : هل تعرفت نوع هذه السيارات ؟

ج : (١) شفورليه سوده (٢) استشن خمراء (٣) أخضر فاتح عاليه شوية .

وواحدة بويك مسوده أو كحلى غامق .

س : هل عرفت مصدر هذه العربات ؟

- ج : من مشروع الملايا ؟
- س : هل الخمسة من مشروع الملايا ؟
- ج : أيوه من أموال المشروع ؟
- س : هل العربية البويك من مشروع الملايا ؟
- ج : احنا شفنا الحساب بتاع قصر النيل : لقينا أموال رايحه لشركة محمد وناقشنا د : شريف : قال : دى من أموال المشروع .
- س : هل أطلعت على الحساب الخاص ببنك مصر وعرفت أنه جميعه لحساب مشروع الملايا ؟
- ج : الحساب كان مودع باسم جامعة عين شمس مشروع الملايا .
- س : ما قولك فى أن الحساب مودع فيه أيضا مبلغ خاص بالوفود والذى اشتريت به العربية ؟
- س : هل السيارة البويك اشتريت من مشروع الملايا الخاص بالبحرية الأمريكية ؟
- ج : احنا شفنا العربية فى المرور باسم د : سليمان وشريف أنه قال إن العربية من فلوس المشروع .
- س : ألم يسأل د : شريف عن سبب تسجيل هذه العربية باسم د : سليمان ؟
- ج : ماقاليش وكل كلامه بأنه ده مشروع خاص والعربية بتاعة المشروع .
- س : بالنسبة الى العربات الخاصة بمشروع الملايا موضوع التحقيق هل عرفت سبب تحرير عقود هذه السيارات باسم المتهم وزوجته وأبنته ؟
- ج : قالوا أن الأمريكان اشترطوا أن تكون السيارات لها لا تكون باسم الجامعة .
- س : هل عرفت العربات التى كانت باسم زوجة المتهم وأبنته وأنواعها ؟
- ج : ٢ عربية سفورليه استيشن .
- س : هل كانت أى دن زوجة المتهم وأبنته يقودهما ؟
- ج : لا ماشفتهمش دول .
- س : طالما أنهما على ما تقول بأسمهما فما سبب عدم ركوبهما لهما ؟
- ج : الله أعلم .
- س : متى تبين لك أن هاتين السيارتين باسم زوجة المتهم وأبنته ؟
- ج : سنة ١٩٧٨ فى أوله .
- س : كيف تبين لك أنهما بأسميهما ؟
- ج : حصلت على إقامتهما عن طريق المرور أطلعت فوجدت أن السيارتين بأسمائهما ولما للدكتور شريف السعيد وكان قد تم نقلهما الى د : شريف السعيد .

س : هل أوردت في تقريرك الذي قدمته الى مجلس الوزراء أو أي جهة  
أن ٢ سيارة تم نقلهما الى اسم د. شريف مع أنك اكتشفت هذا  
الأمر فور الاطلاع ؟

ج : لا أذكر .

س : هل أبلغك عمار بشيء بخصوص هذه السيارات ؟

ج : هو قال أن فيه سيارات أشتريت وواخده نمر ملاكى والجامعة  
لا تعلم عنهم أى شيء .

س : هل أوردت تقريرك الذى قدمته الى مجلس الوزراء أو أي جهة  
أن سيارتين تم نقلهما الى اسم الدكتور شريف السعيد ، مع أنك  
تقول : اكتشفت هذا الأمر فور الاطلاع ؟

ج : لا أذكر . . .

س : هل أبلغك عمار عن شيء بخصوص هذه السيارات ؟

ج : هو قال : أن فيه سيارات أشتريت وواخده نمر ملاكى والجامعة  
لا تعلم عنها أى شيء .

س : عندما أبلغك محمد عمار بهذا الأمر ، ما الاجراء الذى فعلته ؟

ج : عرضت الامر على رؤسائى وبدأ الفحص وقدمت التقارير .

س : أين قدمت هذه التقارير ؟

ج : قدمتها الى رئيس الرقابة للسيد عبد الخالق شوقى الوزير الحالى  
للمجالس القومية .

س : ألم يقم أحد معك فى بحث الأمر ؟

ج : أنا لوحدى المختص بالبحث الميدانى .

### قفل الحضر

جلسة اليوم الساعة ٣٠ره مساء

ونتبه على جميع الشهود الحاضرين والمتهم

س : هل تحريت عن وجود المال الذى أشتري به عمارة الحجاز ؟

ج : احنا وجدنا انه ١٦ الف مقدمه للشركة للقطاع العام وعلى ماأظن  
ان ثمنه ١٢٠ الف .

س : هل عرفت كيف سدد هذا المبلغ ؟

ج : لا أعرف .

س : ألم تتحرى عن هذا الامر ؟

ج : ألم نستطع الوصول .

س : هل مجرد فشل فى معرفة مصدر هذه المبالغ يدل على أنه قد استولى  
عليها ؟

ج : احنا بنكتب وقائع ونترك للقضاء تبين الامور .



س : هل أثبت في تقريرك مسؤول المتهم يمدل تراء طارئا فاحشيا  
ولا يتفق مع دخل المتهم ؟

ج : ظاهر على أساس ممتلكاته .

س : هل عرفت المتهم من أبحاثه وكتبه ؟

ج : لا ما أعرفش .

س : هل عرفت قيمة المكافآت التي يتحصل عليها من أعماله ؟

ج : ما أعرفش .

س : طالما أنك لم تعرف كل هذه الأمور فما سبب تقديمك لهذا الأمر ؟

ج : احنا قلنا الوقائع ونركنا الجهات تحرى الأمر .

س : ما علاقتك بمحمد عمار حتى يلجأ اليك ؟

ج : احنا رقابة يلجأ اليها كل الناس .

س : ألم يلجأ اليك خلاف عمار ؟

ج : بانوب سمعان . جبريل

س : من هذا بانوب سمعان حتى يتقدم وما دخله في هذا الأمر

ج :

ملحوظة : تبين لنا ان من يدعى بانوب سمعان متواجدا في القاعة

متابعا التحقيق فرأينا أخرجه لسؤاله - وهما دول التي أذكرهم .

س : ما الذي ابلغت به بانوب سمعان هذا ؟

ج : أحد المصادر التي أرشدت عن عمارة مدينة نصر مكانها كان مجهول

بالنسبة لنا .

س : ما العمل الذي يعمله بانوب سمعان ؟

ج : في الشئون الهندسية بجامعة عين شمس .

س : هل مازال يعمل بها بانوب سمعان ؟

ج : طلع على المعاش .

س : ما العمل الذي يباشره ؟

ج : مهندس في الشئون الهندسية .

س : ألم يحدث بينه وبين د . سليمان شيء ؟

ج : أعتقد أنه كان بينهم وبين بعض خلاقات واحنا لم ندخل في هذه

الخلاقات وكان كل دوره الارشاد عن العمارة .

س : هل كان بانوب سمعان هذا مكلف بإنشاء كافيتريا في كلية البنات ؟

ج : ماغنديش فكرة .

س : هل عرفت السبب للنزاع الذي حدث بينه وبين د . سليمان ؟

ج : ما أعرفش .

س : هل عرفت كيف أشتريت السيارة الهوندا ؟

ج : لا . أنا عرفت في المرور أنها باسم أحمد أمين ومنقولة من د . سليمان ؟

س : بصفتك عضوا في الرقابة الادارية سابقا هل تعتقد ان المتهم استولى على مبالغ من التي كانت تحت تصرفه ؟

ج : أتركها لجهة التحقيق .

س : ذكرت صراحة بالتحقيقات ان د . سليمان وأفراد أسرته أستولوا على مبالغ بدون وجه حق وأن كنت لا تعرف توزيعها بينهم ؟

ج : أنا قلت من واقع ما هو مسجل في المرور وعقود بيع وشراء العربات وما هو ثابت من العقارات .

س : هل تبين لك أن جهاز التكييف المشتري صاحبه العمل هو ذاته الجهاز الذي أشتري من أسكا العلمي ؟

ج : نقلا عن شريف قال هو : هو .

س : ثابت من تقرير لجنة الخبراء أن الجهاز الذي أشتري من الخارج هو جهاز تدفئة في حين أن الذي ورد بعد ذلك جهاز تدفئة وتبريد ؟

ج : د . شريف أرشدني عن جهاز واحد .

س : ألم ترجع الى المتهم في هذا الأمر ؟

ج : لم أرجع له .

س : كما أثبتت لجنة الخبراء بتقريرها التكميلي الذي قدم أمس ان الخيام التي وردت حجية الكرفان من الخارج بخلاف التي وردها معمل أسكا في شهر أبريل ؟

ج : أنا الى شفته خيمتين جانبيتين فقط وعمل بهم ممارسة أخرى .  
جهاز تكييف ، وعمل له ممارسة في شهر أبريل ، وذلك من واقع الورق الذي كان أمامي .

س : هل تبين لك وجود تلاعب في المبالغ الموردة في مشروع المالريا قام بها المتهم ؟

ج : احنا كنا قدام ومش قادرين نوصل لأى حل ومكناش قادرين نوصل لأى شىء داخل المشروع .

س : هل مجرد عدم اطلاعك على كيفية الصرف في مشروع المالريا يعد تلاعب ؟

ج : فيه تلاعب في واقعة الكرفان وبالنسبة لشراء السيارات .

س : اذا ما تبين ان هذه السيارات قد أشتريت لحساب المالريا وأن الكرفان قد ورد هل يعد ما بقي من حسابات لها تلاعب ؟

ج : ما أقدرش أحكم .

س : هل تبين لك اذا كانت السيارات التي أشتريت للمالريا انها أشتريت بمعرفة الجانب الأجنبي وبموافقته ؟

ج : هما قالوا انها بموافقة الجانب الأمريكى وده مجرد كلام .

س : هل لديك معلومات بخصوص الأموال التي وردت لمشروع قطر  
للدورة التدريبية لطلبة قطر ؟

ج : شيك ٢٥ ألف دولار + ٣٠ ألف ومجموعة شيكات أخرى ينص المركز  
الحاسب العلمي تودع في حساب خاص للدورات ولا يصرف منها  
ألا لأغراض الحاسب العلمي وعقدت دورة لقطر وأرسلت المبالغ  
لمركز الحاسب العلمي فيه ، تكلفة الطالب وفي العالم الذي يليه  
وأيامها كان ناجي المحلاوي وكانت هذه العملية في إطار قانون  
الذي حدده المركز نصيب كل طالب ١٠٠ دولار مجموع ٣٣٠٠ دولار  
وكانوا ٣٢ طالب .

س : هل عرفت كيف صرفت المبالغ خلافاً نصيب الحاسب العلمي ؟

ج : هذه المسألة أنا رجعت فيها الدكتور سليمان وقال تكليف خاص  
من جامعة قطر ولا يخضع لرقابة الدولة وقال تصرف على الطلبة  
وأنه بيصرفها على الأماكن التي لا يجد لها مصدر مالي .

س : هل عرفت هذه المصاريف ؟

ج : لا . لم أقدر لأن الطلبة جم وأتدربوا .

س : ألم تجد التحريات هذا الأمر الى من دفع هذه المبالغ ؟

ج : لا . مخلص .

س : هل مجرد أنه حجب عنك معرفة أوجه الصرف يعد اسـيـلا ؟

ج : أنا قلت وجهات التحقيق هي التي تتحقق من ذلك .

س : أين كانت تودع أموال قطر الخاصة بأوفود ؟

ج : في المصرف العربي الدولي .

س : هل أمكنك الاطلاع على سجلات المصرف العربي ؟

ج : المصرف العربي منع وحاولنا .

س : طالما أن المصرف العربي منعك من معرفة الشيكات التي أودعت باسم

طالبة قطر فكيف علمت رقم الحساب والمبالغ التي أودعت في هذا  
المصرف ؟

ج : أول شيك هو أن عبد الحميد إبراهيم وراني الجواب الذي فتح  
بشأنه الحساب بالمصرف العربي والثاني الأستاذ عمار على ما  
أذكر والثالث لا أذكر شيء عنه .

س : هل عرفت من الذي كان له حق الصرف من هذا الحساب ؟

ج : على ما أذكر كل من د. سليمان وعبد العزيز بيومي .

س : من عاطف الحامي ؟

س : هل راقبت السيارة السوداء المخصصة للدكتور سليمان ؟

ج : لا . أيوه .



- س : ما كيفية المراقبة ؟
- ج : بالمساعدة إما في الجامعة أو البيت أو الطريق .
- س : من الذى كان يفودها ؟
- ج : كان فيه سائق .
- س : ما مدة المراقبة ؟
- ج : على فترات متباعدة .
- س : ما هدف المراقبة ؟
- ج : سيارة من سيارات اشرف تستخدم استخدام شخصي .
- س : كيف علمت أنها من سيارات المشروع ؟
- ج : أنا أقصد أنها سيارة من أموال المشروع .
- س : هل كان هدفه من يركبها أو كيفية استعمالها ؟
- ج : كيفية استعمالها .
- س : ما الذى اسفرت عنه المراقبة ؟
- ج : كانت تركبها زوجة المتهم وأبنتها .
- س : هل كانت سيارة مماثلة لهذه السيارة في القاهرة وقتذاك وما هو وقت المراقبة ؟
- ج : لا أذكر وأن كانت فترة طويلة .
- س : منذ متى وأنت مكلف بقطاع الجامعات ؟
- ج : من ١٩٧٣ لغاية إلغاء الرقابة ١٩٨٠ .
- س : هل تعرف أن هناك خلاف بين د . سليمان و د . أحمد سلامة ؟
- ج : معلوماتي ان فيه خلاف .
- س : قررت أنك قدمت التقرير الى مجلس الوزراء الى من قدم ؟
- ج : الى وزير الدولة لشئون مجلس الدولة سليمان متولى .
- س : الى من كنت ترفع المقارير ؟
- ج : الى د . سليمان والى مجلس الوزراء من رئاستي .
- س : قررت أنك لم تكن تعرف بانوب سمعان فكيف وصل اليك ليرشدك الى مكان عمارة د . سليمان ؟
- ج : أنا أعرف بانوب سمعان من الجامعة بحكم أنى كنت ماسك .
- س : ولكنك سبق أن قررت أن بانوب سمعان سبق أن تقدم اليك بشكوى فى حين أنك الآن تقول أشتكى ؟
- ج : هو جالى وأنا استدعيته وعازى أقول أنه جالى مرتين .
- س : من الدكتور أحمد فتحى سرور المحامى :
- س : اذا تبين أنحرافات فى الجامعة لأى جهة ترسل تقريرك ؟
- ج : أرفعه للسيد رئيس الرقابة ويوجه التقرير للتصرف .

س : هل د. سلامة اعطاك بعض المعلومات عن د. سليمان ؟

ج : لا ..... .

س : ما العمل الذي كان يبشره محمد عمار ؟

ج : هو قال انعام ماكان امين عام الجامعة سواء في مكتبه أو مكتبى وأنا أروح للدكتور سليمان ونناقش هذا الموضوع وهناك ورقة حررها

د. سليمان يقول الاموال التى تريد بخصوص دوله فطير ومشروع الملايا بصفة شخصية .

س : هل تعرف أنه كان فيه نزاع بين د. سليمان وعمار ؟

ج : كنت أعرف أن هناك نزاع وكان على شيك الملايا وكان د. سليمان عايز يحطه لحساب خاص بأسمه ومن هنا نشأ الخلاف .

س : ألم يخبره أمين الجامعة بالحساب ؟ . ألا تعرف أن محمد عمار كان مبعده من سنة ١٩٧٧ . عن الجامعة وأن ما قرره لك سنة ١٩٧٨ قد يكون فيه شيء من التضليل ؟

ج : أنا بأخذ معلومات من أى شخص كجهة رقابة ؟

س : هل كان عمار مبعده عن الجامعة سنة ١٩٧٧ ؟

ج : كان مبعده سنة ١٩٧٧ وأنا أستقيت معلوماتى سنة ١٩٧٨ .

س : هل تحدثت مع د. سليمان بشأن السيارات ؟

ج : أنا قلت له أن هذه السيارات مال عام . قال أنه مشروع خاص بينه وبين الأمبركان .

س : ألم تبدى لدى د. سليمان أى اقتراحات بخصوص السيارة السوداء ؟

ج : لا أذكر وقلت ان السيارات تبقى بأسم جامعة عين شمس وتأخذ أرقام حكومية وقال أن العربيات لو أصبحت حكومية فإنه لا دمس في عدد الحالة التحرر من الروتين وبممكن تعطيلها في المشروع .

س : كم فترة قدمت فيها شكاوى ضد المتهم ؟

ج : مرتين .

س : ما مصير الشكاوى التى قدمت فى الفترة ؟

ج : انتهت بتقرير الى مجلس الوزراء وكانت بخصوص الـ ٤ سيارات ورأى الجامعات وقد أنصب على العربات .

س : ما موضوع الشكاوى الثانية ؟

ج : من مجدى جبريل وكانت بواقعة الكرفان .

س : هل أثير موضوع السيارات ؟

ج : لم تثر .

س : ما هى شكاوى بانوب سمعان ؟

ج : لانه يعرف بيت د. سليمان ( انا الى استدعيته علشان يرشدنى على البيت وأعتقد فى هذه الفترة كان مقدم عدة شكاوى لجهاز المدعى

الاشتراكي وكان بيشتكى فيها ضد المتهم بخصوص مبنى الاسكان  
الطلابي ولم تحقق

س : كيف علمت بأن بانوب كان على علم بمكان المسكن ؟

ج : أنا من تحرياتي الخاصة حتى لو بدون شكوى •  
من احمد عبد العال وكيل النائب العام ممثلا للاتهام :

س : هل توصلت الرقابة لحركة مشروع الملايا ؟

ج : التقارير قدمت للاستاذ ماهر الجندى رئيس نيابة الاموال العامة  
العليا السابق والمحامي العام لنيابة شمال القاهرة حاليا •

س : أين كنت تعمل قبل الرقابة ؟

ج : كنت ضابط شرطة ومعى ليسانس حقوق  
من ابراهيم عزت المحامى :

س : هل أرسلت التقارير مباشرة الى نيابة الاموال العامة ؟

ج : أرسلنا صورة لنيابة الاموال العامة وقدمته باليد بنفسى الى رئيس  
نيابة الاموال العامة ••

### أقوال رؤوف شلبي :

واستمعت المحكمة لأقوال رؤوف شلبي مدير عام البنك العقارى  
المصرى حول معلوماته عن ملكية الدكتور عبد العزيز سليمان المبنى الكائن  
بمدينة نصر فقال ان مدير الجامعة السابق تقدم بطلب سلفة الى  
البنك العقارى كباقي العملاء بمبلغ لا يذكره فى بداية تقييمه المطلب الذى عدله  
بطلب ٣٥ ألف جنيه •

وأضاف أن الدكتور عبد العزيز سليمان تقدم بعد ذلك بطلب قرض  
إضافى بمبلغ ٢٥ ألف جنيه حتى يتمكن من التشطيب وفعلا تقرر صرفا  
القرض الاضافى الا أن الاحداث حالت دون تنفيذه ، وأن حالته كانت  
مرتبكة •

ثم استمعت المحكمة الى أقوال نبيل عشوس مدير العلاقات العامة  
بمطار القاهرة وعضو هيئة الرقابة الادارية سابقا •• الذى تحدث  
عن معلوماته فى القضية وقال ، أنا كنت مسئولا عن قطاع التعليم منذ  
توايت العمل فى الرقابة الادارية عم ١٩٧٣ ، وفى عام ١٩٧٧ وردت له  
معلومات من مصادر لا أذكرها بأن فيه تلاعب فى مشروع الملايا  
وشراء بعض السيارات تستخدم استخدامها شخصيا بمعرفة الدكتور  
عبد العزيز سليمان وأسرته •

وقد رجعنا الى المشروع حتى يمكن الوقوف على هذه السيارات



وعن نظام العمل في المشروع ، فلم أجد أى معلومات بالجامعة عن هذا المشروع ، وعن طريق المراقبة الشخصية للسيارات تمكنا من الحصول على أرقامها وبالرجوع الى ادارة المرور .

ثم استدعت المحكمة السيد / رؤوف شلبي :

رؤوف فيق وهبة شلبي مدير عام وعضو مجلس ادارة البنك العقاري المصري ( أقسم ) .

س : ما معلوماتك بخصوص مبنى المتهم الكائن بالفيللا رقم ١٢ ب ٨٤ م ٨

ج : معلوماتي د . سليمان تقدم بطلب سلفة الى البنك العقاري كباقي العملاء مبلغ لا ذكره في الاول وبعد ذلك عدل الطلب الى ٣٥ ألف وكالمعتاد حول الطلب الخاص به الى الادارة للفحص وبعد الموافقة حول الى ادارة الخبراء التي قامت بمعايينة العقار أرض ومباني وقدمت تقريرها وتم مراجعته في مكتب خبراء البنك مهندس عادل يوسف ثم قدموا الى لجنة السلفيات للموافقة . كتب له العقد وأصبحت السلفة سارية ٣٥ على دفعات كل ما تقدم العمل وبدأ البناء وحقيقة الامر أنها من السلفيات التي تعبنا شوية لان كان لتحسره حاليا د . سليمان وكل ما نعطى له دفعة على حساب العمل كان يبني جزء ويقولوا تقدم العمل بسيط والمفروض أن العميل عنده سيولة حتى يساعد البنك على تكلفة العقار لان البنك يعطى للمساعدة وليس للبناء والملفات تدل على ذلك وهناك عدة معاينات وكانت أغلب التقارير بأن تقدم العمل بسيط وعزم د . سليمان بأن يبيع بعض الشقق حتى يمكنه تكلفة العقار بالطريقة دي الاقساط تحل عليه وتضمره ومركزه الاجتماعي بلجوء البنك الى هذه الاجراءات .

س : لم قرض تقدم به المتهم من البنك ؟ جنيه : تقدم بـ ٣٥ ألف جنيه بعد ذلك تقدم بقرض ٢٥ ألف جنيه اضافى حتى يمكنه التشطيب ونفس الاجراءات تمت ، وأمكن أن تقرر الاضافى وهو ٢٥ ألف إلا أن المتهم لم يوقع في الميعاد ، وكان للحوادث دخل كبيره التي حدثت للدكتور سليمان والبنك لا يحب الدخول في اشكالات .

س : هل تسلم المتهم مبلغ الـ ٣٥ ألف جنيه بالكامل ؟

ج : احنا سددنا نيابة عنه باقى ثمن الأرض التي كان مدين بها والمشتراء أصلاً بمعرفة المتهم قبل ذلك أما باقى قيمة القرض هو الذى استنفذ بمعرفة المتهم .

س : متى كان استحقاق أو قسط ؟

ج : اطلب التأجيل حتى أحضر الملف من البنك .

محمد احمد عمار سن ٦١ سنة

كنت أمين عام جامعة عين شمس سابقا  
وحاليا مستشار الجامعة للشئون المالية

س : هل لديك معلومات عن هذا الموضوع ؟

ج : أنا لا أعرف . . ثم عاد وقال أنا لدى معلومات بالنسبة لموضوع قطر  
نشأت جامعة قطر وعملت دورة تدريبية في جامعة عين شمس في ٧٦  
أيام كان د . احمد عبد الوارث وكان د ناجي المحلاوي وأول شريك  
جه سنة ١٩٧٦ فتح به حساب وبموافقة بنك مصر فرع الجامعة  
بـ ٨٥٠٠ دولار على ما أذكر سنة ١٩٧٧ انعقدت دورة لقطر فوجئت  
جاء الاستاذ كمال السيد مدير مكتب رئيس الجامعة قال لي السيد  
رئيس الجامعة يقول لك وقع هنا لتظهير الشيك ووجدت أن د . سليمان  
كاتب تأشيرة على الشيك من الخلف وقدم صورة شيك وثابت بالتأشيرة  
الخلفية أنه لا مانع من تحويل قيمة الشيك لفتح حساب باسم د .  
سليمان بصفته رئيس لجامعة عين شمس ويكون له حق الانصراف فيه  
شخصيا وبتوقيعه وموقع السيد رئيس الجامعة قدم صورة من هذا  
الشيك ولقيت توقيع لواحد ثانى خلافى ويدعى مصطفى صادق  
منتدب أمين جامعة مساعد على ذات الشيك فقلت له بلغ السيد  
رئيس الجامعة بأن هذا الشيك الخاص بالحاسب وله حساب ولازم  
يدخل الحساب وانصرف كمال السيد وبعد يومين حضر الى ماهر  
حبيب وقال ان كمال احضر له شيك قال خطه في حساب الحاسب  
٨٥٠٠ للحساب وهات شيك باسم د . سليمان بالباقي ١٦٥٠٠  
فقلت يا ماهر أعمل الصبح . . ماهر قال لكمال السيد مدير مكتب  
رئيس الجامعة أنا مالىش دعوة أن دخل الشيك الكمبيوتر  
مش حاطيكم حاجة وبعد أسبوع جه د . شريف وقال البيه زعلان  
وأنت تعلم ليه قال الشيك ده مش عاوز تمضيه ليه قلت الشيك  
للحساب راح للمدير ورجع ثانى قال ان البيه فى حرج ورجع د .  
شريف وقال خلصنا من هذا الحرج الشيك يدخل الى الحاسب  
بالكامل اتفقنا أن يقوم المتهم بتحرير مذكرة اثبتنا فيها الشيك  
بالمصرف العربى على أن يكون التوقيع بالمصرف باسم كل من المتهم  
ود . بيومى وأن يودع باسم جامعة عين شمس وكان ذلك بتاريخ  
١٩٧٧/٧/٢ وقدم صورة الخطاب وأبلغت البنك وطلبت من المتهم  
التأشيرة على هذا الخطاب بما يفيد تنفيذ هذا الامر وأخطرت المصرف  
وأرسلت له الشيك بتوقيع منى ب خطاب السيد وانتظرت حتى يرد  
ما يستحق الحاسب ولم يحدث أن جاءت فلوس بعد ذلك فى كل شيء

س : ما عدد الطلبة الذين وفدوا على الحاسب العلمى عن سنوات ٧٧ ء ٧٨  
٧٩

ج : لا أدرى سوى عن عام ٧٧ فقط فى حدود وعلى ما أذكر شى حدود  
٣٠ طالب .

س : ما هو المبلغ الذى أختص به الحاسب عن الطالب فى سنة ١٩٧٦ ؟  
ج : ما أعرفش وده مركز مستقل وله رئيس مجلس إدارة وان المركز  
العلمى الحسابى لادخل لإدارة الجامعة به إطلاقا وله وحدة حسابية  
مستقلة ولا تتدخل فى شئونه إطلاقا .

س : هل ورد الشيك الاول الخاص بأسم المتهم باسم عميد جامعة  
عين شمس ؟

ج : لا أيوه

س : هل لجامعة عين شمس عميد ؟

ج : لا . بس عاوز أقول الشيك يوضع فى الحساب أيا كانت هذه المسميات

س : هل لديك معلومات عن الشيكات التى وردت بعد ذلك ؟

ج : لانى انتدبت بعد ذلك لديوان عام الوزارة

س : من الذى قام بئديك

ج : من وزير التعليم

س : هل تسلمت عملك ؟

ج : انا رحت الوزارة وقابلت جميع المسئولين وقلت قرار السيد الوزير  
باطل

س : هل عرفت كيف صرف المبلغ الخاص بالطلبة عن عام ٧٨ ؟

ج : لا لاننى بعيد عن أوجه الصرف

س : هل كان الحفظ فى الشيك الذى ورد سنة ٧٧ أنه يتضمن فوق حساب  
الحاسب ما يصرف على طلاب قطر من أنشطة اجتماعية وثقافية ؟  
وخلافه ؟

ج : أنا أؤكد أنه ليس فيه اقامة وما كل وخلافه عن شيك ١٩٧٧ . أما  
الأنشطة الأخرى لا أعلم عنها شىء .

س : هل وافقت دولة قطر على أوجه الصرف التى قام بها المتهم فى شأن  
سنة ١٩٧٧ ؟

ج : اننى مسئول مالى فى جامعة عين شمس واه لا يجوز المخلوق التصرف

س : هل لديك معلومات بخصوص العربات التى اشترت لحساب  
الملايا ؟

ج : معلوماتى سنة ٧٧ أيضا تحول مبلغ من حساب البحوث جـوالى  
٥٠ الف جنيه والعربات ليس لى بها دخل لانها لم ترد عن طريق



## إدارة الجامعة .

- س : هل تقدمت بشكوى الى نبيل عشوش ؟  
ج : أيوه أنا مسئول جوه الجامعة مالى ، وشايف فيه عربيات فى الجامعة  
س : الم تبلغه باسم من اشترت هذه العربات ؟  
ج : كل الجامعة تعلم أن هذه السيارات باسم رئيس الجامعة باسم د ت  
سليمان وأنها من مشروع الملاريا وهذا كل ما يقال .

س : هل تعرف شيء بخصوص الكرفان ؟

ج : لا أعرف .

- س : هل لديك معلومات بخصوص مشروع الملاريا البحرية الامريكية ؟  
ج : جاءت الحسابات وجابت حساب ١٤٩ الف جنيه مصرى وقدمنا  
الشيك الى بنك مصر قصر النيل وفتحنا باسم جامعة عين شمس  
مشروع الملاريا وصاحب التوقيع د . سليمان و د . شريف وأنا  
المسئول المالى

س : من الذى كان يقوم بالصرف ؟

ج : لا أدري واستبعدت نهائيا .

من النيابة العامة . . . احمد عبد العال وكيل النائب العام :

س : لما كان يراد ايداع حساب بالمصرف العربى عام ٧٧ وهل ترى ان د .

سليمان يعلم ذلك ؟

- ج : الاصل ان يوضع فى الحاسب العلمى ونقلوا للجرج الذى حدث  
للدكتور سليمان وافقنا على ايداعه بالمصرف العربى ويدخل فى  
الحاسب العلمى .

س : هل ترى فى هذا مصلحة للدكتور سليمان ؟

- ج : انا لو كنت عارف أنه سياتخذ الفلوس لحسابه أو أى حاجة من دى  
ما كنتش وافقت .

س : هل رأيت أى انحرافات مالية من قبل د . سليمان للجامعة او قطر ؟

ج : هو دائما يلجأ الى الصناديق الخاصة .

س : هل الصناديق الخاصة باسم المتهم ؟

ج : هى صناديق باسم الجامعة وبعضها يبقى منفرد .

س : هل لائحة الجامعة تسمح ؟

ج : القانون يسمح بالصناديق الخاصة

واستدعته المحكمة مرة ثانية :

بمابق سؤاله :

ج : لا أذكره إطلاقا .

س : هل تعرف حسابات ٧٦ ؟

س : أكان هذا الشيك الحاسب الالى أو باسم مدير الجامعة ؟

ج : لأعلم .

س : هل تقاضى مكافأة سنة ٧٦ عن دورة قطر ؟

ج : أخذت ٥٠ جنيه من مركز الحاسب العلمى مع زملائه اعضاء مجلس الادارة

س : هل سنة ١٩٧٧ تناضيت مكافأة ؟

ج : لا

س : هل هناك اتفاقية مع قطر ؟

ج : وأنا ماليش دخل بهذا الكلام ؟

### مناقشة المحكمة لخبراء وزارة العدل فى التقريرين المبدئى والختامى

وناقشت المحكمة فى جلستها الصباحية والمسائية يوم ٩ يناير ١٩٨٢ اعضاء لجنة خبراء وزارة العدل الذين قرروا فى شهادتهم فى قضية الدكتور عبد العزيز سليمان . أن نيابة الاموال العامة كلفتهم بفحص كل الوقائع التى نسبت للدكتور عبد العزيز سليمان سواء ما كان منها متعلقا بوحدة بحث الملايا او شراء السيارات من اموال المعونة الامريكية او ( تدريب طلبة قطر . وأنهم قدموا تقريراً للنيابة ذكروا فيه ان هناك مسئولية ولكنهم لم يحددوا تلك المسئولية واوردوا فى نهاية تقريرهم بان هذا التقرير غير نهائى حيث أن هناك مستندات هامة ذكرها الدكتور شريف السعيد المشرف المالى والادارى على المشروع خاصة بتسويات ومقاصة تفيد سلامة الصرف وصحة التصرفات المالية وأضاف الخبراء الثلاثة أنهم طلبوا من نيابة الاموال العامة مهلة لاعداد « التقرير التكميلى » الختامى وقالوا ان لسبب فى تقديم تقريرهم الاول دون انتظار لفحص المستندات ، أن التقرير قد طلب منهم على عجل . وبعد ذلك ببضعة أشهر قدموا تقريرهم الختامى بعد فحص المستندات حيث تبين سلامة الصرف وعدم الازدواج . وان كل الاموال التى صرفت فى المشروع كانت على وجه صحيح . وقدم الخبراء للمحكمة صورة من تقريرهم الختامى « التكميلى » بجلسة المحكمة فى القضية .

وتحدث ناروق كمال ابراهيم رئيس اللجنة فقال « لقد كلفتني نيابة الاموال العامة ببحث ثلاثة موضوعات فى العمل المتنقل والسيارات المستأجرة لمشروع الملايا وتدريب وفود طلاب دولة قطر وانتهينا باعداد تقرير وقد مناه فى ظرف شهر من تاريخ تسلم الاوراق من النيابة فى فترة قصيرة على وجه السرعة .

قال رئيس اللجنة انه تبين لى بالنسبة لموضوع « الكرافان » أى  
معمل الابحاث المتنقل ، انه لا يوجد تكرار فى الصرف أى لا يوجد سوى  
معمل واحد ولم يصرف عليه سوى مرة واحدة فقط حيث أن المعمل أصلاً  
أشترى من لندن بمبلغ ٩١٣٠ جنيهاً مصرياً بما يعادل ٤ آلاف و ٧٧٦  
استرلينياً وهذا الكرافان يتكون من مقطورة وجهاز تكييف وخيمتين صغيرتين  
بخلاف الكراسى المحقة به وصرف المبالغ من الدعم الأمريكى إلا أنه فى هذا  
الوقت قدتوفر فى ميزانية الجامعة ٠٠ فأولاً الاستفادة منه حتى لا يضيع ٠٠

ثم حيث اتصال مع السيد/ محمد عبد الحليم صاحب مكتب اسكا الصناعى  
وهو مورد الادوات والجهزة الى مشروع الملايا ، وأجروا فى ذلك الوقت  
ممارسة مصطنعة لتغطية كيفية استخراج شيك من الجامعة بهذا المبلغ وإن  
ياقى المبلغ من الـ ٢٠ الالف جنيهاً التى قامت الجامعة بصرفها على حساب  
ها المعمل ، ورد بها محمد عبد الحليم ١٣ ميكروسكوباً وخياماً أخرى قيمتها  
١.١ الف و ٦٠٠ جنيهاً تم توريدها كلها للجامعة .

وقال زكريا الكردى عضو اللجنة المحكمة انهم قاموا بمعاينة الكرافان  
والجهزة والتحقق من صحة توريدها ٠٠ وأما بخصوص واقعة توقيع  
الدكتور عبد العزيز سليمان على مناقصة الكرافان واجراء عملية المقاصة  
فان الدكتور عبد العزيز سليمان قد أعتمد فقط محضر الممارسة .

س - وسأل عاطف الحسينى المحامى رئيس خبراء وزارة العدل عما اذا  
كان قد اشار فى تقريره الاول عن وجود مستندات هامة مارالت قيد البحث  
فأجاب رئيس الخبراء قائلاً لقد أضفنا فى التقرير الأول أننا وصانا الى هذه  
النتيجة مع عدم الاخذ فى الحسابان موضوع المقاصة والمستندات التى كانت  
مع الدكتور شريف السعيد وقد تضمنها التقرير النهائى . والذى انتهينا  
فيه الى عدم ازدواج الصرف وسلامة الاجراءات ٠٠ وهنا قدم عضو اللجنة  
زكريا الكردى التقرير النهائى فى الدعوة بجلسة المحاكمة .

س ١ وتساءل ممثل النيابة حول ما جاء فى التقريرين من ازدواج فى  
الصرف . فقال رئيس اللجنة ان هذا الامر كان فى التقرير الاول . أما بعد  
فحص كافة المستندات فلم يكن هناك ازدواج .

وعن واقعة شراء السيارات الشيفروليه التى اشترى للمشروع قال  
رئيس اللجنة وعضوياًها أنه تم شراء أربع سيارات من منصور شيفروليه  
أحداها باسم الدكتور عبد العزيز سليمان وهى عبارة عن كابرس صالون رقم  
٩٨٩٠٤ ملاكى والثانية باسم الدكتور . سعاد أبو السعود رقم ٨٩١٠٢  
ملاكى وسوبر والثالثة باسم الدكتورة نانسى عبد العزيز سليمان ٠٠  
شيفروليه والرابعة باسم الدكتور شريف السعيد ودفع فى السيارات الأربع  
حوالى ٧٥ الف جنيهاً شاملة الجمارك ٠٠ وبعد مرور عشرة أيام من تاريخ



المشراء باع د . عبد العزيز سليمان بصفته وكيلًا عن زوجته د . سعاد وابنته السيارتين المشترايتين باسميتها الى الدكتور شريف السعيد بثمن رمزي لكل منهما ٥٠٠ جنيه لمجرد التصديق على البيع . وأضاف رئيس اللجنة قائلاً أنه يريد أن يقرر أن العقد الذى حرر فى أول الامر باسم كل من د . عبد العزيز سليمان وزوجته وابنته لم يستمر الا لمدة ١٠ أيام تقريباً ١٠/١٠ . وأجاب الشاهد على سؤال للمحكمة عن السبب الذى من اجله كتبت هذه السيارات باسم د . سليمان وزوجته وابنته فقال . . . تم ذلك لأن الشخص لا يمكن ان يشتري باسمه اكثر من سيارة واحدة فى العام الواحد ولذلك حررت عقود باسم أربعة أفراد ، وبعد ذلك نقلت باسم الدكتور شريف وأصبح له ٣ سيارات وواحدة باسم الدكتور عبد العزيز سليمان وان هذه السيارات الأربع كانت موضوع الفحص . . . وأن عملية الفحص كانت بعد ٤ سنوات من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ من نقل هذه العربات باسم د . شريف وذلك من واقع المستندات لأن العقود فى يوليو ١٩٧٧ واللجنة عاينت فى ١٩٨٠/٦/٨ .

وسأله عاطف الحسينى المحامى : ألم تتابع لجنة الخبراء نقل ملكية السيارات طوال مدة ٤ سنوات بعد تشكيل لجنة الجرد ؟ . . . علماً بأنها لم تظل سوى ١٠ أيام باسم الدكتور عبد العزيز سليمان واسمته ، ثم نقلت باسم الدكتور شريف السعيد والذى نص عقدها الابتدائى على نقل الملكية ؟ د . عبد العزيز سليمان ، المناقشته بصفته الطرف الرئيسى فى اى من هذه الموضوعات المنسوبة اليه . وهل ذوقش سواء عند التقرير الاول التكميلى ؟

فأجاب رئيس اللجنة بالنفى . . . ثم علل ذلك بان الأوراق فيها كل حاجة ولهم لم يروا حاجة للاستدعاء . . . اما استدعاؤهم للدكتور شريف لان المستندات كلها كانت عنده ، وأما أثبات نقل ملكية السيارات المسجلة باسم د . عبد العزيز سليمان وزوجته وابنته بعد الـ ١٠ أيام الى د . شريف السعيد من عدمه ، فانهم لم يتتبعوا هذا الموضوع لانهم لم يكلفوا بهذا الامر . . .

وسأل ممثل النيابة رئيس اللجنة عن نتيجة فحصهم لموضوع طلبية دولة قطر فقال ان الفحص اسفر عن ورود ٣ شيكات من دولة قطر وشيك من منظمة الصحة العالمية ، وثبت صرفها على مركز الحساب الالى والإشراف على الدورة ومؤتمر البيولوجين أبحاث طالبة هندسة عين شمس ، والمساهمة فى جمعية تشجير مصر الجديدة والأنشطة الاجتماعية والثقافية لدولة قطر بما فيها التغذية والإقامة . . . وهذا موجز باختصار شديد لتقرير لجنة خبراء وزارة العدل الذى انتهى الى سلامة التصرفات المالية فى القضية . .

## أقوال د . عبد العزيز سليمان

واستجوبت المحكمة د . عبد العزيز سليمان وذلك بعد موافقة الدفاع حيث سألته عن تدرجه الوظيفى وهيكزه المالى منذ ان بدأ حياته فقال : انه عين معيدا ثم حصل على الدكتوراه من امريكا ، وعاد للعمل بجامعة الاسكندرية بكلية العلوم . حتى عام ١٩٥٤ ثم نقل بعد ذلك الى الجامعة عين شمس ومنذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٥٩ انتدب خبيرا لهيئة الامم فى منطقة الشرق الاوسط لمدة اكثر من عامين وكان يتقاضى مرتبه من هيئه الامم ثم عاد الى مصر وعين وكيلا بكلية العلوم من عام ١٩٦٢ ثم ظل يتدرج فى المناصب حتى منصب رئيس جامعة عين شمس ومنذ عام ١٩٦٦ حتى الان . اختير لعضوية لجنة الشرق الاوسط من قبل منظمة الصحة العالمية وازاف الدكتور عبد العزيز سليمان بان مجموع مدخراته منذ ان عمل فى هذه المناصب حوالى ألف جنيهه شاملة المكافآت من البحوث المصرية والاجنبية

وبالنسبة للعقارات والاموال الخاصة قرر انه قد اشترى قطعة ارض عام ١٩٦٠ فى مدينة نصر مساحتها ٧٧٦ مترا من الجمعية التعاونية للاسكان لاعضاء هيئة التدريس شأنه شأن سبعة من زملائه اعضاء هيئة التدريس وان ثمن المتر الواحد فى ذلك الوقت اربعة جنيهات بالتقسيط دفع منها مبلغ ١٠٠ جنيهه عربونا والباقى سددته البنك العقارى .

ومنذ حوالى ٤ سنوات شرع فى بناء هذه الارض واقترض من البنك العقارى قرضا رسميا ثابتا قيمته ٣٥ ألف جنيهه ومازال البنك صاحب الامتياز على الارض وما اقيم عليها من مبان لم تستكمل بعد وانه وضع كل مدخراته فى عقار تابع لشركة قطاع عام تقوم بانشاءه وهذا المبلغ يمثل الثمن وكان الباقى سوف يقسط على ٢٠ سنة .

كما قرر ان زوجته د . سعاد ابو السعود كانت تملك سيارة شيفروليه ٥٩ احضرتها معها من امريكا بعد انتهاء بعثتها الدراسية سنة ١٦٦٠ وقل انه قدم كل المستندات الدالة والمؤيدة لصحة اقوال نيابة الاموال العامة ومكتب المدعى العام الاشتراكى وعن سيارة المشروع الأمريكى قال انه قام بنقل ملكيتها باسم د . شريف البعيد الحير المالى والادارى للمشروع واستبقى سيارة بصفته رئيسا للمشروع وهى سيارة سوداء لم يكن فى مصر نظير لها فى عام ١٩٧٧ . وكانت زوجته تستقلها احيانا عندما يحدث عطل فى السيارة المخصصة لها من امانة المرأة .

وفى جلسة صباحية لمحكمة الجنايات عقدتها اليوم العاشر من يناير ١٩٨٢ استجوبت فيها الدكتور عبد العزيز سليمان فى قضية الكسب غير

المشروع وتحدث عن السيارة البويك ومشروع الملايا الذى قال ان امواله لم تكن تخضع لاية جهة مصرية فى المحاسبة وقال ان دولة قطر ارسلت بـ ١٥٠ الف جنيه للانفاق منه على الدورات التدريبية لطلابها وقد اودع الشيك فى حساب خاص بالبنك وكان ينفق منه على الانشطة الاجتماعية والثقافية التى رسموها للطلاب لتعميق شعورهم بالنسبة لمصر بالإضافة الى مكافآت التدريب .

كم وجهوا الفائض الى الانفاق على مؤتمر البولوجيين العرب وتدريب وفد طلابى من هندسة عين شمس بالخارج ومبلغ لجمعية التشجير بمصر الجديدة .

وذكر ان رصيده فى البنك هو وأسرته ٢١٠٠ جنيه ، وأن كل مدخراته هو وأسرته ١٧ ألف جنيه دفعها فى عمارته بشارع الحجاز ، ومن بين هذه المدخرات ثمن قطعة أرض باعها فى بلده بالريف ، وأنه اقترض من البنك العقارى مبلغ ٤٠ ألف جنيه كما طلب ٢٥ ألف أخرى . ولكن لم يتم القرض وقال انه اشترى لابنته شقة تمليك بمدينة نصر دفع مقدمتها من مهرها وشبكاتها وهداياها .

وتحدث الدكتور عبد العزيز سليمان عن موضوع الخلاف الذى ثار مع الدكتور نعمة هاشم بشأن امتحان ابنته الدكتورة نانسي فى الماجستير ، وقال : ان القيامة قامت عندما أصر على أحالتها لمجلس تأديب بعد أن رفضت الامتثال للتحقيق ، وان تهديداتها وصلت الى حد أن بقائى فى الجامعة أصبح رهنا بتعيينها رئيسة لقسم الاطفال بالجامعة .

وفى الجلسة المسائية التى عقدتها المحكمة فى ذات اليوم استكملت استجواب الدكتور عبد العزيز سليمان فسأله رئيس المحكمة المستشار عادل صدقى . عن موضوع السيارة البويك .

فأجاب انها كانت ضمن مجموعة من السيارات التى اشترى مشروع آخر بدأ فى يونيو ١٩٧٩ غير مشروع الملايا ، وهو مشروع تابع لوزارة الصحة الامريكية وله ٥ عربات وكانت واحدة منها باسمه باعتباره المشرف الرئيسى للمشروع والباقية باسم مدير المشروع الدكتور شريف السعيد وعددها ٤ وقال ان هذه السيارات دخلت منها واحدة باسمه كرئيس مسئول والباقى باسم مدير المشروع دون تحويل .

وعن التصرف فى أموال مشروع الملايا قال الدكتور عبد العزيز سليمان انه كان يتبع ما جاء بالعقد مع الجهة الممولة فى توجيه كل مبلغ وجهته الخاصة المنصوص عليها فى التعاقد وكانت وسائل النقل والتجهيزات والمكافآت والبنود اخرى بالعقود .



وأضاف ان هذه الاموال كانت ترد بشيكات بالسيارة الامريكية وتسلمها دكتور شريف بصفته مديرا للمشروع او من ينيبه ويودعها بالبنك وكان ممسكا للحساب بصفته المدير المالى والادارى ويحفظ دفتر الشيكات وكان يجهز الموازنة سنويا ثم يوقع هو عليها ويرسلها مع التقرير الفعلى للجهة الممولة .

وقال ان هذه الاموال الخاصة بمشروع الملايا لا تخضع لاي جهة مصرية فى الحاسبة كما يقع فى جميع المشروعات البحثية فى مصر الى الحد الذى امكن لباحثين رئيسيين وضع الاموال باسمهما حيث لايراجعها الا المسئول الذى يعينه هذا الباحث سواء من جهة العمل او خارجه .

واضاف ان هناك وقائع من الجهات الممولة تقطع بذلك ارسلها عندما ثار البدل حول الموضوع الى كل من وزير التعليم ووزير الخارجية ولم يصل ما يفيد باخضاعها حتى رفع الامر الى مجلس الوزراء فى شهر نوفمبر ١٩٨٠ وأمر بوضع حساب ختامى بعد الانتهاء من كل مشروع بحوالى شهر للجهات المصرية ولم يكن ذلك متبعاً من قبل .

وفيما يتعلق بموضوع الاموال الذى ترد فى شأن دولة قطر لطلابها قال الدكتور عبد العزيز سليمان ان دولة قطر أرسلت طلابها سنة ١٩٧٦ للتدريب على الحاسب العلمى ولم ينجح البرنامج لانه لم يكن متكاملًا واقترحوا ان يتولى هو الاشراف العلمى على المشروع وبخمس الاسلوب فى الاشراف على وفود منظمة الصحة العالمية والتي أقرت بنجاحه وكذلك وفود المنظمة العربية وافقنا على ذلك وكنت فى ذلك الوقت وكيلًا للجامعة وكان فى علم الغيب اننى سأكون رئيسا للجامعة .

وقال انه فى صيف ٧٧ حضر مندوب قطر ومعه شيك بمبلغ ٢٥ الف دولار على اساس ان الدورة ستتكلف هذا المبلغ بعد الاتصال بالاجهزة المختصة ، وتبين ان الشيك محرر باسم عميد جامعة عين شمس باللغة الانجليزية فقال انه لا يصح ولا بد ان يرد الشيك باسمه حيث كان عندئذ مديرا للجامعة وذهب للسفارة القطرية لاستبدال الشيك الا أنه تبين أنه لا بد من ان يتم ذلك فى الدوحة وكان طلاب قطر قد وصلوا وطلب القنصل التعاون معه وأنتهى الامر بإيداع الشيك فى حساب خاص بالبنك أسوة بما أتبع بشأن منظمة الصحة ولم تعد هناك مشكلة .

وأضاف انهم صرفوا المبلغ على تدريب الطلاب حيث كان الطلاب يتكلف ما بين ١٠٠ الى ٢٥٠ دولار ووفقا للاتفاق كانت هناك أنشطة اجتماعية وثقافية للطلاب .

وقال ان المبلغ الفائض صرف على مؤتمر البيولوجيين وتدريب وفد طلابى

من هندسة عين شمس فى الخارج وجمعية التشجير فى مصر الجديدة وهى  
أمور كان مفوضا فى الصرف عليها .

وعن رصيده فى بنك القاهرة فرع عدلى وبنك مصر هيلوبوليس قال .  
د . عبد العزيز سليمان ان بنك مصر هيلوبوليس هو البنك الوحيد الذى به  
حسابات أسرته ومعه الكشوف الدالة على ذلك وهى ٩٠٠ جنيه لحسابه  
و ٦٠٠ جنيه فى حسابات زوجته و ٣٠٠ جنيه فى حسابات ابنته نانسى  
و ٤٠٠ جنيه فى حساب ابنه احمد وليس له اموال مماثلة اخرى ٠٠ أما  
باقى المبالغ فقد كان يحتفظ بها فى منزله .

وقال ان العمارة رقم ١٩٢ شارع الحجاز بمصر الجديدة قد قدرت  
الشركة ثمنها عند تسليمها بمبلغ ١٣٦ ألف جنيه لم يدفع منها الا ١٧  
ألف جنيه بما فى ذلك المبلغ الذى ادخره فى دفتر التوفير الذى بدأ عام ١٩٧٤  
وأنه كان ينوى التصرف فى بعض وحدات العمارة حيث كنت أنوى تملك ٣  
شقق فقط .

وقال عن مبلغ الـ ١٧ الف جنيه انها من مدخراته من منظمة الصحة  
العالمية و ١٨ ألف دولار ، غير الاضافات الاخرى من الترجمة والتأليف لمنظمة  
فرانكلين وغيرها والاشراف على تدريب الوفود والمهام فى الخارج منذ ٧٣  
حتى ١٩٨٠ وتدريب وفود قطر والمشاريع الامريكية .

وعن موضوع العمارة رقم ١٢ بلوك ٨٤ بمدينة نصر قال انها عبارة  
عن هيكل خرساني واشترى ارضها فى الستينيات عن طريق الجمعية  
التعاونية للاسكان بجامعة عين شمس بسعر ٩٥ قرشا للمتر ودفع منها ١٠٠٠  
جنيه وتولى البنك العقارى سداد الباقي وان المبالغ التى انفقت حوالى ٤٠  
الف جنيه عبارة عن قروض البنك وقد باع جهاز المدعى الاشتراكى المبنى  
فى المزاد بـ ١٢٠ الف جنيه .

وقال عن شقة التملك رقم ٣٠١ بالعقار ٦ ب التى اشترتها ابنته  
نانسى انه اشتراها لها عندما عقد زواجها سنة ١٩٧٦ وسدد من مقدماتها  
٢٤٠٠٠ جنيه من شبكتها ومهرها ومصاغها ومدخراتها وهداياها .

وعن موضوع امتحان ابنته نانسى تحت اشراف دكتورة زينب قال  
د . عبد العزيز سليمان انه فوجئ بتقديم شكاوى من كل من الدكتورة  
زينب ود . عمر حلمى فى شأن تعدى دكتورة نعمت هاشم عليهما فى يوم  
الامتحان ولم يكن يعلم ان ابنته من بين من امتحنوا فى ذلك اليوم . وقد احال  
الشكاوى للمستشار القانونى رمزي الشاعر لاجراء التحقيق شأنها شأن أى شكاوى  
واذا بالمستشار القانونى يقول ان هناك شكاوى عديدة من الدكتوراة نعمت  
هاشم وهناك تحقيق سابق أجرى معها عام ١٩٧٣ ، اعطتها الجامعة عليه  
عقوبة .

وقال ان المستشار جمع كل هذا الرصيد وعرفه ان د م ن نعمت هددت  
بإنها المسألة وامتنعت عن استجوابها . . فأحال الاوراق الى عميد الحقوق  
وتضمن تقريره انها تهدد الجميع ، واقترح الدكتور الطماوى هو والدكتور  
رمزى إحالتها لمجلس تأديب فأحلتها بعد ذلك . . وقامت القيامة وحصلت  
استدعاءات ولقاءات على كافة المستويات بالأغاء التأديب ووصل التهديد الى  
ان بقائى رهن بتعيينها رئيسة لقسم الاطفال بالجامعة .  
رئيس المحكمة

ثم استدعينا من يدعى بانوب :  
بانوب سمعان البهنسى سن ٦٦  
٤٣ شارع حمدى الظاهر سابقا ، ومدير عام مبانى الجامعة .

أقسم

س : هل لديك معلومات عن هذا الموضوع ؟

ج : أيوه أنا لى تحقيق خاص بى .

س : ما علاقتك بنبيل عشوش ؟

ج : أنا قابلته فى الرقابة بناء على طلب مقدم من نبيل سليم

س : كم مرة توجهت الى الرقابة ؟

ج : اثنين .

س : هل فى الاثنين بناء على طلب أحد أو من تلقاء نفسك ؟

ج : الاولى استدعاء والثانية تقديم مستندات .

س : ألم تقابل مع عشوش سوى هاتين المراتين ؟

ج : أنا مرة تقابلت معه فى عمارة د . سليمان لانى أعرف عمارة د .  
سليمان لأن المستشار الهندسى أحمد فتوح قال لى أن د . سليمان  
عايزين نعمل له الصحى قلت له يدفع وأنا أعمله ، ونبيل قال لى فين  
العمارة ، وسألنى عن ترخيص هذه العمارة روح التنظيم أعرف كل  
حاجة .

س : ما السبب الذى طلب منك نبيل معرفة مكان العمارة ؟

ج : نبيل قال هو المتهم ببيع عمارة قلت أيوه

س : ألم يحدث نزاع بينك وبين د . سليمان طوال خدمتك ؟

ج : لا بالعكس كان يرشحنى للحاجات الكويسة وأنا عاوز أقول ان مرة  
لقيت تعليمات من البوابة بأنى لا أدخل فى الجامعة وسألت عن  
الموضوع لقيت أنه أمر من رئيس الجامعة وسألته عن الموضوع  
فقال اكتب ورقة فكتبت مذكرة بهذا الامر ودخلت الى د . سليمان



فأفادنى مدير مكتب الجامعة بأنه منسوب الى نصف الجامعة من سنة ٧٩ الى سنة ١٩٨٠ .

س : هل كنت تصرف مرتبك طوال هذه المدة ؟

ج : كان مجمع فى بنك مصر ( معاشى كان فى بنك مصر فرع الجامعة ) أول مستخلص كان بـ ٧٥ ألف وتم تصليحه الى ٤٠ ألف جنيه .

س : من الذى ورد هذا المستخلص ؟

ج : عمار والمستشار الهندسى .

س : ألم توقع على هذا

ج : لم أوقع الا بعد التعليم ، والثانى مضيت عليه وكان به ، اما الثالث لم أوقع عليه . معى وانا جاى أتفرج .

س : من النيابة احمد عبد العال وكيل أول النائب العام المشروعات الخاطئة على حد تعبيرك وما عى أوجه الخطأ وهل للدكتور سليمان ؟

ج : مشروع كهربية الحرم الجامعى واخطاءها فنية مدينة الطلبة الجامعية فيها خطأ فى تقدير السلم . المياه الجوفية وان الردم من ناتج الحفر .

س : ما صلة د . سليمان بهذه الأخطاء ؟

ج : هذه الاخطاء التى اثبتها هى التى تحفظت عليها .

س : ما دخل د . سليمان بهذه الاخطاء ؟

ج : ان د . احمد فتوح هو المستشار الخاص لرئيس الجامعة .

س : من الشخص الذى أبلغك أنك ستتنسّف الجامعة ؟

ج : من يدعى السيد عبد الفتاح .

س : متى أبلغك وكيف ؟

ج : عرفت من احد رجال الأمن وكما ذكرت سابقا .

س : من عاطف المحامى

هل كانت الشركة قطاع عام أو قطاع خاص

ج : قطاع عام .

س : ما الذى تم فى شكواك ؟

ج : ما أعرفش .

ملحوظة : لاحظ الدفاع أن هذا الشاهد يجلس فى قاعة الجلسة فنيبه هيئة المحكمة بتواجده لعلاقته بالدعوى وكان هذا الشاهد جاء الى قاعة المحكمة أثناء انعقاد جلسات المحاكمة للمتابعة . فأحتجزته المحكمة وأمر رئيس المحكمة بأخراجه الى خارج القاعة وتسلمه الى حرس الجلسة تمهيدا لسؤاله كشاهد فى القضية ولعلاقته ببداية

الصراع فيها لخلافات كانت بينه وبين المتهم تقدم على أثرها  
بشكاوى للجهات الرسمية .

رئيس المحكمة :

ثم استدعينا أحمد عزب المدرس المساعد بالجامعة .

أقسم

س : ما معلوماتك عن الممارسة الخاصة بالكرفان ؟ .

ج : لا . . ما أعرفش شيء .

س : لم تحضر وتوقع على الممارسة ؟

ج : ما أعرفش وكل اللي أعرفه أنه بالنسبة للكرفان من يوم ما وصل  
أن اثنين من زملائي همدي + قناوي أحضراه من لندن للمشروع  
لاستعماله في الدراسات الحقلية وأستمر وجودة حتى ٢٧/٣/١٩٨٠  
لم يستعمل ٢٧/٣/١٩٨٠ جاء الى زميلي د . عادل جاد مدرس قسم  
وقال أن شريف في ورطة ويمكن الرقابة ترسل لك لان فيه محضر  
وعايزين تقول أنك كنت عضو فيه وقلت أنا لم أعمل محضر فحص  
وفي يوم السبت نتقابل في وحدة الملايا وحضرت ووجدت شريف  
في وحدة الملايا وقابلني وزعلان وقال انه في ورطة بسبب شكاوى  
مجدي ، ويمكن الرقابة ترسل لك . . أبقى قول أنك في لجنة الفحص ، قلت  
أنا لم أكن موجود وأنا أساسا لم أحضر ولم أعرف وقعدنا في  
مناقشة طول النهار وبعد ذلك أقابل أستاذ في القسم والجميع  
يثق فيه وهو د . رستم ، المهم . . رحت للدكتور رستم قال لي :  
لما الرقابة تطلب قول الحقيقة وفي ٢/٤/١٩٨٠ طلبت أبنعالي كلم  
شريف ، لقيت كل من شريف وقناوي وفي أيدي محمد قناوي ورقة  
مكتوبة ومش ضروري تروح الرقابة خد أكتبها واحضنا نرسلها  
وأخذت الورقة ومحضر ممارسة ، ولن أكتب بعد ما لقيت المسألة ،  
رفضت التوقيع ورفضت مجاراتهم . . نزلت مع عادل جاد  
علشان ما قولش اللي هما عايزين . . وقلت لعادل جاد اذا رحت  
الرقابة ، حقول الحق وسووا الموضوع بعيد عني ، وطمني حتى أطمئن  
بموقفني ، وروحت وطلع هو للدكتور شريف ويوم الخميس يوم  
٤/٣ أعطوني ورقة علشان الرقابة عايزاني . ود . سليمان باعت عاورا  
أقوال ورقة فيها تأشيرة من د . سليمان لجنة الملايا كل يقول  
ما يخصه في هذا الموضوع . . أنا لما قالوا لي ، قولوا للدكتور سليمان  
يكتب اسمي في موضوع الكرفان ، وأقول ماليش اسم أمضي ، ورفضت  
وتأكدت أن الرقابة عايزيني يوم السبت وسألوني قلت ما أعرفش

أى حاجة والتوقيع غير بتاعى وطلبت تحويل الأمر الى الطب الشرعى وقلت الكلام ده فى النيابة؟؟

س : ألم تحضر تسجيل أثناء عملية الممارسة وفحص؟

ج : أنا ما أعرفش أن فيه لجنة أساسا .

س : هل وصل الكرفان ؟

ج : أيوه موجود ووصل .

س : هل زود هذا العمل بـ ١٢ ميكروسكوب ؟

ج : ما أعرفش .

س : من النيابة : أحمد عبد العال وكيل النائب العام :

هل طالبت اليك أن تقرر أن التوقيع على الممارسة ؟

ج : أطلعنى د . شريف على استمارة موقع عليها باسم أعضاء لجنة من

محمد قناوى ومحمد عزب ولما تروح الرقابة أكتب لهم الاسم

ده فقلت مش رايح ودى مش أمضتى .

تمت أقواله

رئيس المحكمة :

✳ والنيابة والدفاع أكتفوا بالشهود الذين سمعوا فى الدعوى وطلب الدفاع

المرافعة فيها لجلسة ١٩٨٢/١/١١ ☐

✳ ضم أوراق المدعى العام الاشتراكى ☐



# المرافعات

وتراجع في بداية الجلسة - أحمد عبد العال وكيل النائب العام  
ممثلاً للاتهام فقال :

## النيابة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين •

ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك أنت-  
الوهاب •

صدق الله العظيم

سبحانك عظيم جعلت الحق أسماء من أسمائك القدسيه ورفعت  
رايته وأعليت شأنه وحرمت الظلم على نفسك وجعلته بيننا محرما وأمرتنا  
ألا نتظالم •

وقد حملت النيابة العامة •• وكان قدرا عليها مقدورا سطرته العناية  
الالهية أمانة عظمى على كاهلها تنؤ بها الجبال ••

ولعمري أنها لرسالة ما قصد بها ألا وجه من خرت لعظمتيه  
الحياة •• وتعالى جل شأنه عن النظائر والأشباه •• وهو الذى غي  
السماء اله وفى الأرض اله •

انها تحمل رسالة مفتوحة الى القضاء

املاها المجتمع وحملتها يد النيابة •• ثم وقفت تنتظر جوابا ••

واذا ما بج منها الصوت •• أو جفّ المداد فحسبها انها لاتريد جزاء ولا شكورا  
تبسعى ما وسعها السعى لاعلاء كلمة الحق •

وازهاق روح الباطل ••

فاذا ما انكشف الغطاء •• وبانت الحقيقة العصماء نامت قريرة العين •  
كيف لا ؟

والمجتمع كله فى يدها أمانة

كباره وصغاره •• رجاله ونساؤه •• حكامه ومحكوموه

وهذا •• قدرها

تحمل عن المظلومين أثامهم

وتشارك المكلومين وسائدهم

وتلتحف بغطاء البائسين

وماذا - بحق - تبتغى النيابة ؟

وأي شيء تريد غير أن يعم النور ؟  
وتظهر الحقيقة ؟ وينكشف النمط ؟  
فإذا ما كانت النيابة العامة خصما ؟ فانما هي خصم شريف ؟

أنه ؟؟ ذلك الذي لا يعاند إذا ما رأى الحق جليا وليس أدل على هذا  
من انها قد تستأنف الحكم لصلحة المتهم ؟؟ ومن باب أولى تطلب البراءة  
بصراحة إذا ما تهاوت أدلة الاتهام ؟؟

قضية الساعة قضية اليوم  
وقضية اليوم هي قضية الساعة في مجتمعنا كله ؟؟ الماثل فيها لدى ساحة  
العدل رجل أتاه الله من العلم والمكانة الاجتماعية ما يفخر به بين أقرانه ؟؟  
أنه الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس سابقا ؟؟  
أفرد له المجتمع من بين الصفحات ؟؟ صفحة خاصة وجعل في عنقه اسمي  
أمانة علمية في مجتمعنا المعاصر فهوذا يقود السفينة أن حوت وما حوت  
ويا لها من سفينة تمخر عباب الحياة الى حيث المستقبل ؟

فأولاء طلاب القانون  
وهؤلاء أرباب التجارة  
وأولئك رخصاء الطب  
ثم بناء الصرح الهندسي الشامخ  
رأيت في اليوم الاول للمحاكمة  
نعم ؟؟ كان يقف خلف قضبان حديدية عالية وإذا كان هناك سؤال  
قد طرح نفسه تكلم اللحظة فهو أيستحق الرجل كل هذا ؟؟  
وتذكرت على الفور الحديث النبوي الشريف :  
« لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها »  
ومن فاطمة ؟؟

انها قرة عين سيدنا رسول الله عايه وعالي آله وصحبه أتم الصلوة  
وأزكى السلام ؟؟ بل ؟؟ وثمره فؤاده  
انها بضعته

أم الحسين وزينب وزوج الامام الاكرم باب مدينة العلم سيدنا علي  
بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ؟؟

ولا يختلف اثنان في أنها - سيدتي - سيدة نساء العالمين ؟  
واذن ؟؟ فان الطريق واضح ؟؟ ولا عوج فيه ولا أمثا ؟؟  
ولكن سؤالا آخر طرح بالتالي نفسه ؟  
أليس المتهم بريئا حتى تثبت ادانته ؟؟  
والاجابة

بلى انه كذلك ؟؟

## وبدأت المحاكمة :

وشهدت هذه القاعة جماهير شتى .. هذا يشير بأصبع الاتهام ..  
وذاك يمسح دموعه أسفا وحزنا ..  
واذا بالجلسات تستمر  
وتتطلق فى هذه القاعة السنة الشهود  
ويعلو صوت النيابة والمدافع  
وتشرئب اعناق الحاضرين  
وتسجل الصحافة ..  
فماذا عن القضية ؟  
أمر الاحالة

ان المتهم قد قدم بأمر احالة جاء به :

« انه فى خلال الفترة من ١٨/٥/١٩٧٧ الى ٢٠/٧/١٩٨٠ بدائرة  
محافظة القاهرة »

وبصفته موظفا خاضعا لاحكام قانون الكسب غير المشروع ( رئيسا  
لجامعة عين شمس ) حصل لنفسه ولزوجته الدكتورة سعاد أبو السعود  
السيد .. ولايتيه احمد ونانى عبد العزيز عبد الحافظ سليمان على كسب  
غير مشروع مقداره ٤٠٠ر٩١٤ر١٨٠ بسبب استغلال الخدمة ونتيجة  
لسلوك مخالف لنصوص قانونية بمعاينة ويتمثل المبلغ المذكور فى شراء  
السيارات أرقام ١٨٥٨٩٥ ، ٩٨٩٠٤ ، ٨٩١٠٢ ، ٨٩٦٧٨ ملاكى القاهرة  
والبالغ ثمنها ٦٦٣٧٨ر٣٠٠ وشراء الشقة رقم ٣٠١ بالعقار ٦ بلوك « ٦٥ »  
واقامة مبنى مكون من ستة طوابق بالعقار الكائن بالقطعة رقم ١٢ بلوك ٨٤  
بالمطقة الثامنة بمدينة نصر بلغت تكاليفها ٩٠٠٠٠ جنيه وشراء العقار  
رقم « ٩٢ » بشارع الحجاز بمصر الجديدة والذي دفع مقدما لثمنه مبلغا  
وقدره ١٧٥٠٠ جنيه وذلك بأن استغل منصبه كرئيس للجامعة ، وعمد  
مع آخرين الى اختلاس وتسهيل الاستيلاء على اموال عامة خاصة بمشروع  
الملاiria والدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر فتمكن بذلك من  
الحصول على المال المؤتم المشار اليه ، والذي يمثل زيادة طرأت على ذمته  
المالية بعد توليه الخدمة .. لا تتناسب مع موارده ، وعجز عن اثبات مصدر  
مشروع لها ..

وقد قيدت الأوراق جنسية بالمواد ١/ ، ١/٢ ، ٥/ب ، ٩ ، ١٠ ،  
١٨٠/٢/١٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع  
وذلك الذى عرفته المادة الثانية بقولها ..

يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لاحكام  
هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو نتيجة



السلوك مخالف لنص قانوني ، وللاداب العامة . . . وتعتبر نتيجة بسبب  
استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة في الثروة تطراً  
بعد تولى الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجه أو  
أولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر  
مشروع لها .

وإذا كانت قائمة أدلة الثبوت قد حفلت باثنى عشر شاهداً إلا أن  
أول هؤلاء الشهود هو فاروق كامل اسماعيل مدير عام خبراء شمال القاهرة

حوت الأوراق انه يشهد : « بأنه تنفيذاً لقرار نيابة الاموال العليا  
بتشكيل لجنة محاسبية من خبراء شمال القاهرة بوزارة العدل لفحص  
موضوعات تتعلق ببعض الانحرافات المالية بجامعة عين شمس .

### الموضوعات التي بحثتها لجنة خبراء وزارة العدل

شكلت اللجنة برئاسة وعضوية كل من زكريا على الكردي نا  
وروميل يوسف بنى وباشرت فحص ثلاثة موضوعات أولها خاص بشراء  
معمل الأبحاث المتنقل الخاص بمشروع المالريا بكلية العلوم جامعة عين  
شمس . خلال عام ١٩٧٧ . والثاني يتعلق بشراء أربع سيارات خاصة  
للمشروع المشار اليه ويختص ثالثها بموضوع حسابات طلاب دولة قطر  
بمركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس وأنه بفحص الموضوع الاول نبين  
شراء معمل متنقل ومستلزماته باسم كلية العلوم جامعة عين شمس من  
شركة مايكل جوروان بانجلترا لقاء ثمن قدره ٤٥٩٦٥٥ جنيها استرلينيا  
دفع من الدعم الأمريكى لمشروع المالريا المودع ببنك مصر فرع قصر النيل  
بموجب شيكات باسم د . شريف السعيد المدرس بالكلية والمشرف المساعد  
على المشروع ووصل ذلك المعمل الى ميناء الاسكندرية بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٨  
وأخرج عنه جمركيا فى ١٩٧٨/٢/٦ وثبت للجنة أنه أعيد شراء  
المعمل ومستلزماته السابق شراؤه من انجلترا باجراءات مصطنعة وصورية بدأت  
بطلب تقدم به الدكتور شريف السعيد قبل وصول المعمل من انجلترا الى  
المتهم للموافقة على شراء معمل متنقل لأبحاث المالريا من بند البحوث  
بميزانية الجامعة . . فوافق المتهم بصفتة رئيسا للجامعة على ذلك  
واجريت ممارسة صورية بواسطة لجنة مشكلة من الدكتور شريف السعيد  
والخريين ، وأرسلت العطاء على شركة تاكو اكسبورت ، واعتمد هذا الاجراء  
الصورى من المتهم بصفتة رئيسا للمشروع ومن زوجته الدكتورة سعاد  
أبو السعود رئيس قسم علم الحشرات بالكلية ثم اصطنعت محاضر صورية  
أخرى لاثبات مطابقة المعمل المزعوم للمواصفات . . و اضافته الى مخازن  
كلية العلوم بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٧ وحرر الدكتور شريف السعيد فى ذات  
التاريخ مستندا يفيد استلامه المعمل المشار اليه ابراء لزمة مينة امينة المخزما يشهد

بإياه دفع من ميزانية الجامعة ثمنا لهذا العمل بمبلغ ٢٠٢٠٠ جنيه بناء على  
فاخورة صوريه صادرة من التبركة سالفه الذكر وانه تكرر شراء الخيام  
الجانبية للمعمل بمبلغ ١٦٠٠ جنيه من مكتب اسدا العلمى فى ١٩٧٨/١/٥.  
بموجب اجراءات توريد مصطنعة وأوضحت اللجنة أن تبعة اختلاس المبالغ  
المشار اليها والمنصرفة باسم مكتب اسدا العلمى تقع علي عاتق المتهمين  
بصفته رئيسا للمشروع من الفواحي الفنية والمالية والادارية وزوجته وباقى  
أعضاء اللجنة ويشهد ايضا بان فحص موضوع السيارات كشف عن شراء  
ثلاث سيارات بدمتهم وزوجته الدكتورة سعاد ابو السعود وابنته الدكتورة  
نانسى عبد العزيز سليمان من شركة منصور شيفروليه قيمتها ٥٤٣٧٧ر٥٠٠  
ودفع هذا المبلغ من اموال الدعم الامريكى بالحساب ايجارى رقم ٦١١٢ بنك  
مصر فرع قصر النيل باسم مشروع الملاريا كلية العلوم جامعة عين شمس ،  
وتبين للجنة أن هذه السيارات ظلت على أسماء مالبيكها ولم تضاف الى  
المشروع أو الى موجودات أى جهة رسمية ، كما يشهد بأن فحص موضوع  
حسابات طلاب دولة قطر بمركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس كشف  
عن أن اجمالى المبالغ الواردة لحساب الدورات التدريبية هى ١٩١٤٦٤  
دولارا امريكا خلال الفترة من ١٩٨٠/٧/٣٠ وأن ما تم تحويله الى مركز  
الحساب العلمى هو مبلغ ٢٥٧٥٠ دولارا امريكا فقط ، وأن رصيد هذا  
الحساب المودع بالمصرف العربى الدولى فى ١٩٨٠/٦/٢٢ هو مبلغ  
٣٢٣٧٤٦ دولارا امريكا وهناك مبالغ جملتها ١٣٢٤٧٦ر٥٤ دولارا صرفت  
بشيكات من الحساب المذكور ، ولم يتم بعد التعرف على أوجه صرفها  
ويشهد ايضا بان الاموال الواردة لمشروع الملاريا تبين طريقة الدعم الامريكى  
وتلك الواردة من دولة قطر للانفاق منها على طلابها الملتحقين بمركز الحساب  
العلمى هى أموال عامة لان الدعم الامريكى كان بناء على اتفاقية رسمية  
عقدت بين مصر وامريكا ووافقت عليها جامعة عين شمس ووزارة الصحة  
ووزارة الخارجية المصرية . . . ولان الدعم كان من مخصصات مصرفى  
برنامج معونة فائض بيع الحاصلات الزراعية ٤٨٠ . . . وبالتالي فان  
الدعم المذكور يعد مشروعا حكوميا من مشروعات الدولة .

وهذا . . . مضمون شهادة لجنة الخبراء التى فحرت بها الاوراق  
وجملتها كافة ادلة الثبوت . . . وهى الدليل الاول من الادلة .

**شهادة الخبراء غيرت الكثير فى الدعوى**  
**وقلبت الحسابات رأسا على عقب**

فما ان مثل الشاهد لدى ساحتكم ووقف بين ايديكم حتى رأينا من  
أموره عجا . . . بل عجيبين . . . عجب على لسانه وعجب بين يديه . . .  
عجب على لسانه وهو يشهد بغير ما قدم له فهو شاهد اثبات . . . لقد

اقسم بالله تعالى ان يقول الحق وقال كلمات غيرت الكثير فى الدعوى  
وقلبت الحسابات رأسا على عقب اتراه قال زورا .. أو شهد نكرا ..  
لكن ما بين يديه ومن حوله صاحباه

رأيناهم يقوضون دلائل أقامها سواهم يعلم الله انني ما سمعت  
بمذكرتهم التكميلية الا على أسنتهم .. وفى قاعة المحكمة ..  
وقد نطقت بما قالوا .. فماذا قالوا ..

قالوا بالنسبة لموضوع العمل المتنقل انه لا يوجد سوى معمل واحد  
ومصروف عليه مرة واحدة فقط ، وان المعمل اصلا اشترى من لندن بمبلغ  
٥٩١٣ جنيهها مصرية أى ما يعادل ٤٧٧٦ جنيهها استرلينيا وهذا المعمل هو جهاز  
يتكون من المقطورة نفسها ، وجهاز تبريد كونديشن .. وجهاز تكييف  
وخيمتين جانبيتين خلاف الكراسى الملحقة به ، وهذا بالنسبة للمعمل  
الذى اشترى ، وهذا المعمل اصلا صرف من مشروع الدعم الأمريكى .. الا انه  
فى هذا الوقت قد توفر فى ميزانية الجامعة مبلغ مقداره ٢٠٠٠٠ ر. ٢٠ جنيه  
وهذا المبلغ لو لم يصرف فى هذا الوقت لضاع على ميزانية الجامعة بانتهاء  
السنة المالية ، فرأوا ان يستفيدوا من هذا المبلغ حتى لا يضيع فحدث  
اتصال بين من يدعى محمد عبد الحليم وهو الشخص الذى كان اصلا موردا  
للادوات والاجهزة لمشروع الملاريا ، واجروا فى هذا الوقت ممارسة مصطنعة  
لتغطية كيفية استخراج شيك بالمبلغ حتى يغطى عملية استخراج الشيك من  
الجامعة وتكمل المعمل بان باقى المبلغ من العشرين الفا التى قامت الجامعة  
بصرفها على حساب هذا المعمل اذا ما خصم منها قيمة المبلغ الذى سبق  
دفعه فى لندن لحساب الكرافان يمثل ١٢ ميكروسكوبا وخياما جانبية أخرى  
اخلاف الخيام التى وردت من لندن .

فاذا ما اتجهنا بصرتنا الى التقرير التكميلى .. واتجهنا الى بحث  
حقيقة واقعة المديونية من خلاله ص ٦٢ حيث ورد به .

يتبين مما سبق أن أوردناه أن المديونية المثارة بأقوال كل من الدكتور  
شريف السعيد محمد والدكتور محمد عبد الحليم متولى بتحقيقات النيابة صحيحة  
وتتفق مع ماورد بالمستندات المتعددة التى تم الاطلاع عليها .. كما ان  
المقاصة المتوه عنها بتلك الاموال سليمة وصحيحة وانه لا غبار على اجرائها  
بالكيفية التى تمت بها وفقا للمستندات التى تم الاطلاع عليها .. كما أنه  
لم يتم صرف مبلغ بدون وجه حق من وحدة ابحاث الملاريا كلية العلوم  
جامعة عين شمس الى مكتب اسكا العلمى .. كما ورد ذلك فى النتيجة  
النهائية ص ٧١ من التقرير النهائى الذى اضاف ان وحدة ابحاث الملاريا  
كلية العلوم جامعة عين شمس مدينة بمبلغ ٦٨٥ ر ٢٠٠٠ لدكتور محمد  
عبد الحليم وهذه واحدة .



أما الثانية وهى فحص حساب الدورات التدريبية للوفود ( دورة طلاب دولة قطر ) .

فقد تعرض لها التقرير الأول للجنة الخبراء . . . وانتهى فى شأنها الى بيان حركة الحساب على الوجه الاتى :

١٦١٤٦٤ دولارا امريكيا اجمالى الايداعات المحولة الى  
المصرف العربى  
٢٥٧٥٠ دولارا امريكيا اجمالى التحويلات الى مركز  
الحساب العلمى بشيكات

١٣٢٤٧٦٥٤ دولارا امريكيا اجمالى مبالغ اخرى منصرفه  
٣٢٣٧٤٦ دولارا امريكيا رصيد المصرف العربى فى ٢٢/٦/٨٤

وأضاف تقرير الخبراء الاول قوله :

اي أن هناك مبلغ ١٣٢٤٧٦٥٤ دولارا امريكيا ( مائة واثنان وثلاثون وسبعمائة وستة وسبعون دولارا امريكيا ، ٥٤ سنتا ) قد صرفت بشيكات من الحساب ولا يعلم اوجه صرفها .

واردفت التقرير :

هذا ما رأيناه نعرضه على النيابة للنظر .

**البنود الأربعة**

**فى التقرير التكميلى**

اما التقرير التكميلى فقد انتهى الى البنود الاربعة الاتية :

**أولا :** أنه كان يتحتم اما ايداع الشيكات الواردة من دولة قطر والخاصة بالدورات التدريبية للطلاب والتبالغ قدرها ١١١٥٠٠ دولارا بالحساب الخاص بمركز الحساب العلمى جامعة عين شمس رقم ٢/٤٠٠٩٢ ( وهو حساب غير مقيم خاص بالعملات الأجنبية ببنك مصر الرئيسى - )

أسوة بما أتبع فى الدورة التدريبية لسنة ١٩٧٦ حيث أودع الشيك رقم ١٤٢٧٧٨ بمبلغ ٣٣٠٠ دولارا الواردة من حكومة قطر فى حساب المركز العلمى رقم ٢/٤٠٠٩٢ لدى البنك المذكور وذلك على النحو الوارد تفصيلا بالتقرير وأما استبدال قيمة الشيكات الواردة من قطر بالعملة المحلية ، ثم ايداعها لحساب مركز الحساب العلمى رقم ( ٢٨٣ ) بنك مصر / فرع جامعة عين شمس خاصة وان أكثر من نصف المبالغ الواردة من دولة قطر قد استبدلت قيما بعد بالعملة المحلية لسداد مصروفات الأنشطة الاجتماعية والاقامة بالفنادق وكذا الموظفين الإداريين بالجامعة .

**ثانياً :** تبين أن إجمالي المبالغ المنصرفة من حساب الدورات التدريبية مبلغ ١١٠.٠٠٠ دولار للدكتور عبد العزيز سليمان نظير أشرفه على هذه الدورات التدريبية للوفود في السنوات ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩ هذا وأن إجمالي المبالغ المنصرفة باسم الدكتور شريف المسعود محمد ٧٥٠٣ دولار منها مبلغ ١٥٠٨ دولارات خاصة بمؤتمر البيولوجيين العرب الاول ، ٢٠٦٥٠ دولارا خاصة بمنظمة الصحة العالمية ومبلغ ٢٠٣٥ مساهمة في جمعية تشجير بمصر الجديدة كما ان إجمالي المبالغ المنصرفة باسم الدكتور محمد عبد الحليم متولى ٢٥٩٥٠ دولارا

**ثالثاً :** تبين وجود عجز في رصيد حساب الدورات التدريبية للوفود بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٢ قدره ٢٠٠٠ دولار ولا يعلم أوجه صرف هذا المبلغ وقد ظهر من فحص المستندات أن هذا المبلغ هو قيمة الشيك رقم ٣٩١٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩ سحب نقدي باسم الدكتور عبد العزيز البيومي . ووفقا للثابت بكشف حساب الدورات التدريبية للوفود بالمصرف العربي وانه فيما يختص بذلك فقد قرر الدكتور عبد العزيز البيومي بمحضر تحقيقات الجامعة الذي أجرى معه في ١٩٨٠/٨/٧ أن الشيك المذكور قد حرر باسمه ، وأنه قام بدفعه نقدا لحساب الدورات التدريبية الثانية للملاريا ، وقد تسلمه منه الدكتور عبد العزيز سليمان .

**ما صرف من حساب الدورات التدريبية في غير ما خصص له :**

**رابعاً :** تبين أن هناك مبالغ قد صرفت من حساب الدورات التدريبية في غير ما خصصت له من أغراض المخالفة للقوانين واللوائح المالية مما يشكل أنحرافا ، بالمال العام وذلك على النحو الوارد تفصيلا ص ٣٢ بالتقرير ٠٠ وبالرجوع الى ص ٣٢ بالتقرير تبين أن الحساب على الوجه الآتي :

٢٥٧٥٠٠	دولارا بمركز الحساب العلمي .
٢٤٠٠٠	دولار أشرف على الدورة .
١٥٠٨	دولارات مؤتمر البيولوجيين العرب سنة ١٩٧٧ .
١٤٣٠	دولارا مساهمة لطلاب هندسة عين شمس .
٣٦٠٧	دولارا مساهمة في جمعية تشجير مصر الجديدة .
٥٠١٠٠	دولار دورة منظمة الصحة العالمية .
٥٥٠٠	دولار سيارات استیشن جالانت ١٦٠٠ .
٤٤٣١٠	دولارات أنشطة اجتماعية وأقامة بالفنادق ومكافآت الاداريين بالجامعة .

- ٥٧ر٥٤ دولارا مصروفات ادارية للبنك .
- ٣٢٣٧ر٤٦ دولار رصيد البنك .
- ٢٠٠٠ دولار عجز في الرصيد .

### من المسئولون عن الانحرافات عن الدورات التدريبية لطلاب قطر

ويضيف التقرير التكميلي أن المسئول عن هذه الانحرافات هم المسئولون عن تنظيم وعقد الدورات التدريبية لطلاب دولة قطر بمركز الحساب العلمي بجامعة عين شمس في السنوات ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩ والذين ضربوا باللائحة الداخلية لمركز الحساب العلمي جامعة عين شمس واللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات عرض الحائط ، ولم يراعوا ما تضمنته هاتان اللائحتان بخصوص ذلك مما ترتب عليه أن الصرف قد تم دون رقابة . . . . . وبعيد عن أعين الجهاز المركزي للمحاسبات . كما وان بعض هذه المبالغ قد صرفت في غير ما خصصت له من أغراض ووفقا للوارد بهذا التقرير .

### وبمراجعة فحص جلسات المحكمة ص ١٢٠ .

سئل فاروق كامل اسماعيل رئيس لجنة خبراء وزارة العدل هل قمت بفحص موضوع وفود دولة قطر ، قال نعم تم هذا البحث وما الذي أسفر عنه .

قال أسفر عن ورود ٣ شيكات من دولة قطر وشيك من منظمة الصحة العالمية أجمالى قيمة الشيكات الأربعة - الشيك الاول سنة ١٩٧٧ بمبلغ ٢٥ ألف دولار والثانى سنة ١٩٧٨ بمبلغ ٣٠ ألف دولار الشيك الثالث سنة ١٩٧٩ بمبلغ ٥٦٥٠٠ دولار وشيك منظمة الصحة العالمية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار وأجمالى القيمة ١٦١٥٠٠ دولار وكان صرف هذه المبالغ كالتالى :

مركز الحساب العلمى	٢٥٧٥٠	دولارا
أشراف على الدورة	٢٤٠٠٠	دولار
مؤتمر البيولوجيين العرب	١٥٠٨	دولارات
مساهمة لطلاب هندسة عين شمس	١٤٣٠	دولارا
مساهمة فى جمعية تشجير مصر الجديدة	٣٦٠٧	دولارات
دورة منظمة الصحة العالمية	٥١٠٠	دولار
سيارة استیشن جالانت	٥٥٠	دولارا

باسم مشروع الملايا وباسم الدكتور شريف السعيد  
أنشطة اجتماعية ٤٤٣١٠ دولارات بالاضافة الى إقامة بالفنادق  
ويدخل فيها مكافآت الاداريين بمبالغ مصروفات ادارية أخذها البنك  
٥٧ر٥٤ . .



وهناك رصيد في البنك لدى المصرف العربي الدولي ٣٢٣.٧٤٦ دولار.  
وأجمالى مبلغ المنصرف ١٥٩٥٠٠ دولار والاصلى ١٦١٥ دولار الفارق.  
٢٠٠٠ دولار والشيك محرر أصلا باسم عبد العزيز البيومي ولم نتمكن  
من سؤال عبد العزيز بيومي لانه خارج الجمهورية وسأل رئيس المحكمة  
معنى ذلك ان جميع حسابات الدورات باسم وفود دولة قطر بما فيها  
منظمة الصحة العالمية قد صرفت على أوجهها عدا مبلغ ٢٠٠٠ دولار  
لا يعرف مصدرها .

أجاب رئيس لجنة الخبراء . . أيوه صرف مبلغ ٢٠٠٠ دولار التى  
صرفها عبد العزيز بيومي والتى قال بشأنها ان المتهم هو الذى أستلم  
هذا المبلغ . . وأيضا تبين لنا ان هناك مبالغ لم تصرف على أوجهها  
وهي ١٥٠٨ دولارات وهي التى صرفت على مؤتمر البيولوجيين العرب  
والمساهمة لطلاب عين شمس فى رحلة أيضا والمساهمة فى جمعية تشجير  
مصر الجديدة .

#### وبسؤال الشاهد :

هل تبين لك أن المبالغ المخصصة للحاسب الالىكترونى قد تحصل  
عليها كاملة . . أجاب أيوه المركز العلمى أخذ نصيبه بالكامل . .  
ثم سئل طالما أن المركز الالىكترونى أخذ حسابه فما مدى الإشراف  
على المبالغ الأخرى قال : أنا تصورى الشخصى أن هذا المبلغ لوارد  
من قطر لابد وان يكون تحت إشراف مالى معين شأنه شأن أى وحدة  
من وحدات الجامعة تنظمها لائحة تنظيم الجامعات فى المادة ٣٠٧  
وما بعدها .

وبخصوص الـ ٢٠٠٠ دولار قال الدكتور عبد العزيز سليمان كما  
هو وارد بمحضر الجلسة ص ١٢٢ حضرت الى الدكتور زكية رياض تشكو  
من أن د . شريف السعيد أعطاه شيكا عن عملها فى الملايا وذهبت الى البنك  
لتصرفه فلم تجد رصيدا . . وهذا المبلغ كان حوالى ٢٠٠ جنيه فسألت  
شريف فقال دفتر الشيكات فقد منى . . وهنا طلب من عبد العزيز بيومي  
ان يقرض الملايا ٢٠٠٠ دولار لحين الميسرة .

وعما اذا كان قد حرر محضرا عن فقد الشيكات قرر الدكتور  
عبد العزيز سليمان أن هذه مسئولية الدكتور شريف وان باقى الـ ٢٠٠٠  
دولار قد صرفت فى باقى شئون الملايا .

## واقعة شراء السيارات

أما الثالثة فهي واقعة شراء السيارات الشيفرولية التي أشتريت للمشروع . .

وعن هذه الواقعة قال الخبراء في تقريرهم الأول انه تبين أن مصدر تمويل تلك السيارات مبالغ من الدعم الأمريكى المودعة ببنك مصر فرع قصر النيل بموجب شيكات موقعة من الدكتور عبد العزيز سليمان والدكتور شريف السعيد محمد وقد دفعت قيمتها الى شركة منصور شيفرولية وتبين أن شراء تلك السيارات قد تم باسماء المذكورين فى البنود أ ، ب ، ج ، د ، الدكتور عبد العزيز عبد الحافظ سليمان والدكتور شريف السعيد محمد السيد والدكتورة سعاد أبو السعود والدكتورة نانسى عبد العزيز سليمان .

وان الشراء لم يكن باسم مشروع الملاريا ، وانه لم يتم أضافتها رسميا لأموال وموجودات مشروع الملاريا ويتضح من ذلك أنه بسؤال السبذة نجاة حكيم عياد أمينة مخزن قسم علم الحشرات بكلية العلوم عما اذا كانت أضافت هذه السيارات الاربع المشتراة خلال عام ١٩٧٧ الى المخازن قررت أنها لم تحرر أذونا إضافية لهذه السيارات .

وتبين اللجنة أيضا على حد قولها ان المالكين للسيارات الاربع المشتراة خلال عام ١٩٧٧ هم الدكتور عبد العزيز سليمان اذ يمتلك السيارة رقم ٩٨٩٠٤ ملاكى القاهرة والدكتور شريف السعيد محمد يمتلك السيارات الاخرى أرقام ٨٩١٠٢ ، ٨٩٦٧٨ ، ١٧٢٤٠٢ ملاكى القاهرة . وأضاف التقرير أنه تبين ان شراء السيارات الاربع المذكورة تم شراؤها بالامر المباشر دون أتباع أية اجراءات أخرى ودون أن يظهر أسم مشروع الملاريا أو جامعة عين شمس فى التعاقدات التى تمت مما يعتبر مخالفة للوائح والقواعد المالية فى هذا الشأن .

وعن هذه الواقعة قال رئيس لجنة الخبراء أمام المحكمة أنه تم شراء أربع سيارات من منصور شيفرولية أحداها باسم الدكتور عبد العزيز سليمان . . وهى عبارة عن كابروس صالون رقم ٩٨٩٠٤ ملاكى والثانية باسم د . سعاد أبو السعود رقم ٨٩١٠٢ ملاكى سوبر والثالثة باسم نانسى عبد العزيز سليمان شيفرولية والرابعة باسم الدكتور شريف السعيد ودفع ثمن السيارات الاربع حوالى ٥٠٠٠ جنية شاملا الجمارك . . وبعد مرور عشرة أيام من تاريخ الشراء باع د . عبد العزيز سليمان بصفته وكيلًا عن زوجته الدكتورة سعاد أبو السعود وأبنته نانسى السيارتين المشترأتين بأسميهما الى الدكتور شريف السعيد بثمن رمزى لكل منهما ٥٠٠ جنية لجرد التصديق على البيع وقال الشاهد أنه يريد أن يقرر ان

العقد الذى حرر فى أول الامر باسم كل من الدكتور عبد العزيز سليمان  
وزوجته وأبنته لم يستمر الا عشرة أيام تقريبا . .

وأجاب الشاهد على سؤال عن السبب الذى من أجله كتبت هذه  
السيارات باسم الدكتور سليمان . . وأبنته وزوجته قال تم ذلك لان الشخص  
لا يمكن أن يشتري أكثر من سيارة واحدة فى العام الواحد ولذلك حررت  
عقود باسم أربعة أفراد وبعد ذلك نقلت باسم الدكتور شريف وأصبح  
باسمه ثلاث سيارات وواحدة باسم الدكتور عبد العزيز سليمان وأن هذه  
السيارات الأربع كانت موضوع الفحص .

### [ المركز المالى للمتهم ]

بعد كل هذا نصل الى المركز المالى للدكتور عبد العزيز سليمان  
وتحوى الاوراق أن ما يمتلكه د . عبد العزيز عبد الحافظ سليمان  
و د . سعاد أبو السعود السيد ونانسى عبد العزيز سليمان وأحمد عبد العزيز  
سليمان اعتبارا من ١٨/٥/١٩٧٧ تاريخ تولى د . عبد العزيز سليمان  
رئاسة جامعة عين شمس . . وذلك على الوجه الآتى :

١ - ان لهم أرصدة مالية دائنة ببنك القاهرة فرع عدلى وبنك مصر  
فرع هيلوبولبس جملتها ٢٤٨٨ جنيها ومائة وعشرة مليمات .

٢ - العمارة رقم ١٩٢ شارع الحجاز مصر الجديدة بالشراء فى مارس  
بالتقسيط سنة ١٩٨٠ من شركة التعمير والمساكن الشعبية مكونة من  
خمسة طوابق خلاف الدور الارضى وبكل دور وحدتان سكنيتان  
والثمن قدره ١٣٦٥٠٠ جنيه سدد منه نقدا ١٧١٢٥٠ جنيها  
وأتفق على سداد باقى مقدم الثمن وقدره ١٧ ألف جنيه على سنتين  
بفائدة ٦٪ أى بواقع ٩٢٧٢٠٠ كل سنة وباقى الثمن وقدره  
١٠٢٣٧٥ جنيها يسدد على أقساط شهرية لمدة ٢٠ سنة بفائدة  
٦٪ وبواقع ٧٤٣ جنيها وثمانمئة مليم شهريا اعتبارا من أول أبريل  
سنة ١٩٨٠ .

٣ - عمارة تحت التشطيب من ستة طوابق بكل طابق شقتان بالمقطعة  
رقم ١٢ بلوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر قام د . عبد العزيز  
سليمان بشراء أرضها من شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير فى  
١١/١٢/١٩٧٤ وسجلها باسمه وأسماء باقى أسرته بواقع ٦ قراريط  
لكل . . وأقام عليها المباني اعتبارا من أغسطس سنة ١٩٧٧ وقدر  
البنك العقاري قيمتها ٩٠٠ ر ٩٠٠ بعد التشطيب وذلك فى ٧/٨/١٩٧٧  
بناء على شكوى الدكتور عبد العزيز سليمان لزيادة قيمة القرض  
الذى طلبه .



٤ - شقة تمليك رقم ٣٠١ بالعقار ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر  
مشتري نانسي عبد العزيز سليمان من شركة مدينة نصر للإسكان  
والتعمير قيمتها خالية من الاثاث بمبلغ ١٣٥٦٣ وعشرون مليماً .

٥ - منقولات سكن نانسي عبد العزيز بالعقار رقم ١٩٢ شارع  
الحجاز بمصر الجديدة وقيمتها ٨٤٤٥ جنيهاً بعد استبعاد المنقولات  
الخاصة بزوجها .

٦ - سيارة هوندا موديل ٧٥ رقم ١٧٢٧١٢ ملاكى القاهرة باعها الدكتور  
عبد العزيز سليمان لابنه أحمد عبد العزيز بعقد مسجل في  
١٩٧٨/٨/٦ قيمتها ٣٠٠٠ جنيه هذا وقد ثبت من الاطلاع على اقرارات  
الذمة المالية للدكتور عبد العزيز سليمان والمؤرخة في ١٩٦٦/٧/٥ ،  
١٩٦٩/١/٣٠ ، ١٩٧٥/٤/٢٧ والموقعة منه ومن السيدة زوجته أنه  
يملك ٧٥ سهماً وسندات بشركتى مصر للفنادق والحديد والصلب  
بمصر ٢٠٠ جنيه وفدان و ١٢ قيراطاً بمحافظة الشرقية ايرادها  
٣٠ جنيهاً وبوايصة تأمين قيمتها ألف جنيه وقسطها  
السنوى ٣٠ جنيهاً .

وتضمن القرار الاخير بالاضافة الى ما سبق ملية الدكتور  
عبد العزيز سليمان لقطعة أرض قضاء بمدينة نصر مساحتها ٧٠٠ متر  
مستوية بالتقسيم التعاونى من الجمعية التعاونية لبناء مساكن أعضاء  
هيئة التدريس بجامعة عين شمس وسيارة رمسيس مشنرة بالتقسيم وقد  
اسند المدعى الاشتراكى الى الدكتور عبد العزيز سليمان بعد التحقيق معه  
بأنه أنى أفعالا من شأنها تضخم أمواله بسبب استغلال منصبه كرئيس  
لجامعة عين شمس بأن أنفرد بصرف الأموال الواردة الى مشروع أبحاث  
الملازى ومشروع الدورات التعليمية لوفود دولة قطر دون رقابة الجامعة  
والنى بلغت ٣٠٠ ألف جنيه مصرى و ١٦١٤٦٤ دولارا أمريكيا والنى وصلت  
اليه بوصفه رئيسا لجامعة عين شمس . وطالب القضاء بفرض الحراسة  
على أمواله وأموال زوجته وولديه عملاً بأحكام القانونين ٣٤ لسنة  
١٩٧٧ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠  
لحماية التبريم من العبث وأصدرت محكمة التبريم بجلسته ١٥/١٠/١٩٨٠  
أحكامها بفرض الحراسة على أموال المنهم وزوجته وولديه الميمنة  
بأسبابه . . وتأيد هذا الحكم من المحكمة العليا للقيم بجلسته ١٣/١٢/١٩٨٠ .  
ومع مراعاة المادة ( ٢٧٤ ) من قانون الاجراءات الجنائية فقد قامت  
المحكمة الموقرة باستجواب المتهم وذلك توصلًا لمصادر ثروته وأستمعت  
الى الكثير . . وأودع فى ملف القضية بهذا الشأن أيضا كثير .

وبعد

## يا قضاة مصر

يا أمل المظلوم .. ويا رجاء المستغيث .. ويا حملة لواء العدالة ..  
صممت وتصمم النيابة العامة على الطلبات الواردة بأمر الاحاة ..  
ويصير المدافعون عنه على أنه البريء .. وأمامكم .. وقد حققتم ..  
وتحققتم .. أمامكم تاريخ مصر مصر الخالدة ينظر اليكم ..  
تاريخ حافل بكل معاني العظمة والاباء .. فلتكتبوا لمصر صفحة  
جديدة في تاريخ العدالة ..

فالحق أحق أن يتبع ..

ووالله الذي لا اله الا هو أنه لا يهمننا سوى أن يحيا العدل بين ربوع  
هذا الوادي ..

يا كلمة الحق

ويا برهان الصدق ..

ويا سراج العدالة ..

ويا أمان المجتمع كله ..

هذا هو يوم الفصل ..

يوم تحيا فيه أمة .. ويبعث نشيد .. لحنه من لحن السماء ان الحكم

ألا لله ربنا عليك توكلنا ..

واليك أنبنا وأليك المصير ..

ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كفلا  
حملته على الذين من قبلنا .. ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ..

وأعف عنا وأعفر لنا وأرحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ..

صدق الله العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الحبيب العظيم الجاه العالي

القدر وعلى آله وصحبه وسلم ..



د. فتحى سرور أثناء - مرافعته فى القضية أمام المحكمة  
والقاعة مكتظة بالجمهور يتوسطهم د. سليمان



## (الدفاع)

وترافع الدكتور أحمد فتحى سرور المحامى أستاذ ورئيس القسم الجنائى  
بحقوق القاهرة فقال :

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين \*

حملت أمانة الدفاع فى هذه الدعوى منذ بداية تحركها وأوائل خطواتها ،  
وهى أمانة خطيرة ومسئولية كبرى . ولقد قبلت أن أتحمل هذه المسئولية  
أمام الله وأمام ضميرى وأمام الناس أجمعين . فالتهمة محل الدعوى  
موجهة ضد عالم كبير من علماء مصر وضد رائد من رواد العلم فى وطننا ،  
ورئيس جامعة من أكبر جامعاتنا . . . . . وتطعن فى المصميم ما يتمتع به العلم  
من هيبة ووقار .

إن سيادة القانون لاتعنى التسرع فى توجيه التهم ، وإن المساواة  
أمام القانون والقضاء لا تعنى النزول بالعلماء الى مستوى الاتهام  
القائم على الشبهات دون الأدلة واليقين .

لقد سمعنا هذا الاتهام والأسف ملء قلوبنا ، وأظلم الجو فى وجه  
المتهم ، وأصبح الناس حيارى ، هل يؤخذ الأبرياء ، هل يسجن الشرفاء  
على خلاف ما يقضى به العدل وما تقضى به كلمة القانون .

لقد سبق العالم الكبير الى المحاكم الجنائية . وهول الحاقدون  
الموتورون بعد أن جسموا الحقيقة وشوهوها وظن الكائدون أن مرادهم  
سوف يحل ، وأن انتقامهم من رئيس الجامعة أصبح قاب قوسين أو أدنى .

ولكننا كنا أول من يؤمن بعدالة القضاء ، وكنا أول من يشتاق الى  
مقابلة القضاء الذى يحكم باليقين وبالدليل ولأننا من أوائل من يؤمنون  
ببرأة المتهم .

ان اجيالا من العلماء يتطلعون اليكم يا حضرات السادة المستشارين ،  
وقد أعطوا ثقتهم في العالم الكبير رئيس الجامعة ورأوا فيه القدوة  
والنور والامل .

وهن هنا تتجسد خطورة هذه الدعوى . . ويتضاعف عبء الاحساس  
بالواجب ، فانا لا أدافع عن مجرد فرد من الأفراد ، ولا عن مجرد متهم ،  
ولكن أدافع عن سمعة الجامعة وأدافع عن هيبة العلم وعن مكانة العلماء  
مجسدة في شخص الدكتور عبد العزيز سليمان .

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

ان التهمة المسندة الى موكلى هي جريمة الكسب غير المشروع وقد  
أسس الاتهام قيام الركن المادى لهذه الجريمة على عنصرين الأول هو  
استغلال الوظيفة ومخالفة نصوص قانون العقوبات ، والثانى وهو الحصول  
على الكسب غير المشروع نتيجة لذلك .

وبالنسبة للعنصر الأول :

وهو استغلال الوظيفة ومخالفة قانون العقوبات ، فقد أسس الاتهام  
قيام هذا العنصر على وقائع محددة هي اختلاس أموال عامة خاصة  
بمشروع أبحاث الملايا والدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر ،  
والاضرار بأموال ومصالح الجهة المعهود اليه الاشراف عليها بحكم  
وظيفته .

فاذا أمعنا بتعمق في وقائع الاتهام بالنسبة الى هذا العنصر نجده  
يتكلم عن السيارات ، وعن مشروع أبحاث الملايا ، وعن الدورات التدريبية  
لوفود طلاب قطر .

ويهمنا فيما يلى أن نناقش كلا من هذه الوقائع على حده . وهذه  
الوقائع الثلاث تندرج تحت موضوعين رئيسيين هما :

١ - مشروع الملايا الذى يضم واقعتى السيارات ، والمعمل المتنقل .

٢ - مشروع الدورات التدريبية لطلاب قطر .

**أما عن مشروع الملاريا :** فان الأموال المعتمدة لبحوث الملاريا محل الادعاء - قد أرسلت من وحدة بحوث البحرية الأمريكية لتنفيذ بعض مشروعات البحث العلمى فى مجال الملاريا وقد أكد الأستاذ الدكتور **زغلول مهران** نائب رئيس جامعة عين شمس للدراسات العليا بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣ أن هذا البحث قد جرى باستقلال تام عن الجامعة من حيث الميزانية ، وأن الأموال الواردة من هيئات أجنبية لتمويل أحد البحوث تخضع لإشراف الجهة الأجنبية الممولة وترفع التقارير المالية لها مباشرة ( مستند رقم ١٣ ) كما أوضح السيد الأستاذ الدكتور **زغلول مهران** نائب رئيس جامعة عين شمس نقطتين هامتين :

( الأولى ) : أن المدعى عليه قد تعاقب على إجراء البحث مع هيئة البحرية الأمريكية ، وقد اعتمد البحث المذكور من الجهات القانونية بالجامعة .

( الثانية ) : يتعين التمييز بين البحث الذى يجرى بالجامعة ممولا من أموالها العامة ، فذلك يخضع للنظم والقواعد الحكومية ، أما البحث الممول من الهيئات الأجنبية ، فان أمواله تخضع لإشراف الجهة الأجنبية الممولة وترفع التقارير المالية لها مباشرة .

وقد أكد هذا القول السيد / مدير عام الشئون المالية بجامعة عين شمس فى مذكرته المؤرخة فى ١٩٨٠/٧/٩ اذ أثبت بأنه لا توجد لدى الشئون المالية أية تعليمات خاصة بأموال هذه البحوث حيث أنها لا تراجع بمعرفة الشئون المالية بالجامعة .

ويتأكد هذا المعنى مرة أخرى من مذكرة الكابتن واثن المسئول فى وحدة بحوث البحرية الأمريكية بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٨٠ . فهو يشهد - بما لا يدع مجالا للشك - أن الميزانية المخصصة بواسطة هيئة البحرية الأمريكية للبحث تحت الإشراف المباشر لهيئة بحوث البحرية الأمريكية ، ولذلك فان هذه الميزانية لا تخضع لأى إشراف محلى أو لمراجعة أو وصاية أية أجهزة أخرى .

وقد سبق أن أكد هذا المعنى الكابتن واثن فى مذكرته بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٨٠ - قال فيها أن الأستاذ الدكتور **عبد العزيز سليمان** مسئول عن البحث اداريا وعلميا وماليا ، وأن الوثائق والمستندات المالية عن المشروع تقدم سنويا لإدارة هيئة البحوث البحرية الأمريكية بآر لنجتون -



**فرجينيا . وليس لأيّة هيئة من أى نوع غير هيئة البحرية الأمريكية  
بآر لنجتون بفرجينيا مسئولية بهذه المستندات .**

وفي خطاب أرسله المستر آرثر ايرى المشرف على البحوث الممولة بأموال  
أمريكية في العالم الى المتهم قال :

« لو أن ادارة المعونة الأمريكية التى ورد ذكرها فى الاتهامات فانه لا بد  
ان يذكر أن المراقبين بالحكومة الامريكية هم الذين يجب ان يتولوا فحص أى  
مستندات وعليهم هم ان يقرروا أو يسجلوا ما اذا كان كل شىء قد تم وفقاً  
للقوانين الامريكية التى تغطى هذه التعاقدات وانى اتعشم بالتأكيد أن كل  
الاتهامات سوف يثبت بطلانها فى القريب العاجل لاننى أعرف أنها لابد أن  
تكون كذلك وفى الحقيقة ان الناس يحقرون من أنفسهم حين يوجهون الاتهامات  
الباطلة لغيرهم لمحاولة الحصول على كسب أو قوة سياسية وأظننى  
لا يمكننى ان أكون سياسياً جيداً لاننى لا يمكننى ان أفعل شيئاً مثل هذا  
لاجعل من نفسى أميراً أو سياسياً كبيراً عند أقرانى » . ذلك خطاب وجهه  
مستر آرثر ايرى المتهم - اتشرف بتقديمه لسيادتكم ومعه ترجمة الى  
اللغة العربية .

هكذا قال أصحاب المال ولم يقل عكس ذلك ، ويتضح من العقد الموجه  
من الجانب الامريكى ان المتهم هو الباحث الرئيسى فى المشروع وأنه قد نفذ  
العقد .

### **خلط كبير وقع فيه تقرير الخبراء الاول**

وهنا يجدر يا حضرات المستشارين أن أفوه الى خلط كبير وقع فيه تقرير  
الخبراء الأول وتسبب

هذا الخلط للأسف الشديد فى ان تعتنقه محكمة القيم حين وضعت المتهم  
تحت الحراسة . قال تقرير الخبراء الأول انه طالما كان مشروع الملايا  
ممول من الجامعة فان الجامعة اذ دعمته فان الاموال كلها الامريكية والمصرية  
مهما تكون فى وعاء واحد أموال عامة .

ونسى هذا التقرير ان الجامعة تمول مشروعاً منفصلاً عن المشاريع  
الاخرى أى أن لابتحاث الملايا عدة مشروعات . الجامعة اختارت مشروعاً  
دعمته ومشروعات أخرى ممولة من جهات أمريكية . وكل مشروع

له حسابته الخاص أى أن الاموال لم تختلط كلها فى وعاء واحد أو فى حساب واحد وبالتالي هناك فرق بين أبحاث الملايا الامريكية وبين الابحاث الجامعية .

### كيف بدأت واقعة السيارات ؟

هذا بوجه عام عما قيل عن مشروع الملايا . فاذا نظرنا بعد ذلك الى موضوع السيارات على وجه التحديد نجد أن المسألة قد بدأت بتقرير غير جدى من مندوب الرقابة الادارية حول الامور تهويلا فنسب الى المتهم أنه قد أستولى على السيارات لنفسه ولاسرته وبدأت الدعوى منذ هذا التقرير .

مندوب الرقابة أمام حضراتكم عندما حاصرتة المحكمة بالاستئلة أنهار وبدأ يقول أنه كتب أقوالا ولم يتأكد لأن التحريات كانت فى منتهى الصعوبة وهكذا يمكن أن نطعن أى شريف مهما كبر مقامه فى هذا البلد بتقولات مغرضه ويأتى ممثل الرقابة الادارية ويكتبها فى تقريره ويقدمها للهيئات لكى تلوث سمعة شريف من الشرفاء .

لقد تخلى عن واجبات منصبه فى التدقيق فيما يصل اليه من معلومات . . . لقد تخلى عن حيده . . . لقد تخلى عن موضوعيته عندما كتب تحريات غير جدية بعد أن شهد أمام حضراتكم أنه لم يتأكد من معظمها وهكذا أهدرت الكرامات فى بلادنا ولوث الشرفاء فى بلادنا بتقارير غير جدية قدمها صاحبها ثم جاء أمام حضراتكم وقال لم يتأكد مما كتب !

. . . يريدون أن يلوثوا الناس ويضعونهم موضع التحقيق . . . سؤال . . . ثم استجواب ثم افراج عن المتهم بكفالة ألفين جنيها . . . ثم يقول كاتب التقرير أرسلنا الأقوال لكى تتأكد سلطات التحقيق منها بينما هذه السلطات تثق فى التحريات . . . لقد كتب تقريره فى عجلة ودون تأكد . . . ولا أدري سر هذه العجلة وسبب عدم تأكده . عن السيارات كل ماينسب الى المتهم أنه كتب السيارات باسم أسرته ثم نقلها باسم مدير المشروع واسم المدير المالى للمشروع . والتهمة المستندة الى المتهم تركزه على أن هذا الفعل يكون كسبا غير مشروع . . . ان الصورية معروفة فى القانون المدنى . . . ومعروف أن الصورية تنشىء ولا تنقل حقا . . . ولقد لجأ الى الصورية الغاية وشروعة التمكن من ادخال السيارات لخدمة المشروع

يُعد أن سدد عليها الرسوم الجمركية • وكان القانون لا يسمح إلا بإدخال سيارة واحدة لشخص واحد • وهي حيلة قانونية التجا إليها • • والقانون يعرف الحيل القانونية • وأمام عدالتكم أكثر من مستند من الأمريكيين يؤكد موافقتهم على هذه الحيلة القانونية • ولا خشية من ذلك ففي عقد المنحة الأمريكية يوجد بند يقول بأنه عند نهاية المشروع يؤول كل شيء إلى الجامعة • أي يعد أنهاء المشروعات فإن كل السيارات • • كل المعامل • • كل الأموال سيؤول إلى الجامعة • • ما حدث كان صورية يعلم صاحب المال وهو الأمريكي • • وما كان يمكن كتابة السيارات باسم مشروع الملازيا لأنه طبقا لقانون المرور لا تسجل سيارة إلا باسم مالكها سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا وقد جاهد المتهم في إضفاء الشخصية المعنوية ، فحرر مذكرة مقترحا تحويل وحدة الملازيا إلى معهد ووافقت المجالس الجامعية المختصة على ذلك وعرض الموضوع على المجلس الأعلى للجامعات وقبل البت فيه بدأت التحقيقات • إلا أنه في تلك الجلسة اعتذر الوزير لمرضه فلم بنعقد المجلس وداهمت التحقيقات المتهم وتوقف كل شيء • ولكن المتهم كان أول من سعى لتحقيق الشخصية المعنوية لوحدة كما هو ظاهر في الأوراق • وأوراق محكمة القيم إلى إعطاء الشخصية المعنوية لمشروع الملازيا • ولو كان له شخصية معنوية لكتبت باسمه ولما التجأوا إلى الصورية •

### مسألة السيارات نوع من الصورية

وهنا أود أن أؤكد أكثر من مرة أن المدعى العام الاشتراكي علم ذلك جيدا • ولهذا عندما طالب بوضع أملاك المتهم تحت الحراسة لم يضع السيارات ضمن هذه الثروة ولو كان المدعى العام الاشتراكي يعلم أو في ذهنه ذرة شك أن السيارة التي سجلها الدكتور عبد العزيز سليمان قد تملكها لوضعها في عناصر ثروته إنما كل ما حدث أن المدعى العام الاشتراكي قد سلم السيارات للجامعة لأنه يعلم أنها خاصة بالجامعة وستؤول إلى الجامعة وأنها مسألة صورية •

ولو أن في ذهنه ذرة شك أنه استولى على السيارات لكانت السيارات من ضمن عناصر الثروة • وهنا أقول ما كان يجب لهيئة الكسب غير المشروع التي أحالت الدعوى أن تتجاهل تلك الحقيقة ، فالمدعى العام الاشتراكي نفسه لم يتجاهلها • وكان واعيا كل الوعي فلم يدع أمام محكمة



القيم أن المتهم قد استولى على السيارات بل قدمها وسلمها للجامعة فلم  
توضع تحت الحراسة وظالما أنه لم يستول عليها ولم تكن من عناصر  
ثروته فكيف اليوم في قمة قرار الاتهام يقال انه استولى على السيارات .

من المعروف أنها مسألة صورية وأن هذه السيارات وضعت باسمه  
من قبيل التحايل القانوني . ان القانون يعرف الحيلة القانونية .  
ويعرف الصورية كل هذه الحيل القانونية باسم القانون جهارا نهارا  
وقد مارسها المتهم اغاية مشروعة هي خدمة مشروع الملايا .  
ثم ياتي الادعاء بكلام عن سيارات استيشن ويقولون كانت مقيمة باسم  
زوجته وباسم ابنته سيارة معدة للحقول ، فلا يخطر على ذهن رجل ،  
أن يصدق أنها كانت تستعملها . . هل سيارات استيشن تركبها السيدات ؟  
لقد قدمنا صورها للمحكمة الموقرة ، وهناك في الحافظة شهادة تفيد  
أنها سيارة كانت مستعملة في الحقول .

وهكذا سيارات استيشن واردة في قرار اتهام اليوم ، ويقولون أنه  
استولى عليها باسم زوجته وابنته . . . شيء لايجوز أن ينطلى على  
العقول ، وما كان يجوز أن تكتب في قرار اتهام ، ويقال بان رئيس  
الجامعة قد استولى لنفسه وزوجته على سيارات استيشن ، بينما هذه  
السيارات تخدم المشروع ، ولخدمة المشروع بعد عشرة أيام من دخولها  
مصر .

### [ واقعة العمل المتنقل ]

ثم تاتي بعد ذلك الى العمل المتنقل ونقول لقد أفزعنا تقرير  
الخبراء في بادئ الامر عندما ادعوا بوجود ازدواج في الصرف ، مما أدى الى  
محكمة القيم بان تبني حكمها على هذا التقرير الاول قائلة بأنه لابد من  
استولى لنفسه على ما صرفه من الجامعة . طالما حصل ازدواج في الصرف  
مرة من الاموال الامريكية ، ومرة أخرى من أموال جامعة عين شمس .  
ولكن الخبراء الذين قبلوا على ضميرهم ، وعلى ذمتهم أن يكتبوا تقريرا على  
عجل ، وتناسوا أو نسوا أن الخبير يجب أن يكون محايدا ، وأنه من أجل  
ذلك سمح القانون ببرد الخبير شأنه في ذلك شأن القضاة لتأكيد  
حياده . .

ولكنهم قد سمحوا لأنفسهم وهم خبراء وزارة العدل أن يكتبوا  
تقريراً عاجلاً يتهمون فيه بريئاً ، يتهمون فيه رئيس جامعة بالاختلاس

وبالاستيلاء .. وهكذا هانت الكرامات الى هذا الحد؟! وبلغ الامر الى أن هذا التقرير الناقص ، يقدم الى محكمة القيم ، وتبنى المحكمة حكمها عليه ، ثم يقدم الخبراء بعد ذلك تقريراً تكميلياً ، ويقولون كنا على عجل في بادئ الأمر .. أشكرهم أن ضميرهم قد أبى إلا أن يقول الحقيقة .. وقدموا تقريرهم التكميلي ، وجاءوا أمام حضراتكم وشهدوا في ضوء تقريرهم التكميلي أنه لا يوجد ازدواج في الصرف ، وأن التصرفات المالية مشروعة ، وأن قصة العمل المتنقل ليست فيها شائبة .

وبناء على التقرير العاجل قدم المتهم ووضع تحت الحراسة . ولكن أحمداً أن الخبراء قد قالوا الحق ، وكنت قد صرخت مدوياً أمام المحكمة العليا للقيم .. أرجو وأتوسل للمحكمة أن تنتظر التقرير التكميلي . لأن الخبراء كانوا قد كتبوا تقريرهم الأول أنهم سيكملون تقريرهم ، ولكن توسلاتي ورجائي ذهبت أدراج الرياح .

### السيد الرئيس :- حضرات المستشارين :-

والحمد لله أن التقرير التكميلي عرض على حضراتكم ، والآن :- أصبح الأمر مأساة ... مأساة خبراء تسببوا في ادانة متهم بريء ، وجاءوا اليوم ليقولوا .. كنا على عجل .. وهكذا تهان الكرامات بكل سهولة .

ان التقرير التكميلي يشطب شطباً ، ويلغى الغاء كل ما تم . لا يوجد ازدواج في الصرف . كل ما وجد هو مخالفات ادارية كان التسبب فيها الدكتور شريف السعيد وغيره من المدرسين والموظفين ، وقد بلغت الى حد التزوير في محررات رسمية ، والمتهم بوصفه رئيس الجامعة بعيد عن كل شيء ، ولكنها اجراءات ادارية تستحق الادانة ادارياً .

وأتوقع من رئيس الجامعة الجديد أن يقدم هؤلاء الموظفين لمجلس تأديب ، لأنهم أجروا تزويراً في أوراق ادارية ، من أجل ادخال العمل . هكذا تكون الأمور ، ولكن الأمور سارت على العكس .. فرئيس الجامعة الذي قدم استاذاً الى مجلس تأديب .. أحيل الى المحكمة الجنائية . بينما المتهم تأديبياً كرموه تكريماً .

وهكذا رأينا كل شيء في هذه القضية .. هكذا رأينا كل شيء على المعكوس في هذه القضية .

## الخلاصة :

بشأن أموال الملايا : فقد قرر الأمريكيون الذين كانوا يراقبون أن تصرفات المتهم سليمة ، ووضح حسن نية المتهم في موضوع السيارات ، فقد قيدت بأسم أسرته بموافقة الأمريكيين ، وتم كل شيء ونقلت الى المدير المالي نوع من الصورية .

والسيد المدعى العام الاشتراكي نفسه أول من سلم أن السيارات ليست من عناصر الثروة ، فلم يحدث أى أضرار بالجامعة لافى السيارات ، فالسيارات تحت اشراف الجامعة ، ولا بالمعمل المتنقل ، فلا يوجد ازدواج في الصرف .

لقد ثبت من المركز المالي للمتهم بعد وضعه تحت الحراسة أن رصيده المالي ٢٤ ألف جنيهها ، وأن ثمن مبنى مدينة نصر بعد مبيعته بلغ ١٢ ألف جنيهها .

واذا نظرنا الى المبنى سوف نجد أن الهياكل الخرسانية ثمنها خمسين ألف جنيهها . فتكون الاراضى ثمنها سبعة آلاف جنيهه ، ولقد اشترى هذه الارض في الستينات بأربعة آلاف جنيهه ، فاذا كانت ظروف الأسعار وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ قد أدت الى ارتفاع أثمان الاراضى ، فلا يعتبر هذا كسبا غير مشروع ، بل ان رصيده المالي ٢٤ ألف جنيهها هو الحصيلة النهائية بعد سداد ديونه للبنك العقارى والجمعية التعاونية ، فاذا ظل ثمن الاراضى كما هو أربعة آلاف جنيهه فان الحصيلة هي اعتباره مدينا لا دائنا ولم يجعل هذا الرجل دائنا بهذا الرصيد المتواضع غير ارتفاع أثمان الاراضى ، ولولا ذلك لكان مدينا وظل مدينا . وهكذا دائما أساتذة الجامعات يعطون ولا يأخذون ، يعطون علمهم ويعيشون رهبانا في العلم ، وليس لهم نصيب في بهرجة الحياة ، ولا أدل على ذلك أن المدعى العام الاشتراكي قدر ثمن أثاث منزله بـ ٣ آلاف جنيهه فقط ، وهذه قمة التواضع والنظافة ، ودليل رهبنة رجال العلم ، ولو أراد أن يجمع المال لعمل في الخارج في أمريكا مثلا ، ولكنه ظل يخدم مصر في كفاح وصمت يضاف الى ذلك أن زوجته ظلت تحتفظ بسيارتها التي اشتريتها عندما كانت طالبة في البعثة وعادت بها عام ١٩٥٩ ولم تغيرها حتى الآن ٢٠

في الكسب غير المشروع . . العبرة هي بما جناه بيده لا بما جناه بسبب ارتفاع الأسعار فاذا كسب شخص قرشا واشترى ورقة يانصيب

ربحت مليون جنيه ، فلا يقال في جريمة الكسب غير المشروع بأنه كسب  
مليون جنيه .

انه لأمر مؤسف أن يضاف الى كسب المتهم قيمة أثاث ابنته ونتجاهل  
مهرها الذى دفع . لاجوز أن نتجاهل موارد رزقه في منظمة الصحة  
العالمية ، ومؤسسة فرانكلين للترجمة والمنظمة العربية للتربية والثقافة  
والعلوم ولا يجوز أن نتجاهل مكافآته من مشروعات الابحاث الممولة من  
الولايات المتحدة . . . ولا يجوز أن نتجاهل أنه دافع هو وزوجته سبعين  
عاما هو « ٤٠ عاما » وزوجته ( ٣٠ عاما ) ونضيف الى ذلك ابنته التى  
عملت عشرة أعوام . .

### سيدى الرئيس . . . حضرات المستشارين . . .

ان الاتهام فظيع ، وظلمه أشد فظاعة ، لقد تهافت الادعاء على الاتهام ،  
فراح يجمع الدلائل والشبهات ، لعله يوقع بالمتهم ، وهو لا يعلم أنه يوقع  
بمصر كلها ممثلة في جامعتها وعلمائها .

### [ فى القضية مأساة ]

ان القضية المعروضة على حضراتكم ، مأساة أخلاقية توافرت حين  
تكالب الحاقدون والموتورون من الذين آلمهم حزم المتهم وشدته عليهم ،  
فرموه بالشكاوى الحاقدة التى صاغ فيها مندوب الرقابة الادارية تقريره ،  
ومأساة ادارية سياسية حين رأينا رئيس الجامعة الذى يحيل استاذة  
الى مجلس تأديب يحال الى محكمة الجنايات ، أما الاستاذة فانها تكرمنا  
تكريما فتصبح رئيسة للقسم بعد أن اعترضت على تعيينها الرقابة الادارية ،  
وتتال أرفع مناصب الدولة .

والمأساة الثالثة هى مأساة الاجهزة فى مصر ، مأساة جهاز من  
اجهزة المعاومات وهى الرقابة الادارية أئتمن أحد أعضائه على كتابة  
التحريات ، فكتب تقريرا غير جدى ، وأعترف بنفسه فى المحكمة أنه لم  
يكن وليد تحريات جدية حين قال : بأن التحريات كانت صعبة . . .  
وكذلك مأساة مكتب خبراء وزارة العدل الذى كتب بعض خبرائه تقريرا  
ناقصا عاجلا ، تسبب فى تلويث سمعة متهم برىء الى أن كتبوا تقريرهم  
التكميلى الذى أزاح كل شبهة ضد المتهم .



ان حكمكم تتعلق به آمال مصر وأبنائها واننا اذ نناشدكم بأن تقضوا ببراءة المتهم اقول : طمأنوا الطلاب الى أن أساتذتهم بخير ، وطمأنوا الأساتذة الى أن رئيس جامعتهم بخير ، بل أكدوا لمصر نزاهة علمائها ، وأعلوا بحكمكم راية العدل والحق ..

كلنا ثقة في قضاء مصر .. وان حكمكم بالبراءة هو رد اعتبار للعلم كله ، بل للجامعة والعلماء ، بل لمصر كلها .

وترافع الأستاذ إبراهيم عزت المحامى وقال :

سيدى الرئيس .. حضرات المستشارين ..

ان هذه القضية ما كانت لتأخذ هذا الحجم ، وما كانت لتوجد أصلا لولا عوامل خالطتها . فكان لها الأثر البارز في تشكيلها بوضعها الراهن .. وأن القضية بوقائعها لم تكن خافية على الهيئة الموقرة .. وقد لاحظنا في أولى الجلسات أن التفاصيل لم تكن جديدة على هيئة المحكمة مما يمهّد لنا الطريق ويجعل الإيجاز غير المخل أمرا مطلوباً في الدعوى .... وبعد هذه المقدمة : تناول مشروع الملائيا فقال ان له مديرا ماليا هو الدكتور شريف السعيد ، وأمريكا تموله ويقدم لها حساب دقيق ومنظم ثم تعرض لموضوع مدخرات الدكتور عبد العزيز سليمان وممتلكاته فقال : كان من الممكن ان اكتفى بحافظة المستندات المقدمة منا في هذا الخصوص ، فهي ناطقة بارقامها واضحة واضحة ببياناتها ، فهي ليست تقدير عضو في أجهزة التحريات وانما هي تقديرات واقعية من كبار أساتذة الهندسة في مصر ومشهود لهم من الجهات الرسمية (التي سبق انتدابها لهم في مهمات كبيرة) ومن الجهات العلمية بالصدق والعلم والكفاءة الممتازة والضمير النحى مما نستطيع ان نسميهم بحق خبراء ( فهذا ما يجب ان يكون عليه علم وأخلاقيات الخبير ) وذلك في خصوص مبنى مدينة نصر ، فهو المحور في تضخم الثروة في رأى المدعى العام الاشتراكي (وان كانت شقق مصر الجديدة محل اعتبار كذلك حيث ذكرها رغم الدين الثابت عليها والذي سنفصل أمره لاحقا ) . لذلك فان مبنى مدينة نصر كان أساس احالة المتهم الى محكمة القيم . فهو دليل تضخم الثروة . وأن التحريات بينت ان الاعتماد على أجهزة غير مخصصة في أمور هندسية بالغة الدقة أمر لا يثير الدهشة فقط وانما هو مدعاة للسخرية والتندر ويذكرنا بقول الشاعر المتنبي . عما رآه بمصر من المضحكات

منذ ما يقرب من ألف سنة وكان من الواجب ان تختفى في عصر القنبلة الهيدروجينية والالكترونيات ، ولكن الحقيقة أن تغيير الحال من الحال ان عضو المباحث الذى ينزل عليه الوحي بتقدير مبنى مدينة نصر لابد ان يؤخذ بتحرياته ولا يهم بعد ذلك اتهام الناس فى شرفهم وكرامتهم بغير الحق اعتمادا على قول مرسل لا يستند الى خبرة أو واقع أو قانون [ فابسط المبادئ القانونية تهدر هذه الامور التى أتت سفاحا فى لتقرير والتقدير . وأنا اتساءل لماذا لم ينتدب المحقق خبيرا هندسيا حتى يمكنه على الأقل ان يدارى سيئات عمله ؟ ان المحقق لو كان عاين هو بنفسه وقدر لاحترمت عمله - وان لم أقبل تقديره ، فهو أمر يخرج عن امكاناته فكيف يعهد بهذا الامر الى من لا خبرة له ولا ثقة لنا فى تقريره وتقديره ؟

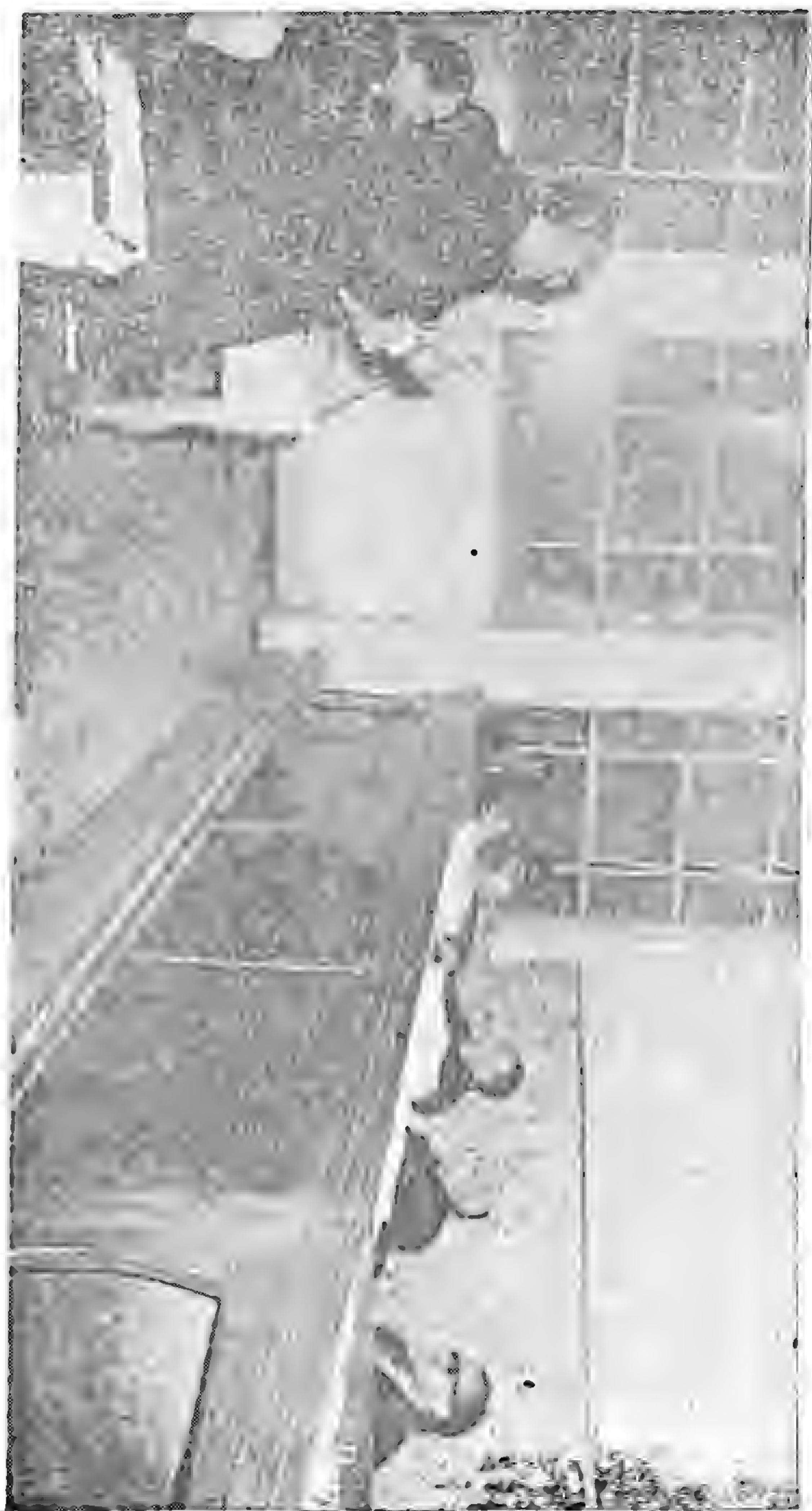
وهذه التقارير جميعها تدور حول مبلغ خمسة وخمسين ألف جنيه قيمة المنشآت الموجودة على الارض المشتراه من اليمعية التعاونية لهيئة تدريس جامعة عين شمس سنة ١٩٦٤ والثابت رسميا من البنك العقارى وجود دين عليها يبلغ خمسا وثلاثين ألفا من الاجنبيات وثلاثة آلاف جنيه من هيئة تعاونيات الاسكان ، وعشرة آلاف وثلاثمائة تسعة وخمسون جنيها دينا لقاول البناء الدكتور حسين بركات ، كما هو ثابت فى المستندات المقدمة منا . فتكون جملة الديون حوالى ثمانية وأربعون ألف وخمسمائة جنيه . ويكون المدفوع فعلا من مال المتهم مبلغ يندراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف جنيه طبقا لمختلف التقارير الهندسية . وهذه الخصوم الثابتة رسميا فالبنك العقارى ليس هيئة خفية أو مجهولة وانما هو مؤسسة عامة وقرضه موثق لا يمكن الطعن عليه الا بالتزوير - وهو ما لم يحدث للآن . وكذلك قرض هيئة تعاونيات البناء . وبرغم ذلك ، فان المدعى العام الاشتراكى تجاهل ذلك عمدا فى تقرير المركز المالى للمدعى عليهم ولم يرد ذكر أى خصوم بالنسبة لهذا المبنى الذى هو محور تضخم الثروة . وأنا لا تعليق لى على هذا الموقف ، فاننى أترك للهيئة الموقرة أن تقدره وخصوصا وان المدعى الاشتراكى لم يترك صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ولكنه عندما أحسن ان ذكر الخصوم بالنسبة لمبنى مدينة نصر سيهز كيان ادعائه ، تجاهل هذا الامر وكنت اربأ به ان يفعل ذلك وسواء كان التجاهل عن عمد أو لانه كان فى عجلة من أمره فغسى ذلك فأى من الامرين مثار شبهة قوية تؤيد الشكوك ومدى سلامة اتهام الدكتور عبد العزيز سليمان [

فاذا أدخلنا في الاعتبار مع هذا نصف المقدم المدفوع في شقق شركة الاسكان والتعمير والذي لم يستطيع المتيم ان يدفع المقدم بالكامل ليعطينا صورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض تنطق بالحق والصدق ونثبت ان المبالغ المدفوع في مدينة نصر والمدفوع لشركة الاسكان والتعمير إنما هي في حدود مدخرات الدكتور عبد العزيز سليمان الدابنة بالمستندات وغير الموجودة من المدعى الاشتراكي . واخيرا ، فان المقام يقتضى ذكر شقة مدينة نصر المملوكة للدكتورة نانسي عبد العزيز سليمان والتي اشترتها رسميا من شركة مدينة نصر بمقدم لا يجاوز الالف جنيه دفعت منه مهرها ومقتنياتها البسيطة وعليها خصوم مقسطة تبلغ حوالى العشرة آلاف جنيه يقسط شهري يجاوز الواحد والاربعون جنيها . ولم يرد أى ذكر لهذه الديون على الاطلاق في تقرير المركز المالى . وهذه خطة عجيبة في تقدير الثروة لو قسنا بها ميزان مدفوعات مصر لظهرت مصر اغنى دول العالم .

بقيت السيارة « الهوندا » بالنسبة للمهندس أحمد عبد العزيز سليمان . وللأسف ان قرار احالة المدعى الاشتراكي نص في صدره على مدة معينة من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٨٠ تضخمت فيها الثروة . ولكن من الثابت رسميا ان السيارة « الهوندا » هذه قد اشترت قبل هذه المدة المذكورة وكان من الواجب التنبيه الى ذلك . ولكن لن نعلق أكثر من ذلك . فلماذا تذكر الحقيقة والافك المقصود هو الواجهة والمضمون ولكن الله من ورائهم محيط .

وكنت أود أن أتساءل وأضع هذا التساؤل أمام الهيئة الموقرة . وهو . . ألم يكن الدكتور عبد العزيز سليمان قادرا على أن يدعى ببيعة بعض الوحدات لبعض الأقارب والمعارف والأصدقاء بعقود عرفية مثل ما يجرى عليه التعامل في السوق ، لمئات العمارات والملاك الذين يقبضون أثمان الشقق قبل وضع أول طوبة ، وكان له من اتهامه بالكسب غير المشروع وقاء يحميه من ادعاء تضخم الثروة ؟ - لم يلجأ الدكتور عبد العزيز سليمان لذلك لأنه رجل صدق ، ووطن نفسه على التذرع بالحق ومواجهة الشدائد معتمدا على الله ، وعلى ذلك لم ولن تغمره أية محنة لأن الشخص الصادق المؤمن يعلم بأن الله سبحانه وتعالى يربط الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين .

وبناء على كل ما تقدم أصمم على طلب القضاء بالبراءة .



عاطف الحسيني الحاهي أثناء مرافقته في القضيّة أمام هيئة المحكمة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وترافع الأستاذ عاطف الحسيني المحامي في القضية فقال :

سيدي الرئيس .. حضرات المستشارين الاجلاء .. الحديث الشريف يقول :

عدل ساعة في خصومة خير من عبادة الدهر كله » .

هكذا قال سيدنا ورسولنا محمد صلوات الله وسلامه عليه : فكم من ساعات متعددة وأيام متاليات وليال متتابعات قضيتموها في بحث عناصر هذه الدعوى وتقصي وجه الحقيقة فيها ، ومن قبل هذا الذي رأيناه في جلسات المحكمة سهرتم ليل طوال في قراءة وتفحص فهنيا لكم بما بشركم به رسول الله في حديثه الشريف لعبادة نذرتم أنفسكم لها استخلاصا للحق الذي أحاط به الباطل من كل جانب .

وأنه وأن كانت أعراف القضاء وتقاليده ألا يشكر قضاء على قضائه أو على اجراء قام به ابتغاء الوصول الى الحقيقة ، الا أن ما شهدناه في هذه الدعوى من سعة صدر ومناقشة عميقة مجردة نابعة من وجدان طاهر لقضاة مصر ، لا يسعني الا ان انحنى أجلا وتقديرا لكل ما بذلت من جهد يفوق طاقة البشر ، ولا يفوتني في هذا المقام ان أوجه شكرى وتقديرى للسيد ممثل الاتهام في الجلسة الذي ساهم بنصيب وافر في تقصي أوجه الحق معكم وصفا في هذه الدعوى .

### المقضية تشكل أمرا واحداً في صحيح القانون

سيادة الرئيس .. حضرات المستشارين الاجلاء ..

بدأت هذه الدعوى وزحفت في مسارها وهي في محصلتها ابتداء وانتهاء واقعة واحدة اذ نسب للدكتور عبد العزيز سليمان تهمة كسب غير

مشروع واختلاس لاهـ وال عامة وتسهيلا لآخرين في الاستيلاء على المال العالم وكان من غريب الامور أن قرار الاتهام تضمن واقعة الكسب غير المشروع وأن مصدر هذا الكسب وتضخم الثروة المزعوم هو اختلاس مال عام مماؤك لجامعة عين شمس ، وكل هذا الذي نسب الى الدكتور عبد العزيز سليمان يشكل في صحيح القانون أمرا واحدا هو تهمة اختلاس مال عام .

### محكمة سياسية وليست قضائية

ولكن هل سارت الدعوى في مسارها الصحيح أو اتخذت الاجراءات الطبيعية مع الدكتور عبد العزيز سليمان شأنه شأن أى شخص آخر ؟ وهل تريت محكمة القيم فيما أصدرته من أحكام ؟ ولى هنا تحفظ أود أن أبدية بشأن محكمة القيم وما يصدر عنها ، ان محكمة القيم محكمة سياسية وليست محكمة قضائية - هكذا نص قانون انشائها ومن قبله تقرير اللجنة التشريعية ولذلك فهى لا تصدر أحكاما وانما مايسمى بالتدابير ولذلك لا تقضى بناء على الجزم واليقين وانما تقضى بما يسمى بالدلائل الكافية ، فهى اذن ليست قضاء ولا هى بمحكمة فان لم يمدد كذلك فهى قسومية على غير صحيح القانون فهى لا تهدوا أن تكون هيئة ادارية ذات اختصاص قضائى ، أليس ذلك مـا نص « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لى سلطة التدخل فى القضايا أو شئون العدالة » كذلك قضى فى المادة ١٦٨ على أن « القضاة غير قابلين للعزل » فهل تشكيل محكمة القيم من قضاة وغير قضاة يجعلها فى حكم الدستور والقانون محكمة ؟ أسارع بالاجابة بالنفى لان الاعضاء الاخرون فيها ممن يطلق عليهم « الشخصيات العامة » قابلون للعزل وطالما أنهم قابلون للعزل فهم ليسوا بقضاة وبالتالي فهى ليست محكمة لانها تضم بين اعضائها من يمكن عزلهم وقفا لاهواء واغراض من أمر بتعيينهم ، فيجب أن يستقر فى الازمان أن محكمة القيم هيئة ادارية سياسية منحت اختصاصا قضائيا وطالما أنها كذلك فلا حجية لاحكامها أو قراراتها فهى تتغير وتتلون وتسلبهم الرأى من السلطة السياسية وأصحاب السياسة وفقا للغاية المستهدفة والتي من أجلها انشئت محكمة القيم .

الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس الجامعة يقدم متهما بتقرير من الرقابة الادارية الى نيابة الاموال العامة التى تتولى التحقيق معه . سير طبيعى للأمر عند هذا الحد ، يفاجأ بعد ذلك - وقبل انتهاء النيابة العامة من التحقيق - باحالته الى المدعى العام الاشتراكى الذى يسارع الى

التحقيق معه بناء على قضية الاموال العامة ، التي بدأت فصولها ولم تنته بعد ، وفي أغرب عجالة شهدها التاريخ بفرض الحراسة على أمواله وزوجته وولديه البالغين ثم يحال الى محكمة القيم لتتقضى بتأييد فرض هذه الحراسة ثم يستأنف الدكتور عبدالعزيز سليمان أمام محكمة القيم العليا التي تقوم بتأييد قرار فرض الحراسة فى ذات يوم الجلسة ٠٠ .

أليس هذا أمرا غريبا مستهجنا ما الفناء ذلك الذى صدر عن محكمة القيم أول درجة والعليا ؟؟ ونيابة الاموال العامة مازالت تجرى تحقيقها؟؟ وكان منذ اللحظات الأولى واضحا من تحقیقات النيابة العامة من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل ٠٠

ان الخبراء لم يقدموا ألا تقريراً ابتدائياً وليس ختامياً وأن الخبراء أوردوا فى تقريرهم الاول للنيابة أن هناك مستندات ووثائق لم يتم فحصها بعد وكان هذا ثابت فى تقرير الخبراء وأن النيابة طلبت منهم التقرير التكميلى الختامى ، الذى لم يصل بعد ، وبرغم ذلك تذرع الاوراق وتخطتف من بين أيدي القاضى الطبيعى للدعوى ويقدم المدعى العام الاشتراكى بعد فرض الحراسة عليه الى محكمة القيم التى انعقدت فى ١٥/١٠/١٩٨٠ ويطلب الدفاع الحاضر معه ويصرخ فى محكمة القيم ويقول لهم تريثوا فان تقريراً ختامياً آت فى الطريق قد يغير وجه الرأى ، فما أصفوا وما تريثوا ، وأصدرت محكمة القيم قرارها ، وكان عجب العجائب ما حدث فى محكمة القيم العليا ، لقد رأيت وقرأت ما لم أقرأه طيلة ربع قرن متستغل بالقانون ، شرفت بتمثيل الاتهام من قبل وفى مقعده الجليل من قبل ، ثم شرفت بأن أقف أمام منصة العدالة أمامكم . ان جنحة القتل الخطأ أو جنحة النصب أو التبديد كثيراً ما يحجزها القاضى فترة للحكم ، ليتروى ويتأمل ويقرأ ويتفحص ثم يصدر بعد ذلك حكمه ولكن محكمة القيم العليا تصدر حكمها بالادانة فى آخر الجلسة بناء على أسباب أول درجة ، وبادانة من ؟ ادانة الجامعة ٠٠ بادانة العلم والعلماء بل بادانة مصر كلها فى شخص الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس قلعة العلم والمعرفة .

ويجدر بى أن أشيد هنا بموقف النيابة العامة حيث لم نتصرف الى الان فى التحقيق المطروح أمامها ومازالت الاوراق عندها - وقضية الكسب غير المشروع المطروحة أمام عدالتكم - هى صورة طبق الاصل من تحقيق

النيابة العامة ، ولذلك سأهيب بـعـدلكم فى ختام مرافعتى أن تـضـمـنوا  
حكمتكم المطالبة بتعديل تشريعى يمنع الازدواج فى التصرف والإجراءات  
وتنسيق بين جهات الاختصاص إذا تعددت ذلك أن المادة « ٢٠٨ مكررا »  
من قانون الإجراءات الجنائية تبيح للنيابة العامة وضع المتهم تحت  
الحراسة ، اذ تنص على الآتى : - يجوز للنائب العام اذا قامت من التحقيق  
دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع  
من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - أى جرائم الاموال العامة  
وغيرها من الجرائم التى تقع على الاموال المملوكة للحكومة أو الهيئات  
والمؤسسات والوحدات التابعة لهما أو غيرهما من الاشخاص الاعتبارية  
العامة ، أن يأمر ضمنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد  
المبالغ أو قيمة الاشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ،  
بمنع المتهم من التصرف فى أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الإجراءات  
التحفظية ، كما يجوز له ان يأمر بتلك الإجراءات بالنسبة لاموال زوج  
المتهم وأولاده القصر ضمنا لما قد يقضى به فى صورة المبالغ أو الاشياء  
محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه  
الاموال إنما آلت اليهم من غير مال المتهم » .

### النيابة العامة صاحبة

### الاختصاص الاصيل فى الدعوى

اذن فان نيابة الاموال العامة العليا صاحبة اختصاص وحق أصيل فى  
فرض الحراسة ووضع المال تحت التحفظ ، ثم يصدر بعد ذلك  
القانون رقم ( ٩٥ ) لسنة ١٩٨٠ المسمى بقانون العيب والذى انشأ محكمة  
القيم وأحال فى بعض أحكامه الى القانون رقم « ٣٤ » لسنة ١٩٧٦ ومنح  
الاختصاص لمحكمة القيم فى فرض الحراسة على الاموال ، فان جاز  
القول بأن قانون حماية القيم من العيب هو قانون دستورى وأن محكمة  
القيم بدورها محكمة دستورية - وهذا مالا أسلم به لانها قوانين  
ومؤسسات شاذة فان قانون العيب ما كان له أن يخول محكمة القيم  
فرض الحراسة فى جرائم الاموال وكفاه اختصاصا فرض الحراسة  
فى حالات تهريب الاموال أو الاتجار بالمخدرات أو بعض جرائم أمن الدولة  
وما كان يجب أن تمنح محكمة القيم فرض الحراسة فى جرائم الاموال  
العامة لان النيابة العامة وحدها هى المختصة بتحقيقها ولها الحق فى



فرض الحراسة ، وقد رفضت النيابة العامة فرض الحراسة على الدكتور عبد العزيز سليمان طوال فترة التحقيق ، ولو رأت موجبا لذلك أو أن الاتهام المنسوب اليه جدى لما تقاعست في فرض الحراسة . ومن أجل ذلك كان قانون العيب الذى أوجد الازدواج في الاختصاص ومن خلاله كانت الأساة التى تعرض لها الدكتور سليمان حيث سبق أن ذكرت أن الاوراق اختطفت وانتزعها المدعى العام الاشتراكى من أحضان قاضيه الطبيعى - النيابة العامة - ومن خلال ما يسمى بالدلائل الكافية تم فرض الحراسة على رئيس الجامعة وأسرته ، وقد فات أولئك الذين شرعوا للقيم أن ادارة الكسب غير المشروع لها أيضا ذات الحق في فرض الحراسة . . هو المواطن في مصر يتحرس منين ، وألا منين وألا منين ؟؟ يتحرس من نيابة الاموال العامة أو من الكسب غير المشروع أو من محكمة القيم ؟؟ حراسات متعددة ، ازدواج وتعدد في اختصاص ، وخط تشريعى استغل للتنكيل برئيس الجامعة العريقة ، وكان كل ذلك وراءه بواعته ودوافعه الخبيثة وخلفيات تدفع للانتقام والتشهير بأدلة ووثائق قدمتها لعدالتكم خلال مناقشات الشهود في الجلسة وبأدلة أخرى خطيرة سوف أتعرض لها بعد حين .

### لم هذا التسرع في اصدار الحكم ؟

ما عرفنا محكمة متسعة وما عرفنا محكمة مستعجلة وقال زملائي في مرافعة الامس أن خبراء وزارة العدل هم المسئولون عما حدث ولكني قد لا اتفق معهم في ذلك ، هل نلقى الوزر على رجال مكتب الخبراء ؟ أتضع الذنب على كواهلهم أم على كواهل الذين تعجلوهم ؟! وبرغم أنهم عجلوا ودفعوا الى كتابة تقرير لم ينته بعد ، ألا أنهم كانوا شرفاء في تقريرهم ، ففقدوا عليه تحفظا وقالوا أنه ليس تقريراً نهائياً ولا بد من كتابة تقرير ختامي لان هناك مستندات وأوراق هامة لدى الدكتور شريف السعيد المشرف المالي على المشروع تفيد مقاصد قانونية ، تسويات ومديونيات قامهلتهم نيابة الاموال العامة مكلفتهم باعداد التقرير الختامي . وقال رئيس الخبراء في شهادته أمامكم أن التقرير طلب منا على عجل ومن جانبي أنزه النيابة العامة أن تكون هي التى تدفع الى العجلة أو التسرع ، ولو كانت تريد ذلك لاحالت الدعوى الى المحاكمه بناء على التقرير الاول وأمرت بفرض الحراسة على أموال الدكتور سليمان .

قدم تقرير الرقابة الادارية الاول في ١٦/٤/١٩٨٠ وقدمته للنيابة

العامّة عن واقعة الاختلاس وبدأت النيابة التحقيق في ٢١/٤/١٩٨٠  
ثمّ قدم الخبراء تقريرهم الاول في ١٠/٧/١٩٨٠ تم راحت الرقابة الادارية  
تقديم تقريراً آخرًا للمدعى العام الاشتراكى وتقريراً ثالثاً لادارة الكسب  
غير المشروع .

### لست أنت المقصود بالشكوى !

ولكن كانت الرقابة الادارية هي التى تدفع بالامور للتنكيل برئيس  
الجامعة ، وفيها من المتعاملين معها والعملاء من كشفت عنهم التحقيقات  
في خصومات مع الدكتور سليمان الذى كان متعاليا وقدر أعلى من هم دونه ،  
بفضل ايمانه وخلقه وماضيه المشرف ، وقد تضافرت عوامل الشر  
الكثيرة وتأيدت من جهات أخرى مغرضة تدفعها شهوة الانتقام والتشفى  
والتعالى فاستعملوا الادوات الرخيصة من البشر فكى عدد السهام التى  
وجهت للدكتور عبد العزيز سليمان فى وقت واحد ، سهم فى الصدر وسهم  
فى القلب وسهم فى الرئة ، ولم نصب منه هذه السهام مقتلا لانه محصن  
بارادة الله وببراءة الاطهار ، ويعيننى فى هذا المقام ما قاله الدكتور  
محمد عبد الحليم صاحب مكتب أسكا العلمى فى شهادته أمام المحكمة اذ  
قال حين تم استدعائى للرقابة الادارية قالوا لى « لست أنت المقصود  
بالشكوى يا دكتور محمد فلا تأبه لها وإنما المستهدف هو الدكتور  
سليمان » ، ولم يقف الامر عند هذا الحد اذ سئل عضو الرقابة الادارية  
نبيل عشوش فأفصح عن مصادر ثلاث وما كان يريد أن يفصح وتحضرنى  
المنافسة التى جرت بين المحكمة وبين عضو الرقابة الادارية ، حين  
قالت له المحكمة « دى مش قضية مخدرات علشان نقول دى مصادر سرية  
لايجوز البوح بها » وأمرته المحكمة بأن يفصح عن مصادره فأفصح  
عن ثلاثة مصادر مجدى جبريل شحاته ومصدر آخر هو محمد أحمد عمان  
وثالث يدعى بانوب سمعان ولم يفصح عن المصادر العليا الاخرى التى  
تحرك هذه الادوات لتنفيذ مأربها ، وأنتهى عضو الرقابة الادارية فى  
شهادته الى أنه لم يتحرر ولم يصدق الامر كله . .

### مسألة السيارات

وكانت مسألة السيارات أعجوبة العجائب ، سيارات قال أنه ظل  
يراقبها مدة نزيد على الستة أشهر ولا تصل الى عام ، طيلة هذه

المدة من الزمان ، فثبت له أن الاستاذة الدكتور سعاد أبو السعود أستاذة بالجامعة ورئيسة قسم الحشرات بكلية علوم عين شمس وأمينه المرأة آنذاك - وكرم الدكتور سليمان رئيس الجامعة ، تركيب السيارة الشيفروليه السوداء المخصصة لاستعمال زوجها ويقودها : مصيبة المصائب وكبرى الكبائر والنوائب أن يكون في مصر شخصيات نسائية أخرى لها وزنها واعتبارها ، وأن تجرؤ سيدة أخرى على ركوب سيارة سوداء لا تركبها إلا سيدة الباب العالي . هل يمكن أن يصدق بشر ما شهد به عضو الرقابة الادارية من مراقبة لاستاذة الجامعة وهي تركيب سيارة شيفروليه سوداء ؟ مصيبة ادلهمت على الدنيا فقامت ولم تقعد .

واننى هنا استميتيكم والدكتورة سعاد أبو السعود بأن استعيز احساسها وأتحدث بنبيضا « اننى لا أنافسك يا سيدتى الاولى . اننى لا أقف معك في سباق السلطة أو النفوذ أو التعالى .

### سيدي الرئيس : حضرات المستشارين :

بعد عام ١٩٧٧ حيث كانت السيارة الشفروليه السوداء هي السيارة الوحيدة في مصر ، صارت السيارات السوداء الفارهة يركبها السباكون والميكانيكية وأصحاب الأذن الوهمية والاستيراد المشبوه والوسطاء وأصحاب العملات ، كانت هذه هي رقابة المقدم نبيل عشوس للسيارات . وأنه لشيء مخزى ألا يتتبع عضو الرقابة ملكية السيارات وأيلولة ملكيتها للدكتور شريف السعيد المشرف المالى لمشروع الملايا الا بشخصه أيضا . وإنما بحكم صلته بمشروع الملايا الممنوح من الجانب الامريكى وهل اختلسها أو باعها وقبض ثمنها الدكتور سليمان ؟ ٣ سيارات استيشن، انما يقضى قرابة عام في عمل تخصص فيه هو مراقبة الدكتور سعاد أبو السعود في ركوبها ويلتقط لها الصور ليضبطها في حالة تلبس لتقدمها لسيدة الباب العالي التى كانت أصدرت توجيهاتها للدكتورة سعاد بالا تركب هذه السيارة مرة أخرى .

كانت هذه هي الرقابة الادارية لاتتحرى وقائع اختلاس وإنما تطارد أستاذة في الجامعة وأمينه للمرأة بالتنظيم النسائي .

وسأقدم لعدالتكم سببا من أسباب الغاء الرقابة الادارية كان عجيبا ، هبينما كانت الرقابة الادارية هي المعبر الذى وصلت منه الى غايتها في

الاطاحة بالدكتور سليمان ، هي ذاتها - أى الرقابة الادارية - التى قدمت  
تقريراً للدكتور سليمان رئيس الجامعة ويشاء الله ، لان عنايته دائماً  
ساهرة ، ماغفلت ، وماهى بغافلة ، ولا تغفل أبداً ، نيابة الاموال العامة  
تبدأ تحقيقها فى ١٩٨٠/٤/٢١ وفى ذات التاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ الوزير  
عبد الخالق شوقى رئيس الرقابة الادارية يقدم الى الدكتور عبد العزيز سليمان  
تقريراً يثبت فيه أن الدكتورة نعمت هاشم الاستاذة بكلية الطب لاتصلح  
لرئاسة قسم الاطفال ولقد أجمع اطباء والاساتذة على عدم صلاحيتها  
وقد أسفرت تحرياتنا على عدم صلاحيتها ، أرفع لكم هذا الخطأ  
للنظر وصورة منه الى الدكتور مصطفى كمال حلمى والسيد المهندس  
سليمان متولى وزير شئون مجلس الوزراء والسيد الدكتور عبد العزيز سليمان  
رئيس الجامعة للنظر وتعيين الاصلح ، وللدكتورة نعمت هاشم باع كبير  
فى الدعوى اذ زعمت افتراء ان خلافا كان بينها وبين الدكتور سليمان ،  
لا ثم لا ، لان الخلاف بينها وبين العلم والعلماء - الدكتورة نعمت هاشم  
نائبة الوفاء والامل . . . ألغيت الرقابة الادارية بعد هذا التاريخ بفترة  
قصيرة ، اذ ظن السيد عبد الخالق شوقى أنه يمكن أن يقول كلمة حق فى شأن  
الدكتورة نعمت هاشم ولكن بعد مرور شهر واحد على كتابة التقرير  
المشار اليه ، مع سبب آخر ليس هذا مجال قضيتنا ، ألغيت الرقابة  
الادارية وقيل فى مبررات الغائها ان الدولة تريد أن تقوم بانطلاقة واسعة  
للافتتاح وللمال لكى يسعى ويستثمر اذ تبين أن الرقابة الادارية كانت  
عائلا ومانعا بين الدولة وتحقيق هذه الاهداف . . .

## واقعة السيارات

### سيدى الرئيس . . حضرات المستشارين . .

انتقل بعد هذا معلقا ومطوفا فيما نسب الى الدكتور سليمان فى شأن  
واقعة السيارات فقد تضمن الاتهام أنه أضاف الى ذمته المالية  
ككسب حرام سيارات ليست مملوكة له ، ولا ملكية خاصة ولا ملكية  
عامة ، وإنما هى باسم الدكتور شريف السعيد المشرف المالى للبحث  
الامريكى فيكتب ذلك فى تقرير الاتهام المقدم من ادارة الكسب غير المشروع ،  
هل يصدق ذلك أحد من رجال القانون أو حتى من غير رجال  
القانون ، ٧٠ ألف جنيه تضاف الى ذمته ظلما وسفاحا ، ولسنا  
بحاجة للبحث فيما اذا كانت تلك السيارات مالا عاما أم خاصا لانها



ما زالت كائنة حتى الان ومملوكة للمشروع الامريكى للملاريا فهل باعها رئيس الجامعة ؟ هل استولى عليها ؟ هل رهنها ؟ هل اشترى منها العقار والضياع ؟ ما هو تقرير الاتهام ده تقرير سكلانس سـمـمـك لبن . تـمـر هـنـدى ، كسب غير مشروع مال حرام ، اختلاس أموال عامة ، تسهيل الاستيلاء للغير ، ان من حق الدفاع ان ينازع فى سلامة تقرير الاتهام أو أن له أى سند من واقع أو قانون ، لان السيارات كما ذكرت ما زالت مملوكة لهيئة البحرية الامريكية مانحة مشروع الملاريا اذ ان الاتفاقية تنص على ان تؤول ملكيتها للجامعة بعد انتهاء المشروع ، والمشروع لم ينته بعد . حتى المدعى الاشتراكى بعد التحقيق مع الدكتور سليمان وفرض الحراسة عليه سلم تلك السيارات لكلية العلوم جامعة عين شمس .

ولا يقدح فى ذلك أن السيارات حين وصلت من الجمارك عام ١٩٧٧، أدخلت باسم الدكتور سليمان وزوجته وابنته الدكتورة فانسى والدكتور شريف السعيد وذلك للتغلب على عقبة روتينية هى أن السيارات ليست ملكا للجامعة ومشروع الملاريا ليست له شخصية معنوية يمكن الاستيراد باسمه ولم يكن فى ذلك الوقت قوانين الاستيراد تسمح باستيراد أكثر من سيارة للشخص الواحد ، فدخلت السيارات بأسمائهم ثم نقل ترخيصها بعد عشرة أيام لأسم الدكتور شريف السعيد ، وثلاث من تلك السيارات الاربع كانت ميكروباس استثنى من السيارات الحقلية التى لا تصلح للاستعمال الشخصى وتتسع لخمس عشرة راكبا من الباحثين ومساعدتهم .

وجدير بالذكر هنا بأن الذى قام بتلك الاجراءات هو الدكتور شريف السعيد دون سواء ومع ذلك فلا مساءلة عليه ، ثم غابرت المواقع والجهات بيننا وبين شريف السعيد وأن كنت لا أضع المقام الرفيع للدكتور سليمان فى مقام شريف السعيد المدرس . حتى الان . وقد اخلى سبيله من نيابة الاموال العامة بضمان مالى قدره ٢٠٠٠ جنيه شأنه شأن الدكتور سليمان ومع ذلك فان من عجب الامر ان يقدم شريف السعيد اليوم فى قائمة الاتهام شاهد اثبات ضد رئيس الجامعة .

ومن خفكم ان تتساءلوا وأنتم فى خلوتكم المقدسة تتداولون فى أمور الناس ما الذى جرى ؟ وما الذى حدث ؟ لقد جاء هنا شريف السعيد بعد أن جنى ثمن خيانتة لاستاذة ولاستاذ الأجيال التى سبقته ، وبعد ان حصد ما حصد ، وجاء ليفاخر بأنه من كبار العلماء ولذلك فقد كلف

بخمسة مشروعات علمية ممولة من الخارج وان لديه الان أربعة ملايين من الدولارات ، ما السر في ذلك ونياية الاموال العامة مازالت لم تتصرف في أمر مانسب اليه بعد أخلاء سبيله بضمان مالى قدره ألفين من الجنيهات ؟؟

أما رئيس الجامعة شامخ الهامة فيأتى الى هنا بتهمة الكسب الحرام ، بعد وضعه وأسرتة تحت الحراسة ولكن كان فى هذا حظه وأمله لان الرجل فاض به الكيل واعتصره الالم واستميج الدكتور سليمان بأن أفصح انه جاءنى يوما فزعا حزينا وبكى وأهتزت فرائصى لدموع الجامعة ، وهى تسكب بغير حساب ، وكاد قلبى يتوقف نبضه منذ رأيت مصر تبكى فى شخص شيخ العلماء ، واستجمعت قواى وتظاهرت بالصلابة وسألته سر يكائه فصرخ الرجل . أريد قاضيا يسمعنى ، أريد قاضيا أشكو له شكائتى ، أريد قضاء مصر يقولون كلمتهم وليس عليهم من رقيب الا الله سبحانه وتعالى وضماثرهم ... أريد أن أمحو من ذاكرتى شيئا اسمه محكمة القيم ...

وكان الاله سبحانه استجاب لدعائه وفوجئت باتصال بعد هذا اللقاء بأيام معدودات بأن الدعوى قد حدد لنظرها جلسة ٤ يناير ١٩٨٢ فلما علم الرجل بذلك فرح واستبشر وتهلل وقال كلمة واحدة : لقد استجاب الله لنداء المظلوم وسأقف أمام قضاة ..

### **حكاية تعطيل بحث رسالة الدكتوراه !!!**

#### **سيدى الرئيس \* \* حضرات المستشارين \* \***

آن لى الان ان أتحدث عن موقف مجدى جبريل شحاته وكان يشكو الدكتور شريف السعيد لانه عطل له بحثه الخاص بالدكتوراه ، وقد نسب الى مجدى جبريل كما جاء بالتحقيقات انه سرق بعض النتائج العلمية أو اختلسها أو أرسلها الى جهات أجنبية وكان الخلاف فى هذا الشأن مع شريف السعيد ، ولذلك لما حصلت المواجهة بينه وبين الدكتور قناوى - حيث سقط مغشيا عليه أثناء المواجهة ، كان بسبب ما حاول مجدى جبريل أن يبين أن شريف السعيد لما كلفه بشراء المعمل المتنقل أثناء وجوده فى لندن طلب منه ان يرسله على عنوان منزله وليس على الجامعة وأنتهى الامر بشهادة الدكتور عادل هردان الذى أكد فيه أن

شريف السعيد طالب مكالمة تليفونية الى لندن حيث تحدث مع مجدى جبريل لارسال العمل المتنقل على عنوان الجامعة ، ليشوه صورة شريف السعيد آنذاك ، الذى يعطل له بحثه فى الدكتوراه وتقدم بشكواه الى السيد فكرى مكرم عبيد والى غيره ، ولقد تعانقت أيد كثيرة فى هذه الدعوى ، ولست أدري من الذى يعمل مع الرقابة الادارية . . فكرى مكرم عبيد أم الدكتور أحمد سلامة أم الاثنان معا وفى التحقيق لم يكن هناك شيء مستور بل كان شيئا مسطورا قرأناه جميعا فلما سئل عادل مردان فى تحقيقات نيابة الاموال العامة وبعد ان أنتهى من الادلاء باقواله وتفترون حضراتكم كيف كانت عوامل الشر تتجمع وكيف كانت سهام قتالة تتدفق ، أنه عاد ، عادل مردان مرة أخرى لوكيل النيابة بعد أن فرغ من سؤاله وقال له أريد أن أبدي أقوالا جديدة فأعاد المحقق سؤاله فقال : زحنت مع دكتور شريف السعيد الى السيد فكرى مكرم عبيد الذى قال لشريف . . . أنا زى خالك ، ودا والدتك متربية معانا وهنا دخل الدكتور أحمد سلامة وعرف ان ده هو شريف السعيد فقال له : أبعد عن الدكتور عبد العزيز سليمان يا شريف . . ده لسه قدامه شكاوى وبلاوى كثيرة ؟ دى شكاوى من سلسلة بلاوى ومصائب سننزل بالدكتور سليمان وقد ابتدأناها - وأرجو ان تراجعونى فى الصحيفة رقم ( ١٨٠ ) من ملف الدعوى المصور وقد ابتدأناها بمسألة العربيات ، وهنا يجدر القول بأن الدكتور عبد العزيز سليمان شهد كل من سئل فى التحقيقات وى الجامعة وغيرها انه رفض تعيين أحمد سلامة عميدا لكلية الحقوق لانه كان يريد عميدا ولا يريد شيئا آخر ، فاذا قال ده سلسلة الشكاوى التى بدأناها بتاعت العربيات اذن فقد كانت هذه بداية الحلقات السوداء للسيارة السوداء هى التى حركت كل الكوامن والاحقاد وتريد أن تهدم الجامعة كلها لان السيدة أخرى فى مصر خلفها تجرأت وركبت السيارة السوداء أما بخصوص فكرى مكرم عبيد فأتشرف بأن أقدم لعدالتكم خطابا أرسله للدكتور عبد العزيز سليمان للافادة عما اتخذته فى شأن شكوى مجدى جبريل شحاته

### من بواعث تحريك القضية

سيدي الرئيس . . . حضرات المستشارين . . .

كيف أن هؤلاء جميعا بعد ان تضافروا للنيل من رئيس الجامعة ولانتقام من زوجته أمينة المرأة وأستاذة بالجامعة ، وقد استطاعوا



دوسيدوا الى مبتغاهم ، فالغيت أمانة المرأة من الوجود وذبح الدكتور سليمان بمعرفة محكمة القيم وتم التشهير به على أبتسح صريره ، اذ بهم ينصب الحون وتتشابك الايدي فبدأ شريف السعيد يبتعد عن الدكتور سليمان بنصيحة الرقابة الادارية - عفوا الدكتور أحمد سلامة واستشعر أنه لن يستطيع الوقوف ضد التيار ، والدكتور عادل مردان الذي راح الى النيابة يتطوع في الحديث عن فكرى مكرم عبيد ومتابعته للشكاوى التى ترسل فى حق عبد العزيز سليمان ، أنكر حديثه عن فكرى مكرم فى تحقيقات الجلسة لانه الان مع شريف السعيد فى سلة ذهبية بها ٤ ملايين دولار بحوث علمية لشريف السعيد وتصالح شريف السعيد مع جدى جبريل شحاته الذى اتهمه من قبل بعدم الامانة العلمية وسألته المحكمة الموقرة فقال : أنا صفحت عنه بعد سنتين .

هى الامانة العلمية وخيانتها بتسقط بمضى المدة أو يجوز فيها العفو ؟؟ اذا كان واحد عاوز يبقى أستاذ فى الجامعة حرامى علميا . عفوا هكذا قالوا فى التحقيق ، وقد تشرفت من قبل وقدمت مذكرة الدكتور رمزى الشاعر مستشار قانونى الجامعة التى يذكر فيها أن الموضوع يتعلق بعدم دقة وأمانة علمية ، وهذه مسألة متروكة لمجلس الكلية يتصرف فيها كيف شاء ولا اختصاص لى بها .

وقد وضع للدكتور شريف السعيد ويتدخل الدكتور أحمد سلامة ويضغطه عليه وأفهامه ان المستهدف هو الدكتور سليمان وحده ولما تأكد أن تيار السلطة العاتى ضد الدكتور سليمان - مع الاخذ فى الحسابان موضوع الدكتور نعمة هاشم الذى سأعرض اليه بتفصيل لاحق ، قدم شريف السعيد استقالته من بحث الملاريا للاستاذ الدكتور سليمان ويسأل فى المحكمة عن سبب تقديم استقالته فتكون الاجابة : ماكنش فى حالة نفسية كويسة ثم يتطاول فى غير خجل أو استحياء على أستاذه الذى تلقى العلم على يديه ومنحه رسالة الدكتوراه يقول : أنا مكنتش متفق معه علميا سأقدم لحضراتكم الان كيف لم يتفق معه نفسيا ولا علميا بهذا المستند الخطير ، اذ أنه فى يوم ١٩٨٠/٦/٨ ، وبعد أن كانت تحقيقات النيابة العامة قد بدأت معه ومع الدكتور سليمان منذ ١٩٨٠/٤/٢١ ووجهت اليه تهمة الاختلاس فراح الى الدكتور أحمد سلامة والى فكرى مكرم عبيد الى غيرهما . يتوسل ويتضرع . ويركع . وبعد لجنة بحث خاصة تقصى بها وتيقن بان نوائب ومصائب ستحل بالدكتور سليمان وأنه لابد أن يقفز من المركب التى تغرق



بأستاذه رئيس الجامعة ، فاذا به في يوم ١٩٨٠/٦/٨ الذي أشرفت اليه  
الان يرسل خطابا الى الدكتور عبد العزيز سليمان يقول فيه ما نصه  
وأتلوه على مسامعكم :

« أستاذي الفاضل الدكتور عبد العزيز سليمان .٠٠ صباح الخير .  
باسم أولادنا وعائلاتنا .٠٠ ومستقبلنا جميعا أتوسل لسيادتكم الحضور  
ومعكم الدكتور سعاد صباح غد الساعة التاسعة صباحا لمقابلة السيدة  
جيهان لاننى علمت بأن عدم حضور سيادتكم والدكتور سعاد ، سيؤخذ  
بماخذ ليس اطلاقا في هذا الحنا ، وقد علمت أيضا أن عدم دعوة سيادتكم  
من قبل كلية الطب هو شيء مرتب للاساءة لسيادتكم من بعض المغرضين  
الذين هم اعداء لسيادتكم ولنا ، وقد علمت هذا من مصدر موثوق به  
جدا .٠٠٠ ثم أورد في خطابه أضح مستقبلنا جميعا في يد سيادتكم  
فرجائي العمل والاهتمام بهذا الموضوع ، وكلى أمل أن تستجيب الى  
رجائي هذا وتوسلى هذا لان هذا سيحل الموضوع كله كما علمت والحل  
في يد سيادتكم وهذه الفرصة لن تعوض وبين قوسين ( الاخيرة )  
ولسيادتكم جزيل شكرى ، تلميذ سيادتكم الخالص شريف السعيد ، وبعدين  
فيه ملحوظة في نهاية الخطاب : أرجو عدم ابلاغ كلية الطب بذلك  
وليكن حضوركم مفاجأة .٠٠٠ انتهى خطاب شريف السعيد .»

#### سیدی الرئيس .٠٠ حضرات المستشارين الاجلاء .٠٠

هذا هو شريف السعيد يرسل الى أستاذه يطلب منه الذهاب مع  
زوجته الدكتور سعاد أبو السعود أمام ستيدة الباب العالي وتتعهد مستقبلنا  
بالا تركب السيارة السوداء وان يتم تعيين الدكتور نعمت هاشم رئيسة  
لقسم طب الاطفال رغم تقديمها لمجلس تأديب ، ولم يأتبه الدكتور سليمان  
لهذه الرسالة ولم يكثر بها وتابى نفس الرجل الشامخ وأبت زوجته  
الاستاذة الفاضلة ، ولم يذهب الى أعتاب الباب العالي ، وهنا تأكد  
شريف السعيد ان كبرياء الدكتور سليمان وأحاساسه بكرامته وكرامة  
الجامعة ستقذفاه الى قاع الهاوية ، فقدم استقالته من مشروع الملاريا  
ليعلن على الملأ أنه قد تبرأ من أستاذه الذي أعلن أمام عدالتكم عند  
استجوابه أنه لن يحنى هامته لغير الله سبحانه وتعالى ، وقدم شريف السعيد  
استقالته من بحث الملاريا التي قدمتها من قبل وأقدم لكم الان صورة  
منها وهي لاحقة في تاريخها ليوم ٦/٨ .٠٠ يوم رسالة الغفران .٠٠  
وقال شريف لنفسه أرى طريقى وأشقه بنفسى .٠٠ فالطريق القويم

هو طريق النفاق .. طريق الرياء .. طريق الكذب .. طريق  
العبودية والتحرر من أغلال الاستاذية والقيم فانها في هذه الايام بضاعة  
خاسرة .

### حصانة أساتذة الجامعات

حضرات المستشارين الاجلاء .. ياقضاة مصر ..

يجب على أن أعلى صوتي من فوق هذا المنبر .. منبر الحق  
والعدل وسيادة القانون .. منبر حرية الكلمة واعلاء شأن العلم  
والعلماء بأنه يجب ان يكون لرؤساء الجامعات وأساتذتها حصانة .  
فلا يجوز عزلهم أو نقلهم ، فقد بدأت مذبحة جامعة عين شمس  
بالاطاحة برئيسها الدكتور عبد العزيز سليمان تم جاءت مذبحة الجامعات  
كلها في مصر في سبتمبر سنة ١٩٨١ حتى يتوافر للعلم كرامته وحريته ،  
عميد الكلية يتم تعيينه بالانتخاب من بين زملائه الاساتذة ، فهل  
يكون رئيس الجامعة أقل ضمانا من عميد الكلية ؟

فيجب أن يكون اختيار رئيس الجامعة من باب أولى - بالانتخاب  
كذلك وأن كانت هذه الضمانة وحدها .. لاتعد في صحيح القانون  
حصانة ، الا أنها على الاقل تشعر رئيس الجامعة بأنه مختار من بين  
زملائه والسلطة التنفيذية قد تتردد في أمر عزله اذا كان معيناً بالانتخاب  
ولا يغتنى هذا الذي أقول به عن وجوب توافر حصانة كاملة لاساتذة  
الجامعات كما أوضحتم من قبل ، ألم يقل الله سبحانه وتعالى في كتابه  
العزير « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » [١]

صدق الله العظيم

### حصانة رجال الصحافة

كما أطالب بحصانة رجال الصحافة لان حرية الكلمة لا تقل  
شأنا عن حرية العلم في عهد الديمقراطية التي مازلنا ننشدها حقيقة  
لأشعارنا [٢]

أعود بعد هذا الذي بسطته أمام عدالتكم الى المصادر التي تحدثت  
عنها نبيل عشوش عضو الرقابة الادارية عن تحرياته الوهمية التي قدم

بشأنها تقريره الى النيابة العامة وكان من بينها **محمد أحمد عمار** أمين جامعة عين شمس وقد ثبت من شهادة الدكتور **زغلول مهران** نائب رئيس الجامعة ان الدكتور **عبد العزيز سليمان** كان يشكو من طريقة ادائه لعمله فكلفه مع زميله الآخر الدكتور **نصر السيد نصر** نائب رئيس الجامعة الآخر لمحاولة اقناع أمين الجامعة بالعدول عن أسلوب عمله ومحاولة أصلحه ولكنهما فشلا في ذلك بعد محاولات عديدة ، وأبلغا رئيس الجامعة بأن **محمد أحمد عمار** حالة ميئوس من أصلحها ، فأبعدته رئيس الجامعة وأصدر وزير التعليم الدكتور **مصطفى كمال حلمي** قرارا بنقله الى ديوان الوزارة ولم ينفذ قرار النذب متحديا قرار الوزير ، ولم يعمل في الجامعة . . وشهد الدكتور **زغلول مهران** نائب رئيس الجامعة بأنه ظل عامين يتقاضى راتبه بالاضافة الى بدل التمثيل دون أن يؤدي عملا ، فهو لا يدخل الجامعة ، ولم يذهب مرة واحدة الى ديوان الوزارة أليس الاجر مقابل العمل طبقا لقواعد المقانون الاداري وقانون العاملين ؟

وكان أبعاد الدكتور **سليمان** أمين الجامعة قرارا صادبا وبعد أن رأى ذلك نوابه ، ما الذي كان يفعله الدكتور رئيس الجامعة ؟ هل يمنحه فيشانا أم يطلب ترقيته الى درجة وزير لان درجة وكيل الوزارة التي كان عليها لا تتناسب مع سوء ادائه لعمله ؟ ووقف وزير التربية والتعليم صامتا ولم يحرك ساكنا ويؤسفني أن كل ذلك كان يمكن تداركه لو أن وزير التعليم كان حاسما مع أمين الجامعة الذي تخذاه ولم ينفذ قراره بانتدابه لـديوان الوزارة ، فراح الحق يملأ قلبه والحفيظة تدفعه الى إبلاغ الرقابة الادارية بوقائع لا أساس لها قدحا في ذمة الدكتور **سليمان** فتلقفها نبيل عشوش عضو الرقابة الذي كان مازال مشغولا بمراقبة ركوب الدكتور **سعاد أبو السعود** السيارة السوداء . . وكتبها في تقريره .

وما أن وقعت الواقعة وأقصى الدكتور **سليمان** عن رئاسة الجامعة وعين خلفا له الدكتور **محمد كامل** ليله فاذا به يعيده للعمل في الجامعة وبعد إحالته الى المعاش يصدر قرارا بتعيينه مستشارا للجامعة مكافأة له لانه كان أداة من أدوات الانتقام والغدر التي أطاحت برئيس الجامعة . . وأشرف بتقديم المستندات الرسمية الدالة على ذلك وهي خطابان ، أولهما كتاب أعادته للجامعة ، والثاني الخاص بتكليفه بالعمل مستشارا لجامعة عين شمس بعد إحالته للمعاش في العهد الجديد للدكتور



كامل ليلة ، تماما كما حدث في مسألة الدكتور هاشم الاستاذة بقسم الاطفال بكلية الطب وحكايتها أغرب الحكايات التي شهدتها مسرح الجامعة ، عديد من التقارير تقول ، الطلبة والطالبات يهربون منها ويفزعون من الالتحاق بقسم طب الاطفال خشية أن يعاندهم الحظ

فيقعون تحت أشرافها أو تبعيتها لايوجد طبيب يريد ان يعين في وظيفة طبيب مقيم خشية عدوانها ، المعيدون يعزفون عن هذا القسم ، نضب قسم طب الاطفال بفضل شخصيتها الشاذة ، بفضل نكدها الدائم وشجارها المستمر وأعتدت على زملائها في القسم ومن بينهم الدكتور زينب ماجد والدكتور عمر حلمي فتقدما بشكوى الى عميد الكلية الدكتور أحمد البنهاوي الذي حاول سؤالها فرفضت وأحال الشكوى الى الدكتور رمزي الشاعري المستشار القانوني للجامعة الذي بذل كل المحاولات لسؤالها فرفضت وانتهى الامر باحالتها الى مجلس تأديب ، برئاسة الدكتور زغول مهران بصفته نائب رئيس الجامعة المختص بعقد مجلس التأديب وقرر في شهادته أمام عدالتكم هل تمت بعقد مجلس التأديب ، فأبى الرجل الا أن يقول الحقيقة ذلك أنه كان مكلفا بذلك الا أنه لم يعقد المجلس اذ سمع ان هناك محاولات صلح تجري بين الطيبة المتهمة والمجنى عليها الدكتور زينب ماجد والدكتور عمر حلمي وأن أطرافا من خارج الجامعة تتدخل ، فسأله من هي تلك الأطراف التي تتدخل ، فأجاب : السيدة جيهان السادات لذلك أوقفت الامر كله ثم سأله أمام عدالتكم عن مصير أوراق التحقيق فقال : لقد نام الورق ... في ثبات عميق ..

ولقد تشرفت بأن قدمت في بداية هذه المحاكمة المستندات الرسمية الدالة على تدخل السيدة جيهان السادات في شئون الجامعة وبالذات في شأن الاستاذة نائبة الوفاء والامل الدكتور هاشم ، وحاولت تلك الجهة الضغط على الدكتور عبد العزيز سليمان لأقناع الأطباء المجنى عليهم بالتنازل عن شكاواهم فأبى الرجل ووقف شامخا أمام سيدة مصر الاولى ليقول كلمة الجامعة ، لن أضغط على أحد من الاساتذة ليفرط في كرامته ، فان تصالحوا معها فاني مبارك لهذا الصلح ولا أملك غير ذلك ، فعز على سيدة الباب العالي أن يكون في مصر رجل يرفع هامته ويعتز بكرامته وأصدرت حكمها بالاعدام على جامعة عين شمس ورئيسها ، ودبر له الاتهام بمعرفة الاجهزة الرخيصة وعملائها من الموقورين والمنافقين والمتطلعين دائما الى الباب العالي بنفوذه وجبروته فهو صاحب المنح والقادر على المنح ، وتم عزل رئيس الجامعة الدكتور سليمان وعين



الدكتور محمد كامل ليلة خلفا له وكان أول قرار أصدره هو تعيين الدكتور  
 نعمت هاشم رئيسة لقسم طب الاطفال بكلية الطب رغم تقريره  
 الرقابة الادارية القائل بعدم صلاحيتها والذي سبق أن أشرت اليه وبرغم أن  
 الدكتور صلاح عواد الرئيس السابق لقسم طب الاطفال قبل احالته  
 للمعاش كان قد تقدم بمذكرة أخرى أتشرف بتقديم صورة رسمية منها  
 ورفعها لقيادات الجامعة يقول فيها بالحرف الواحد : - ان الدكتور  
 نعمت هاشم لاتصلح لرئاسة القسم فهي كثيرة التعدي ودائمة الشجار  
 وسوء المعاملة لزملائها من الاساتذة والمؤسسين بل والرؤساء وكافة  
 العاملين والاداريين ، ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر بما شهد به الدكتور  
 زغلول مهران نائب رئيس الجامعة في هذه القاعة من أن الدكتور  
 نعمت هاشم قالت أنني لن أسأل في التحقيق بمعرفة الدكتور رمزي الشاعر  
 ولا بمعرفة غيره أنني فوق المساءلة ، وقال زغلول مهران أنها كانت دائمة  
 التهديد لكافة العاملين بالجامعة اعتبارا من رئيسها حتى أصغر الناس  
 فهي بتهدد الناس كلهم على حد تعبيره ، وأستعارة مما شهد به الدكتور  
 زغلول مهران بأن لسان حال الدكتور نعمت هاشم أنها فوق القانون ،  
 أنها لا تسأل عن أى فعل أو جرم ترتكبه ، فهي نائبة الباب العالي ،  
 نائبة سيدة مصر الاولى تستمد منها الكيان والذير والتهديد والوعيد ،  
 وقد أفلحت ... ومع ذلك يقوم الدكتور محمد كامل ليلة بتعيينها رئيسة  
 للقسم على جثة الرجل الفاضل الذى عزل من الجامعة .. ومازالت  
 الدكتور نعمت هاشم حتى الان رئيسة للقسم ، ولم تؤدب في مجلس التأديب  
 ويقتنى بأن أوراق مجلس التأديب ظلت نائمة على حد تعبير الدكتور زغلول مهران  
 بأن أوراق مجلس التأديب ظلت نائمة على حد تعبير الدكتور زغلول مهران  
 في عهد رئاسة الدكتور سليمان الجامعة ، ثم ماتت بعد ذلك وقام بدفنها  
 الدكتور كامل ليلة في ذات المقبرة التى أعدت لسلفه الشامخ الدكتور  
 عبد العزيز سليمان .

وأمعانا في اذلال كرامة رئيس الجامعة وحتى لايجرؤ أحد بعد ذلك  
 على رفع هامته أو الدفاع عن كبرياء وكرامة الجامعة ، صدر قرار  
 السيد رئيس الجمهورية السابق بتعيين الدكتور نعمت هاشم من بين هيئة  
 مستشارى السيد الرئيس .

ولما سئلت نعمت هاشم أمام عدالتكم أرادت الدفاع عن نفسها وبكل  
 كذب مزيف وبهتان زعمت أن سبب الخلاف كان بينها وبين الدكتور  
 عبد العزيز سليمان بسبب امتحان أبنته الدكتور نانسى في الماجستير  
 وقد كذبها كل الاساتذة الذين سمعت شهادتهم أمام هذه المحكمة

فقالوا بتفوقها العلمى منذ بداية مراحل تعليمها الابتدائى والثانوى رفياً  
كلية الطب تخرجت بامتياز مع مرتبة الشرف ومنذ التحاقها بكلية  
الطب كان نجاحها بدرجة امتياز منذ السنة الاعدادية حتى تخرجها  
وقد حصلت على هذه التقديرات ولم يكن الدكتور سليمان رئيساً للجامعة  
أبان حصول أبننته على درجة البكالوريوس بامتياز مع مرتبة الشرف  
حيث حصلت عليها عام ١٩٧٦ وعين والدها رئيساً للجامعة سنة ١٩٧٧  
ورغم كل هذا المواقف غير المنحور راحت الدكتور نعت هاشم تفول  
ان الدكتور نانسى لم تكن تستحق فى الدرجات الا صفراً ٠٠٠

فكم من فخر بك يا دكتور سليمان وابنتك رائدة من رواد العلم فى مصر  
وأقدم لعدالتكم جميع الشهادات التى حصلت عليها الدكتور نانسى طيلة  
فترة دراستها وتفوقها المشرف ٠

**الخبراء قالوا : لنا تحفظا :**

**سيدى الرئيس ٠٠ حضرات المستشارين ٠٠**

بقى لى حديث قصير فيما سمي بأنه كسب المال الحرام فيما يتعلق  
بالمال العام ، وبلغ العشرين ألف جنيه التى تسلمها مكتب أسكا العلمى ،  
لقد تسلمها من أموال الجامعة ومن عاين من الخبراء قالوا ان العملية كلها  
سايمة وأن الشراء تم من أموال الجامعة وليس هناك مجال للنقاش فى هذا  
الأمر ، وأنما كل النقاش يدور حول الشراء من المنحة الامريكية ، عملية  
المقاصة تمت صحيحة وسليمة وثبت أن الدكتور محمد عبد الحليم  
صاحب مكتب أسكا العلمى مازال دائئاً للجامعة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه  
وأثبت خبراء وزارة العدل ذلك فى تقريرهم النهائى بكل وضوح وقطعوا  
بعدم وجود اختلاس أو استيلاء على أى مال سواء كان من الجامعة  
أو من المنحة الامريكية ذلك الاختلاس المزعوم الذى اعتبرته ادارة الكسب  
غير المشروع ركناً مادياً لجريمة الكسب ، ومن هنا فقد جزم الخبراء ببراءة  
ذمة الدكتور سليمان بعد اطلاعهم على المستندات التى كانت لدى الدكتور  
شريف السعيد ، والتى قالوا بشأنها منذ فجر التحقيق ، ان لنا تحفظاً  
على التقرير الابتدائى الذى قدمناه ، ألم أقل لعدالتكم من قبل ، أن المدعى  
العام الاشتراكى ومحكمتى القيم قد تعجلوا وماندبروا أمر ما يعرض عليهم  
من مصائر الناس ٠٠٠ هذه هى المحكمة السياسية ٠٠٠ وهذا هو  
القضاء غير الطبيعى والنظم الدخيلة على قضائنا الاصيل الشامخ منذ  
أن كان فى مصر قضاء ٠

ثم بعد ذلك لايفوتنى أن أنوه الى ما جاء في نهاية تقرير مكنبي الخبراء عن حسابات ثورة طلاب دولة قطر فقد قال التقرير أنه لوحظ بعض المخالفات الادارية في الصرف في غير الواجهة التي أعدت من أجلها ، وأسارع القول بأن العلاقة بين جامعة دولة قطر وبين مركز الحاسب العلمى ( الكمبيوتر ) كانت علاقة مباشرة عام ١٩٧٦ حيث أوفدوا دورات تدريبية كل دورة ٣٣ طالبا قطريا تدفع عن كل طالب مائة دولار مباشرة لمركز الحاسب العلمى مقابل المصروفات العلمية فقط دون أى علاقة أخرى بطلابها ، وبعد انتهاء العام الدراسى عاد الطلاب العرب الى دولتهم وتبين المسئولون فى جامعة قطر فشل الدورة وفشل الطلاب فى النحصيل العلمى ، ففكروا فى عام ١٩٧٧ أينادهم الى انجلترا بدلا من مصر ولكن بعض المسئولين فى جامعة دولة قطر أمهلهم وقال لهم إن مصر عالم جليل فاضل هو الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس تعهد اليه بصفته الشخصية التربوية والعلمية بالاشراف الكلى على طلاب الدورات التدريبية ووقع عليه الاختيار بالفعل وأتفق معهم على رفع مصروفات الطالب مركز الحاسب العلمى من مائة دولار الى مائتى وخمسون جنيها وتعاقدا معه بصفته الشخصية على الاشراف على هذه الدورات ورصدوا له المبالغ التى تم الانفاق عليها نظير اشرافه الشخصى وللانشطة الاجتماعية والترفيهية والثقافية لهؤلاء الطلاب ، ونجحت الدورات التدريبية لمدة ثلاث سنوات متتالية ، وأدخل الدكتور سليمان عملة دولارية الى مصر وأشرف على تعليم وتربية الطلاب العرب فى الوقت الذى كانت فيه العلاقات السياسية مقطوعة مع الدول العربية جميعا ، ومن بينها دولة قطر وكان يتفاوضى مكافأة متواضعة مع زملائه من الاساتذة والمشرفين على دورة الطلاب وهذا المال ليس عاما ولا يخضع لميزانية الدولة أو اشراف أى جهة محاسبية فيها وأتشرف أن أقدم كتابا هاما صادرا من الدكتور زغلول مهران بصفته نائبا لرئيس الجامعة للشئون المالية والادارية ردا على الاستفسار من الدكتور عبد العزيز سليمان بلإفادة عن أموال دورات طلاب قطر فافاد بالآتى : - أن أموال قطر لاتخضع لميزانية الدولة حيث أنها أموال خاصة يحاسب عليها أصحابها ، فى جامعة قطر لانها لاتخضع للجهاز المركزى للمحاسبات وليست ضمن موارد الدولة مصروفاتها ويقدم تقرير فى آخر العام للدولة مانحة المال وقد أفادت جامعة دولة قطر بصحة الصرف وأعتمدت كافة الواجهة التى تم فيها الانفاق ووجهت الشكر والعرفان للدكتور سليمان على مجهوداته ورعايته لطلاب دولتهم رغم قطع العلاقات السياسية مع مصر ، ولم يكن ذلك خاصا بهذا الامر وحده بل بكافة البحوث



المنووحة من جهات أجنبية طالما ينص عقد الاتفاق فيها على عدم خضوعها لميزانية الدولة أو تدخل ميزانية الجامعة بحيث يقال أنها تخضع للرقابة الحسابية لادولة فالجهة المانحة وحدها هي صاحبة الحق في مراجعة أموالها .

وما أن جرى ماحدث للدكتور سليمان من اتهامه ووضع أمواله تحت الحراسة فسحبت جامعة قطر طلابها من مصر وأودعتهم الى جهة أجنبية أخرى وهكذا خسرت مصر موردا ماليا عملة صعبة لمركز الحاسب العلمى . وأنذات الطلاب من أقامة ونشاط ثقافى وأجتماعى وقبل كل هذا وبعبده فقدنا الاشراف العلمى المصرى على الطلاب العرب وأهتزت ثقة الدول الاجنبية فى بلدنا مصر وقال المسئولون فى جامعة قطر أنهم كانوا يثقون ثقة ماطقة فى الدكتور سليمان وطالما أقصى عن رئاسة الجامعة فلنسحب طلابنا من مصر .

### ما هى الطبيعة القانونية لقرار مجلس الوزراء

والذى يؤكد هذا الذى أقول ؟ هو ان هذه الاموال ليست أموالا عامة وإنما هى مال خاص بالجهة الاجنبية المانحة أنه فى ١٩٨٠/١١/٢٤ صدر قرار مجلس الوزراء المصرى .

ونشر فى الصحف فى ١٩٨٠/١٢/٣ وقدمته لعدالتكم بجلسة الامس ، بمقتضاه تخضع البحوث الاجنبية لرقابة الدولة ونود أن نوضح طبيعة هذا القرار بتسائل نرى أنه لازم وضرورى . . فما هى الطبيعة القانونية لقرار مجلس الوزراء المشار اليه هل هو قرار منشئ أم قرار كاشف ، ولاشك أنه قرار منشئ لوضع قانونى جديد من تاريخ صدوره طبقا لقاعدة سريان القانون من حيث الزمان ، ولو كانت تلك البحوث تخضع من قبل لاشراف الدولة لما كان هناك حاجة لصدور قرار بذلك من مجلس الوزراء فى التاريخ المشار اليه ومع كل ذلك ، وبرغمه ، فما هى الماخالفات الادارية التى نسبت الى الدكتور سليمان ومعه الدكتور عبد العزيز البيومى الذى اختاره معه الدكتور سليمان للاشراف على الدورات الطلابية ومع التسليم بسلامة وصحة الصرف ؟ نسبت اليه أنه أنفق المال الفائض الوافد من جامعة قطر فى ثلاثة أمور :

أولها مؤتمرا للعلماء البيولوجيين العرب والثانى عن بعثة لبعض طلاب هندسة عين شمس والثالث عن مساهمة لجمعية تشجير مصر



الجديدة ، كفاك فخرا يادكتور سليمان ان مذبحة الاشجار تقوم في ظل  
ربوع مصر حتى حوالوها من حدائق خضراء غناء الى صحراء جرداء  
فساهم الرجل بشيء من الفائض في إعادة تشجير مصر الجديدة  
هل هذه مخالفة أو جريمة ؟ طلاب بكلية الهندسة متفوقون في دراستهم  
أرسلهم في بعثة تدريبية للخارج وليس هناك اعتمادات في ميزانية  
الجامعة للصرف عليهم فساهم في أيفادهم يستزيدون علما ومعرفة فهل  
هذه جريمة رئيس الجامعة ؟ ثم أخيرا مؤتمر البيولوجيين العرب وليس  
هناك اعتمادات مدرجة في ميزانية الجامعة في هذا الشأن قام  
الدكتور سليمان بعقد هذا المؤتمر ووفد اليه العلماء من كافة الدول  
العربية رغم قطع العلاقات السياسية ، ومع ذلك فقد حضروا الى  
مصر وإكانة الدكتور سليمان العلمية وفدوا يستفيدون من علماء مصر ،  
وبعد ذلك يسأل عن مخالفات إدارية ؟؟

لو كانت أموال قطر أمولا عامة .. تخضع لرقابة الدولة أو أجهزتها  
المحاسبية وهذا ليس صحيحا - لقلت كفانا بيروقراطية وكفانا تعقيدا  
وتخلفا عن الدول التي سبقتنا وقد كنا من قبل أصحاب أعرق حضارة  
وعلم ومعرفة ..

وأخيرا ياسيدى الرئيس حضرات المستشارين الاجلاء لقد كان الدكتور  
عبد العزيز سليمان ضحية من ضحايا الازدواج في الاختصاص والاسهال  
التشريعى فوضعت عليه الحراسة وعلى أسرته وهو عالم شامخ جاوز  
الستين عاما من العمر ومع ذلك فانه بحكم قانون العيب أصبح قاصرا  
وعين عليه وعلى أسرته قيم أو وصى هو الحارس من مكتب المدعى  
الاشتراكى ، فلما وضع أمواله تحت الحراسة باعها وراح يشتري له  
مالا ، فهو لا يملك من أمر نفسه شيئا ، باع له وأشتري ، ما هو مش  
بيدخن سجائر يعنى لو كان راح يشتري علبة سجائر من نوع معين  
القيم عليه يقول له أشتري صنف أرخص ، لانك يارئيس الجامعة  
محروس .. محروس منا ونحن قوام عليك ..

ولا يفوتنى في هذه المناسبة أن أشير الى ما جاء في ختام حكم محكمة  
القيم حيث قررت نفقة شهرية له ولزوجته الدكتور سعاد وابنته الدكتور  
نانسى وابنه المهندس أحمد هي مرتباتهم التي يتقاضونها شهريا نظير  
عملهم في الدولة ..

هل تصدقون هذا يا حضرات المستشارين كثر خيرك يا محكمة القيم

الى محترمتوش الناس دول من مرتباتهم وترغموهم على العمل فى الوظيفة  
بدون أجر حتى يتصوروا جوعا ويمدون الايدى الشريفة الطاهرة طالبين  
بدون أجر حتى يتصوروا جوعا ويمدون الايدى الشريفة الطاهرة طالبين  
المساعدة سائلين الحاجة لتسيير أمور حياتهم ، وكانت تصفية الاموال  
بمعرفة الحارس الاشتراكى كالاتى : -

٢٤٢٠ جنيها رصيد حساب الخاضع فى فرع عدلى فى ١٢/٣١ ، العقار  
عدد ٢ شقة تمليك مشتركى الخاضع من شركة التعمير والمساكن الشعبية  
بمعرفة جهاز المدعى الاشتراكى يعنى الى اشتراهم هو المدعى الاشتراكى  
لما باعوا الهيكل الخرسانى فى مدينة نصر والذى كان قد اشترى الارض  
التي بناه عليها من جمعية الاسكان لاعضاء هيئة التدريس بجامعة  
عين شمس سنة ١٩٦٢ وكان سعر المتر وقتذاك أربعة جنيهات وأرتفع  
سعر المتر الان الى مائة جنيهه تقريبا والبناء الخرسانى الذى لم يتم  
ثابت أنه من قرض من البنك العقارى المصرى وقد شهد بذلك السيد  
رؤوف شلبي مدير عام البنك قرض قدره ٤٥ ألف جنيه ، وشيك لابنه  
أحمد قيمته أربعين جنيها ٠٠ تصوروا يا حضرات المستشارين ٤٠ جنيها  
ويحطوها تحت الحراسة أما المصيبة الكبرى بل الفضيحة العظمى أنهم وضعوا  
تحت الحراسة أثاث ومحتويات مسكن الزوجية لابنته الدكتور فنانسى  
والتي تزوجت من حوالى ست سنوات وثمان مابها من منقولات ٨٤٤٥  
جنيها مبلغ مدين لشركة تاكى بالتقسيط قدره أربعة آلاف جنيه ، وكان  
تأثيث مسكنها من مهرها ومصاغها وشبكاتها ، ده الاوضه النهارده  
بيشتريها تجار المال الحرام ويدفعوا قيمتها ٣٠ ألف جنيه وأربعين ألف  
جنيه ، ده كل أثاث ابنته لا يساوى ثمن حمام مستورد من الى بنشوفه  
كل يوم فى التليفزيون وتوضع سيارة ابنه المهندس أحمد - ماركة  
هوندا - مشتراه عام ١٩٧٧ قبل تولى أبيه رئاسة الجامعة ، وعفش بيت  
الدكتور سليمان نفسه وزوجته الدكتور سعاد قدر بثلاثة آلاف جنيه ، بقى  
الدكتور سليمان لو انه كان يسعى وراء كسب حرام كما راح الاتهام الظالم  
يوجه اليه ، لما أنفق من فائض أموال قطر على المؤتمرات العلمية  
أو تشجير المدينة أو أيفاد طلاب هندسة عين شمس لبعثة تدريبية  
للخارج ولوضعها فى جيبه أو أضافها الى مكافآته المتواضعة التي كان  
يتقاضاها مساوية لزملائه جميعا ، وكان من أغرب الامور ان تضاف  
الى ذمة الدكتور سليمان كمال حرام فى تضخم ثروته مرتبه الذى كان يتقاضاه  
بالاضافة الى رواتب أفراد أسرته ٠٠ هل تصدقون هذا يا قضاة مصر  
الشرفاء ؟ ثم أتعجب حين يتولى المدعى الاشتراكى سداد ديون

عبد العزيز سليمان للبنك العقاري وكانت مقسطة على ثلاثين عاما فيسدد لها من قيمة أرضه التي ارتفع ثمنها شأن ارتفاع الاسعار الريح في أراضي البناء ، فيقوم بالسداد المعجل مع دفع الفوائد . وكذلك الحال بالنسبة لليون أثاث مسكن الدكتور نائسي لشركة تاكي يسدد لها معجلة وكانت على أقساط شهرية .

وبعد كل ذلك يتقاضى الحارس ٥٪ مما تبقى له من مال نظير النفقات الادارية . هل هذه حقائق أم ضرب من ضروب الخيال ؟ هذا الذي رأيتموه وسمعتموه طيلة عشرة أيام كاملة بأمسياتها في جلسات الجيلة .

كانت هذه هي محصلة ثروة الدكتور سليمان وأسرتة والتي أنتهت الى أنه يملك مع أسرته مبلغ ٢٤ ألف جنيه مودعه لدى المدعى الاشتراكي منها عشرة آلاف جنيه على ذمة المهندس الذي كان يقوم على بناء بيته . وهي في مجموعها لاتصل الى ثمن سيارة متواضعة يركبها سباك في عهد الانفتاح العظيم ، هل اشترى الدكتور سليمان الضباع والمزارع وأثث بيته بالرياش والثريات ، هل هرب الاموال ، هل أفسد الذمم ؟؟ .

## من أجل بناء مجتمع

### النقاء والطهارة

#### سيادة الرئيس في حضرات المستشارين

يجب من الان ونحن في عهد الرئيس القدوة الذي قال اننى أريد الطهارة والنقاء وسأحارب الفساد ولا مكان لوساطة أو شفاعاة أو قرابة . يجب على الجهات المعنية والمستولة أن تطارد الفاسدين والمنحرفين وأثرياء المال الحرام وأن نتتبعهم في كل مكان ولا يلوثوا الشرفاء ونظيفي اليد . وأنقياء الضمائر والذمم الذين عاشوا وكدحوا طيلة أربعين عاما شرفوا وتخرج على أيديهم العديد من العلماء والباحثين .

من أجل مصر ومن أجل بناء مجتمع النقاء والطهارة ، وأن كنت قد أثقلت على عدالتكم ولكن سعة صدركم كانت شفاعتى لن أقول الا كلمة أخيرة ، أنكم محكمة تاريخ ، محكمة جنيات للتاريخ أننا مازلنا نذكر بكل فخر وأعزاز عبد العزيز باشا فهمى حين كان رئيسا لمحكمة النقض

وعرضت عليه قضية مقتل مأمور مركز البدارى وكانت محكمة الجنايات قد حكمت على قاتله بالاعدام ، ومحكمة النقض كما هو معلوم محكمة قانون ، وليست محكمة موضوع ، فوجد الحكم صحيحا من وجهة نظر القانون وتوافر أركان الجريمة فضلا عن ظروفها المشددة من سبق أصرار وترصد فلم يملك الا رفضه الطعن بالنقض ولكنه في ختام حكمه أهيب بولى الامر - الملك فؤاد الاول آنذاك - أن يخفف حكم الاعدام على المتهم. وقال كلمته المشهورة : وأن كان الحكم صحيحا من الوجهة القانونية إلا أنه ثبت المحكمة من أطلاعها على أوراق الدعوى ان تصرفات مأمور مركز البدارى كانت كلها أجرام فى أجرام مع المتهم وعائلته ، وأعيب بكم تخفيف حكم الاعدام ، وبالفعل استجاب الملك لنداء القضاء وخفف العقوبة من الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

### الطالبة بتعديل قانون العيب

هذا هو قضاؤنا فى رسوخه وشموخه ، مازلنا نسير على هديه ونهجة ولم ينفصل قضاء عبد العزيز باشا فهمى عن قضائكم الذى نقف أمامه . ولذلك أهيب بهذه المحكمة أن تضمن حكمها - ان لم يلغ قانون العيب فسواء وأقلام الشرفاء من رجال القانون فى مصر - والى ان يلغى بأذن الله أرجو أن تهيب المحكمة بالمشروع بتعديل قانون العيب بحيث لايجوز للمدعى الاشتراكى اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فى الاحوال المبينة فى المادة ٢٠٨ اجراءات جنائية ( وهى الخاصة بالاموال العامة ونحو النائب العام فى فرض الحراسة ) متى كانت النيابة العامة تتولى التحقيق فيها ، وذلك أن قضية الدكتور عبد العزيز سليمان ليست قضية فرد وأنما هى قضية مجتمع بأسرة ، بل قضية سلامة التصرفات القضائية التى تمس أموال الناس وحررياتهم ، قضية الوطن الذى نتطلع دائما أن تكون رايته عالية خفاقة يستظل فيها المواطنون كافة بظل القانون والعدالة والمساواة .

وفقكم الله لتعلنوا على الملأ ما أصمم عليه من طلب القضاء ببراءة الاستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان .



وترافع الاستاذ صبرى شنوده : وتناول موضوع القضية بجوانبها  
القانونية والموضوعية وتقدم للمحكمة بمستندات هامة تتضمن :  
التاريخ العلمى والتدرج الوظيفى للدكتور عبد العزيز سليمان ،  
وشهادات التقدير الممنوحة له من الهيئات المصرية والاجنبية التى تشيد  
بمجهوداته رائدا من أكبر رواد العلم فى الشرق الاوسط . كما شرح وأوضح  
موقف موكله من مشروع الملايا والدورات التدريبية لفود طلاب قتل  
وقال أن أشرف المتهم د . سليمان كان من قبل الممول الأمريكى والعربى  
لصفته الشخصية ، وأضاف أن أموال المشروع لاتخضع لرقابة الدولة .  
وهذه المستندات قدمها عاطف الحسينى المحامى فى القضية وأمرت  
المحكمة بأرفاقها بملف الدعوى وقال : اننا نترك أمرا حوته هذه  
المستندات من بيانات وموضوعات لتقدير المحكمة على ضوء الوقائع  
الثابتة فيها . . .



U. S. NAVAL MILITARY MEDICAL DEPARTMENT  
FLEET POST OFFICE  
NEW YORK 00087

● 2010年10月1日

8 June 1980

10 FEB 17 1964

In regard to the budget report expenditures and other technical reports required by the Office of Naval Research, this is to certify that these reports in regard to project (ONR N00014-77-G-0044, 40704-B22/00-28-77) on "Entomological and Parasitological Studies in Relation to Malaria and its Responsible Vectors in Egypt" have been properly submitted for the years 1977, 1978 and 1979.

*[Signature]*  
R. H. GARDIN, P.D.  
COLUMBIA



١٩٨٠ - ١٩٨١

بنا بطلان التقرير المعلق من جهة النيابة العامة  
المعدلة لجهة النيابة العامة. فلهذا فإن  
النتيجة - يرد عليها ما نشره في الجريدة الرسمية ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ -

وہ ہوتے ہیں  
جس سے وہ ہوتے ہیں  
اور یہ ہے کہ

۵۰۰

موقوفہ عقیقہ میان انور داری

استاذنا الفاضل الدكتور محمد الفزيع عليه السلام

مباح المری

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لبيادهم المفضل مع دستور مباح في الحساب مقابلته جبر

لَا تَنْتَهِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِأَنَّهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ

لیسہ اظہارِ فانی صاحبزادہ و قد علامۃ و صاحبزادہ عالم دہلوی سجادِ عالم

مع قبل حد اعلیٰ حد شد مرتب ملوک ۵۰ سبب از هم مع ۱۴

المفترضين انفسهم انفراد لسانهم ولفظاً وقد علمت هذا

مدرسه معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه

انفع من قبله

اللعن والارهاق بنو المعتمد وملك آل من آت مستجاب

درجائی نفاذ و توسیع نفاذ لایہ نفاذ سیحی الموضع علم

علمت ، الى ان يدسها ثم وهو الغرض لبقوله (الافيه)

بسم الله الرحمن الرحيم

نقد سید احمد مختار

محلہ: اربعہ (۱) و (۲) و (۳) و (۴)

موجودہ سہ ماہیہ کے لئے

ذکر بسیار دشوار و ناممکن است

خاتمه بلوچ

[illegible]

• • • • •

• • • • •

وہاں سے اس نے اپنے گھر کی طرف لوٹ آیا۔

بسم الله الرحمن الرحيم

(continued)

[illegible]



مسودة

- ١ -

مع مضمون ما رآه رؤسها فانه ان كان

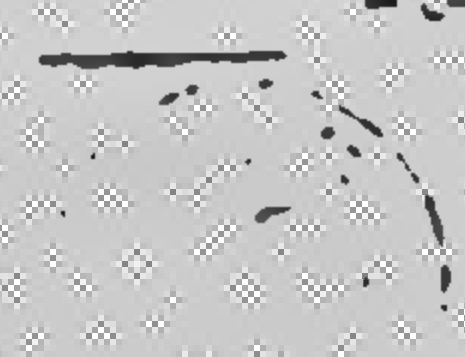
- رقم ١١ الدخول / بعد ما رآه انه امانة القسم . او ان مضمون الخامس بالقسم .
- لا يخلو من التامة من اعم او لا يراه .

- خارج ١٩٩٠/٢/١٦ عدد الامتاع م جميع الامتاع . قسم ١١ حال من السيد .
- التلة وقرعها من مائة مثلاً . قسم ١١ حال والساعة من مائة الادارة . وتماهين
- الدخول / تحت هاتم الحشر القسم . وانها مع السيد الامم . ون وجود مائة بها .
- ان هم مائة التامة اعم . ولفظ لم يتر است في هذا الموضع من قبل التلة .

السر :

- سورة الصبر و عدم الغلاف قسم ط الاطفال . ونهين الامتاع التامة قسم ١١ الاطفال
- مودف حسن انتظام العمل .

رئيس هيئة ادارة  
( محمد عبد الحافظ شمس )



التاريخ ١٩٨٠/١/١٩

التوقيع

- بيرة رقم (١١) السيد احمد شمس / مدير كمال علم
- وهو انتم والبعث العلم
- سورة رقم (١١) السيد السيد / مهران شمس
- وهو فنون مجلس اسس
- سورة رقم (١١) السيد الاشهاد الدكتور / جامعة من

مسودة

(١٨١٩٤٠)

بسم الله الرحمن الرحيم  
بدرى حداد

الموضوع : بشأن احياء اساذة قسم طب الأطفال بال  
كلية طب عين شمس على عدم صلاحية  
الدكتورة نعمت هاشم عز نور الدين  
لرئاسة قسم طب الأطفال .

مذكورة

الرقابة الادارية  
مجلس

مجلس :

ورد لهيئة الرقابة الادارية اخبار تتضمن ما يلي :

- ١- صدور قرار السيد عبد كلى اكد جامعة عين شمس بغياب الاستاذة الدكتورة / نعمت هاشم عز نور الدين بالاشراف على مجل. قسم طب الأطفال . وتم صدور قرار السيد رئيس جامعة عين شمس باحالة السيد تريا تريا محلل ناديب .
- ٢- الدكتورة / نعمت هاشم تريا : معاملة رملتها والمعلمين معها بالنقص . الامر الذى دعا معلم المعلمين بالنقص الى عدم التعاون معها مما قد يهدد استمرار سير العمل وروح التعاون بين المعلمين بقسم طب الأطفال .

نتيجة البحث :

- ١- بتاريخ ١١٧٨/١/١ صدر قرار رئيس جامعة عين شمس رقم ١٥٩ باحالة الاستاذة الدكتورة / نعمت هاشم عز نور الدين استاذة طب الأطفال بكلية الطب جامعة عين شمس الى مجلس ناديب اعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمحاكمتها ناديبا لما هو مذكور اليها من سوء معاملتها لكل من يعمل معها من اعضاء هيئة التدريس والمعلمين بقسم الأطفال بكلية الطب ، والسبب الان لم يحدد قرار بتشكيل المجلس .
- ٢- بتاريخ ١١٧٩/٨/١ صدر قرار السيد عبد كلى اكد جامعة عين شمس بغياب الدكتورة / نعمت هاشم بالاشراف على مجل. قسم طب الأطفال . قال .
- ٣- فنحن نرى ان هذا القرار غير صحيح . فبالاذا قال . والمجلس لا يدير على الوجه المرسوم بالنقص لاحتكاك اعضاءها الدائم برملتها المعلمين بالنقص . لوجود مشاكل قد يهدد استمرار العمل .

## الفصل الرابع

(البـررارة)

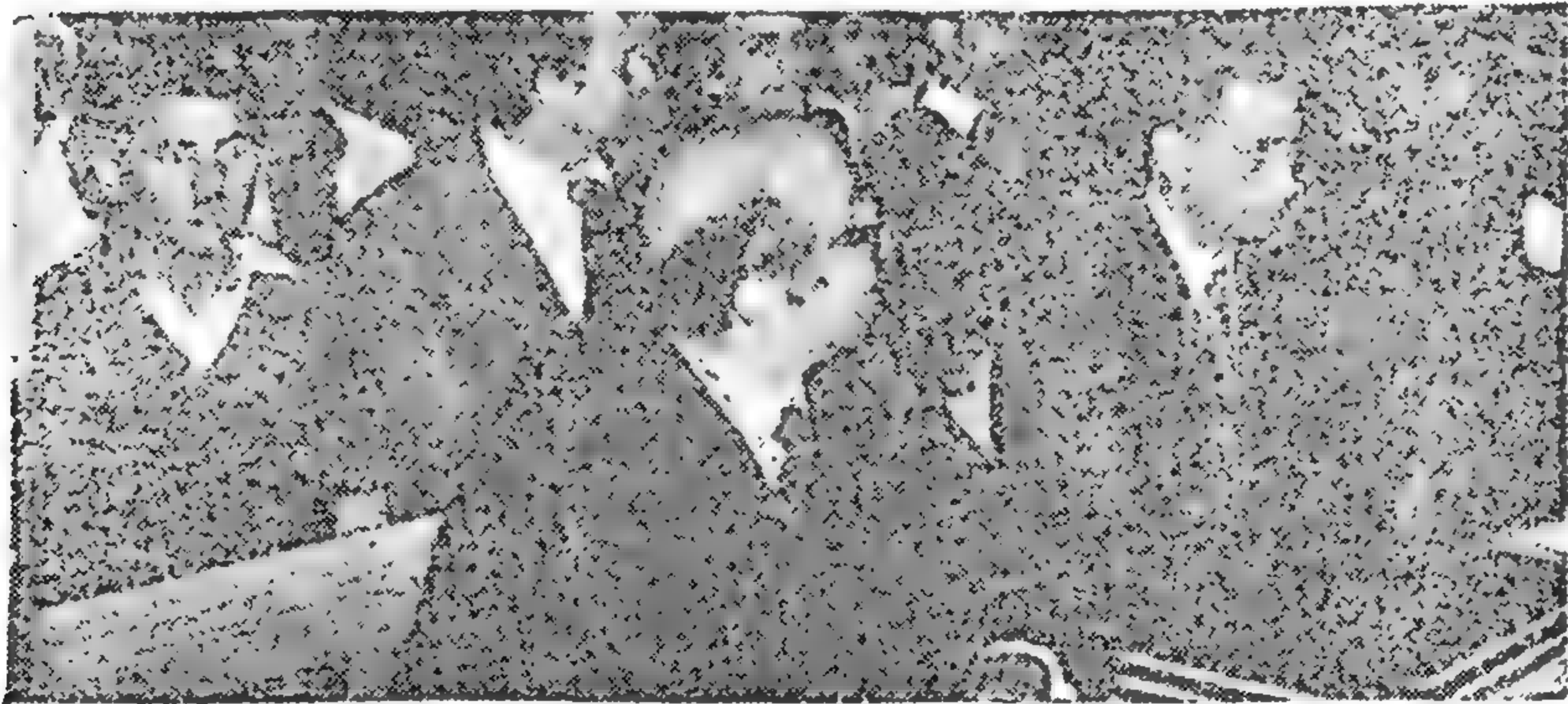
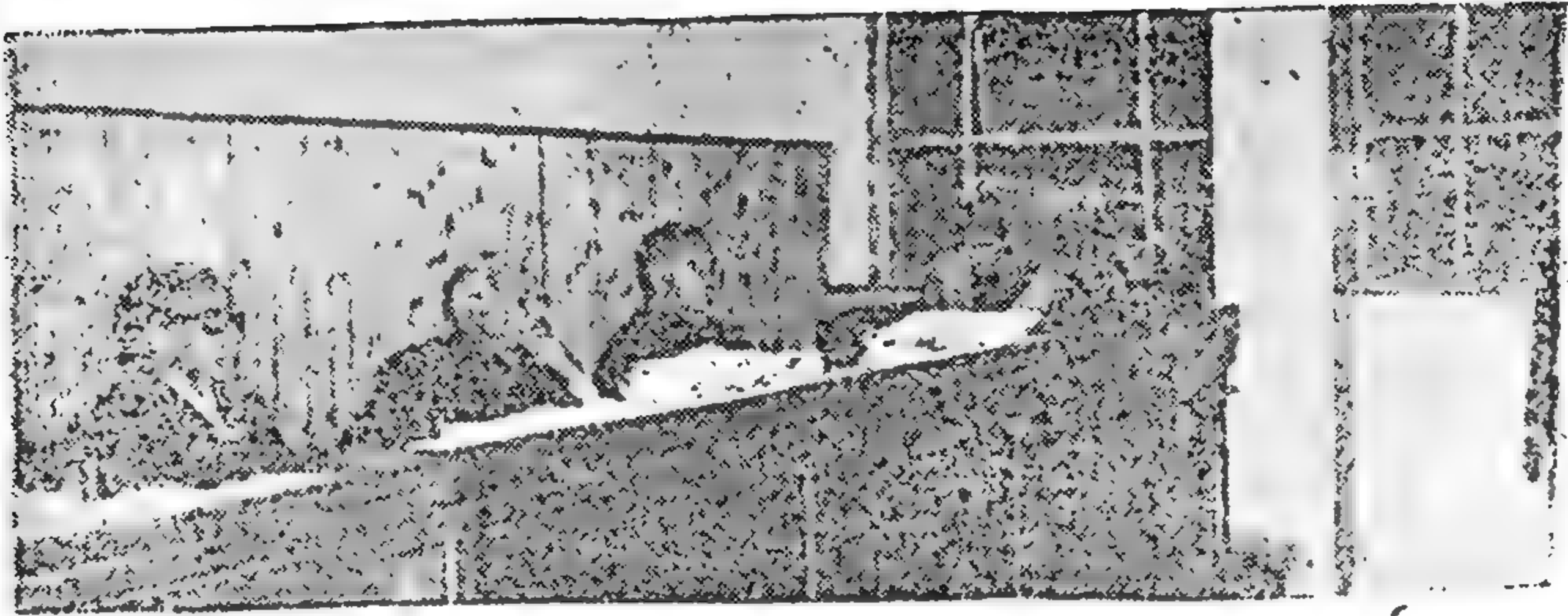
\* مدخل في سطور

\* نص الحكم

\* الحثيات







هيئة المحكمة برئاسة المستشار عادل صدقي وعضوية المستشارين  
محمد عبد العظيم حمزه وسلامه مجلى حنا والاستاذ أحمد عبد العال  
وكيل النائب العام بامانة سر سيد ابراهيم . . ويتوسط  
د. عبد العزيز سليمان الجمهور في يوم نطق الحكم الصادر ببراءته . . .

## البيرة

**مدخل لنص حكم البراءة :**

وقد شهدت قاعة محكمة جنايات القاهرة جلسات مثيرة في يناير عام ١٩٨٢ عقدت فيها ليل نهار على مدى خمسة عشر يوما حققت فيها

القضية تحقيقا دقيقا ، وقد كان لرئيسها المستشار عادل صدقى •• وأعضائها  
المستشارين محمد عبد العظيم حمزه وسلامه مجلى حنا ••

دور هام وحيوى فيها قامت به المحكمة من تحقیقات واستجوابات  
للشهود الـ ٢٦ شاهدا والدكتور عبد العزيز سليمان •• بغية استجلاء الحقيقة  
وأقرار العدل فى هذه القضية الهامة التى تعتبر من أهم قضايا هذا  
العصر •• كما كان لوكيل النائب العام •• أحمد عبد العال ممثل الاتهام  
والدفاع من الاساتذة الدكتور أحمد فتحى سرور وعاطف الحسينى و ابراهيم  
عزت وصبرى شهوده المحامون دور فقال فى المناقشات الحادة التى دارت فى جلسات  
هذه القضية لايضاح الحقيقة وكشف الغموض فى وقائعها ••

وانتهت المحكمة الى تكوين عقيدتها فى آخر جلسة من جلسات  
المحاكمة بالتحديد يوم ١٣ يناير ١٩٨٢ باعلان حكمها فى ذات الجلسة  
باجماع الآراء لاعضاءها ببراءة الدكتور عبد العزيز سليمان وما هو منسوب  
اليه من تهم •• وقالت : ان كل ما اثير من اتهامات ووغائع ضده لاسند  
لها من المصحة والواقع •• ومن ثم تكون البراءة حتى مقضيا ••

والى القارىء أضع بين يديه النص الكامل لحكم البراءة الصادر من  
محكمة الجنايات فى القضية ••

### باسم الشعب

### محكمة جنايات القاهرة

المشكلة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار عادل صدقى رئيس  
المحكمة وحضور السيدين الاستاذين محمد عبد العظيم حمزة ، سلامة مجلى حنا  
المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة ••

والسيد الاستاذ أحمد عبد العال وكيل النيابة والسيد / سيد ابراهيم

أمين سر المحكمة ☐

## أصدرت الحكم الآتى :

فى قضية النيابة العامة رقم ٤٠٧٩ سنة ١٩٨١ الوايلى ( ورقم ٢٩٢ سنة ١٩٨١ كلى ) ورقم ٦ كسب غير مشروع .

### [ الديباجه وقرار الاتهام ]

#### ضد

عمره : سنه ، وصناعته : وسكنه :

عبد العزيز عبد الحافظ سليمان :

وحضر الاساتذة عاطف الحسينى وفتحى سرور وصبرى شنودة  
الحامون الموكلون للدفاع عن المتهم :

بعد سماع امر الاحالة وطلبات النيابة العمومية وأقوال الشهود -  
والموافقة - والاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى العمومية أقيمت ضد عبد العزيز عبد الحافظ سليمان  
وأسندت اليه فيها أنه فى خلال الفترة من ١٨/٥/١٩٧٧ الى  
٣٠/٧/١٩٨٠ بدائرة محافظة القاهرة .

بصفته موظفا عاما - خاضعا لاحكام قانون الكسب غير المشروع  
( رئيسا لجامعة عين شمس ) حصل لنفسه ولزوجته الدكتور سعاد  
أبو السعود السيد ولابنيه أحمد ونانى عبد العزيز عبد الحافظ سليمان  
على كسب غير مشروع مقداره ٤٢٠ر٤٩١ر١٨٠ جنيه ( مائة وثمانون  
ألفا وأربعمائة وواحد وتسعون جنيها وأربعمائة وعشرون مليما ) بسبب  
استغلال الخدمة ونتيجة لسلوك مخالف لنصوص قانونية عقابية  
وتمثل المبلغ المذكور فى شراء السيارات أرقام ١٨٥٠٨٩٥ ، ١٩٨٩٠٤ ،  
٢٨٩١٠٢ ، ٨٩٦٧٨ مالاكى القاهرة . والبالح ثمنها ٣٠٠ر٦٦٣٧٨  
( ستة وستون ألفا وثلثمائة وثمانية وسبعون جنيها وثلثمائة مليم ) .  
وشراء المشقة رقم ٣٠١ بالعقار رقم ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة  
بمدينة نصر والتي دفع مقدما لثمنها مبلغا قدره ١٢٠ر٦٦١٣ ( ستة



آلاف وستمائة وثلاثة عشر جنيها ومائة وعشرون مليما ) وأقامة مبان مكونة من ستة طوابق بالعقار الكائن بالمنطقة رقم ١٢ بلوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر وبلغت تكاليفها ٩٠٠٠٠ ج ( تسعون ألفا من الجنيهات ) وشراء العقار رقم ١٩٢ شارع الحجاز بمصر الجديدة - ودفع مقدما لثمنه مبلغا قدره ١٧٥٠٠ ج ( سبعة عشر ألفا وخمسمائة جنيه ) وذلك بان استغل منصبه كرئيس للجامعة - وعمد مع آخرين الى اختلاس وتسهيل الاستيلاء على أموال عامة خاصة بمشروعى أبحاث الملاريا والدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر والى الاضرار بأموال ومصالح الجهة المعهود اليه الاشراف عليها بحكم وظيفته على النحو المبين بالاوراق وتحقيقات المدعى العام الاشتراكى فى الدعوى رقم ٢ لسنة ١٠ اق عامة عليا فتمكن بذلك من الحصول على المال المؤتم المشار اليه والذى يمثل زيادة طرأت على ذمته المالية بعد توليه الخدمة لانتناسب مع موارده - وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها .

وطلبت هيئة الكسب غير المشروع أعمال المواد  $\frac{1}{1}$  و  $\frac{1}{3}$  و ٥ ب و ٩ ، ١٠ ، ١٤/٢ و ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع .

وحيث ان هذه الدعوى أحيلت الى هذه المحكمة لحاكمه المتهم المذكور والوصف المبينين يأمر إحالتها .

وبجلسة اليوم سمعت الدعوى كما هو مبين تفصيلا بمحاضر الجلسات .

الوقائع :

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والتحقيقات التى أجريت وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانونا حيث أن الدعوى العمومية - أقيمت ضد عبد العزيز عبد الحافظ سليمان وأسندت اليه فيها أنه فى خلال الفترة من ١٨/٥/١٩٧٧ الى ٣٠/٧/١٩٨٠ بدائرة محافظة القاهرة :

بصفته موظفا عاما - خاضعا لاحكام قانون الكسب غير المشروع



( رئيسا لجامعة عين شمس ) حصل لنفسه ولزوجته الدكتور سعاد أبو السعود السيد ولابنيه أحمد ونانسي عبد العزيز عبد الحافظ سليمان على كسب غير مشروع مقداره ٤٢٠ر٤٩١ ١٨٠ جنبه ( مائة وثمانون ألفا وأربعمائة وواحد وتسعون جنيها وأربعمائة وعشرون مليما ) بسبب استغلال الخدمة ونتيجة لسلوك مخالف لنصوص قانونية عقابية - وتمثل المبالغ المذكورة في شراء السيارات أرقام ١٨٥٨٩٥ ، ٩٨٩٠٤ ، ٨٩٦٧٨ ملاكى القاهرة والبالغ ثمنها ٣٠٠ر٦٦٣٧٨ ( ستة وستون ألفا وثلاثمائة وثمانية وسبعون جنيها وثلاثمائة مليم ) وشراء الشقة رقم ٣٠١ بالعقار رقم ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر والتي دفع مقدما لثمنها مبلغا قدره ١٢٠ر٦٦١٣ ( ستة آلاف وستمائة عشر جنيها ومائة وعشرون مليما ) وأقامة مبان مكونة من ستة طوابق بالعقار الكائن بالمنطقة رقم ١٢ بلوك ٤٤ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر وبلغت تكاليفها ٩٠٠ر٠٠٠ ج - ( تسعون ألفا من الجنيهات ) - وشراء العقار رقم ١٩٢ شارع الحجاز بمصر الجديدة - ودفع مقدما لثمنه مبلغا قدره ١٧٥٠٠ ( سبعة عشر ألفا وخمسمائة جنيه ) - وذلك بان استغل منصبه كرئيس للجامعة - وعمد مع آخرين الى اختلاس وتسهيل الاستيلاء على أموال عامة خاصة بمشروع أبحاث الملاريا والدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر والى الاضرار بأموال ومصالح الجهة المعهود اليه الاشراف عليها بحكم وظيفته على النحو المبين بالاوراق وتحقيقات المدعى العام الاشتراكي فى الدعوى رقم ٢ لسنة ١٠ اق حراسات وتحقيقات نيابة الاموال العامة العليا المقيدة برقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر أموال عامة عليها فتمكن بذلك من الحصول على المال المؤتم المشار اليه والذي يمثل زيادة طرأت على خدمته المالية بمد توليه الخدمة لاقتناسب مع موارده - وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها .

١ و ٢

( وطلبت هيئة الكسب غير المشروع أعمال المواد ١ - و ٥ ب )

١ و ١٠ و ٢/١٤ ، ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع .

أدلة الاثبات التى استندت اليها هيئة الكسب غير المشروع :

وأستندت فيما ادعته الى أقوال كل من فاروق كامل اسماعيل مدير عام خبراء شمال القاهرة وزميله زكريا على الكردى - وروميل يوسف -

والى أقوال **نبيل عشوش** عضو الرقابة الادارية و**مجدي جبريل شحاته** - وزميله **محمد أمين قناوى** المدرسين بكلية العلوم بجامعة عين شمس - و**عادل محمود جاد** المدرس بكلية العلوم - و**عادل ابراهيم حجازى** مردان الاستاذ المساعد بذات الكلية - و**نجاة حكيم عياد** أمينة مخزن الكلية المذكورة و**محاسن يحيى محمد** وكيله الحسابات ومندوبة الخزانه بها و**عزت مصطفى مصطفى** رئيس الشعبة العاشرة بالجهاز المركزى للمحاسبات - **محمد أحمد عمار** وكيل وزارة التعليم العالى - وأمين عام جامعة عين شمس سابقا - ومن أقوال **أحمد العرب حسين** المدرس المساعد بكلية العلوم - والى اقرارات الذمة المالية للمتهم - وما أسنده اليه المدعى العام الاشتراكى - ومما ورد بحكم محكمة القيم الصادر ضد هذا المتهم والذي تأيد من المحكمة العليا للقيم ومما ورد بتحريرات الرقابة الادارية .

اذ شهد **فاروق كامل اسماعيل** مدير عام خبراء شمال القاهرة - بالتحقيقات بأنه تنفيذا لقرار نيابة الاموال العامة العليا بتشكيل لجنة محاسبة من خبراء شمال القاهرة لفحص موضوعات تتعلق ببعض الانحرافات المالية بجامعة عين شمس ، شكلت اللجنة برئاسة وعضوية كل من : **زكريا على الكردى وروميل يوسف ينى** ، وبإشراف اللجنة تم فحص ثلاثة موضوعات أولها خاص بشراء معمل الابحاث المتنقل لمشروع الملاريا بكلية العلوم جامعة عين شمس خلال عام ١٩٧٧ .

والموضوع الثانى يتعلق بشراء أربع سيارات خاصة بالمشروع المشار اليه .

وتختص ثالثها بموضوع حسابات طلاب دولة قطر بمركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس ، وأنه بفحص الموضوع الاول - تبين شراء المعمل المتنقل ومستلزماته باسم كلية علوم جامعة عين شمس من شركة **هايكل جورداث** بانجلترا لقاء ثمن قدره ٤٥٩٦٠٥٥ جنيهها استرلينيا دفع من الدعم الأمريكى لمشروع الملاريا المودع ببنك مصر فرع قصر النيل بموجب شيكات باسم الدكتور **شريف السعيد** المدرس بالكلية والمشفّر المساعد على المشروع ووصل ذلك المعمل الى ميناء الاسكندرية بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٨ وافرج عنه جمركيا فى ٦/٢/١٩٧٨ - وثبت للجنة انه أعيد شراء المعمل ومستلزماته السابق شراؤها من إنجلترا باجراءات مصطنعة وصوريه بدأت بطلب تقدم به الدكتور **شريف السعيد** قبل وصول المعمل من إنجلترا الى المتهم للموافقة على شراء معمل متنقل لبحاث الملاريا من بند البحوث

بميزانية الجامعة - فوافق المتهم بصفته رئيسا للجامعة على ذلك وأجريت ممارسة صورية بواسطة لجنة مشكلة من الدكتور شريف السعيد وآخرين وأرست العطاء على شركة **تاكو أكسبورت** وأعتمد هذا الاجراء الصوري من المتهم بصفته رئيسا للمشروع ومن زوجته الدكتور **سعاد أبو السعود** رئيسة قسم علم الحشرات بالكلية - ثم اصطنعت مخاض صوريه أخرى لاثبات مطابقة العمل المزعوم للمواصفات وأضافته الى مخازن كلية العلوم بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ - وحرر الدكتور شريف السعيد في ذات - التاريخ مستندا يفيد استلامه العمل المشار اليه ابراء لذمة أمينة المخزن - كما أنه يشهد أنه دفع من ميزانية الجامعة ثمنا لهذا العمل مبلغ ٢٠٣٠٠ جنية بناء على فاتورة صورية صادرة عن الشركة سالفة الذكر - وأنه تكرر شراء الخيام الجانبية للمعمل بمبلغ ١٩٠٠ جنية من مكتب **أسكا العلمي** في ١٩٧٨/١/١٥ بموجب اجراءات توريد مصطنعة - وأوضحت اللجنة أن تتبعه اختلاس المبالغ سالفة البيان والمنصرفه باسم مكتب **أسكا العلمي** تقع على عاتق المتهم بصفته رئيسا للمشروع من النواحي الفنية والمالية والادارية وزوجته وباقي أعضاء اللجنة .

ويشهد أيضا - بأن فحص موضوع السيارات كشف عن شراء ثلاث سيارات للمتهم وزوجته الدكتور **سعاد أبو السعود** وابنته **نانسي** من شركة **منصور شيفروليه** بلغت قيمتها ٥٠٠٠ ر.٣٧٧٠ جنية - ودفع هذا المبلغ من أموال الدعم الأمريكى المودع بالحساب الجارى رقم ٦١١٣ بنك مصر فرع قصر النيل باسم مشروع الملايا - كلية العلوم جامعة عين شمس وتبين للجنة أن هذه السيارات ظلت على أسماء مالكيها ولم تضيف الى المشروع أو الى موجودات أى جهة رسمية .

كما يشهد بأن فحص موضوع حسابات طلاب دولة قطر بمركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس كشف عن أجمالى المبالغ الواردة لحساب الدورات التدريبية هي ١٩١٤٦٤ دولارا أمريكيا خلال الفترة من ١٩٧٧/٧/٣٠ الى ١٩٨٠/٦/٢٢. وان ما تم تحويله الى مركز الحساب العلمى هو مبلغ ٢٥٧٥٠ دولارا أمريكيا فقط وان رصيد هذا الحساب المودع بالمصرف العربى الدولى في ١٩٨٠/٦/٢٢ هو مبلغ ٣٢٣٧٤٦ دولارا أمريكيا - وهناك مبالغ جملتها ١٣٢٤٧٦٥٤ دولارا صرفت بشيكات من الحساب المذكور ولم يتم بعد التعرف على أوجه صرفها .

ويشهد أيضا بأن الاموال الواردة لمشروع الملاريا عن طريق الدعم  
الامريكى وتلك الواردة من دولة قطر للاتفاق منها على طلابها المتحقين  
بمركز الحساب العلمى - هى أموال عامة - لان الدعم الامريكى كان بناء  
على اتفاقية رسمية - عقدت بين مصر وأمريكا ووافقت عليها جامعة  
عين شمس ووزارة الصحة والخارجية المصرية - لان هذا الدعم كان خصما  
من مخصصات مصر فى برنامج معونة فائض بيع الحاصلات الزراعية  
وبالتالى فان الدعم المذكور يعد مشروعا حكوميا من مشروعات  
الدولة له كيانه القانونى وأنشئ فى ظل قوانين الجامعة كما ان المبالغ  
الخاصة بالطلاب القطريين تعد بدورها أموالا عامة لانها مودعة بالمصرف  
العربى الدولى باسم الدورات التعليمية للوفود للاتفاق منها على الطلاب  
بمركز الحساب العلمى التابع للجامعة وهو وحدة ذات طابع مالى  
وادارى مستقل .

ومن شهادة كل من زكريا على الكردى رئيس أقسام الخبراء الحسابيين  
بمكتب خبراء شمال القاهرة - وروميل يوسف ينى خبير أول محاسب  
بمكتب خبراء شمال القاهرة بما يؤيد أقوال رئيسهما الشاهد السابق  
فاروق كامل اسماعيل .

ومما شهد به نبيل عبد الحميد عشوش - عضو الرقابة الادارية الملغاة  
مما لا يخرج عن أقوال الشهود سابقى البيان فيما يتعلق بشراء المعمل  
المتنقل من انجلترا وتكرار شرائه باجراءات صورية من شركة تاكو أكسبورت .

ومما شهد به كل من مجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قناوى لدرسين  
المساعدين بكلية العلوم بجامعة عين شمس - لشرائهما معملا ومستلزماته  
باسم جامعة عين شمس من لندن وبتكرار شراء هذا المعمل باجراءات  
صورية من السوق المحلية .

ومما شهد به عادل محمود جاد المدرس بكلية العلوم جامعة عين شمس  
بمضمون ما قال به الشاهدان السابقان .

ومما شهد به عادل ابراهيم حجازى مردان الاستاذ المساعد بكلية  
العلوم جامعة عين شمس من أن المتهم كان على علم بشراء المعمل المتنقل  
من السوق المحلية .

ومما شهدت به كل من نجاة حكيم غياد أمينة مخزن كلية العلوم جامعة



عين شمس ومحاسن يحيى محمد وكيالة الحسايات ومندوبية الخزانة بها  
من أن العمل المزعوم شراؤه من السوق المحلية لم يورد الى مخازن الكلية .

ومما شهد به كل من عزب مصطفى رئيس الشعبة العاشرة بالجهاز  
المركزي للمحاسيات ومحمد أحمد عمار وكيل وزارة التعليم العالي وأمين  
عام جامعة عين شمس سابقا بأن الدعم الأمريكى لمشروع الملايا هو دعم  
لمشروع عام من مشروعات الدولة له صفته وكيانه القانونى بالجامعة  
وبالتالى يعتبر مالا عاما - يخضع لرقابة الدولة ولا بد ان تعتمد الجامعة  
التقارير المالية والعلمية الصادرة فى شأنه سنويا وأن المنهم  
باشئ أربع وظائف مالية لذلك المشروع بعد ان نصب من نفسه رئيسا  
للجامعة ومسئولا ماليا عن المشروع وباحثا رئيسا له وصاحب التوقيع  
الاول على الشيكات - وأنه فى شأن حسابات طلاب دولة قطر فان أموالها  
تعتبر أموالا عامة مخصصة لغرض معين وسبق أن أودعت تلك الاموال  
بالبنك لحساب مركز الحاسب العلمى باعتبارها أموالا عامة مملوكة  
للجامعة .

ومما ورد على لسان الدكتور شريف السعيد محمد السعيد المدرس بكلية  
العلوم بجامعة عين شمس - بأن المتهم كان المتصرف الوحيد والمسئول ماليا  
عن مشروع الملايا - وأن المبالغ التى قام هو بصرفها أو التوقيع على  
شيكاتها - كان بناء على تكليف من المتهم وبأمره كما أقر بعلم المتهم  
بإزدواجية عملية شراء العمل المتنقل لصالح مشروع الملايا .

ومما قرره أحمد عزب حسن المدرس المساعد بكلية العلوم جامعة  
عين شمس فى تحقیقات نيابة الاموال العامة من أنه لم يشترك فى أعمال  
اللجان التى شكلت لشراء العمل المتنقل من السوق المحلية وأن التوقيع  
المنسوب اليه فى مضايرها مزور عليه ، كما قرر أن معملا واحدا هو الذى تم  
شراؤه لصالح مشروع الملايا .

ومما جاء ببيان الحالة الوظيفية للمتهم من أنه عين رئيسا لجامعة  
عين شمس اعتبارا من ١٧/٥/١٩٧٧ - وأنه تملك المال المشار اليه  
بوصف الاتهام أثناء فترة خدمته رئيسا للجامعة وأن أقرارات الذمة  
المالية لامتهم المؤرخة ٦٦/٧/٥ و ١٩٦٩/١/٣٠ و ١٩٧٥/٤/٢٧ الموقع  
عليها منه ومن زوجته أن كل ما يملكه يتمثل فى ٧٥ سهما وسندات بشركتى  
مصر للفنادق والحديد والصلب قيمتها ٢٠٠ ج ، وفدان ونصف فى محافظة  
الشرقية ايرادها السنوى ٣٠ ج وبوليصة تأمين قيمتها ألف جنيه وقسطها

السنوى ٣٠ ج - وقطعة أرض فضاء بمدينة نصر مساحتها ٧٠٠ متر -  
مشتراة بالتقسيط التعاونى من الجمعية التعاونية لبناء مساكن أعضاء  
هيئة التدريس لجامعة عين شمس - وسيارة رمسيس مشتراة بالتقسيط .

ومما أسندته المدعي العام الاشتراكى للمتهم من أنه أتى أفعالا من  
شأنها تضخم أمواله بسبب استغلاله منصبه كرئيس لجامعة عين شمس  
بأن أنفرد بصرف الاموال الواردة الى مشروع أبحاث الملاريا ومشروع  
الدورات التعليمية لوفود دولة قطر دون رقابة الجامعة والتي بلغت -  
للسنة ٣٠٠ ج ثلثمائة ألف جنيه و ١٦١٤٦٤ دولارا أمريكيا والتي وصلت  
اليه بوصفه رئيسا لجامعة عين شمس - طلبا للقضاء بفرض الحراسة  
على أمواله وأموال زوجته وولديه عملا بأحكام القانونين ٣٤ لسنة ١٩٧١  
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ لحماية  
القيم من العيب .

ومما أصدرته محكمة القيم بجلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ من حكم بفرض  
الحراسة على أموال المتهم وزوجته وولديه المدينة بأسبابه ومن تأييده  
هذا الحكم من المحكمة العليا للقيم بجلسة ١٣/١٢/١٩٨٠ ومما جاء  
بالتحقيقات التى أجرتها محكمة القيم فى الدعوى رقم ٢ لسنة ١٠ قضائية  
حراسات أن أموال مشروع الملاريا ومشروع الدورات التدريبية لطلاب  
دولة قطر بمركز الحاسب العلمى بجامعة عين شمس هى أموال عامة -  
وجاء فى أسباب حكمها أنه ثبت من بروتوكول مشروع الملاريا أن - الحاصل  
على المنحة هو جامعة عين شمس - كما تضمن ملحقه توقيع المتهم  
بصفته رئيسا لجامعة عين شمس - قائد فريق البحث - ومما ثبت من  
الخطابين المقدمين من الكابتن ريموند وافق شاهد النفى المؤرخين ٦  
١٩٨٠/٨/٧ من ان التعاقد كان بين البحرية الامريكية وجامعة عين شمس  
- وأن المتهم هو الباحث الرئيسى للمشروع - وعلاوة على ذلك فقد ثبت  
من الاوراق أن جامعة عين شمس قد ساهمت من ميزانيتها فى نفقات المشروع .

وكذلك مما تضمنه خطاب مدير جامعة قطر الى المتهم بصفته رئيسا  
لجامعة عين شمس فى ٧/٦/١٩٨٠ من أن جامعة قطر درجت على عقد دورة  
تدريبية للحاسب الالىكترونى فى جامعة عين شمس من سنة ١٩٧٦ أى قبل  
تولى المتهم رئاسته تلك الجامعة - وأن المبالغ التى تم تحويلها كانت تتم  
لحساب عميد جامعة عين شمس وليست لحساب شخص معين .

ومما جاء في أسباب حكم محكمة القيم أن الدلائل الجديدة قد توافرت على أن المتهم ، وأسرتة قد تضخمت « - قد أتى افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي وأن اموال المتهم وأسرتة قد تضخمت بصورة واضحة لاتحتمل الشك وأن ذلك التضخم كان نتيجة استغلال المتهم لمنصيه ونفوذه كمدير لجامعة عين شمس واستيلائه بغير وجه حق على الاموال العامة . ومما جاء بتقرير مكتب خبراء شمال القاهرة بأن السيارة رقم ٩٨٩٠٤ ملاكى القاهرة اشتراها المتهم بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٧/٧/١٨ وإفرج عنها جمركيا في ١٩٧٧/٦/٦ بعد فحصها فنيا وهى ماركة شفروليه كيرينس أتوماتيك موديل سنة ١٩٧٧ وثمانها الاجمالي وفقا لتقديرات الجمارك ١٤٤٠٩٥٠٠ جنيه . وأن السيارة رقم ٨٩١٠٢ ملاكى القاهرة ماركة شفروليه سوبريار موديل سنة ١٩٧٧ - وهى مشتراة لزوجية المتهم الدكتور سعاد أبو السعود السيد ثم باعها المتهم بصفته وكيلًا عن زوجته الى الدكتور شريف السعيد بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣ وأن ثمن هذه السيارة وفقا لتقديرات الجمارك ١٩٩٨٤٠٠ ج - كما ثبت ان السيارة رقم ٨٩٦٧٨ ملاكى القاهرة ماركة شفروليه سوبر بار موديل سنة ١٩٧٧، مشتراة لابنة المتهم الدكتور نانسي عبد العزيز سليمان بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٧/٧/١٨ ثم باعها المتهم بصفته وكيلًا عن ابنته المذكورة الى الدكتور شريف السعيد بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣ - وأن الثمن الاجمالي لهذه السيارة وفقا لتقديرات الجمارك ١٩٩٨٤٠٠ جنيه .

ومما أفاده تقرير مكتب الخبراء المشار اليه من أن هذه السيارات تم شراؤها بالطريق المباشر ودون اتباع أية اجراءات أخرى ودون أن يظهر اسم مشروع الملاريا أو جامعة عين شمس في التعاقدات التى تمت فى شأنها وبالمخالفة للوائح والقواعد المالية فى هذا الشأن .

ومما جاء بتحريات الرقابة الادارية بأنه لم يطرأ أى دخل جديد على أسرة المتهم منذ عام ١٩٧٥ بتناسب مع شراء وبناء عمارتين وأمتلاك السيارات المشار اليها بوصف الاتهام وأن - المصادر المختصة التى شاهدت العقار الكائن بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر أكدت أن تكاليفه بحالته قبل التشطيب يقدر بحوالى ١٥٠٠٠٠ جنيه ( مائة وخمسون ألفا من الجنيهات ) - كما أفادت بأنه تم اخطار الجهات المختصة عن شراء السيارات من أموال مشروع الملاريا وبما لوحظ فى شأن قيام المتهم بفنح حساب باسم الدورات والوفود لجامعة عين شمس ومودع فيه المبالغ



التي ترد من دولة قطر وأن الدولة لاتعلم شيئاً عن هذه المبالغ بعد أن  
اعتبرها المتهم واردة اليه بصفته الشخصية .

ومن أن المتهم قدم ضمن مستنداته صورة ضوئية لكتاب البنك  
العقارى المؤرخ ١٩٨٠/١٠/١١ يفيد موافقة هذا البنك ١٩٨٠/٥/٣١ على  
أقراضه قرضاً آخر قيد برقم ٥٧١١٨ وقيمته ٦٠ ألف جنيه ( ستون  
ألف جنيه ) بضمان الارض والمبانى الجارى تشييدها من دور أرضى  
وأربعة أدوار علوية بالمنطقة رقم ١٢ بلوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر  
على أن يخصم من قيمة القرض السابق وقدره ٣٥ ألف جنيه - وقد  
ألغى هذا القرض لانقضاء المهلة المحددة للتوقيع عليه - ودلالة هذا  
المستند أن البنك العقارى المصرى على رفع قيمة القرض الى مبلغ  
٩٠ ألف جنيه بناء على التقرير الهندسى المؤرخ ١٩٧٧/٨/١٧ .

ومما قرره الدكتور المهندس حسين زكى محمد بركات من أنه باشر عملية  
بناء العقار المشار اليه السابق - وأنه خصم أساسات هذا العقار  
بدأ فى ١٩٧٧/١١/٢٣ وتم الانتهاء منه ومن بناء ستة طوابق - بالارض  
بالاضافة الى غرفتين بالسطح يوم ١٩٨٠/٧/٣٠ - وأن المتهم دفع خلال  
تلك الفترة حوالى ٥٥ ألف جنيه مما يفيد أن عملية البناء والانفاق عليها  
كانت خلال شغل المتهم لمنصبه كرئيس للجامعة .

وقد استندت ادارة الكسب غير المشروع فى أثبات الاتهام الى  
المستندات الآتية : -

- ١ - تقرير مكتب خبراء شمال القاهرة الاول - المؤرخ ١٩٠٨/٦/١٠ والذى  
أفاد أن مشروع الملاريا يتلقى دعمه من هيئة المعونة الامريكية بجانب  
دعم الجامعة المتداخل معه وعلى ذلك فان هذا الدعم لايجير من كون  
هذا المشروع حكومياً لانه تدعيم فقط للمشروع ( ككل أموالنا الاصلية -  
وعلى ضوء ذلك تعتبر أموال المشروع ككل أموالاً عامة تخضع  
لرقابة الدولة - وقد وافقت الجهات الرسمية على الدعم استناداً الى  
اتفاقية اقترتها أجهزة الدولة الرسمية وأن العمل المتنقل قد اشترى  
من إنجلترا من نقود الدعم الامريكى بمبلغ ٤٥٩٦٥٥٠ جنيه استرلينى .  
- يثبت من الاطلاع على مستندات صرفها أنها صرفت بموجب ثلاث  
فواتير - الاولى رقم ٣٨٤ بمبلغ ٣٥٤٩٥٦٠ جنيه استرلينى -  
والفاتورة الثانية رقم ٢٥٤ بمبلغ ٧٦١٩٩ جنيه استرلينى والثالثة



برقم ٢٥٨ بمبلغ ٢٨٥ جنيه استرليني - وما تم شراؤه من إنجلترا هو الحرفان وحيمين جابيين وجبار تكيف - واصاف التقرير المدور ان هذا المعنى قد نثر سراؤه باجراءات صورية مصطنعة بمعرفة لجنة ممارسه ارسف العطاء على محب تاكو اسبورت وان لهم اعتمد المصرف بصفته رئيسا لجامعة عين شمس .

واضاف مقرا في ذات التقرير انه لم يضع في اعتباره المقاصة التي اشار اليها الدكتور شريف السعيد لانه لم يطلع على مستندات هذه المقاصة .

وانه بالنسبة للسيارات الاربع ارقام ٨٩١٠٢ ، ٩٨٩٠ ، ١٧٢٤٠٢ ، ٨٩٦٧٨ - ملاكى القاهرة - فقد تبين له انه فيما يتعلق بالسيارة رقم ٩٨٩٠٤ ان مالكا هو المتهم وهى ماركة شيفروليه كابرس موديل ١٩٧٧ رخصت لاستعمالها ملاكى - وقد أفرج عنها جمرkia بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ - بعد ان فحصت فنيا وقد صدر لها ترخيص من ادارة المرور بتاريخ ١٩٧٧/٨/٨ باسم المتهم وانها اشترت من محمد لطفى منصور وبلغ ثمنها شاملة رسوم الجمارك ١٤٤٠٩٥٠٠ جنيه مصرى وأنه بالنسبة للسيارة رقم ١٧٢٤٠٢ ملاكى القاهرة ان مالكا هو الدكتور شريف السعيد وهى ماركة شيفروليه استشن موديل ١٩٧٨ حمراء اللون أفرج عنها جمرkia في ١٩٧٧/١٢/١٤ وتم ترخيصها باسم الدكتور شريف السعيد محمد السعيد وانها اشترت من ذات البائع السابق وان ثمنها اجماليا هو ٢٠٣٥٧٠٠ ج مصرى .

واما فيما يتعلق بالسيارة رقم ٨٩١٠٢ ملاكى القاهرة فان هذه السيارة كانت مملوكة للدكتور سعاد أبو السعود - وهى سيارة خاصة ماركة شيفروليه سوبربار موديل سنة ١٩٧٧ - وقد أفرج عنها نهائيا في ١٩٧٧/٧/١٣ لحين النقل لاغير أو الاستبدال وفحصت فنيا في ١٩٧٧/٧/١٦ - وقد تم نقل ملكية هذه السيارة الى الدكتور شريف السعيد محمد السعيد بموجب عقد بيع مؤرخ وموثق في ١٩٧٧/٨/٣ - وهو محرر بين كل من الدكتور عبد العزيز عبد الحافظ سليمان بصفته وكيله عن زوجته الدكتور سعاد أبو السعود بالتوكيل .

٤٩٤٣

رقم ————— سنة ١٩٧٦ شهر عقارى مصر الجديدة بصفته بائعا

والدكتور شريف السعيد بصفته مشترياً ، وذلك بثمن أجمالى قدره ٥٠٠ جنيه - خمسمائة جنيه - وقد تم ترخيص السيارة المذكورة باسم الدكتور شريف السعيد محمد السعيد وأن أجمالى ثمن هذه السيارة هو ٤٠٠ر٤١٩٨٨٠ جنيه مصرى .

وأنة بالنسبة للسيارة رقم ٨٩٦٧٨ ملاكى القاهرة - فان هذه السيارة كانت مملوكة للدكتور نانسى عبد العزيز سليمان ابنة المتهم وهى أيضا ماركة شيفروليه سوبربار - موديل سنة ١٩٧٧ وقد أتبع فى شأنها ما أتبع فى شأن السيارة السابقة فى نقل ملكيتها الى الدكتور شريف السعيد محمد السعيد بذات الثمن - ورخصت باسم هذا الاخير . كما أورد هذا التقرير أن مصدر تمويل تلك السيارات هو الدعم الأمريكى المودع ببנק مصر فرع قصر النيل بموجب شيكات صادرة من الدكتور عبد العزيز سليمان والدكتور شريف السعيد محمد السعيد سويا . دفع قيمتها الى شركة منصور شفروليه وأن الشراء تم باسماء من سبق ذكرهم - لا باسم مشروع الملايا - وأنه لم يتم أضافتها رسميا لاموال وموجودات مشروع الملايا - اذ لم يحرر بشأنها اذن أضانة لهذا المشروع .

وخلص التقرير المذكور فى شأنها الى أنه طالما ان المتهم وزميله الدكتور شريف السعيد يمتلكان تلك السيارات فقد أستوليا عليها دون وجه حق - وأن هذه السيارات قد تم التعاقد عليها دون أتباع الاجراءات الرسمية مما يعتبر مخالفة : للوائح والقوانين والقواعد المالية فى هذا الشأن .

كما تضمن التقرير أيضا أنه بالنسبة للدورة التدريبية لطلاب قطر فان هناك مبلغا مقداره ٢٣٢٧٦٥٤ دولارا أمريكيا قد صرفت بشيكات من الحساب ولا يعلم أوجه صرفها .

٣ - كما عولت أيضا ادارة الكسب غير المشروع الى ما ورد بمذكرة تحريات الرقابة الادارية فى هذا الشأن من أن المتهم أقام منزلا بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر وصل عدد طوابقه لخمسة طوابق بخلاف الأرض وأن ما أنفق لتشييد هذا المبنى حتى الان حوالى ( ٢٠٠.٠٠٠ جنيه - مائتا ألف من الجنيهات ) - كما قام المتهم أيضا بشراء عمارة بشارع الحجاز بمصر الجديدة بالتقسيط من

شركة التعمير والمباني قيمتها ١٣٦٥٠٠ جنية ( مائة وستة وثلاثون وخمسمائة جنية ) - كما قام أيضا بشراء سيارة بويك موديل ١٩٨٠ من شركة أخوان مقار - وسيارة شفروليه باسمه - وسيارة هوندا موديل سنة ١٩٧٧ باعها بعد ذلك لابنه أحمد عبد العزيز - وأن دخله ودخل زوجته الدكتور سعاد أبو السعود الاستاذة بكلية العلوم جامعة عين شمس لا يتناسب مع ما دفع في هذه العقارات ٠٠٠ والسيارات ٠

وقد قامت الرقابة الادارية بفحص جميع ما وصل اليها من معلومات وما أجرت من تحريات وأنتهت في ذات التقرير الى أنه بالنسبة لعمارة مدينة نصر - فان المتهم حصل على ترخيص بنائها بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٦ على قطعة الارض - وأنه بالتحرى والمعاينة تبين أنه قد تم بناء خمسة طوابق خلاف الارضى - وأن حركة البناء جارية فيه وأن - ممتلكات المتهم في سنة ١٩٧٥ كانت تنحصر في قطعة أرض زراعية بناحية ميت أبو عربى شرقية مساحتها

ط ف

٢٢ ر ١ - وقطعة أرض بمدينة نصر مساحتها ٧٧٦ مترا مربعا وسيارة رمسيس وخمسة وسبعون سهما لشركة الحديد والصلب ومصر للفنادق - وأن زوجته الدكتور سعاد أبو السعود لا تملك أى عقارات أو منقولات حتى سنة ١٩٧٥ وأنه بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٧ وافق بنك الائتمان العقارى على أقراض المتهم مبلغ ٣٥ ألف جنية على دفعات بفائدة ٨٥٪ - وأن المتهم وزوجته وأولاده قد تحصلوا على قرض آخر من هيئة التعاوفيات بمبلغ ٦٩٣٧ جنيها صرف منه مبلغ ٢٦٢١ جنيها ٠ وأن التحريات التى أجريت تفيد ان قيمة العقار الكائن بمدينة نصر - قبل التشطيب وبحالته الراهنة يقدر بمبلغ ١٥٠ ألف جنية - كما ان التحريات دلت على أن الدكتور عبد العزيز سليمان - قد تعاقد مع شركة التعمير والمساكن الشعبية بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٩ على شراء العمارة رقم ٢٠ نموذج « مدحت » بشارع الحجاز بمبلغ ١٣٦٥٠ جنيها - سدد من ثمنها مبلغ ١٧١٢٥ جنيها بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٩ وسلم العمارة من الشركة وقسط باقى الثمن - وقدره - ١١٩٣٧٥ جنيها على أقساط سنوية لمدة عشرين عاما بقسط سنوى قدره ٨٩٢٥ جنيها بعد إضافة الفوائد وقدرها ٦٪ والعمارة المذكورة مكونة من خمسة طوابق يشغل المتهم الطابق الاول منها ٢٠

وأنه بالنسبة للسيارة البويك موديل ١٩٨٠ - فان الدكتور  
عبد العزيز سليمان قد اشترى من أخوان ممتاز وسجاد . باسمه  
ونجحاً رقم ١٨٥٨٩٥ مراكى القاهرة - وأن التحريات دلت على  
ان ابن المتهم المهندس أحمد عبد العزيز سليمان المعيد بكلية الهندسة  
هو الذى يقود السيارة - وأنها توضع بجراج المجد أمام منزل  
الدكتور عبد العزيز سليمان . . . وأن التحريات قد دلت على أنه  
قد حرر على نفسه أقراراً بالمرور بانه لا يملك سوى سيارة  
واحدة حالة كونه يملك هذه السيارة وسيارة أخرى - شفروليه  
كاريس . وأنه بالنسبة للسيارة الهوندا سنة ١٩٧٧ - فانه قد قام  
بشرائها ونقل ملكيتها الى ابنه أحمد عبد العزيز سليمان - كما  
ان التحريات أشارت الى ان ابنة المتهم الدكتور نانسى عبد العزيز  
سليمان تستخدم هذه السيارة أيضا .

وأنتهى هذا التقرير الى أنه لم يطرأ أى دخل جديد على أسرة  
المتهم - سواء عن اعادة أو مصدر كسب آخر منذ عام ١٩٧٥ يتناسب  
مع شراء وبناء عمارتين وأمتلاك هذه السيارات .

وقامت الرقابة الادارية بارسال مذكرتها هذه الى كل من الدكتور  
على السليمى وزير المالية والرقابة والمدعى العام الاشتراكى ووزير  
التعليم والبحث العلمى - ومجلس الوزراء .

٣ - كما عولت هيئة الكسب غير المشروع على الشكوى المقدمة من هجدي  
جبريل شحاته المدرس المساعد بكلية العلوم بجامعة عين شمس والمرفق  
صورة منها بالتحقيقات - والتي يشير الشاكى بها الى تقديمه  
صوراً فيها الى كل من السيد رئيس الجمهورية الراحل - والدكتور  
مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء اذ ذاك - والدكتور صوفى أبو طالب  
رئيس مجلس الشعب - والاستاذ فكرى مكرم عبيد نائب رئيس مجلس  
الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى - والاستاذ الدكتور مصطفى  
كمال حلمى وزير التربية والتعليم - والدكتور عبد العزيز سليمان  
رئيس جامعة عين شمس اذ ذاك ( المتهم ) والدكتور زغلول مهران نائب  
رئيس جامعة عين شمس لشئون الدراسات العليا والبحوث والدكتور  
أحمد حسن كاشف عميد كلية العلوم بجامعة عين شمس والدكتور  
سعاد أبو السعود - رئيسة قسم علم الحشرات بكلية العلوم  
جامعة عين شمس - والتي جاء بها أنه قد سافر الى بعثة جامعة



عين شمس الى انجلترا لتكملة الابحاث الخاصة لمشروع الملاريا في شهر يوليو سنة ١٩٧٧ ولمدة أربعة شهور وعند عودته من هذا السفر تلاحظ له لاسباب لاتتصل بالمصلحة العامة وضع العراقيين في سبيل نيله درجة الدكتوراه وحرم من أستكمال رسالته والخروج بالرحلات الميدانية لدراسة انتشار البعوض والملاريا في انحاء البلاد وهي صلب رسالته - وقد وقف على الاسباب الحقيقية لموقف لجنة الاشراف على رسالته بانها لاتتصل بابحاثه وفحوصه فتقدم بشكوى الى الدكتور عبد العزيز سليمان اذ ذاك بصفته رئيسا للجامعة ورئيسا للجنة الاشراف على الاقسام الخاصة به أرفقها بتقرير علمي رصده فيه كل ما قام به من أبحاث متصلة برسالته الا ان الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس لجنة الاشراف ورئيس جامعة عين شمس أحال هذا التقرير الى الدكتور شريف السعيد الذي كان قد نشب بينهما خلاف شخصي نشأ في وقت ان كان متواجدا - بانجلترا حيث أرسل له الدكتور شريف خطابا يطلب فيه منه القيام بشراء معمل متنقل لاستخدامه في الرحلات الميدانية الخاصة بابحاث الجامعة ومشروع الملاريا على أن يرسل باسمه وعلى عنوان منزله ١ شارع عبد السلام زكى بمصر الجديدة ٠٠٠ وليس باسم الجامعة - الا أنه رفض هذا الامر لانه وجد في هذا الطلب البعد عن المصلحة العامة - ولما عاد من لندن دب الخلاف بينه وبين الدكتور شريف السعيد لهذا الامر - وهو المشرف على رسالته - وقد تضرر من هذا الامر عدة مرات الى ان اتهم بصفته رئيس الجامعة والمشرف على رسالته دون جدوى ولم ينصفه المتهم .

٤ - كما استندت ادارة الكسب غير المشروع الى ان المتهم لم يثبت أى ممتلكات في اقرارات الذمة المالية الخاصة به والمؤرخة في ٦٥/٧/٥ ، ١٩٦٩/١/٣٠ ، ١٩٧٥/٤/٢٧ والموقعة منه ومن زوجته سوى ٧٥٠ سهمها بشركتي الحديد والصلب ومصر للفنادق - قيمتها ٢٠٠٠ جنيه - ، ٢٢ ر ١ فدان بمحافظة الشرقية وبوليصة تأمين قيمتها ألف جنيه وقطعة أرض بمدينة نصر مساحتها ٧٠٠ متر مربع مشتراه من الجمعية التعاونية لبناء مساكن أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس وسيارة رمسيس ١٠

٥ - وكذلك استندت أيضا الى ما جاء بحكم محكمة القيم الصادر في ١٥/١٠/١٩٨٠ من أن الوقائع السالف بيانها قد توافرت الدلائل الجدية على قيامها مما شهد به كل من نبيل عبد الحميد عشوش ومجدي جبريل شحاته ومحمد أمين قناوى - وأحمد عزب موسى وطارق مصطفى عاشور - عادل محمود جاد - وعادل ابراهيم حجازى مروان - ونجاة حكيم عياد - ومحاسن يحيى محمد - شريف السعيد محمد - عزت مصطفى مصطفى - محمد أحمد عمار - وما تضمنه مكتب خبراء وزارة العدل - وبيان المركز المالى للمتهم وعائلته - وأنتهى الحكم الى أن ادعاء المتهم وأفراد أسرته بادخال حوالى ٢٧٠٠٠ ألف من الجنيهات لدليل عليه ولو صح لتقدم المتهم بكشوف حساب بالبنك الذى أودع به تلك المدخرات - بالاضافة الى ان المبالغ المدعى بادخاره وما تم صرفه فعلا من قروض ما كان ليغضى ما ظهر من تضخم لثروته هو وأسرته وأطاحت تلك المحكمة باقى المستندات التى تقدم بها المتهم قولا منها بانها لا تثق بها لما ثبت أنها لاحقه فى تواريخها لبدء التحقيق معه وأغلبها من رؤس المتهم الذى كان الى حين إصدار تلك - المستندات بعمل رئيسا لجامعة عين شمس مما يحيطها بالشك يحمل على عدم الثقة بها أو الاطمئنان اليها وكذلك الشأن بالنسبة لما تقدم به من مستندات من الجانب الأمريكى - وأنتهى الحكم الى أن الدلائل الجدية قد توافرت على أن المتهم أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالصالح الاقتصادى للمجتمع الاشتراكى - وأن أموال المتهم وأسرته قد تضخمت بصورة واضحة ولا تحتل الشك ( وأن ذلك التضخم بصورة واضحة لا تحتل الشك ) وان ذلك التضخم بصورة المتهم لمنصبه ونفوذه كمدير للجامعة واستيلائه بغير وجه حق على أموال عامة الامر الذى يتعين معه فرض الحراسة على أمواله وأموال زوجته وأولاده - وقدرت المحكمة ٥٪ من صافى أموال المتهم وأسرته الموضوعة تحت الحراسة كمصروفات لازمة لإدارة تلك الاموال - وعلى ذلك حكمت المحكمة بفرض الحراسة على أموال المتهم وأفراد أسرته - وقد تأيد هذا الحكم بحكم المحكمة العليا للقيم الصادر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٠ لأسبابه .

## أقوال الشهود الذين أستمعت إليهم المحكمة

وحيث أنه خلال عدة جلسات للمحاكمة أستمعت المحكمة الى أقوال كل من مجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قناوى والدكتور شريف السعيد محمد السعيد والدكتور عادل ابراهيم حجازى مردان وأحمد عزب موسى والدكتور محمد عبد الحليم متولى ومحاسن يحيى محمد ونجاة حكيم عياد وعبد المجيد ابراهيم وعزت مصطفى مصطفى والدكتور زغلول يونس مهران والدكتور زينب عبد الحميد ماجد و د. عمر حلمى والدكتور نعمت هاشم وكمال السيد حسن ومحمد أحمد عمار وبانوب سمعان المهندس ونبيل عبد الحميد عشوش وفاروق كامل اسماعيل وزميله زكريا على الكردى وروميل يبنى .

كما قامت المحكمة باستجواب المتهم الدكتور عبد العزيز سليمان بموافقته ومرافعة الدفاع الحاضر معه - ومن أقوال سمير توفيق بشاى بالتحقيقات .

فقد شهد مجدى جبريل شحاته المدرس المساعد بكلية علوم عين شمس أنه ذهب وزميله محمد أمين قناوى فى منحة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر الى انجلترا وأثناء وجودهما هناك - وصلهما خطاب من الدكتور شريف السعيد يطلب شراء معمل متنقل وبعض مستلزماته الخاصة بأبحاث الملاريا بالاضافة الى بعض الخيام وكل ما يلزم للمعمل أن أمكن ذلك وإرساله على عنوان منزله كما أرسل لهما ثلاث تحويلات نقدية بالنقد الاجنبى فقام هو وزميله محمد أمين قناوى بفتح حساب بالمبالغ اليهما فى بنك ميولند بانجلترا ثم قام بشراء هذا المعمل وكذلك جهاز تكييف خاص به كما اشترى كذلك خيمتين ملحقتين بالمعمل ورفض إرسال هذا المعمل وملحقاته على عنوان الدكتور شريف السعيد لأنه يعلم ان هذه المشتريات خاصة بالجامعة وأنه خشى من المسئولية بعد ذلك - وعند عودته الى بلاده قدم هو وزميله كشفا بالمصروفات الى الدكتور شريف السعيد الا أنه بعد ذلك دب الخلاف بينه وبين الدكتور زينب حسن والدكتور شريف السعيد تطورت الى أن وصلت الى علم الدكتور عبد العزيز سليمان بصفته المشرف العام على رسالته وبعد ذلك استبعد عن العمل

بمشروع الملاريا بسبب الاشكال الذى نشب بينه وبين الدكتور  
زينب حسن ثم تقدم بعد ذلك بعدة طلبات الى الدكتور عبد العزيز  
سليمان لحل اشكاله الا أنه لم يوفق مما دعاه الى كتابة عدة  
شكاوى الى جميع الاجهزة المسئولة بالدولة بهذا الامر - ثم  
أضاف أن النقود التى وصلت اليه بالخارج لشراء المعمل المتنقل  
كانت مَحولة اليهما من كل من حسين ناجى وسهير توفيق الذى يعمل  
فى مكتب أسكا العلمى وكان قد سبق أن شاهده فى كلية العلوم قبل  
ذلك ونفى ان الدكتور شريف السعيد طالب منه تليفونيا إرسال المعمل  
المشترى على عنوان الجامعة - وان كان قد ذكر أنه قد تم اتصال  
تليفونى بينه وبين الدكتور شريف أثناء وجوده بانجلترا عن مسائل  
أخرى خاصة كما نفى مقابلاته لسهير توفيق فى لندن - كما أقر  
بأن الدكتور زينب حسن قد وجهت اليه اتهاماً بسرقة أبحاث علمية  
ونتأجها نسبها لنفسه وأن هذا هو السبب فى استبعاده من مشروع  
الملاريا كما نفى أيضاً شراءه ميكروسكوبات من إنجلترا كما أقر  
بوصول الكرفان الى الجامعة وأنه يستعمل حالياً فى الرحلات الحقلية  
للخاصة بأبحاث الملاريا ثم أرفق قوله بأنه ظل مستبعداً عن مشروع  
الملاريا لمدة عامين ولم يعد اليه الا فى ١٩٨١/٧/١ بناء على  
مذكرة من الدكتور شريف السعيد رفعت الى الدكتور كامل ليله الرئيس  
الحالى لجامعة عين شمس .

كما شهد محمد أمين قناوى المدرس المساعد بجامعة عين شمس  
أنه كان هو وزميله الشاهد السابق فى دورة تدريبية لمدة أربعة  
أشهر وأنه قد ورد اليه هو وزميله خطابات من الدكتور شريف السعيد  
يكلفهما فيه بشراء معمل متنقل للزوم أبحاث الملاريا وبعد البحث  
تبين لهما أن تكاليف هذا المعمل أن اتى متكاملًا سيكون بثمن باهظ  
وبعد ذلك وصلت اليهما مبالغ خولت بمعرفة كل من حسين ناجى  
وسهير توفيق - عند ذلك اشترىا مقطورة للرحلات حتى يمكن تجهيزها  
فيما بعد كمعمل وأن الدكتور شريف السعيد كان قد طلب فى أول  
الامر شراء هذه المقطورة باسمه وأرسالها على عنوان منزله  
بالقاهرة الا أنه بعد مرور أسبوع من وصول هذا الخطاب اتصل



بهما الدكتور شريف السعيد تليفونيا وطلب منهما إرسال هذه المقطورة باسم الجامعة وفعلا تم إرسال هذا المعمل الى كلية علوم جامعة عين شمس ثم أضاف بعد عودته من الخارج لم تكن المقطورة قد وصلت بعد وعند ذلك أجريت ممارسة في ديسمبر سنة ١٩٧٧ على أساس تجهيز المقطورة لكي تكون معدة للابحاث وزودت فيما بعد بـ ١٣ ميكروسكوب وخيمتين اخريين ثم أضاف أنه قد قام بمعايينة هذا الكرافان ومحتوياته اثناء وجوده بانجلترا على الطبيعة وعلى ذلك فانه عندما أجريت عملية الفحص ووقع عليها فانه يكون قد عاين هذا المعمل الذي كان في طريقه الى الجامعة بعد شحنه من لندن ثم قال ان الدكتور سعاد أبو السعود لم تحضر عملية اعتماد لجنة الممارسة وأنها وقعت على هذا المحضر بصفتها رئيسة القسم لاعتماد التوقعيات الثابتة بها . كما قرر أنه تقابل مع سمير توفيق بلندن هو والشاهد السابق وتحدث معهما سمير توفيق بشأن الكرافان .

كما شهد الدكتور شريف السعيد محمد السعيد المدرس بكلية علوم جامعة عين شمس أنه في سنة ١٩٧٧ ورد تمويل أمريكي بخصوص مشروع الملاريا عين فيه الدكتور عبد العزيز سليمان باحثا رئيسا له وأنه قد تم اتفاق بين الجهة الممولة وبين هذا الاخير ان يكون هناك معمل متنقل يجوب المحافظات لبحث عينات البعوض وأمراضه وأنه في أواخر عام ١٩٧٧ كان هناك باحثان هما مجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قناوى بلندن للتدريب على فحص الامصال وان هذا المعمل لا يوجد له نظير في مصر في هذا الوقت - وفي هذا الوقت أيضا كان المشروع الامريكى لم يرصد لشراء هذا المعمل سوى مبلغ ٦٠٠٠ ج فقط وهى بذاتها لاتكفى ذلك . وأنه بناء على تكليف من المتهم قام بتحويل نقد أجنبى مملوك للمشروع الامريكى عن طريق كل من مكتب حسن ناجى للبصريات ومكتب أسكا العلمى وقد سلم ما يقابل هذا النقد الاجنبى الذى حول الى الخارج بالعملة المصرية الى الدكتور محمد عبد الحليم متولى مدير مكتب أسكا العلمى ثم قام هذا الاخير بإرسال مندوب من مكتبه وهو سمير توفيق الذى تقابل مع الباحثين مجدى جبريل ومحمد قناوى اللذين كانا بانجلترا وقد أرسلت اليهما النقود الاجنبية المحولة مسالفة البيان لشراء معمل متنقل وكيمائيات أخرى لتجهيز المعمل

وفعلا تم هذا الشراء وأُرسل العمل الى الجامعة بعد أن أُتصل  
بهما تليفونيا وطلب منهما إرساله الى الجامعة بدلا من إرساله  
باسمه وعلى عنوان سكنه بالقاهرة كما سبق أن طلب منهما ذلك -  
ثم أضاف مقررًا أنه هو الذى كان يتولى استلام الشيكات من  
السفارة الامريكية لحساب المشروع وكان بعد ذلك يودع هذه الشيكات  
في بنك مصر فرع قصر النيل وأنه لايجوز صرف أي مبلغ ممن  
أودع - لحساب هذا المشروع ألا بتوقيع من المتهم بجانب توقيعه  
هو على الشيكات بالصرف . كما أنه هو الذى تقدم بطلب الى  
المتهم لشراء العمل بمشتملاته على حساب الجامعة وكان ذلك في  
شهر نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

وأضاف مقررًا أنه عندما وصل العمل من الخارج قام مكتب  
أسكا العلمى بضمه الى حسابه وقام بدفع تكاليف الشحن  
الخاصة به وأدخله في الحساب المدين وتم جدولة قيمته مع الديون  
الآخرى المستحقة له على المشروع ثم أعاد تجهيزه وقام ببيعه  
للجامعة مجهزا . وأضاف مقررًا أن هذه المقاصة كان المتهم على  
علم بها وأنه كان عضوا بلجنة فحص العمل وأضافته الى  
حساب الجامعة وأعتمد هذا الامر بناء على أقوال كل من **مجدى  
جبريل ومحمد أمين قناوى** اللذين أبلغاه بتمام شرائه وشحنه الى  
الجامعة وعلى سرعة هذه الاجراءات التى اتخذت في شراء العمل  
المتنقل من ممارسة وفحص وخلافه الى أن السنة المالية بالجامعة  
أوشكت على الانتهاء وكان هناك فائض في الميزانية يصل الى عشرين  
ألفا من الجنيهات فرأى - الاستفادة من هذا المبلغ الفائض حتى  
لايضيع على الجامعة بانتهاء السنة المالية خاصة وأن العمل كان  
قد اشترى وعرفت مواصفاته وأن كان قد تأخر وصوله ولم يتبقى  
إلا تجهيزه ببعض المعدات التى يمكن شراؤها محليا عن طريق مكتب  
أسكا العلمى . الذى يتم التعامل معه من قبل . وأن هذا العمل  
يحالته لامثيل له في أى جامعة أخرى . بجمهورية مصر العربية -  
ثم قال أنه بالنسبة لواقعة شراء السيارات فانه قد اشترى السيارات  
الاربعة ماركة شيفروليه بتوجيه من الجانب الامريكى الذى اشترط  
أن تكون السيارات التى تستخدم في المشروع أمريكية الصنع وفعلا  
قام بشراء السيارات من **هنصور شيفروليه** اثنتان منهما سيارات حقلية  
وثالثة سيارة استيشن ورابعة ليموزين وأنه قد تم الشراء باسم

المتهم وزوجته وأبنته وباسمه نظرا لان القانون في ذلك الوقت كان يمنع شراء الشخص الواحد من الخارج أكثر من سيارة واحدة وأن السيارتين اللتين باسمي كل من زوجة المتهم الدكتور سعاد أبو السعود وأبنته الدكتور نانسى عبد العزيز لم تمكنا بأسمهما أكثر من أسبوع وبعد ذلك نقلت هذه السيارات جميعها باسمه هو باعتبارها المشرف على أبحاث الملاريا مثل باقى المركبات والمعدات وأنه لم يدفع فيها من حسابه هو أى مبلغ عند تحويلها الى اسمه وأضاف مقررنا بان هذه السيارات جميعا تعمل فى خدمة مشروع أبحاث الملاريا . وأنه بعد أن استقال الدكتور عبد العزيز سليمان رشح هو من جانب اللجنة الامريكية الممولة باحثا أولا لهذا المشروع بموجب عقد فى ٢٧/١/١٩٨١ - وقال إن الجانب الامريكى لو كان قد وجد أى تقصير أو تلاعب فى أموال المشروع الذى كان يرأسه الدكتور عبد العزيز سليمان ما كان الجانب الامريكى قد وافق على الاستمرار فى هذا المشروع وما أسند اليه هو هذا المشروع من بعده خاصة وأنه قد أسند اليه مشروعات أخرى جديدة تمويلها الجهة الامريكية علاوة على المشروع الاول - كما أقر فى أقواله بان الشيك الذى سددت قيمته الى كل من حسين ناجى والدكتور محمد عبد الحليم صادر باسمه هو وأن المتهم لم يتصل بأى من محمد عبد الحليم متولى أو حسين ناجى ولم يحرر لهما أية شيكات ولم تدفع لهم أين مبالغ وأقر باتفاقه كتابة هو والدكتور عادل مردان مع مكتب أسكا العلمى فى شأن توريد المواد اللازمة للمشروع . كما أقر أيضا بانه هو الذى تقدم بمذكرة لمكتب خبراء وزارة العدل بشأن شراء المعمل المتنقل ووحدة أبحاث الملاريا بتاريخ ٢٢/٧/١٩٨٠ - كما كذب مجدى جبريل فيما قرره من أن هذا الاخير أرسل المعمل على الجامعة من تلقاء نفسه .

وقال أن النزاع الذى نشب بين مجدى جبريل والدكتور زينب حسن هو نزاع على نشأ عن قيام الاول بتقطيع بعض وريقات رصدت فيها بعض نتائج الابحاث العلمية نسبها الى نفسه - وقال أنه بعد أبعاد مجدى جبريل من أبحاث الملاريا للسبب سالف البيان وتولييه هو رئاسة مشروع الملاريا أعاده الى عمله بالمشروع . وقال أيضا أنه هو قد تقدم بشكوى ضد مجدى جبريل كتابة وكذلك الدكتور زينب حسن الى أن وصل الحال بالاخيرة أن هددت



يترك المشروع أن أستمّر مجدى جبريل فى العمل به - وعند ذلك استيعب من العمل بالمشروع وختم أقواله بأنه أعاد مجدى جبريل للعمل بالمشروع بعد أن رأى أن فترة أبعاده عن العمل بالمشروع كافية لما بدر منه من أفعال كما سلف البيان .

كما شهد بالجلسة الدكتور عادل إبراهيم حجازى الأستاذ بكلية العلوم بأن الجانب الأمريكى هو الممول لمشروع الملاريا - وأن الجانب الأمريكى قد رصد مبلغاً لشراء معمل متنقل - فقاموا بالبحث عنه فى السوق المحلية - فلم يجدوا هذا المعمل - كما تبين لهم أن ما رصد له من مبالغ لا يفى لشراء معمل متكامل - فاقترح الجانب الأمريكى أن يتم شراء عربة بمقطورة مما يستعمل فى الرحلات بمواصفات معينة تتحمل الخدمة الشاقة - وبعد ذلك يتم تجهيزها بالادوات اللازمة لتصبح بعد ذلك معملاً متنقلاً - ولما كان هناك باحثان هما مجدى جبريل ، محمد قناوى يتدربان فى لندن على أبحاث الملاريا - فقد اتصل بهما الدكتور شريف السعيد بصفته المشرف على أبحاث مشروع الملاريا الأمريكى - ويكون الدكتور شريف السعيد هو المسئول عن جميع المركبات وتقيد باسمه فقد طلب منهما الدكتور شريف السعيد البحث عن معمل متنقل « مقطورة » بمواصفات معينة على أن ترسل بعد العثور عليها باسمه - وبعد ذلك لما تمكنت الجامعة من تخصيص مبلغ يكفى لشراء معمل متنقل بأجهزته أتفق على العدول عن فكرة شراء المعمل السابق طلبه من لندن على حساب المشروع الأمريكى وإن يتم إجراء عملية شراء هذا المعمل متكامل على حساب الجامعة . وفعلًا حصل اتصال تليفونى حضره هو طلب فيه الدكتور شريف السعيد من كل من الباحثين فى لندن أن يتم إرسال هذا المعمل على اسم الجامعة . وأنه فى هذا الوقت وافق مكتب أسكا العلمى الذى كان يتعامل مع مشروع الملاريا فى توريد بعض المتطلبات الخاصة به على تجهيز هذه المقطورة معملية من ميكروسكوبات وخيام وخلافه عند وصولها من لندن ونظراً لقرب انتهاء السنة المالية أجريت عملية ممارسة على عجل لشراء معمل متنقل متكامل بمواصفات معينة وأرسى فيه العطاء على مكتب أسكا العلمى وكان ذلك قبل وصول المقطورة من



لندن وأن كانت أوراقها قد وصلت مع الباحثين وعرفت مواصفاتها وكان أحد الباحثين الذى قام بشراء هذه المقطورة من لندن وهو محمد أمين قناوى عضوا بلجنة الممارسة وفعلا قام المكتب - أسكا العلمى - بتجهيز المقطورة معمليا عند رسو العطاء عليه وقبل وصول المقطورة اذ قام بتوريد عدد ١٢ ميكروسكوب وخيمنتين كما قام بتركيب جهاز تكييف بالمقطورة عند ورودها فى أواخر شهر يناير سنة ١٩٧٨ وقال الدكتور شريف السعيد بعد اجراء الممارسة والفحص وقع (بمنا يفيد استلامه) العمل متكاملا وقال أنه أخذ هذه المسألة على عاتقه هو وحده دون غيره .

ثم أضاف بأنه هو الذى ذهب الى الجمرك بالاسكندرية وأتم إجراءات استلام المقطورة الواردة من لندن بحضور مندوب مكتب أسكا العلمى الذى قام بسداد باقى رسوم الشحن وأردف قوله مقررًا بأن السيارات التى أشتريت باسم زوجة المتهم وأبنته قد استخدمتا معمليا فى خدمة المشروع وأنها سيارات مخصصة للخدمة الحقلية اذ أنها عربات ميكروباس - كما أقر بأنه وجه خطابا الى مدير مكتب أسكا العلمى فى شأن توريد العمل المتنقل وأن هذا المكتب هو الذى سيتولى تجهيز هذه المقطورة عند وصولها من لندن . وأن فكرة شراء العمل على حساب المشروع الأمريكى أصبحت ملغاة وهذا الخطاب المذكور مؤرخ ١٤/١٢/١٩٧٩ كما أضاف بأنه لا يعلم يقينا فيما اذا كان الدكتور عبد العزيز سليمان كان على علم على وجه القطع بواقعة المقاصة التى أجريت بين مكتب أسكا العلمى والمشروع .

كما شهد أحمد عزب موسى المدرس المساعد بكلية العلوم جامعة عين شمس اذ ذاك أن معملا واحدا هو الذى تم شراؤه وأنه أشتري من لندن ونفى اشتراكه فى أى لجنة جامعية لشراء هذا العمل من السوق المحلية . وأن الدكتور شريف السعيد طلب منه الاقرار بعضويته فى لجنة الممارسة الا أنه رفض .

كما شهد الدكتور محمد عبد الحليم متولى مدير مكتب أسكا العلمى بأنه على علاقة بالدكتور شريف السعيد والدكتور عادل مردان فقط - اذ قاما بتحرير عقد معه على أن يقوم بتوريد متطلبات وحدة مشروع الملاريا منذ سنة ١٩٧٧ على المكشوف . وقام تنفيذا لهذا

العقد بتوريد معدات وأدوات وكيمياويات لهذا المشروع وأن هذا المشروع مازال مدينًا له حتى الآن بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج أقام بشأنه دعوى مدنية ضد المشروع وأنه بالنسبة لعملية توريد المعمل المتنقل قال بشأنها أن الدكتور شريف السعيد قام في أول الأمر بشراء هذا المعمل من نقود الدعم الأمريكى من إنجلترا ألا أن الدعم الأمريكى لم يكف لشراء معمل متكامل بكافة معداته . عند ذلك طلب منه الدكتور شريف السعيد أن يقوم بتوريد معمل كامل بكافة أجزائه يمكن استخدامه حقلًا على أن تقوم الجامعة بسداد ثمنه وأن يتم خصم ما حول للخارج لشراء الكرفان من المديونية المستحقة له على مشروع الملاريا الأموال أمريكيا وفعلا أجريت عملية ممارسة تقدم هو فيها من بين من تقدموا لها أرسى فيها العطاء عليه وكان قد تقدم في هذه الممارسة باسم شركة تاكو أكسبورت نظرا لأنه لا يقوم بالاتجار في المقطورات مستغلا أوراق شركة تاكو أكسبورت في هذا الموضوع وفعلا لما رسا عليه الغطاء قام بتوريد الاجهزة الداخلة في هذا المعمل مباشرة وهى عبارة عن عدد ١٢ ميكروسكوب وخيمنتين وقع باسئلامها جميعا الدكتور شريف السعيد كما أضاف بان الدكتور شريف السعيد هو الذى حول قيمة النقد الاجنبى الخارج للباحثين وقام هو من جانبه بارسال سمير توفيق بشاى الى لندن لمقابلة الباحثين وتحدث معهما فى شأن شراء هذا الكرفان وأنه رأى أن يشتري هذا المعمل ويرسل لحساب الجامعة وعلى أسمها حتى يقلل من تكاليفه ويتمتع بالاعفاء الجمركى المخصص لها .

وأن الذى كان يتسلم منه الادوات لوحدة الملاريا كل من الدكتور عادل مردان والدكتور شريف السعيد والدكتور عادل جاد وكانوا يوقعون على ايصالات بما يتم تسلمهم منه . وأنه لاصلة له بالدكتور عبد العزيز سليمان ولم يتعامل معه أو يتحدث معه فى شأن أى موضوع مما سلف ببيانته .

وشهد سمير توفيق بشاى بالتحقيقات - بانه حول جزءا من مذكراته الى الخارج - وأنه تقابل مع كل من مجدى جبريل ومحمد قناوى فى لندن - وتحدث معهما فى شأن شراء المعمل المتنقل - وأضاف أيضا - ان الشيك الذى صدر من الجامعة لحساب المعمل - كان باسمه لعلاقته هو بالشاهد السابق وبناء

على اتفاق معه في هذا الشأن لوجود حسابات بينهما .

كما شهدت **محاسن يحيى محمد** مندوبة الخزانة بجامعة عين شمس بجلاسة المحاكمة من أنها كلفت من مراقب عام حسابات الجامعة الاستاذ **صلاح المصرى** لاجراء عملية الممارسة وبناء على هذا التكليف توجهت الى الدكتور **شريف السعيد** حيث قامت بفض العطاءات المقدمة من القطاع العام والخاص في شأن توريد المعمل المتنقل فتبين ان القطاع العام اعتذر عن عدم التوريد وكان هناك عطاءان احدهما من شركة **تاكو أكسبورت** التى تبين أنها أقل سعرا من الشركة الاخرى فتم اختيارها لتوريد المعمل المتنقل وأن دورها أنهى عند هذا الحد . ثم أضافت أنها لاتذكر وجود السيد **أحمد عزب موسى** بلجنة الممارسة من عدمه .

كما شهدت **نجاة حكيم عياد** أمينة مخزن قسم علم الحشرات بجامعة عين شمس بانه قد ورد اليها فاتورة من الدكتور **شريف السعيد** ومعها محضر فحصر خاص بالمعمل المتنقل موقع عليه من اللجنة الخاصة به ومعتمدا من رئيس القسم فقامت بإضافته لعهدة القسم وصرفه الى اسبم الدكتور **شريف السعيد** وذلك أن هذا الاخير أفهمها أن المعمل عبارة عن مقطورة لايمكن وضعها في المخزن . ومن ثم أصبح هذا المعمل عهدة الدكتور **شريف السعيد** .

كما شهد **عبد الحميد ابراهيم أمين** عام جامعة عين شمس بجلاسة المحاكمة بانه قام في ديسمبر سنة ١٩٧٧ بشغل وظيفة أمين عام جامعة عين شمس بطريق النذب وفي أبريل ١٩٨١ عين أمينا عاما للجامعة وأنه في هذه الفترة التى كان معيناً فيها أمينا عاما منتدبا كان أمينها العام **محمد أحمد عمار** منتدبا بديوان وزارة التربية وأن المشروعات الاجنبية التى يتم التعاقد «عليها» بشأنها يكون الباحث الرئيسى أو المراقب المالى لها ترد اليه نقودها وهو المسئول عن هذه النقود وكيفية الصرف طبقا لما تراه الجهة الممولة وأن هذه الجهة هى صاحبة الفصل فيما اذا كان المصرف صحيحا من عدمه هذا بالاضافة الى تقرير يقوم باعداده - الباحث الرئيسى يعرض على مجلس الدراسات والبحوث يقدم كل عام . وأن المتهم قدم هذا التقرير واعتمد من مجلس الدراسات ولو كان هناك ثمة شبهة في هذه البحوث لما اعتمدت من المجلس المذكور ثم أضاف مقررنا بان هناك عدة

نحوث أجنبية يمولها الجانب الأمريكى وأن هذه البحوث جميعها لم تقم الجامعة فى وقت من الاوقات بمراجعتها وكذلك الجهاز المركزى للمحاسبات ولم تبدأ مراجعته لها إلا مؤخرا بعد صدور قرار فى هذا الشأن من مجلس الوزراء .

كما شهد عزت مصطفى مصطفى مدير عام البحوث بالجهاز المركزى للمحاسبات اذ ذاك أنه أثناء قيامه بمراجعة الحساب الختامى بجامعة عين شمس فى سنة ١٩٧٨ أعترض على بعض النفقات التى رأى أنها فى غير محلها واذ سأل المختصين بالجامعة عن هذا الامر علم أن هناك بحثا مشروع الملاريا تقوم بتمويله البحرية الأمريكية مستقلا عن أبحاث الملاريا التى تقوم بها الجامعة وازاء هذا الامر رفع الامر الى رؤسياه لفحص حسابات مشروع الملاريا الممول أمريكيا وحدثت مكاتبات فى هذا الشأن بين الجهاز المركزى للحسابات وبين المشرفين على المشروع بجامعة عين شمس إلا أن القائمين على المشروع وإدارة الجامعة رفضوا جميعا خضوع الابحاث الممولة أجنبيا لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات تأسيسا على أن الجهات الممولة تشترط أن يكون الباحث الرئيسى هو المسئول أمامها علميا وإداريا وماليا عن المشروع وأنها تشترط ألا تخضع هذه المشروعات كإشراف الجهات المحلية وقدم ملفا احتوى على البحوث الممولة بمعرفة جهات أجنبية من بينها موضوع البحث الخاص بالملاريا تضمن هذا الملف المكاتبات التى دارت فى هذا الشأن وأصدرت جامعة عين شمس والقائمين على هذا المشروع بان هذا البحث الممول من الجهة الأجنبية مستقل تمام الاستقلال من الناحية المالية عن بحث الملاريا الذى كان أصلا بالجامعة وقت ذلك وليس هناك تداخل بينهما اذ هما مستقلان علميا وماليا وليس هناك تداخل بينهما أيضا فى الانفاق ولكل منهما معاملة وأجهزته الخاصة به ولا خلط بينهما وبعض القائمين بالعمل فى البحثين حتى فى استخدام الأجهزة البحثية وأن البحث الأجنبى يعمل به فئة مستقلة عن مشروع الجامعة اذ إن هناك متخصصين منتدبين من الخارج سواء من جامعة الأزهر أو وزارة الصحة أو جامعات أخرى وأن حجم العمل الجارى لمشروع الجامعة يفوق ما عمله للبحرية الأمريكية لعشرات المرات وأن مستندات الصرف تخضع للاتفاق مع الأمريكان ولا يمكن وفقا لاشتراط الجانب الأمريكى أن يصرح لجهاز مصرى بمراجعتها



وفقا لتعليمات أصحاب التمويل وليس في ذلك رغبة في عدم أخضاع تلك الموازنة المحاسبية من قبل الأجهزة المصرية ولكن يمكن أن ينم ذلك كما جاء بالخطابات المرسلة للسيد وزير التعليم والسيد وزير الخارجية بشرط أن يسرى ذلك على جميع المشروعات الأجنبية في مصر.

ومما يدل على عدم اعتراض القائمين بالبحث الأمريكى من اطلاع أى جهاز على أى من مستنداته أن هذه المستندات قدمت إلى السيد الدكتور نبيل مدحت مستشار التحقيقات بالجامعة والذي يتولى التحقيق في بعض جوانب بحوث الملاريا - كما ان نائب رئيس الجامعة لشئون البحوث على دراية بكل ذلك ولديه نسخ من معظم هذه الاوراق وأن مجموع البحوث الممولة أجنبيا بلغت أكثر من خمسة وستين مشروعا بجامعة القاهرة وعين شمس وقد تبين ذلك من اطلاع المحكمة على ملف الجهاز المركزى للمحاسبات - قرار هو بشأنها أنه لم يتم مراجعة أى مشروع من هذه المشروعات سوى مشروعين بعد صدور قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٧ بناء على توصيات اللجنة الخاصة التى شكلت لدراسة أسلوب مراجعة الحسابات المتعلقة بمشروعات البحوث المشتركة التى تتم مع هيئات أجنبية والتى تشترط أولا ضرورة الحصول على موافقة الجهات المعنية والمختصة وأن يكون رئيس الجهة التى تقوم بالبحث مسئولا عن متابعة تنفيذ المشروعات التى تجرى في هذه الجهة وأن تضع الجهة المختصة لائحة مالية وإدارية تتضمن القواعد العامة التى تكفل المرونة اللازمة لسرعة الاجراءات مع عدم التقيد بالقواعد الحكومية وتتضمن على وجه الخصوص :

- ( ١ ) أيضا ح الموارد المالية للمشروع وأوجه الانفاق منها .
- ( ٢ ) أمساك المستندات والسجلات اللازمة وأيداعها جميعا أو صورها المعتدة - كوثائق رسمية حتى نهاية المشروع .
- ( ٣ ) تكون المهمات والمعدات ملكا للمشروع حتى انتهائه تعود باسمه بالمخازن وتنقل ملكيتها للدولة بعد الانتهاء من المشروع اذا وافق الواهب على ذلك .

( ٤ ) فتح حساب للمشروع في البنك المعتمد الذي تحدده الجهة المشرفة على البحث ويصرف منه بمقتضى شيكات يوقعها رئيس الجهة المفوض أو من ينوبه توقيعاً أولاً والمصرف على البحث توقيعاً ثانياً .

( ٥ ) تضع الجهة المعنية بالوزارة أو الهيئة نظاماً مكافآت القائمين على المشروع - متضمناً الحدود القصوى لهذه المكافآت .

( ٦ ) خضوع أموال المشروع ومصرفاته لرقابة الجهة المشرفة على البحث باعتبارها من الأنشطة العامة .

( ٧ ) وضع حساب ختامى للمشروع يبلغ للجهاز المركزى للمحاسبات خلال شهر من تاريخ انتهاء البحث مرفقاً به جميع المستندات والسجلات أو صورها المعتمدة . وقد أبلغ هذا القرار الى رئيس جامعة عين شمس بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٦ ويوقع هذا القرار من السيد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى بالاحاطة بما وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المشار اليها سابقاً وأتخاذ اللازم فى ضوء ذلك .

كما شهد الدكتور زغلول يونس مهران نائب رئيس جامعة عين شمس بيان النظام الذى جرت عليه الجامعة ان الباحث الرئيسى فى أى مشروع ممول من جهة أجنبية هو المسئول مالياً وإدارياً وعلمياً عنه وأنه يقوم بتقديم تقرير عنه شفويًا الى مجلس الدراسات العليا بالجامعة أما المسئولية المالية فانها مسئوليته هو والمراقب المالى للمشروع أمام الجهة الممولة الاجنبية وأنه فى خصوصية مشروع الملايا كان المتهم هو الباحث الرئيسى وهو الذى تعاقد مع الجانب الأمريكى بعد موافقة الجهات المصرية بشأنه وكان الدكتور شريف السعيد هو المراقب المالى له وأن جميع المشروعات الاجنبية بجامعة عين شمس لم يقم فى وقت من الاوقات بمراقبتها الجهاز المركزى للمحاسبات الى أن ورد أخيراً القرار الصادر من مجلس الوزراء فى هذا الشأن بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٧ وبناء عليه أصدر السيد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التربية والبحث العلمى قراره الذى بلغ للجامعة فى ١٩٨٠/١٢/٦ السابق الاشارة اليه - ثم أضاف بأن ما جاء بالعقد المحرر والصادر من البحرية الأمريكية بخصوص مشروع الملايا أنه منحه الى جامعة عين شمس بمعنى أنه قصد بها

تدعيما من الجانب الأمريكي بصفة عامة لإجراء هذا البحث وأن هناك بيروتوكول بين الجهة المانحة والباحث الرئيسي بتنظيم طريقة الصرف منها ويسرف على مصروفاتها الجانب الأمريكي .

ثم أضاف بأنه بالنسبة للأموال التي ترد من جامعة قطر لتدريب الطلاب القطريين على الحاسب العلمي فإن هذا الحاسب كان يحصل على نصيبه بالكامل من هذه الأموال أما باقيها فكان المسئول عنها المتهم باعتباره هو المسئول عن تدريب الوفود قبل جامعة قطر وأنه كانت تجرى أنشطة اجتماعية وثقافية لهؤلاء الوفود خلافاً أجر الحاسب العلمى وأن إرسال هذه الوفود قد توقف بعد ترك المتهم لرئاسة الجامعة - ثم تطرق الشاهد في أقواله الى نزاع ثار بين الدكتور **زينب ماجد** والدكتور **نعمت هاشم** بخصوص اجراء امتحان الماجستير الخاص بالدكتور **نانسى عبد العزيز سليمان** ابنة المتهم وأن هذه الأخيرة أدت الامتحان أمام الدكتور **زينب ماجد** والدكتور **عمر حلمى** قبل حضور الدكتور **نعمت هاشم** مما أثار غضبها وتطور هذا الغضب الى اهانتها لجميع الموجودين بحجرة الامتحان مما حدا بكل من الدكتور **زينب ماجد** والدكتور **عمر حلمى** الى رفع شكواهما بشأن هذه الأهانة الى عميد كلية العلوم ورفع الأمر بعد ذلك الى المتهم باعتباره مديراً للجامعة اذ ذاك فاجرى تحقيق فى هذا الشأن رفضت الدكتور **نعمت هاشم** المثول فيه مما أدى الى قيام المتهم الى إحالتها الى مجلس التأديب الذى لم ينعقد حتى الآن ، وقد تدخلت فى هذا التحقيق جهات عليا لها صلة دقيقة بالدكتور **نعمت هاشم** حضر أمامها جميع أطراف النزاع بقصد محاولة أصلاح ذات الدين ألا أن كل طرف من أطراف النزاع تمسك برأيه ولم ينم الصلح بينهم - ومع كون الدكتور **نعمت هاشم** محالة الى مجلس التأديب لم ينعقد حتى الآن بعد - تم تعيين الدكتور **نعمت هاشم** رئيسة لقسم الاطفال ، بعد إحالة المتهم الى المعاش وتعيين الدكتور **كامل ليلة** رئيسا للجامعة ، ثم أورد قوله بأن الدكتور **نعمت هاشم** دأبت على تهديد عميد الكلية والمنهم وكل من يقف في سبيلها بما لها من صلات ثم أضاف أنه كان يوجد نزاع دائم بين المتهم وبين مراقب عام الجامعة **محمد أحمد عمار** وكان الدكتور **عبد العزيز سليمان** دائم اللوم له الى أن انتدب **أحمد عمار** الى وزارة التربية والتعليم رفض تنفيذ أمر الندب وظل في مسكنه وهو أمين عام للجامعة على الورق يتقاضى راتبه وأنه يعد حالة الدكتور **عبد العزيز سليمان** الى المعاش عاد **أحمد عمار** الى الجامعة ويعمل



حالياً مستشاراً مالياً وإدارياً لها في عهد الدكتور كامل ليلة كرئيس للجامعة .  
وأنه قد حاول وزميله الدكتور نصر السيد نصر التدخل للتوفيق ما بين  
المتهم وعمار ألا أنه لم يوفق حتى قال زميله أن الاستاذ أحمد عمار حالة  
ميثوس منها إذ كان أحمد عمار بطيئاً في عمله وأن الطريقة التي كان يسلكها  
في التعامل لا تتفق في رأى الدكتور عبد العزيز سليمان معه .

كما شهدت الدكتور زينب عبد المجيد أستاذة ورئيسة قسم  
الكائنات الدقيقة والمناعة بجامعة عين شمس بأنه بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٨  
أثناء اجرائها الامتحان المخصص للماجستير الاطفال فوجئت بدخول الدكتور  
نعمت هاشم الى مكتبها وتحدثت معها بانفعال واحتجت على اجراء  
الامتحان للماجستير قبل حضورها فأخذت في تهديتها وأفهمتها أن هناك  
أستاذاً من قسم الاطفال وهو الدكتور عمر حلمي قد حضر الامتحان ممثلاً  
للقسم وأنه ان كان هناك أى ضرر من هذا الامر فشأنها والدكتور  
عمر حلمي وقد تم ذلك في حضور كل من الدكتور عمر حلمي والدكتور  
يحيى شاهين والدكتور عبد المجيد عليان والدكتور فاطمة عبد الفتاح  
الاستاذة بالقسم الذين تعجبوا من مسلك الدكتور نعمت هاشم وبعد  
ذلك وجهت حديثها الى الدكتور عمر حلمي قائلة له بأنه أخطأ وأنها سوف  
تعمل على إلغاء هذا الامتحان لانه واجب الالغاء ثم أنصرفت . وعندئذ  
تضرر من كان موجوداً معها بالمكتب من هذا الامر وغادروا مكتبها وبعد  
ذلك توجهت الى عميد الكلية الدكتور أحمد البنهاوى . ثم أضافت  
مقررة أنها علمت ان الدكتور نعمت هاشم كانت تتعقب الدكتور نانسي  
أبنة المتهم بقصد الحيلولة دون حصولها على درجة كبيرة في الامتحان المشار  
اليه وأنها شاهدهت بنفسها تتبعها بالاقسام المختلفة لهذا الغرض .  
وأضافت أنها تعتقد أن الدكتور نعمت هاشم كانت وراء كل ما أصاب  
المتهم من تحقيقات وأن هذا معلوم لدى جميع المسؤولين بالكلية والجامعة  
ثم أردفت قولها بأنه قد وصلتها دعوة لحضور لقاء مع شخصية كبيرة  
بمنزلها وحضر هذا اللقاء كل من المتهم والدكتور نعمت هاشم والدكتور  
عمر حلمي بقصد التوفيق بينهم وسحب الشكوى المقدمة منها غير أن  
هذا الصلح لم يتم لاصرار كل منهم على موقفه - وأنتهت المقابلة على أن  
تأخذ الامور مجراها الطبيعي غير أن ذلك تعثر - وحدث للمتهم ما حدث .

وقد شهد الدكتور عمر حلمي الاستاذ بكلية الطب قسم الاطفال  
بجامعة عين شمس بمضمون ما شهدت به الدكتور زينب عبد المجيد .



وقد شهدت الدكتوراه نعمت هاشم الاستاذة بكلية الطب جامعة عين شمس بحدوث خلاف بينها وبين الدكتوراه زينب ماجد بخصوص امتحان ابنة المتهم فانسى عبد العزيز سليمان في يوم ٢٠/٤/١٩٧٨ اذ أنها في هذا اليوم توجهت الى حجرة الدكتوراه زينب ماجد لاجراء الامتحان معها وكان ذلك حوالى الساعة التاسعة وسبعة عشر دقيقة ففوجئت بأن الامتحان أوشك على الانتهاء خلاف طالب لم يؤد الامتحان ، وأن سبب تأخرها عن موعد الامتحان وهو الساعة التاسعة صباحا يرجع الى حدوث حريق في القسم الذى ترأسه ولما دخلت عاتبت الدكتوراه زينب ماجد على عدم اننظارها لتأدية امتحان الطلاب معها فأحالتها الى دكتوراه عمر حلمى ممثل قسم الاطفال الذى أفهمها أنها لا شأن لها في هذا الامر وبعد ذلك توجهت الى عميد الكلية وبعد ذلك أجرى تحقيق في هذا الامر أجراه الدكتور محمد رفعت وبعد ذلك رفع الامر الى مدير الجامعة الذى حال موضوعها الى الدكتور رمزى الشاعر ألا أنها رفضت المثول في هذا التحقيق وأنها علمت بعد ذلك أنها قدمت الى مجلس تأديب وأن هذا المجلس لم ينعقد حتى الان وقد أنكرت تهديدها لاي من أعضاء التدريس كما أقرت أن هناك محاولات صلح جرت ولكن دون جدوى وأضافت مقررته بأن الامتحان السابق الذى كانت قد أجرته لابنة المتهم قد حصلت فيه على ثمانى درجات من عشرين درجة وأن أجابتها كانت أسوأ اجابة لطالبة في هذه المادة ٢٠

كما شهد كمال السيد حسن مراقب عام مركز الخدمة بالجامعة ان جامعة قطر دأبت على ارسال وفود من طلابها الى جامعة عين شمس منذ عام ١٩٧٦ وأن الشيك الذى ورد في سنة ١٩٧٧ أثناء رئاسة المتهم للجامعة قد ورد باسم عميد جامعة عين شمس وقد تم أيداعه بالمصرف العربى الدولى بحساب خاص باسم مشروع طلاب قطر وأن الصرف منه كان يتم بتوقيع كل من الدكتور عبد العزيز سليمان والدكتور عبد العزيز بيومى وهو المستشار الفنى للجامعة وكان يتم الصرف من هذا الحساب بموجب مستندات معتمدة من السيد المستشار الفنى الموقع عليها من كليهما ٢٠ وأن هؤلاء الطلبة أمتنع وفودهم على الجامعة بعد ترك الدكتور عبد العزيز سليمان للجامعة مباشرة لانهم كانوا يضعون ثقتهم فيه وأنه كان يخصص مبلغا معيناً من هذا الحساب للحاسب الالىكترونى والباقى كان لحساب الطلاب والمصروفات الاخرى والمكافآت وأولوية الخدمات ٢٠

كما شهد **محمد أحمد عمار** أمين عام جامعة عين شمس اذ ذاك أنه قد ورد شيك إلى جامعة عين شمس خاص بوفود طلاب جامعة قطر للتدريب على الحاسب الالىكترونى بجامعة عين شمس فطلب وضع هذا الشيك مثل الشيك الذى كان ورد فى سنة ١٩٧٦ بنك مصر فرع الجامعة ألا أن المتهم رفض وبعد ذلك أودع الشيك بالمصرف العربى باسم الوفود على أن يكون الصرف منه نتوقيع المتهم والدكتور **عبد العزيز البيومى** وفعلا أودع هذا الشيك بهذا البنك بهذه الصورة . ثم أضاف بأنه بعد ذلك صدر قرار بإبعاده من الجامعة وأنه لايعلم أوجه صرف المبالغ الخاصة بطلاب جامعة قطر وأنه أثر ذلك قام بإبلاغ جميع المسئولين بهذا الامر كما تقدم بشكاوى الى **نبيل عشوش** يتضرر فيها من صرف مبالغ على عربات من حساب البحوث وأن السيارات الخاصة بمشروع الملاريا قد اشتراها المتهم بنقود المشروع وسجلها باسمه وأسماء زوجته وأبنته وأنه لا يعرف شيئاً بخصوص شراء المعمل المتنقل « الكرفان » .

كما شهد **نبيل عبد الحميد عشوش** عضو هيئة الرقابة الادارية السابقة ومدير العلاقات العامة بميناء القاهرة الدولى حالياً بأنه كان هو المسئول عن قطاع التعليم العالى منذ عام ١٩٧٣ وأنه فى اواخر سنة ١٩٧٦ أبلغه **محمد أحمد عمار** ببعض الوقائع التى تتعلق بموضوع شراء الكرفان كما أبلغه أيضاً بتكليف فتح الحساب الخاص بمشروع الملاريا وكذلك واقعة شراء المتهم لسيارات خاصة بالمشروع باسمه وأسماء زوجته وأبنته . فقام هو بإجراء التحريات عما أبلغ به فقرر أنه لم يرجع فى الانفاق الذى حرر بشأن وحدة الملاريا الممول من الجانب الأمريكى وقد طلب الاطلاع عليه من الدكتور **عبد العزيز سليمان** فرفض ذلك على حد قوله من أن هذا المشروع خاص بينه وبين الأمريكان ولا يخضع لرقابة الجامعة . كما أنه قام بمراقبة السيارات الخاصة التى اشترت من نقود المشروع باسم المتهم وزوجته وأبنته فتبين أنها خمس سيارات أربع منها شيفروليه والخامسة بويك وقال ان هذه السيارات عبارة عن سيارة شيفروليه سوداء وأخرى شيفروليه استیشن واثنيتين شفروليه استیشن مرتفعة ( ميكروباس ) والخامسة بويك . وان هذه السيارات الخمس من أموال مشروع الملاريا - ولما سألته المحكمة عن السيارة البويك وعما اذا كانت اشترت من مشروع الملاريا من عدمه قرر أنه توجه الى المرور فتبين أنها مسجلة باسم المتهم وأن الدكتور **شريف السعيد** هو الذى أبلغه بذلك - وأقر أنه لم يشاهد زوجة المتهم أو أبنته تقود أى سيارة من

سيارات المشروع التي اشترى باسميهما وأنه قد تبين له ان هذه السيارات قد نقلت الى اسم الدكتور شريف السعيد بعد ذلك ولا يعرف المدة التي ظلت هاتان السيارتان باسم زوجة المتهم وأبنته ثم أضاف مقرا أن مجدى جبريل شحاته قد حضر اليه بهيئة الرقابة الادارية وأبلغه أيضا أنه تقدم بشكوى الى مجلس الوزراء لسبب تأخر حصوله على الدكتوراه ولبعض الملابس التي حدثت في شأن العمل المتنقل من إنجلترا - وقد أبلغه في هذا الخصوص أن الدكتور شريف السعيد كان قد طلب منه شراء الكرفان باسمه وكان قد حول اليه نقدا أجنيا فقام مجدى جبريل وزميله محمد قناوى بفتح حسابات بالبنك ألا أنه أرسله الى الخادم ٠ وأن الدكتور شريف السعيد كان متضررا من هذا الامر ٠ وأنه بعد ذلك تقدم الدكتور شريف السعيد الى الدكتور عبد العزيز سليمان - بطلب شراء معمل متنقل من أموال الجامعة وبعد ذلك قام الدكتور شريف السعيد بارسال طلبات الى بعض الشركات من القطاع العام والخاص للتقدم بعطاءات بخصوص توريد معمل متنقل بمواصفات معينة - وأنه فعلا قد ورد معمل واحد وجهاز ووصل الى البلاد في أوائل شهر فبراير وذكر أنه لا يعرف كيف سددت قيمة هذا المعمل وكيف وصلت الاموال الى كل من مجدى جبريل ومحمد قناوى كما لا يعرف من الذى قام بدفع مصاريف الشحن ولا يذكرها وأن كان قد وصل الى علمه أن مكتب أسكا العلمى هو الذى قام بدفع المصاريف الخاصة بالشحن وأنه شاهد بنفسه المعمل موجودا بالجامعة وكان غير مرخص وأنه شاهد الميكروسكوبات البالغ عددها اثني عشر بالمشروع وأن كان لا يعلم من أين حصلوا عليها وأنه لا يعرف كيف اشترى السيارة البويك ولا يعرف كيفية سداد ثمنها ثم قال أنه تتبع ثروة المتهم التي هي عبارة عن عمارة بمدينة نصر كان تحت التشطيب وعمارة أخرى بشارع الحجاز وسيارة بويك موديل ١٩٨٠ باسم المتهم وسيارة سيفروليه موديل سنة ١٩٥٩ وسيارة هوندا كانت أصلا ملكا للمتهم ثم نقلت لاسم ابنه أحمد عبد العزيز سليمان وقال أنه عرف أن أرض عمارة مدينة نصر كانت مشتراة في نهاية الستينات ولا يعلم بكم اشترى المتر منها كما أنه تبين له أن المتهم كان قد اقترض لبناء هذه العمارة مبلغ ٣٥٠٠٠ ج من البنك العقارى وأن كان لم يقبض سوى ٣٢٠٠٠ ج فقط وأنه لا يعرف الفرق الذى لم يتسلمه المتهم من قيمة القرض - ولا يعرف كيف صرف ، وأنه بالنسبة الى عمارة شارع الحجاز ٠ قال أن المتهم سدد من قيمتها مبلغ ١٦٠٠٠ ج وأن ثمنها الاجمالى حوالى ١٢٠٠٠ ج وأنه لا يعرف



من أين أتى المتهم بهذا المبلغ وأنه لا يعرف دخل المتهم من أبحاثه وكتبته ولا يعرف قيمة المكافآت التي كان يقبضها المتهم وقال أيضا أن كـلا من **مجدى جبريل وبانوب سمعان** قد أبلغاه بما تضمنه تقريره وقد تبين للمحكمة أن من يدعى **بانوب سمعان** كان متواجدا بالقاعة منتظبا للتحقيق وما يجري في القضية وقال أن **بانوب سمعان** هذا هو أحد المصادر التي أرشدته عن عنوان عمارة مدينة نصر التي بناها المتهم إذ كان هذا العنوان مجهولا له .

وأضاف **بان بانوب سمعان** هذا كان يعمل بالشتون الهندسية بجامعة عين شمس وكان هذا الشخص بينه وبين الدكتور **عبد العزيز سليمان** خلافات وأن كان لا يعرفها ثم أضاف أنه قد لاحظ وجود تلاعب في واقعة شراء الكارفان وكذلك شراء السيارات وقال أن الحاسب الالكتروني كان يحصل على نصيبه كاملا عن كل طالب وأن الحاسب الالكتروني قدر مبلغ ١٠٠ دولار في سنة ١٩٧٦ للطالب وأنه سنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ رفع ما يحصل عليه الحاسب الالكتروني الى مبلغ ٢٥٠ دولارا عن كل طالب وقال أنه لم يعرف كيف كان يتصرف الدكتور **عبد العزيز سليمان** في المبالغ المتبقية من دولة قطر وكيف كانت تصرف على الطلبة وأنه لم تجر تحريات في هذا الشأن . كما قرر ان المصرف العربي الذي كانت تودع فيه نقود الوفود لم يتمكن من معرفه على أوجه الصرف وقال أنه على علم بوجود نزاع بين **أحمد محمد عمار** أمين عام الجامعة في ذلك الوقت والدكتور **عبد العزيز سليمان** عندما كان رئيسا للجامعة . وأنه توجه الى الدكتور **عبد العزيز سليمان** شخصيا وطلب منه قيد عربات المشروع وترخيصها بارقام حكومية ألا أن المتهم أفهمه أن هذه السيارات مملوكة للمشروع ومشتراه من مال الدعم الامريكي وأنه لو أصبحت هذه السيارات حكومية فانه لايمكن في هذه الحالة التخلص من الروتين مما يعطل أعمال المشروع فحرر مذكرة بذلك ورفعت الى مجلس الوزراء .

كما شهد **بانوب سمعان** مدير مباني جامعة عين شمس سابقا أنه حدث نزاع بينه وبين المتهم بشأن بعض المباني الجامعية وأن المتهم منعه من دخول الجامعة وأتهمه بمحاولة نسفها وأضاف بأنه قدم عدة شكاوى بخصوص هذا الامر الى السيد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وجميع الوزراء وأن الرقابة الادارية دعتة الى مقرها وتقابلت



مع عضوها **نبيل عشوش** أكثر من مرة كما حضر السيد هذا الأخير بالجامعة وأطلعته على بعض المستندات وأردف قوله بأنه هو الذى أرشد **نبيل عشوش** الى العقار الكائن بمدينة نصر الذى كان يجرى المتهم بناءه .

كما شهد **فاروق كامل اسماعيل** مدير عام خبراء شمال القاهرة وزميله **زكريا على الكردى وروميل يوسف** ينى بانهم قد قاموا بفحص موضوع شراء معمل الابحاث المتنقل خلال عام ١٩٧٧ الخاص بمشروع الملاريا بكلية العلوم جامعة عين شمس لبيان ماهية ومواصفات ومشتملات المعمل المتنقل الذى أشتري من إنجلترا بمعرفة كل من **مجدى جبريل** و**محمد قناوى** المدرسين المساعدين - بكلية العلوم جامعة عين شمس خلال أكتوبر سنة ١٩٧٧ وتقدير المبالغ النقدية التى دفعت ثمنها له ومصدرها وطبيعتها وهل هى من أموال مشروع الملاريا من عدمه وأيضا الإجراءات التى تمت بالنسبة لهذا المعمل منذ شرائه وحتى الان وماهية ومواصفات ومشتملات المعمل المتنقل الذى أشتري محليا خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٧٧ والإجراءات التى تمت فى هذا الصدد وتحديد المبالغ النقدية التى دفعت ثمنها لهذا الشراء ومصدرها وطبيعتها وهل أنها من أموال المشروع المذكور من عدمه مع تحديد الاشياء التى تعتبر تلك المبالغ ثمنها لها وكذلك اجراء مقارنة بين ما دم شراؤه فى كل من البندين السابقين لبيان ما اذا كانت الاصناف التى أشتريت محليا هى ذاتها التى أشتريت من إنجلترا بنفس النوعيات والمواصفات أم أن هناك إضافات أخرى كانت اجراءات الشراء المحلى شاملة له وما تحديد تلك الإضافات فى حالة وجودها وشمول المستندات لها وقيمتها ومدى مناسبة أسعارها فى ضوء الاسعار السائدة فى السوق وقت ذاك - وما اذا كانت الإجراءات الشراء المحلى تتفق وحقيقة الواقع وما تقضى به القواعد والاصول المالية والمخزنية المعمول بها فى هذا الشأن من عدمه - وما اذا كان هناك ثمة مبالغ - نقدية تمثل قيمة الشراء تتكرر لاصنافا واحدة مما سبق من عدمه مع تحديد الاشخاص المسئولين عن هذه المبالغ والمشاركين فى إجراءات صرفها ومدى مسئولية كل منهم والاسباب التى أتبعته فى هذا السبيل .

وكذلك فحص موضوع السيارات الاربع المشتراه خلال عام ١٩٧٧ لمشروع الملاريا لبيان كيفية مصدرها واجراءات شرائها وتحديد مصادر وطبيعة تمويلها والمبالغ التى دفعت ثمنها لها وكيفية وطريقة

شراء تلك السيارات وتحديد المشتري والمالك لكل من هذه السيارات. وشخص من سجلت باسمه ومدى صلتة بالمشروع المذكور وهل تم هذا الشراء باسم أو لحساب مشروع الملايا أو تم تسجيلها باسمه وما اذا كانت السيارات قد أضيفت رسميا لاموال وموجودات المشروع السالف من عدمه .

وما طرأ على ملكية تلك السيارات من تصرفات رسمية لاحقة على تواريخ شرائها ومدى قانونية تلك التصرفات وما تقضى به اللوائح والقواعد المالية في هذا الصدد .

« وكذلك فحص » - وحقيقة استغلال السيارات الاربع منذ شرائها وحتى الان وتحديد مصدر دفع قيمة صيانتها وأصلاحها وتزويدها بالوقود وأمانة أيوائها وبيان تلك القيمة محسوبة أو مقدرة .

وكذلك فحص موضوع حسابات طلاب دولة قطر بمركز الحاسب العلمي بجامعة عين شمس لبيان :

١ - حجم كافة المبالغ الواردة من هذه الدولة لغرض أنفاقها على طلابها المحققين نهذا المركز - وكيفية وثواريخ ورودها على التوالى ومكان وطريقة وتواريخ أيداعها متتالية ومقدار وتواريخ ما تم سحبه منها والرصيد المتبقى منها حتى الان وبالإجمالى بيان مركز الحساب وتحديد حجم المبالغ المستحقة لمركز الحاسب العلمى عن هؤلاء الطلاب القطريين وما تم تحويله منها اليه لحساباتهم والمتبقى له من تلك المستحقات .

٢ - ومصير المبالغ النقدية المدفوعة لمركز الحاسب العلمى مضافا اليها الرصيد المتبقى بالحسابات المودعة بالمصرف العربى الدولى .

وقد طالبت النيابة بقرارها المذكور من اللجنة أن تقدم تقريراً عن نتائج فحصها عن كل ذلك فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ مباشرة المأمورية ١٠ وبتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠ تم ترشيحهم وقدموا تقريرهم الاول المؤرخ ١٠/٧/١٩٨٠ لنيابة الاموال العامة فى حدود شهر خلصت فيه اللجنة الى النتائج الآتية :-

أولا : بالنسبة لموضوع شراء معمل الابحاث المتقل سنة ١٩٧٧ فقد تبين أن مبلغ ٢٠٣ ج تمثل ثمن الكرفان ومحتوياته الواردة فى

أمر التوريد والفاتورة ليس من هذه المحتويات - خيام جانبية أو جهاز تكييف أو ميكروسكوبات وبالتالي تخرج من هذا المبلغ ثمن جهاز التكييف والخيمتين وهذا المبلغ يمثل شراء متكررا ويعتبر خدمة للشركة المورده قد تم دون وجه حق على ما يبدو حتى الان ودون الاخذ في الاعتبار بموضوع المقاصة بين مكتب أسكا العلمى ومشروع الملاريا والتي أثارها الدكتور شريف السعيد محمد بأقواله بتحقيقات النيابة .

وقالوا أنه بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠ أصدرت نيابة الاموال العامة قرارا، تكمليا لهم طلبت اليهم في هذا الامر بحث حقيقة واقعة المديونية المشار اليها بأقوال الدكتور شريف السعيد محمد والدكتور محمد عبد الحليم متولى ومدى سلامة وصحة المقاصة المنوه عنها بتلك الاقوال وذلك في ضوء المستندات المقدمة منهما وغيرها بالتحقيق وفي ضوء كشف حركة الحساب الخاص بمشروع الملاريا بكلية العلوم جامعة عين شمس والواردة من بنك مصر فرع قصر النيل وفق كتاب البنك المؤرخ ١٩٨٠/١/٨ وكذا كشف الحساب الواردة من المصرف العربى الدولى وأيضا في ضوء الكشف الواردة من السيد أمين عام جامعة عين شمس والمتضمنة المبالغ المعتمدة لمشروع الملاريا منذ موازنة الجامعة أعوام ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩ والمبالغ المنصرفة منها وهى الكشف المرفقة بكتاب الأمين العام المؤرخ ١٩٨٠/٥/١٠ فاحيلت هذه المأمورية التكميلية اليهم وقد قاموا بالاطلاع على كافة أوراق القضية ومستنداتها وانتقلوا الى مبنى كلية العلوم عين شمس وأطلعوا على المستندات المتعلقة بالمديونية والمقاصة المشار اليها بالاقوال فى النيابة والمقدمة من كل من الدكتور شريف السعيد محمد والدكتور محمد عبد الحليم متولى مدير مكتب أسكا العلمى كما تم الاطلاع على المستندات الخاصة بجدولة الديون المستحقة على وحدة الملاريا بكلية العلوم جامعة عين شمس لمكتب أسكا العلمى - كما قاموا بمناقشة الدكتور شريف السعيد محمد والدكتور محمد عبد الحليم متولى فيما يختص بموضوع المديونية والمقاصة المشار اليها بأقوالهم بالتحقيقات - وأنتهوا فى هذا الشأن للأسباب الواردة به الى أن واقعة المديونية المثارة بأقوال كل من الدكتور شريف السعيد والدكتور محمد عبد الحليم متولى تتفق مع

ما وردَ بالمستندات المقدمة التي تم الاطلاع عليها كما أن المقاصلة المنوه عنها بتلك الاقوال سليمة وصحيحة وأنه لا غبار على اجرائها بالكيفية التي تمت وفقا للمستندات التي تم الاطلاع عليها . كما أنه قد تبين لهم أنه لم يتم صرف مبالغ بدون وجه حق من وحدة أبحاث الملايا كلية العلوم جامعة عين شمس الى مكتب أسكا العلمى وأنه قد تبين لهم . أيضا بالاضافة الى ما سبق أن وحدة أبحاث الملايا بكلية علوم جامعة عين شمس مدينة بمبلغ ٢٠٠٦٨٥ ج للدكتور محمد عبد الحليم متولى مدير مكتب أسكا العلمى .

وقرروا في خصوصية موضوع الكرفان أنه لم يحصل تكرار في الصرف وأنه قد لجى الى شراء المعمل من ميزانية الجامعة بالصورة التي تم عليها لانه لولا أنه لم يصرف المبلغ في ذاك الوقت لضاع على الجامعة بانتهاء السنة المالية - وأرادوا الاستفادة من هذا المبلغ بشراء المعمل لحساب الجامعة قبل انتهاء السنة المالية .

وأنه بالنسبة الى موضوع فحص السيارات الاربع المشتراه خلال عام ١٩٧٧ لمشروع الملايا فانه تبين أن هذه السيارات الاربع اشتريت في عام ١٩٧٧ بالطريق المباشر من منصور شيفروليه أحداها باسم الدكتور عبد العزيز سليمان هي السيارة الليموزين والتي تحمل رقم ٩٨٩٠٤ ملاكى القاهرة والاخرى شيفروليه ١٩٧٧ سوبر بار باسم الدكتور سعاد أبو السعود برقم ٨٩١٠٢ ملاكى القاهرة والثالثة شيفروليه سوبر بار باسم الدكتور فانسى عبد العزيز سليمان وتحمل رقم ٨٩٦٧٨ ملاكى القاهرة - والرابعة باسم الدكتور شريف السعيد وهى شيفروليه استيشن وتحمل رقم ١٧٢٤٠٢ ملاكى القاهرة وأنه قد تبين لهم أنه بعد عشرة أيام تقريبا تم بيع السيارتين المقيدين باسم زوجة المتهم وأبنته الشيفروليه سوبر بار الى الدكتور شريف السعيد محمد السعيد بثمن رمزى مقداره ٥٠٠ ج لمحور التصديق عليه في الشهر العقارى لنقل الملكية الى الاخير وقالوا أن هذا الامر يرجع الى أن الشخص في ذاك الوقت كان لايمكن أن يستور أكثر من سيارة واحدة في العام الواحد ولذلك حررت العقود باسماء زوجة المتهم وأبنته - وقالوا أنه قد تبين لهم أن وقود هذه السيارات كان يصرف من أموال المشروع لان هذه السيارات كانت تخدم المشروع وذلك من الاطلاع على حركة سيرها الذى قدمه لهم الدكتور عادل مردان



ضمن ما أطلعوا عليه من مستندات المشروع . وأضافوا مقررين أنهم لم يناقشوا أو يطلبوا المتهم لسؤاله في هذا الأمر وأكتفوا بما هو ثابت بالأوراق والمستندات .

وأرجعوا ما أثبتوه في تقريرهم الأول الى أنهم كانوا على عجلة من أمرهم وأنه حدد لهم خمسة عشر يوما للانتهاء منه .

وأنه بالنسبة الى موضوع فحص حسابات الدورات التدريبية للوقوم ( دورة طلاب دولة قطر ) المودعه بالمصرف العربي الدولي لبيان حقيقة أوجه الصرف من هذا الحساب فإن هذا الحساب صحيح وسليم فقد تبين لهم أن المتهم صرف مبلغ ١١٠٠٠ دولار نظير أشرافه على هذه الدورات طوال سنوات ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩ وأنهم قد وجدوا عجزا في رصيد حساب الدورات التدريبية للوفود بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٢ قدره ٢٠٠٠ دولار وقد ظهر من فحص المستندات أن هذا المبلغ هو قيمة الشيك رقم ١٩٦٧٥ بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٩ سحب نقدا باسم الدكتور عبد العزيز البيومي وفقا للثابت بكشف حساب الدورات التدريبية للوفود بالمصرف العربي الدولي وقرر الدكتور عبد العزيز بيومي بتحقيقات الجامعة الذي أجرى معه في ١٩٨٠/٨/٧ أن الشيك المذكور قد صدر باسمه وأنه دفعه نقدا لحساب الدورة التدريبية الثانية للملاريا وقد تسلمه منه الدكتور عبد العزيز سليمان . وقد قال المتهم في هذا الشأن أنه قد حضرت اليه الدكتور زكية رياض تشبكو من أن الدكتور شريف السعيد أعطاها شيكا عن عملها بالملاريا فلما توجهت لصرفه تبين أن الشيك لارصيد له عن مشروع الملاريا فطالب من الدكتور عبد العزيز البيومي أن يقرض مشروع الملاريا ٢٠٠٠ دولار من حساب الوفود - قطر - وقد تعهد برد هذا المبلغ عند ورود مبلغ لمشروع الملاريا - وهذا المبلغ ظاهر في حسابات وفود دولة قطر في حساب مشروع الملاريا كمدين ١٠

وقالوا أيضا أنه قد تبين لهم وجود شيك رابع خاص بالصحة العالمية أودع خطأ في حسابات وفود قطر وعلى ذلك ظهر تقريرهم الأول ولا صلة له بدولة قطر وقالوا أيضا في مناقشتهم في التقرير الثاني أنه قد تبين لهم أن هناك مبالغ قد صرفت في غير الغرض الذي خصصت له إذ تم أنفاق مبلغ ٢٤٠٠ دولار على مؤتمر البلاجيين العرب في أسكندرية ، ١٥٠٨ دولارات مساهمة لطلاب عين شمس في رحلة تدريبية .

١٤٣٠٠ دولارا مساهمة في مشروع تشجير مصر الجديدة - ٥١٠٠ دولار  
في شراء سيارة لمشروع الملاريا وأجمالي المنصرف ١٥٩٥٠٠ دولار والوارد به  
١٦١٥٠٠ دولار فيكون الفرق ٢٠٠٠ دولار موضوع الشيك الذي قام الدكتور  
عبد العزيز بيومي بافراضها لمشروع الملاريا .

### استجواب الدكتور عبد العزيز سليمان :

وحيث أنه بسؤال الدكتور عبد العزيز عبد الجافظ سليمان بالتحقيقات  
بجلسة المحاكمة أنكر ما أسند اليه جملة وتفصيلا مقررًا أن ما أسند اليه  
لا يقوم على أى أساس . ذلك أنه لم يقم باستغلال منصبه - كرئيس  
لجامعة عين شمس - وأنه لم ينفرد في صرف أموال مشروع أبحاث الملاريا  
وأموال مشروع الدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر دون رقابة  
الجامعة .

فأنه بالنسبة لاموال مشروع أبحاث الملاريا - فان الاموال المعتمدة  
لهذا البحث محل الادعاء قد أرسلت من وحدة بحوث الببحرية  
الامريكية - وقد تضمن الاتفاق المبرم بشأنه ان الاموال التي تصرف  
وتبقى بعد نهاية المشروع تعاد الى هيئة بحوث البحرية بواسطة  
شيك قابل للدفع لامين خزينه الولايات المتحدة - وقد أكد له الدكتور  
زغلول مهران نائب رئيس جامعة عين شمس للدراسات العليا بتاريخ  
١٩٨٠/٧/٣ هذا المعنى وقرر صراحة أن بحث الملاريا قد جرى باستقلال  
تام عن الجامعة من حيث الميزانية - وأن الاموال الواردة من هيئات  
أجنبية لتمويل أحد البحوث تخضع لاشراف الجهة الاجنبية الممولة  
وترفع التقارير المالية لها مباشرة - وأنه قد انعقد على إجراء  
البحث مع هيئة البحرية الامريكية - وأعتمد هذا البحث من الجهات  
القانونية بالجامعة - كما أكد له ذلك أيضا مدير عام الشؤون المالية  
بجامعة عين شمس في مذكرته التي قدمها المؤرخة ١٩٨٠/٧/٩ من أنه  
لا توجد لدى الشؤون المالية أية تعليمات خاصة بموال هذه البحوث  
حيث أنها لاتراجع بمعرفة الشؤون المالية بالجامعة .

وقد أكد له أيضا الكابتن واتن في مذكرة بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢  
قال فيها أنه هو المسئول عن البحث اداريا وماليا وعلميا وأن الوثائق  
والمستندات المالية عن المشروع تقدم سنويا لادارة هيئة البحوث البحرية

الأمريكية بأرفخنين فرجينيا وليس لاي هيئة من أى نوع غير هيئة البحرية بالجبهة المذكورة مسئولية بهذه المستندات وقد أكد له هذا الشخص مرة أخرى في مذكرة مؤرخة ١٩٨٠/٩/٢٩ انه قد عقد وفقا للنموذج الذى أصدره مكتب بحوث « الأمريكية » مع البحرية وأن الالتزامات الواردة فى العقد مسئوليته هو وأنه مسئول عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشراء ومنها السيارات - وأضاف مقررًا أنه بالرجوع للائحة الداخلية لوحدة حساب البحوث بالجامعة والمعتمدة من مجلس جامعة عين شمس فى ١٩٧٧/١١/٢٨ تبين أن هذه اللائحة قد نصت فى مادتها الرابعة عشرة على أن العمل باتفاقيات البحوث العلمية مع جهات أجنبية تنفيذ إجراءات الصرف فيها لموافقة الباحث الرئيسى وفقا للشروط الواردة بالعقد ٠٠ والميزانية المخصصة له ٠

وأنه مع ذلك فانه قد تصرف فى أموال مشروع المألاريا تصرغا سليمان فقد شهدت هيئة البحرية الأمريكية بسلامة تصرفاته فى مذكرة مؤرخة ١٩٨٠/٨/١٨ قدمها وفى مذكرة مؤرخة ١٩٨٠/٩/٢٩ وأكد فيها الدكتور واتن أن الإجراءات المالية التى أتبعها بوصفه الباحث الرئيسى للمشروع مرضيه وتتفق مع نصوص العقد وأن النظام الذى أتبعه فى التصرف فى الميزانية كان مطابقا للإجراءات ٠٠ المعتادة والنسبة وافقت هيئة البحرية الأمريكية وكذلك تضمنت مذكرة هيئة البحرية الأمريكية المؤرخ ١٩٨٠/٧/٨ أن التقارير المطلوبة عن المشروع بالنسبة الى الميزانية والتقارير الأخرى الفنية قد قدمت بانتظام عن السنوات ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ وأكدته أيضا هيئة البحرية الأمريكية فى خطاب أرسله الدكتور أمبرى مدير البرامج الى الدكتور واتن بمستند خدمة يشير فيه بانه لم يرد أى دليل ولم يسمح بوجود أى دليل على سوء استعمال الاموال اثناء تنفيذ المشروع - وأكدته أيضا هذه الهيئة بخطاب أرسله الدكتور وليم ويكن الى الكابتن واتن يفيد أنه بمراجعة الدفاتر لم يتبين وجود ما يدل على سوء إدارة الاموال - فهذه التقارير دليل على عدم صحة استغلال المنصب فكلها تشهد بسلامة تصرفه ٠

#### واقعة شراء السيارات الاربع :

وأنه بالنسبة لواقعة شراء أربع سيارات شيفروليه من أموال مشروع المألاريا والتى رخصت أحداها باسمه والاخرى باسم زوجته والثالثة



باسم ابنته والرابعة باسم الدكتور شريف السعيد يانه قد تم بعد عشرة أيام من تاريخ شرائها نقل ملكية السيارات المقيدة باسماء زوجته وأبنته الى الدكتور شريف السعيد وأنه قد لجأ الى الشراء باسمه واسماء أسرته ذلك لانه ليس لمشروع الملايا الذى يشرف عليه أى كيان خاص وليست له شخصية معنوية والتعبير عنه \* بوحدة الملايا هو تعبير مجازي لا تتفق مع القانون وأن الملكية لا تثبت الا للأشخاص القانونية والمعنوية وأن قانون المرور يشترط أن يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبه ومشروع الملايا ليس له من يمثله قانونا حتى يمكن أن يصدر ترخيص المرور باسمه ولذلك فقد لجأ الى شراء هذه السيارات باسماء أسرته ثم نقلت بعد ذلك الى أسم مدير المشروع الدكتور شريف السعيد ولم يستغرق ذلك سوى أيام معدودة مما يدل على حسن نيته ويؤكد ذلك أن السيارتين اللتين أشتريتا باسم زوجته وأبنته ليستا معدتين للاستعمال الشخصى بل هما سيارتان استيشن ١٥ راكبي معدتان للأبحاث الميدانية فى الحقول وقد لجأ هو الى هذه الصورية لخدمة أهداف المشروع بعد أن تعذر عليه أيضا وفقا لقانون الجمارك المعمول به سنة ١٩٧٧، أن يستورد من خلال الشركة البائعة أكثر من سيارة واحدة باسم واحد ويؤكد هذه الصورية عندما بيعت السيارتان بثمن زهيد ( ٥٠٠ ج ) نقل الى مدير المشروع لعدم دفع رسوم تسجيل باهظه توفيراً لاموال المشروع وأن الهيئة صاحبة المال ( هيئة البحرية الأمريكية ) كانت على علم تام بهذه الامور وهى أن السيارات مخصصة لخدمة المشروع \* وقدم مستندا يفيد ان هيئة البحرية الأمريكية كانت تعلم أنه هو وغيره قد سجلوا باسمائهم سيارات رخص بسرائها من منح البحوث للتأكد من ان هذه السيارات صالحة « فى كل وقت » لتخصيصها فى الأغراض الادارية وأغراض البحوث - وأنه لم يلحق بالجامعة أى ضرر من جراء هذه الصورية - فقد كان واضحا فى إعلان هذه الصورية مما أقنع المدعى العام الاشتراكى نفسه عندما أمر بتسليم السيارات المرخصة باسمه والدكتور شريف السعيد الى السيد عميد كلية العلوم جامعة عين شمس ونبة عليه بضرورة ترخيصها باسم البحث وليست باسم الأشخاص - ولو كان لديه أدنى شك فى هذا الامر لشمها قرار التحفظ على الاموال \*

وقد شهدت الجهات المختصة بالمحافظات التى أجريت فيها الرحلات الحقلية بان السيارات المذكورة كانت تستخدم فى الغرض التى خصصت من أجله وقدم مستندا يفيد هذا الامر \*



## شراء المعمل المتنقل :

وأنة مما يختص بما ورد من أتهام بشأن المعمل المتنقل من أنه اعتمد شراء معمل متنقل من حساب الجامعة بعد أن سبق شراؤه من قبل لحساب المشروع فإن هذه الواقعة رغم ما احاطها من ظروف تمس سلامة الاجراءات نسبت فيها الدكتور شريف السعيد ألا أنها في النهاية لم تلحق بالجامعة أى ضرر ولم يشبها أى استغلال للمنصب ذلك أنه لم يكن على علم بواقعة شراء المعمل المتنقل بالظروف التى تم فيها أو أنه هو الذى بادر باجراء هذا التصرف اذ قرر **مجدى جبريل** شحاته بالتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة صراحة بأنه لم يصل الى علمه أنه كان يعلم بأمر شراء المعمل المتنقل من إنجلترا قبل حديثه معه - وقد شهد الدكتور **عادل جاد** بالتحقيقات بأنه لم يصل لعلمه أنه هو كان على علم بشراء المعمل المتنقل - وما شهد به الدكتور شريف السعيد بأنه هو الذى طلب منه شراء المعمل المتنقل من أموال الجامعة - وأنه هو الذى أخبره بعد ذلك باجراء المقاصة فى شراء المعمل بعد تمامها - وقد أقر الدكتور شريف السعيد فى التحقيق الإدارى الذى أجرته الجامعة بمعرفة الدكتور **نبيل مدحت** أستاذ القانون الجنائى بجامعة عين شمس بناء على طلب السيد وزير التعليم أنه هو - أى الدكتور شريف السعيد والدكتور **عادل مردان** قد اقترحا إجراء المقاصة مع مكتب أسكا العلمى وأنه أخطره هو بأمر المقاصة التى تمت لشراء المعمل بعد أتمامها بالفعل وأن الدكتور شريف السعيد قال أنه لم يبال بهذا الأمر طالما أنه قد تم استرداد أموال المشروع الأمريكى وتمت تسوية الحساب الناشئ عن شراء المقطورة بهذه الأموال ٠٠ وقرر أيضا الدكتور **عادل مردان** فى ذات التحقيق الإدارى أنه هو صاحب فكرة المقاصة مع مكتب أسكا العلمى مع الدكتور شريف السعيد ولا يعرف ما اذا كان هو قد أخطر بذلك من عدمه وقال أيضا أن الدكتور **عادل مردان** لجأ الى هذا الأمر ذلك بأن المتخصصين الأمريكيين أوضحوا له بأن تكاليف شراء المعمل المتنقل تبلغ حوالى أربعين ألف جنيهه وقدموا لهم المبلغ لشراء مقطورة مما يستخدم فى الرحلات العادية تم تحويلها بعد ذلك الى معمل متنقل عن طريق تزويدها بالاجهزة يؤكد ذلك ما قرره **نبيل عشوش** عضو الرقابة الادارية ولجنة خبراء وزارة العدل من أطلاعها على المستندات التى قدمت أن ما ورد من إنجلترا هو الكرفان وخيمتان وجهاز تكييف فقط ونفى **مجدى جبريل** شحاته شراءه ميكروسكوبات من

انجلترا وأكد محمد أمين قناوى الذى شارك فى شراء المقطورة من  
انجلترا عند سؤاله بتحقيقات النيابة أن مشتريات العمل الحالية عبارة  
عن عدد ١٢ ميكروسكوب وخيمنتين قامت بتوريدهما شركة تاكو أكسبورت  
فضلا عن تركيب جهاز التكييف المشتري من انجلترا - ويؤكد هذا الامر  
ما قدمه محمد عبد الحليم متولى مدير مكتب أسكا العلمى فى تحقيق  
النيابة أيضا أولهما صادرين من الدكتور شريف السعيد يفيد  
أولهما استلام خيمنتين من مكتب أسكا العلمى والاخر اسلام عدد ١٢  
ميكروسكوب - وأن شراء العمل الذى اشترته الجامعة قد تم صرف  
مبلغ ١٩٨٢٣ر٩٦٠ ج وذلك بعد استقطاع الضرائب اذ أن قيمة المبلغ  
الاصلى ٢٠٤٠٠ ج وأن هذا المبلغ لاينطوى على أى مبالغة : لانه يقابل  
النفقات الآتية :-

١ - المقطورة وغيرها مما اشترى من انجلترا بمبلغ ٤٧٦٧ ج أسنرليني  
تساوى ٥٩١٤ جنيها مصريا

٢ - مصروفات الشحن تساوى ٦٨٨٧ر٧٥٥ ج مصريا .

٣ - شراء عدد ١٢ ميكروسكوب وخيمنتين جانبيتين من السوق المحلية  
تساوى ١١١٠٠ ج بالاضافة الى مبلغ ٨٥٥ر١٣٩ جنيه طلبتها  
الشركة العربية لاعمال النقل البحرى كقيمة فرق حساب  
تكاليف الشحن وقدم تقرير استشاريا من المكتب العلمى والتجارى  
للاخدمات الفنية عن قيمة العمل بالجنيه المصرى يفيد أن القيمة  
وقت الشراء ١٩٥٨٠ جنيها وأن قيمته الان فى سنة ١٩٨٠ ، ٣٠٧٥٠ ج  
وقدم تقرير استشاريا ثانيا من أورنيال يفيد أن قيمة هذا العمل  
سنة ١٩٧٧ هى ٢٠٩٥٠ ج وأن قيمته سنة ١٩٨٠ ( ١٠٠٠ ج ) .

وعاب على لجنة خبراء وزارة العدل أنها لم تستعجل قيمة العمل  
فى ضوء ما اشترى من ميكروسكوبات وخيام خاصة وأن جميع من  
سئلوا بالتحقيقات أقروا بمرور الميكروسكوبات والخيام .

وأن المقاصة التى أجريت مع مكتب أسكا العلمى الذى كان دائنا  
اذ ذاك لمشروع الأبحاث بما يزيد عن قيمة ما صرف من أموال المشروع  
لشراء المقطورة وجهاز التكييف لم تلحق بأموال الجانب الأمريكى أى  
ضرر اذ عاد لأموال المشروع من طريق المقاصة - هذه الحقيقة أكدتها

هيئة البحرية الامريكية في مذكره لها بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ - يؤكد لها أيضا وجود اتفاق بين المشرفين على مشروع الملاريا وهما الدكتور شريف السعيد والدكتور مردان ومدير مكتب أسكا العلمى على فتح حساب مكشوف لمتطلبات وحدة أبحاث الملاريا وقدم ما يفيد هذا الاتفاق .

ومن كل ما تقدم فإن تصرفه فى أموال بنحو الملاريا كان مشروعاً بشهادة الجانب الأمريكى وكان حسن النية فى تصرفه فى واقعة شراء السيارات وبتأييد من الجانب الأمريكى وأنه لم يلحق أى ضرر للجامعة ولا بمشروع الملاريا المدعم بالأموال الأمريكية من واقعة شراء المعمل المتنقل على تلك الصورة ولم يضاف السيارات الى ذمته المالية .

وأن ما زعمه **مجدى جبريل شحاته** من أنه هو والدكتور شريف السعيد سببا له مشاكل عدة بسبب عدم إرسال المعمل الى عنوان مسكن الدكتور شريف السعيد قول كاذب دحضه زميله **محمد أمين قنناوى** الذى قال صراحة بان الدكتور شريف السعيد كان قد طلب فى أول الامر إرسال المعمل باسمه الشخصى على عنوان منزله ثم عاد وأتصل بهما تليفونيا طالبا إرسال المعمل المذكور باسم جامعة عين شمس .

وأنتهى فى هذا الامر مقررًا بان مشروع الملاريا ليس هو الوحيد فى الجامعة هناك مشروعات أبحاث أخرى عدة مدعمة بالجانب الاجنبى تسير وفقا للقواعد التى سار عليها مشروع الملاريا .

ثم أضاف بانه بالنسبة للأموال المقررة للصرف على طلبة جامعة قطر فان جامعة قطر أختارته بصفته الشخصية للإشراف على تدريب طلابها نظرا لمكانته العلمية للقيام بهذه المهمة يشهد على ذلك خطاب واضح وصريح من أمين جامعة قطر موجه اليه مؤرخ ١٩٨٠/٦/٧ تقدم فيه بالشكر اليه باسم جامعة قطر لما قدمه من رعاية للبرنامج ولإشرافه العام عليه بصفته الشخصية - مما ضمن له الانطلاق والفاعلية وعدم التقيد إلا بما يسؤدى الى نجاح وتحقيق الغرض منه وقدم خطابا - بهذا المعنى ولا يحول دون ذلك أن الشيك الاول الذى أرسل باسم عميد جامعة عين شمس وليس للجامعة عميد بل رئيس وقد فهم أن المقصود هو صفته الشخصية فاودع الشيك فى حساب خاص بمشروع جامعة قطر ولم ينفرد وحده بالصرف منه بل اشترك معه الاستاذ

الدكتور عبد العزيز البيومي وجعله مشرفاً تنفيذياً على المشروع .

وقال أن هذا المشروع خاص قام به بصفة شخصية وحصل كثير من موظفي الجامعة على رأسهم أمينها محمد أحمد عمار على مكافآت نظير الاسهام في الاشراف كما حصل أساتذة الجامعة على رأسهم نائبها للدراسات العليا على مكافآته نظير الاشراف العلمى وتدريب الطلاب وقد أكد الدكتور على لاط المشرف على جامعة قطر أن الاموال قد أودعت تحت إشرافه بصفته الشخصية في مستند قدمه ثم أضاف أن برنامج هذه الدورات لا يقتصر على مجرد الدورات التدريبية وإنما تشمل الدورات العلمية بالإضافة الى أنشطة أخرى مختلفة اجتماعية وتعاونية - وأنه في عام ١٩٧٩ قد أشتمل على الإقامة الكاملة بالفنادق ١٠

وقد عاب على لجنة خبراء وزارة العدل عند مناقشتها موضوع الدورة التدريبية أنها أقتصرت على هذا الامر مما جعل تقريرها ناقصاً في هذا الشأن وعذرهما في ذلك ان النيابة العامة قد أقتصرت على طلب بحث الدورات التدريبية في مركز الحاسب العلمى دون غيرها من عناصر البرنامج وقال أنه مع ذلك فان دولة قطر صاحبة المال قد رضيت باسلوب وأوجه الصرف وقد أوضح الدكتور على لاط المشرف على الدورات أنه قد تم صرف الميزانية لما تم الاتفاق عليه معه طبقاً للبرنامج المعد لذلك وتوج ذلك كله بخطاب شكر أرسل اليه من مدير جامعة قطر .

بهذا المعنى وأضاف أن لجنة خبراء وزارة العدل عند فحصها هذا الامر قد أخلط عليها الامر وأضافت بلا مبرر مبلغ خمسين ألفاً من الدولارات الى حساب هؤلاء الطلبة مع أن هذا المبلغ صادر من منظمة الصحة العالمية لحساب الدورة التدريبية الثانية للملاريا وأن الدكتور عبد العزيز بيومي الذى كان مشرفاً تنفيذياً على حساب وفود جامعة قطر هو الذى أكتشف هذا الامر وقال به في التحقيق الادارى الذى أجري في هذا الشأن - ونص على تقرير لجنة الخبراء أيضاً بان تقريرها الذى قدم في أول الامر جاء به أن هناك مبالغ صرفت بشيكات لم تتحرر أوجه صرفها ولو قامت لجنة الخبراء بتقصي الحقيقة والذمة والامانة في هذا الامر لاتضح لها بجلاء أن جميع ما تسلمه صرفت في أوجه الشرعية وما أقره عليها الجانب القطري وأعتمده .



وقال أنه بالنسبة فيما قام من أدعاء لتضخم أمواله فإن هذا الادعاء قد قام على تحريات مباحث أمن الدولة التي تفيد أنه يمتلك قطعة أرض بمدينة نصر أقام عليها عمارة من خمس طوابق أنفق عليها ١٦٠ ألف جنيه اقترض منها مبلغ خمسة وثلاثين ألفا من الجنيهات بالاضافة الى تعاقدته بشراء عمارة به مصر الجديدة قيمتها ١٣٦٥٠٠ ج فقط مائة وستة وثلاثون ألفا من الجنيهات - خمسمائة جنيه دفع منها سبعة عشر ألفا جنيه وخمسمائة جنيه وأمتلكه سيارتين شيفروليه ولايك وأمتلك زوجته وأبنته لسيارتين شيفروليه وأبنته سيارة هوندا - مع أنه قرر أمام مكتب المدعى العام الاشتراكى أن كافة مدخراته وأفراد أسرته بلغت منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٨٠ بلغت سبعة وعشرين ألفا من الجنيهات وأن دخله وأعضاء أسرته لايفى باثمان ممتلكاته التي وردت بالتحقيقات والتحريات وأن هناك نعاصرا زمنيا بين شراء هذه الممتلكات وشغله لمنصب رئيس الجامعة مما يفيد أنها كانت وليدة استغلال للمنصب وهذا الذى قيل فى شأنه فى هذا الامر أساسه الحق وعدم الدقة مدفوع به من آخرين للنيل منه لعدم رصوخه لطلبات رآها لا تتفق مع أحكام القانون وما أتصف به من مكانة علمية وصلابة فى الرأى بجانب ما أرتاه يتفق والصالح العام - فقال أنه بالنسبة الى مبنى مدينة نصر فقد حصل ضمن سبعين عضوا من أعضاء هيئة التدريس فى الستينات من شركة مدينة نصر على قطعة أرض تعاونية وقد بدأ أسوة بعدد من زملائه فى إقامة مبنى تعاونى عليها بالاقتراض عام ١٩٧٧ وما تم فى خلال أربع سنوات من ٧٧ - ١٩٨٠ هو هيكلى خرسانى لخمس طوابق تحوى عشر شقق فقط وقد بلغت تكاليف ما تم من هذا البناء حوالى خمسة وخمسين ألفا من الجنيهات وأنه مدين بسبب هذه التكاليف اذ حصل على قرضين من البنك العقارى المصرى بمبلغ خمسة وثلاثين ألفا من الجنيهات ومن الهيئة العامة للتعاونيات للبناء والاسكان مبلغ أربعة آلاف وخمسمائة جنيه فيكون الاجمالى ثلاثين ألفا من الجنيهات وخمسمائة وقد استنفذ القرض من البنك العقارى بالكامل واستنفذ ثلاثة آلاف جنيه من قرض هيئة التعاونيات وتقدم بطلب جديد الى البنك العقارى للحصول على قرض قيمته خمسة وعشرون ألفا من الجنيهات ولم يوافق البنك لعدم تقدم البناء ولتلاحق الاحداث عليه - وأن وكيله المهندس حسين زكى محمد المشرف على هذا البناء لازال هو مدينا له بمبلغ

١٥٠

١٠٣٥٩٠٣ ج عشرة آلاف جنيهها وثلاثمائة وتسعة وخمسون جنيهها

١٠٠٠

وأنه بخصوص مبنى مصر الجديدة فانه مكون من خمس شقق صغيرة من الاسكان الشعبى وتم التعاقد عليه عام ١٩٧٤ قبل توليه رئاسة الجامعة مع شركة المساكن الشعبية كعدد من الزملاء من الجامعة والعاملين خارجها فى الحكومة وغيرها وقيل ان يعتزم إقامة المبنى التعاونى بمدينة نصر بثلاث سنوات وقد بلغ ما سدد من ثمن هذا المبنى بما فى ذلك ما ادخر فى دفتر الادخار مع الشركة اعتبارا من سنة ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ سبعة عشر ألفا من الجنيهات وذلك حتى مارس سنة ١٩٨٠ ويتبقى من ثمن مقدم الشراء سبعة عشر ألفا جنيه لم يسددها حتى الان ويبقى من ثمن العمارة ١٠٢٣٥٠ ج ففسط على عشرين عاما ولم يسدد أى قسط من الاقساط المطلوبة حتى الان وقد أعلن عن التصرف فى اجزاء من هذا المبنى ثلاث مرات مرة قبل تسلمه فى سبتمبر سنة ١٩٧٩ ومرتين بعد تسلمه لمحاولة التغلب على الضائقة المالية التى واجهها .

وأضاف أنه بالنسبة للشقة ٣٠١ عمارة ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر المخصصة لابنتى نانسى عبد العزيز سليمان فان ثمنها فقط يوم أن تقدم لطلب شرائها ١٩٧٧/٦/٢٧ هو مبلغ ٩٣٥٠ ج وأنه لم يتمكن من سداد قيمتها اذ ذاك وقام بدفع المقدم لها على دفعتين فى ١٩٧٧/٦/٢٧ - ١٠٠٠ ج والباقى مبلغ ١٤٠٠ ج بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣ والثانى تسدد هذه الاقساط الى ان قام المدعى العام الاشتراكى بالحفظ على ممتلكاته وممتلكات أسرته ومن بينها هذه الشقة وقدم خطابا صادرا من شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير مؤرخ فى ١٩٨٠/١١/٨ بهذا المعنى . وقال أيضا بالنسبة لهذا الامر أنه حصل على المبلغ المدفوع كمقدم من بيعه شبكة أبنته ومهرها الذى قبض من زوجها الذى تزوجها فى هذه الفترة وبعض مدخراتها اذ أنها كانت طالبة متفوقة طوال فترة دراستها بالجامعة اذ كانت نحصل على مذحة تفوق لنجاحها بدرجة امتياز فضلا عما كانت تحصل عليه من هدايا ومنح من أفراد أسرته فى المناسبات وقيامه هو بمساعدتها قدر استطاعته خاصة وأنها كانت تعمل طبيبة ولها راتبها الخاص وأنها كانت منذ زواجها حتى وقت قريب تقيم معه فى منزله لحين أعداد منزل الزوجية وبالنسبة لمنقولات سكن أبنته نانسى عبد العزيز سليمان والذى قدرت بمبلغ ٨٤٤٥ ج فانه لم يسدد من قيمته سوى مبلغ ألفين من الجنيهات وأتفق مع شركة تاكى التى اشترى منها جهاز أبنته على تقسيط الباقى وقد قام المدعى العام الاشتراكى بسداد مبلغ ٥٤٧٤٣٠٠ ج قيمة المتبقى عليه لشركة تاكى والمكتب الفنى للعمارة

وأنه بالنسبة للسيارة الهوندا موديل ١٩٧٥ الملاكى رقم ١٧٢٧١٢ القاهرة فان هذه السيارة قد أشتريت قبل توليه منصب رئيس الجامعة . اذ أنها أشتريت فى سنة ١٩٧٦ ودفع ثمنها من مدخراته ومن ثمن ببيع دراجتين بخارتين كان يمتلكها نجله أحمد وكذلك من ثمن بيع السيارة الرمسيس التى كانت باسمه الى ان بلغ سن الرشد فنقل اليه ملكيتها .

وقال أن له مصادر دخول اضافية بخلاف راتبه كرئيس للجامعة اذ عمل لمدة أربعين عاما فى خدمة العلم والجامعة وكان يتحصل على مرتب من هيئة الامم المتحدة بالعملة الصعبة عن عمله كخبير فى منظمة الصحة العالمية فى بعض الدول العربية لمدة عامين ونصف عام ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ وقام بترجمة بعض الكتب الاجنبية لمؤسسة فرنكلين الامريكية للترجمة والنشر عن بضع سنوات وقام بالتأليف أيضا للمنظمة العربية للثقافة والعلوم كما أشرف وأشترك فى جهات علمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خارج. وداخل البلاد لسنوات عدة كما أشرف على بحوث وبرامج تدريبية لمنظمة الصحة العالمية منذ ١٩٦٩ وكان آخرها عام ١٩٧٩ تناول عنها اجرا كما قام بالاشراف على مهام علمية وتدريبية مختلفة مثل دورات قطر التدريبية لمدة ثلاث سنوات تناول عنها مكافآت كما قام بالاشراف على مشروعات البحوث الامريكية « الهيئة البحرية ووزارة الصحة الامريكية » منذ مايو ١٩٧٧ وحتى وقت قريب وأنه كان مقتصدا فى حياته بدلالة أنه منذ ان اجر منزله الكائن ٧ شارع القبة روكسى مصر الجديدة منذ عام ١٩٥٤ لم يغيره . كما لم يجد أثاث منزله بدلالة أن المدعى الاشتراكى عندما قام بالتخفظ عليه وعلى ممتلكاته قدر موجودات شقته بمبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات - وأضاف مقرر أن السيدة زوجته الدكتور سعاد أبو السعود تعمل رئيسة قسم الحشرات بكلية العلوم وأنها تعمل فى الحقل التعليمى لمدة ثلاثين عاما تقريبا ولها راتبها الخاص بها وأنها أشترت السيارة الشيفروليه موديل ١٩٥٩ من أمريكا عند عودتها من بعثتها عام ١٩٦٠ وأنه بدأ منذ فترة فى بيع بضع قراريط من أرض - زراعية للاسكان يملكها بالميراث الشرعى ببلدته ميت ابرى عربى مركز الزقازيق شرقية بواقع مبلغ ١٠٠٠ ح للقيراط الواحد وقد تم بيع ثمانى قراريط وجار بيع الباقي من ميراثه وقدم للتدليل على أقواله المستندات الآتى بيانها تدليلا على أقواله : -



١. - عقد الاتفاق المحرر ما بين مكتب البحوث البحرية « الادارة البحرية الامريكية » وبين جامعة عين شمس بشأن المنحة الممنوحة اليها والتي نص على ان تخصص « هذه المنحة » لدراسة علم الحشرات وعلم الطفيليات فيما يتعلق بالمalaria والجراثومة المسئولة عنها في مصر على أن « يستخدم الاعتماد المالى فى النفقات المباشرة بحيث يكون بوجه عام مطابقا لما جاء بالبند الثانى لاقتراح الحاصل على المنحة وأن مدة هذه المنحة ثلاث سنوات وأن الباحث الرئيسى فيها هو الدكتور عبد العزيز سليمان وهو المسئول - باستمرار عن ادارة مشروع البحث - كما نص فى ذات الاتفاق على أن الموظف الادارى المتعاقد عليه أن يقدم قبل كل دفعة تدفع من هذه المنحة تقارير الى الجانب الامريكى عن احوال العمل بالمشروع كما تضمن هذا الاتفاق أيضا بان المعدات التى تشتري ٢٠٠ للمشروع يعتبر كأنها قد آلت بصورة لارجعة فيها الى صاحب المنحة وتقدم تقارير عن شراء المعدات الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية وأنه يقدم الممنوح له بناء على طلب المراقب العام للولايات المتحدة أو أخذ من ممثليه القانونيين وذلك الى نهاية السنوات الثلاث التالية لهذه المنحة مستخدما مصدقا عليه محاسبيا مدعما بصور فوتوماتيك لجميع المستندات المتعلقة بهذا الشأن ولجميع الحسابات الخاصة بالممنوح له بما فى ذلك المعاملات الخاصة بهذه المنحة ، كما نص فى هذا الاتفاق أنه بعد نهاية مدة المنحة تعاد جميع الاموال التى تتفق وأية فائدة نتجت عن ايداع اموال المنحة الى مكتب بحوث البحرية الامريكية بشيك يدفع الى أمين خزانة الولايات المتحدة الامريكية - كما قدم أيضا ملحقا لهذه الاتفاقية بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٠ صادر من مدير وحدة البحوث الامريكية موجه الى من يهمه الامر يقرر فيه أن الدكتور عبد العزيز سليمان أستاذ علم الحشرات ورئيس جامعة عين شمس قد أعتمد كباحث رئيسى لمشروع البحث على أساس كفاءته العلمية ومجال تخصصه كاستاذ لعلم الحشرات وهذا الاختيار لا يمت بصلة بحال مركزه الادارى لجامعة عين شمس وتعتزم هذه الهيئة أن يستمر محتفظة به كباحث رئيسى لهذا البحث وغيره من المشروعات البحثية حتى بعد اعتزاله لمركزه الادارى - كما قدم خطابا موجه الى من الدكتور زغلول مهران



بصفته نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث يتضمن أنه بتاريخ ١٩٦٩ بدأ بحث الملاريا بكل من كليتي الطب والعلوم وكان رئيس هذه اللجنة التي تشرف على هذا البحث هو الدكتور عبد العزيز سليمان وأن هذا البحث كان يتبع في شأنه النظام المتبع بالجامعة وقد قام المتهم بتقديم تقارير سنوية عن هذا البحث منذ ١٩٦٩ حتى ١٩٨٠ عرضت على مجلس الدراسات العليا والبحوث الذي وافق على هذه التقارير وأن الصرف بالنسبة لهذا البحث قد تم وفق القواعد المالية والنظم واللوائح الحكومية المعتادة - وأنه اعتباراً من مايو ١٩٧٧ بتعاقد الاستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان على إجراء بحث في أحد مجالات الملاريا مع هيئة البحرية الأمريكية حسب النظام السارى للمشروعات البحثية الممولة من هيئات أجنبية وقد اعتمد البحث من الجهات القانونية بالجامعة وقد جرى العمل في هذا البحث باستقلال تام من حيث الميزانية وبصفة ان الاستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان هو الباحث الرئيسى للبحث والمشرف عليه من الناحية المالية والادارية والعلمية كما يقضى بذلك النظام السارى وطبقاً للائحة الداخلية لحساب البحوث بالجامعة التي تنظم العمل لاتفاقيات البحوث العلمية من جهات أجنبية والتي تنص مادتها الثانية عشرة على أن البحوث التي تدار بمعرفة الباحث الرئيسى تدار وفقاً للنظام المالى الوارد باللائحة - وبحسب نص العقد المبرم مع الجهة الأجنبية وعلى ذلك فان البحث الممول بالهيئات الأجنبية فان الباحث الرئيسى هو المسئول الاول عن نظام الصرف وعليه فان أموال هذا البحث ليست بالأموال العامة لان هذه الاموال تخضع لاشراف الجهة الأجنبية الممولة وترفع اليها التقارير المالية مباشرة . كما قدم المتهم عدة خطابات صادرة من الجانب الأمريكى تؤكد هذا المعنى سالف البيان - كما قدم مدير مكتب أسكا العلمى دكتور محمد عبد الحليم متولى خطاباً صادراً من الدكتور شريف السعيد يتضمن أنه رجوعاً الى الاتفاق الذى تم بينهما بشأن توريد معمل متنقل بالمستملات المطلوبة لاجابة البحث اليه وقبولهم ذلك وأنه قد تم تحويل مبلغ وقدره ٤٧٩٤٩٩ جنيه استرلينياً ما يعادل ٩١٤٠ ج من حساب المشروع الأمريكى لعضوى وحدة أبحاث الملاريا والموجود حالياً فى إنجلترا بعرض شراء هذه العربة على قوة المشروع الأمريكى وكانت فكرة

شراء هذا المعمل قد أصبحت ملغاه من حساب المشروع الأمريكى لكون ثمنه بمشتملاته ستفوق كثيرا الاعتماد المصرح به وأنه قد تقرر شراء هذا المعمل بمشتملاته لحساب الجامعة وقد تم أخطار الباحثين فى لندن بإتمام الشراء وإجراءات الشحن وخلافه بإسم الجامعة مباشرة وعليه طلب - أى شريف السعيد - احتساب هذا المبلغ من مديونيات ومسحوبات المشروع الدورية من الكيماويات والزجاجات وخلافه من تاريخه ذلك فى حالة رسو العطاء طرفهم - كما قدم محمد عبد الحليم متولى أيضا اتفاقا محررا بتاريخ ١٩٧٧/١/١ بينه وبين كل من الدكتور شريف السعيد والدكتور عادل مردان بصفتهم المشرفين على مشروع الملاريا أبو حدة أبحاث الملاريا كلية العلوم جامعة عين شمس بموجبه اتفقا بعمل حساب مكشوف لمتطلبات الوحدة من أجهزة وكيماويات وزجاجات التى تطلب بصفة دورية أو بأمر لزوم البحث والعمل بالوحدة على أن تسلم بواسطة فواتير موقع عليهما من أحد السادة المشرفين وعلى أن يتم سداد قيمة هذه المسحوبات على فترات من أموال المشروع الأمريكى وحين ورودها وقد قبل الدكتور محمد عبد الحليم متولى على أن يقوم بتمويل احتياجات المشروع من متطلبات خاصة بالبحث وبصفة دورية أو حين طلبها وعمل حساب طرفه يكون المشروع فيه مدينا بهذه المبالغ حيث تسدد على دفعات مالية من واقع المدفوعات الواردة للمشروع من الدعم الأمريكى فى تواريخ يحدد سدادها بمعرفة المشرفين على المشروع . كما قدم أيضا إيصالا صادرا من الدكتور شريف السعيد يفيد استلامه عدد ١٢ ميكروسكوب أبحاث بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠ وإيصال آخر بتاريخ ١٩٧٨/١/٥ يفيد استلامه عدد ٢ خيمة وذلك من مندوب أسكا العلمى لزوم المعمل المتنقل - كما قدم المتهم عقد اتفاق لما بين مكتب أسكا العلمى وبينه وبين الدكتور شريف السعيد كطرف آخر يبين فيه مستحقات مكتب أسكا العلمى قبل وحدة الملاريا حتى تاريخه ١٩٧٩/٩/٢٤ يجدر فيه الديون التى على الوحدة المذكورة وكيفية سدادها والتى قد بلغت ١٢١٦٥٠ ج .

كما قدم المتهم حافظة بمستندات بشأن الأموال التى وردت اليه بخصوص تدريب وفود جامعة قطر تضمنت خطابا صادرا من أمين عام الجامعة محمد أحمد عمار موجه الى مدير المصرف العربى

الدولى مرفق به الشيك رقم ٤٥٧٥ - ١٣ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٧ بمبلغ ٢٥٠٠٠ دولار - والوارد من جامعة قطر باسم عميد جامعة عين شمس يطلب فيه فتح حساب بالمبلغ المذكور باسم جامعة عين شمس الدورات التدريبية للموفود على أن يكون الصرف من هذا الحساب يتوقيع كل من الاستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان توقيع أول والاستاذ عبد العزيز البيومي توقيع ثان .  
كما قدم خطابا صادرا منه الى الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التعليم والبحث العلمى يرد فيه على خطابه السرى ١٤٠ في ١٩٨٠/٥/٦ بشأن رأى هيئة الرقابة الادارية حول حسابات قطر بمركزا الحساب العلمى بجامعة عين شمس يقول فيه بان ما أتبع في هذه الدورة هو كالتبع في كل الدورات المماثلة في مركز تطوير العلوم وفي دورات منظمة الصحة العالمية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها ومن الهيئات سواء تحت إشرافه أو إشراف غيره من الزملاء بالجامعة وجميعها تتم وفقا للاتفاق مع الجهة صاحبة الشأن وباسلوب جامعى سليم أتبع في جامعة عين شمس منذ انشائها والى الان كما يستدل من فتح حساب له شخصيا لمثل هذا الغرض منذ عام ١٩٦٦ وأنتهى في خطابه الى الترحيب بوضع نظام موحد لمثل هذه الشئون جميعها وفي كل الجامعات وفقا لما تقره أى جهة مسئولة وهذا الخطاب مؤرخ ١٩٨٠/٥/١٢ .

كما قدم خطابا صادرا من بنك مصر يتضمن أن هناك حسابا فتح بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٧ لحساب السيد الدكتور عبد العزيز سليمان باسم قسم الحشرات برقم ٦٢ وكان حق التوقيع على الحساب لوحدة فقط ١٠

كما قدم خطابا صادرا من الدكتور على لاف مندوب جامعة قطر موجه الى من يهمه الامر يفيد أنه قد عقدت الدورات التدريبية لطالبات جامعة قطر في مركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس في الاعوام ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩ على الحاسب الالى وأن البرنامج اشتمل على الدورات العلمية بالاضافة الى أنشطة أخرى مختلفة اجتماعية وثقافية وقد اشتمل في عام ١٩٧٩ على الإقامة الكاملة بالفندق وأن الميزانية التى اعتمدت لتمويل هذه الدورات والتي وضعت تحت إشراف الدكتور عبد العزيز سليمان وبصفته الشخصية مشرفا على البرنامج وقد تم صرف هذه الميزانية على الابواب التى خصصت وفقا لما تم الاتفاق مع سيادته طبقا لبرنامج

المعد لذلك - وأنه نيابة عن جامعة قطر فانه يشكر جزيل الشكر لما  
لمسه من جهد فائق بذله رئيس الجامعة لانجاح هذه الدورات مما كان  
له الفضل الكبير في تقارب الجامعيين القطريين وعين شمس ويشتر كل  
معارنيه ومنهم على الاخص الدكتور عبد العزيز البيومي وأسرة الحاسب  
العلمي واداري الجامعة وهذا الخطاب مؤرخ ١٨/٨/١٩٨٠ - كما قدم  
خطابا صادرا من الدكتور محمد ابراهيم كاظم مدير جامعة قطر  
موجه اليه يفيد أنه قد درجت جامعة قطر على عقد دورة تدريبية  
للحاسب الالى في جامعة عين شمس منذ ١٩٧٩ وأنه نظرا لقرب جامعة  
المعادن والبتروول بالزهره فقد تقرر عقد الدورة في رحاب الجامعة  
الاخيرة وأنه بهذه المناسبة ينتهز هذه الفرصة ليجدد لجامعة عين شمس  
شكره العميق وله شخصيا يقدم شكر جامعة قطر على ما قدمه من  
رعاية هذا البرنامج والاشراف العام بصفته الشخصية مما ضمن له الانطلاق  
والفاعلية وعدم التقيد الى ما يؤدي الى نجاحه وتحقيق الغرض منه  
وهذا الخطاب مؤرخ ١٧/٦/١٩٨٠ .

كما قدم عقود شراء السيارات الاربع التي تبين منها ان  
ثلاثا منها اشترت باسمه وباسم زوجته وأبنته والرابعة باسم  
الدكتور شريف السعيد محمد السعيد وأن السيارتين اللتين اشتريتا  
باسم زوجته وأبنته ثم التصرف فيهما الى الدكتور شريف السعيد  
في أقل من أسبوعين من تاريخ الشراء بثمن رمزي بمقداره خمسمائة  
جنيهات لكل - وقم تم تسجيل هذه السيارات وترخيصها باسم المشتري  
الدكتور شريف السعيد محمد السعيد كما هو ثابت بصدر رخص  
السيارات ٠٠٠ المذكورة المقدمة منه أيضا بحافظة مستندات وأن  
السيارتين الاخرتين من السيارات الاستيشن التي تعمل في الميدان الحقل  
للملاريا ويدل عليهما اسميهما اذ أنهما سوبر يارب .

كما قدم شراء قطعة الارض رقم ١٢ بلوك ٨٤ بمدينة نصر من  
الجمعية التعاونية لبناء المساكن لاعضاء هيئة التدريس بجامعة

عين شمس مؤرخ ١٩٧٤/٣/٤ بشراء ٧٧٦ مترا مربعا بسعر المتر ٥

دفع منها عند التعاقد ١٠٠ ج ثم دفع عند تحرير العقد بتخصيص  
القطعة لـ ٧١٩ ج بايصال مؤرخ ١١/٢-١٩٧٤ والباقي مقسط على

خمس عشرة عاما .



كما قدم خطابا صادرا من البنك العقاري المصرى يفيد اقتراضه  
من البنك المذكور بمبلغ ٣٥٠٠٠ ج مؤرخ ١٩٧٧/٤/٢٠ .

كما قدم خطابا آخر مؤرخ ١٩٧٧/١١/١ من الهيئة العامة  
لتعاونيات البناء والاسكان يفيد اقتراضه منها ٦٩٣٧ ج .

كما قدم جملة مستندات يفيد شراء الاسمنت والحديد وغيرها  
من مواد البناء من مصادرها بالسعر الرسمى .

كما قدم بيانا محاسبيا مع وكيله الدكتور مهندس حسين  
بركات يفيد أنه مدين الى وكيله بهذا المبلغ ١٠٣٥٩١٥٠ ج وهذه  
المحاسبة بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٥ وموقع عليه من طرفيه .

كما قدم عقد شرائه مبنى عمارة شوارع الحجاز من شركة  
التعبير والمساكن الشعبية يفيد شراء هذا المبنى بمبلغ ١٣٦٥٠٠٠ ج  
وثابت أن مقدم الثمن الواجب سداؤه هو ٣٤١٢٥ ج ألا أنه لم  
يسدد من هذا المقدم سوى ١٧١٢٥ ج ويبقى في ذمته باقى مقدم  
الثمن الذى وعد بسداؤه على قسطين فى سنتين متتاليتين .

كما قدم دفتر أبحار مع التملك رقم ٤٠٥ لدى شركة التعمير  
والمساكن الشعبية تبين من الاطلاع على هذا الدفتر أنه لم يودع به  
سوى ١٠٠٠ ج على ثلاث دفعات الاولى فى ١٩٧٤/١١/١٣ والثانية فى  
١٩٧٥/٢/١٢ والثالثة فى ١٩٧٥/١١/١٢ .

كما قدم خطابا صادرا من شركة مدينة نصر للاسكان  
والتعمير الادارة العامة للسكن والعقارية بيع وتعاقدات المباني  
مؤرخ ١٩٨٠/١١/٨ يتضمن أن تاريخ تقديم المتهم للشقة تمايك برقم  
٣٠١ عمارة ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة هو ١٩٧٧/٦/٢٧ وقد ووفق  
على هذا الطلب فى ذات اليوم وسدد عربونا لها ١٠٠٠ ج فى ذات  
اليوم وقد استكمل المقدم نقدا بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣ وقدره  
٢٤٠٠ ج بما فيها مبلغ الـ ١٠٠٠ ج الاولى وأن الباقى مقسط على  
أقساط شهرية بواقع ٣٧٦٧٥ ج ولم يسدد أى قسط لتبلاحق  
الاحداث بعد ذلك .

كما قدم كشفا يبين فيه سلسلة أعماله وتدرجه الوظيفى منذ  
حصوله على بكالوريوس العلوم بدرجة الشرف فى ١٩٤٢ وحتى أحواله

على المعاش في ١٠/٣١/١٩٨٠ وهو رئيس للجامعة اذ أن تاريخ ميلاده أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ . كما قدم ما يدل على أنه عمل في جهات أجنبية عدة وكذا في هيئات تابعة لجامعة الدول العربية وكان يتقاضى عن هذه الاعمال أجورا ومكافآت - بخلاف البحوث التي تشترك فيها هيئات أجنبية مثل مشروع الملاريا والصحة العالمية والاشراف على الدورات التدريبية لوفود الدول العربية فضلا عن أعادته للخارج لعدة سنوات .

وحيث أن الدفاع الحاضر مع المتهم طلب البراءة تأسيسا على ان المتهم لم يقيم باستغلال منصبه وأن مشروع الملاريا الذي ينسرف عليه المتهم لا يخضع لرقابة الجامعة لانه التعاقد على اجراء البحث مع هيئة البحرية الامريكية وقد اعتمد البحث المذكور من الجهات القانونية بالجامعة - وأن هذا مستقل تمام الاستقلال عن البحث الذي يجرى بالجامعة ممولا من أموالها العامة - وهذا ما ثبت من مذكرة مدير عام الشئون المالية بجامعة عين شمس والخطاب الوارد من الجانب الامريكي - وأن السيارات اشتريت من أموال مشروع الملاريا الممول من الدعم الامريكي وأن كانت قد رخصت باسم المتهم وزوجته وأبنته ألا أن ذلك تم بالنسبة للزوجة والابنة لايام معدودات تسهيلا لادخال هذه السيارات اذ أن النظام بالدولة يمنع ادخالها باسم المشروع لانه لا يتمتع بالشخصية المعنوية - لان الجهة الممولة قد أخرجت هذا الامر - وكانت على علم به وأنه لم يحدث ازدواج بالنسبة لشراء العمل المتنقل وأن جميع محتويات العمل قد وردت بحالتها الميكروسكوبات والخيام وأن المقاصة التي فعلت باجزائها لاعلم للمتهم بها - وأنه لم ينفرد بالتصرف بالنسبة لاموال هذا المشروع . وبالنسبة للاموال المرسله من جامعة قطر فانها كانت ترد له بصفته الشخصية للاشراف على تدريس طلاب جامعة قطر - ولا يحول دون ذلك أن الشيك الاول قد أرسل باسم عميد جامعة عين شمس - وأن البرنامج لم يكن يشمل الدورات العلمية فقط بل يشمل أنشطة أخرى مختلفة اجتماعية وثقافية - ويشمل الاقامة الكاملة سنة ١٩٧٩ للطلبة . وأن الاموال صرفت في أوجه الصرف وأقرها عليه المشرف على المشروع ومدير الجامعة - كما أنه لم ينفرد بالتصرف في شأنها .

كما أن أمواله هو وزوجته وأولاده لم تتضخم وأن أغلب امواله مصدرها القروض .

كما أن للمتهم مصادر دخول إضافية عددها وقدم ما يدل عليها .  
وأنتهى أخيراً الى أن ما قال به المتهم قد ثبت من تقرير لجنة  
الخبراء التكميلية - الذى أكد براءة المتهم .

### الحقيقة التى استخلصتها المحكمة :

وحيث أنه بعد اطلاع المحكمة على وقائع الدعوى ومستنداتها وسماعها  
لاقوال من سئلوا فيها - يتعين عليها بادية ذى بدء أن تقرر ان الحكم الصادر  
من محكمة القيم المؤيد لاسبابه من المحكمة العليا للقيم لاحجية له قبلها  
ذلك أن لكل مجاله ومختلف يسببه - هذا اليقين هو أساس الحقيقة  
القضائية وهو الذى يؤكد الثقة فى عدالة حكم القضاء - وهو الذى  
يفرض نفسه على القاضى - وأنه فى مرحلة الحكم يجب أن يتوافر اليقين  
العام بالادانة لا مجرد الترجيح وهو ما بنى عليه حكم محكمة القيم  
اذ تبين من الاطّاع على حكم محكمة القيم المقدم كدليل من ادلة الاثبات  
قبل المتهم فى هذه الدعوى أنه قد بنى على ما جاء فى أسبابه أن المحكمة  
استخلصت قضاءها بفرض الحراسة على المتهم وعائلته ( زوجته وولديه )  
من ( الدلائل الجدية التى قد توافرت على أنه أتى أفعالا من شأنها  
الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى . . . . . السخ ماورد  
بالحكم ) - ومن ثم فان هذا الحكم لايقيد هذه المحكمة بحال من  
الاحوال - لانه بنى على الترجيح لا اليقين .

### أركان جريمة الكسب غير المشروع :

وحيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٢٥ فى شأن الكسب  
غير المشروع - قد جرى نصها على أن يعد كسبا غير مشروع كل مال  
تحصل عليه أحد الخاضعين لاحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره  
بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو نتيجة لسلوك مخالف لنص  
قانونى أو لاداب العامة .

وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف  
كل زيادة فى الثروة تطراً بعد تولى الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع  
لهذا القانون أو على زوجته أو أولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع  
مواردهم وعجزاً عن اثبات مصدر مشروع لها .

ومفاد ما تقدم أن القانون يعتبر كسبا غير مشروع كل مال حصل  
عليه العامل نتيجة استغلال الخدمة أو الصفة وكذلك ما يحصل عليه

نتيجة سلوك مخالف لنص قانونى عقابى أو للاداب العامة - ولئن كانت الزيادة فى الثروة مما لا يتناسب مع الموارد المشروعة للشخص من الدليل الغالب على الحصول على كسب غير مشروع ألا أنها ليست الدليل الوحيد - اذا قد يتخذ الكسب الحرام مظهرا يتجلى فى ارتفاع مستوى المعيشة يقتضى نفقات تروبو على الموارد المشروعة ينهض ذلك دليلا على الحصول على كسب غير مشروع .

### تهمة الكسب غير المشروع لا أساس لها من الصحة والواقع : -

وحيث أنه قد بان لهذه المحكمة أن كل ما نسب الى المتهم أنه حصل لنفسه وزوجته الدكتور سعاد أبو السعود ولابنيه أحمد ونانسي عبد العزيز حافظ سليمان على كسب غير مشروع مقداره ١٨٠٤٩١ر٤٢ جنيه بسبب استغلال الخدمة ونتيجة لسلوك مخالف لنصوص قانونية عقابية ويمثل هذا المبلغ شراء أربع سيارات وشراء الشقة رقم ٣٠١ بالعقار رقم ٦ بلوك ٥٦ - بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر - وأقامة مبنى مكون من ستة طوابق بالعقار الكائن ( بمدينة نصر ) بالمنطقة ١٢ بلاوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر وشراء العقار رقم ١٩٢ شارع الحجاز بمصر الجديدة - وأنه عمد مع آخرين الى اختلاس وتسهيل والاستيلاء على أموال عامة خاصة بمشروعى أبحاث الملايا والدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر وإلى الاضرار بأموال ومصالح الجهة المعهد اليه الاشراف عليها بحكم وظيفته فتمكن من الحصول على المال المؤتم المشار اليه والذي يمثل زيادة طرأت على ذمته المالية بعد توليه الخدمة لا تتناسب مع موارده وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها - لا أساس له من الصحة والواقع - يخالف تمام المخالفة ما اطمأنت اليه المحكمة من أقوال قال بها شهود الواقعة - ومما جاء بالتقرير التكميلى لمكتب خبراء وزارة العدل الذى قدم بجلسة المحاكمة والذى طلبت المحكمة من النيابة العامة تقييمه - فحجبتة عنها - دون مبرر مقبول - تارة أنه لم يقدم - وتارة أنه فى صوان مغلق - وتارة أنه أعيد لمكتب الخبراء .

### أولا : بالنسبة لمشروع الملايا :

فقد بان لهذه المحكمة من أوراقها التى اطلعت عليها ومن منحتها - والبروتوكول المتبادل بشأنها - ومن لائحة ( المنظمة ) الجامعة المنظمة للأبحاث الأجنبية التى تشترك فيها مع الهيئات المصرية - وأخيرا مع



قرار مجلس الوزراء المنظم والمؤكد لهذا الموضوع الذي صدر - مؤخرًا - أنه وأن كان الثابت بالمنحة أنها موجهة إلى جامعة عين شمس إلا أن بروتوكولها قد بين بنفصيل كيفية ادارتها من الناحية العلمية والادارية والمالية - وكيفية الاشراف على هذه الاموال طوال مدة البحث - ومال معدات البحث سواء كانت نقدية أو في صورة معدات بعد نهاية المشروع . اذ اوضح بصريح اللفظ والعبارة أن المتهم هو الباحث الرئيسي للمشروع - ومسئول عن البحث بصفته الشخصية .

وان شراء السيارات الاربع الشيفروليه الركوب وللرحلات الحقلية . قد تم بعلم هيئة البحرية الامريكية وهي مصاريف أساسية ولازمة - وأن الوثائق والمستندات المالية عن هذا المشروع قدمت عنها لادارة هيئة بحوث البحرية الامريكية بالتبتمتون فرجينيا بواسطة المتهم - وليس لاي هيئة من أي نوع غير هيئة البحرية الامريكية بالتبتمتون فرجينيا مسئولة بهذه المستندات .

كما تضمن البروتوكول أيضا أنه بعد نهاية مدة المنحة تعاد كافة المبالغ غير المنصرفة أو الفوائد المتحصلة من أيداع المبالغ الى هيئة بحوث البحرية الامريكية بواسطة شيك قابل للدفع لامينة خزينة الولايات المتحدة كما بينت اللائحة الداخلية لحساب البحوث الجامعية على أن البحوث التي تجريها الجامعة على نفقة حساب جهة أجنبية يعتبر التعاقد عليها ونظام العمل بها وفقا للعقد الذي يوقعه نائب رئيس الجامعة لادراسات العليا والبحوث والباحث الاول كطرف أول والجهة الطالبة كطرف ثان والتي تدار بواسطة الباحث الرئيسي وفقا للنظام المالي الوارد باللائحة والباحث الرئيسي هو المشرف من الناحية المالية والادارية والعلمية (م ١٤) .

### حقيقة قرار مجلس الوزراء

وقد جاء قرار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٠ مبينا أسلوب مراجعة الحسابات المتعلقة بمشروعات البحوث المشتركة التي تتم مع هيئات أجنبية - وتبين من هذا القرار ان المهمات والمعدات ملك للمشروع حتى انتهائه وتودع باسمه بالمخازن وتنقل ملكيتها للدولة بعد الانتهاء من المشروع اذا وافق الواهب على ذلك - وأن أموال المشروع ومصاروفاته تخضع لرقابة الجهة المشرفة على البحث باعتبارها من الأنشطة العامة - وأن يوضع حساب ختامى للمشروع يبلغ للجهاز المركزي للمحاسبات خلال شهر من انتهاء البحث مرفقا به جميع المستندات والسجلات أو صورها المعتمدة [٥]

لما كان ذلك كذلك - فان المشرف على هذه البحوث والمسئول عنها طبقا للاتفاقات سالفه البيان - من جميع الوجوه يكون الباحث الرئيسي لها - وهو المتهم - وأن مسئوليته تقوم أمام الجهة الممولة - وهي البحرية الامريكية - وقد أقرته هذه الجهة في جميع ما اجراه من تصرفات بشأن أموالها - تلك الاموال التي قامت باتفاقها على بحث الملاريا الممول منها .

كما أن الباقي من هذه الاموال طبقا للاتفاق المبرم سيؤول الى الجهة الممولة - البحرية الامريكية - بعد انتهاء المشروع طالما لم يتم انفاق هذه الاموال خلال أبحاث هذا المشروع - ولم تر الجهة المانحة التبرع بها الى الجامعة - وأنه طالما كان المشروع مستمرا فان ما ادعاه جهاز المحاسبات من حق في الاشراف ومراجعة حسابات المشروع يكون على غير اساس ويخالف ما قرره مجلس الوزراء بقرره الصادر أخيرا في ١٩٨٠/١١/٢٧ - والذي لا يتعارض مع ما كان يقول به المتهم وباقي الباحثين في مشاريع مشتركة مع جانب أجنبي في مذكراتهم الى هذه الجهة والى غيره من أجهزة الدولة من عدم أحقية الجهاز المركزي للمحاسبات في الاشراف - الحسابي على أموال المشروع .

كما أن البين من أقوال من سئلوا في التحقيقات في هذا الشأن ولما ورد بالاوراق - ومما جاء بتقرير مكتب الخبراء - ان جميع الشيكات التي كانت ترد بشأن مشروع الملاريا الممول أجنبيا كانت ترد باسم الباحث الاول - وهو المتهم - فقام هذا الاخير بفتح حساب ببنك مصر فرع عدلى - خاص بهذه الاموال - ولم ينفرد كما يقول الادعاء في هذا الشأن بصرف أموال منه - بل أشرك معه المشرف المالي على المشروع وهو الدكتور شريف السعيد محمد السعيد - اذ أن الاموال المودعة بالبنك لم تصرف الا بموجب شيكات تحمل توقيع المتهم كتوقيع أول - وتوقيع الدكتور شريف السعيد كتوقيع ثان - وأنه من صرف هذه الاموال - كان الدكتور شريف السعيد هو الذى يتولى أنفاقها لشراء مستلزمات المشروع - أقره عليها الجانب الامريكى .

كما ان ما أثير بشأن المعمل المنقول - فان تقرير مكتب الخبراء الذى قدمت صورته لجنة مكتب الخبراء وزارة العدل وما قال بشأنه الخبراء بجلسة المحاكمة - يبين - أنه ليس هناك معملان - بل معمل واحد أشتريت مقطورته من لندن باموال ممولة من كل من حسن ناجى -

و سميير توفيق بشاي - دفع مقابلها أموالا مصرية من أموال المشروع البحثي الخاص بالمalaria الممول أمريكيا - ثم أجريت بشأنه مقاصة بين المشروع ومكتب أسكا العلمى - ثم قام الأخير بتجهيزه بمواصفات خاصة ثم بيع بعد ذلك الى الجامعة - وقد قررت لجنة مكتب الخبراء فى هذا الشأن أن المقاصة المشار اليها سليمة وصحيحة وأنه لاغبار على اجرائها بالكيفية التى تمت وفقا للمستندات التى تم الاطلاع عليها .

كما تبين للجنة أيضا أنه لم يتم صرف مبالغ بدون وجه حق من وحدة أبحاث malaria بكلية العلوم الى مكتب أسكا العلمى - وأن وحدة أبحاث malaria مازالت مدينة بمبلغ ٢٠٠٦٨٥ ج للدكتور محمد عبد الحليم مدير المكتب المذكور لازالت موضوع مطالبه قضائية .

هذا وتقرر المحكمة فى هذا الشأن على ما بان من الاوراق ان هذه المقاصة سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة - لاشان لالمتهم بشأنها ذلك أنه لم يثبت يقينا من أوراقها والمستندات وأقوال الشهود أن المتهم كان على علم بها - اذ ان كلا من الدكتور شريف السعيد والدكتور عادل مردان - هما اللذان أخطرا مكتب أسكا العلمى بالمديونية والمقاصة وهما اللذان كلفاه - بانه فى حالة رسو العطاء عليه - بتوريد العمل - وأنهما سوف يتنازلا عن الكرفان للمكتب مقابل ديون مستحقة له قبيل مشروع malaria .

كما تبين أيضا أنه بتاريخ ١٩٧٧/٧/١ عقد كل من الدكتور شريف السعيد والدكتور عادل مردان المشرفين على مشروع malaria بوحدة الابحاث مع الدكتور محمد عبد الحليم متولى - صاحب مكتب أسكا - عقدا على الحساب المكشوف - يقوم فيه المكتب بتوريد متطلبات الوحدة من أجهزة وكىماويات وزجاجيات التى تطلب بصفة دورية .

كما تبين أيضا أن الذى أستلم الميكروسكوبات والخيام من المكتب هو الدكتور شريف السعيد على التفصيل السالف بيانه .

ولم يكن للمتهم أى دور فعال فى هذه المقاصة - وأن توقيعه على أوراق أستلام العمل بعد ذلك - إنما كانت لازمة بصفته رئيسا للجامعة كاجراء روتينى على أن التوقيعات التى على هذه الاوراق صادرة من أصحابها ولا يعلم صحتها من عدمه طالما أنها مرفوعة اليه .

كما انه من جهة أخرى فان هذا العمل بكامل أجزائه ومشتملاته قد ورد - فعلا - وأن الثمن الذى دفع فيه من الجامعة - يتفق مع قيمته الحقيقية - بل قرر الخبراء ان قيمته الحالية تنوق كثيرا ما دفع فيه وقت شرائه .

وحيث أنه بخصوص السيارات - والقول بان المتهم وعائلته - قد تملكوا ثلاثة منها - فان الثابت على ما ظهر من الاوراق والتحقيقات وأقوال الشهود على ما سلف بيانه - ان هذه السيارات أشتريت فى أول الامر باسماء كل من المتهم وزوجته الدكتور سعاد أبو السعود - وأبنته نانسى عبد العزيز سليمان وأن الجانب الأمريكى هو الذى أشار بشراء هذه السيارات وهو الاستفادة من خطاب الدكتور واتن الذى أشار بشراء أربع سيارات كوسائل أنتقال وللرحلات . . الدالية - وان هذه السيارات - تحت إشراف المتهم ومسئوليته - وأن أبحاث البحرية الأمريكية قد أقرت المصاريف التى صرفت فى هذا الشأن كضرورة لتحقيق أهداف المشروع .

وأنه قد ثبت أيضا للمحكمة أن شراء هذه السيارات بالاسماء ( الاشخاص ) الشخصية للمتهم وعائلته راجع الى أنه أبان فترة شراء هذه السيارات كانت قوانين الدولة - تحظر شراء أكثر من سيارة واحدة فى العام الواحد لشخص واحد - ولكون مشروع الملايا لاشخصية معنوية له حتى يمكن الشراء باسمه لجأ المتهم الى هذه الصورية - حتى يتمكن من شراء هذه السيارات لخدمة المشروع - يؤكد هذه الصورية أنه لم يكن فى باله أن يمتلك هو أو أسرته هذه السيارات وأنه بعد خمسة عشر يوما من شراء هذه السيارات عمد الى نقل ملكية السيارتين اللتين كانتا باسم زوجته وأبنته الى المشرف المالى عن المشروع - والذى كانت جميع المركبات الخاصة بالمشروع « والذى كانت » باسمه - الدكتور شريف السعيد ويؤكد ذلك أيضا أنه قد قدر ثمننا للسيارة مبلغ خمسمائة جنيه - وهو ثمن رمزى حتى يمكن التغلب على اجراءات الشهر العقارى ومما قرره الدكتور شريف السعيد نفسه أنه لم يدفع ثمننا مقابل شراء هذه السيارات .

ومما يزيد الامر تأكيدا ان السيارتين اللتين أشتريتا باسم زوجة المتهم وابنه عما سيارات حقلية - سوبر بار - وليست مخصصة للركوب . لقد شهد جميع من سئلوا فى هذا الامران هاتين السيارتين منذ ورودهما يستغلان استغلالا حقليا بالمشروع .



أما بالنسبة للسيارة الخاصة - الليموزين - بالمتهم - فإنه بصفده كباحث رئيسي للمشروع قام باعتعمالها في تنقلاته فيما يخص المشروع وهذا حق له أقره الجانب الأمريكى الممول للمشروع مثله مثل باقى الباحثين الرئيسيين .

من كل ما تقدم تبين ان المتهم لا هو ولا احد من أفراد أسرته قد استولى باى صور الاستيلاء على هذه السيارات - ولم يكن فى ياله ان يستولى عليها واضافتها الى ملكه الخاص .

وحيث ايضا قد بان للمحكمة من الاوراق وما اجرته من تحقيقات ومما جاء بملف الجهاز المركزى للمحاسبات والذى اطلعت عليه المحكمة ان لقسم الحشرات بكلية العلوم - جامعة عين شمس أبحاثا مختلفة فى الملاريا - وغيرها - ومنها ما تم بميزانيات البحرية الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية - ولكل نوع من هذه البحوث أهدافه وتحاسب على هذه الاهداف كل من الجهات صاحبة التمويل وان الجامعة دأبت على تمويل البحوث التابعة لها من ١٩٦٩ فى الملاريا عندما كونت فريق البحوث المشترك بين كليتى العلوم والطب بإشراف المتهم وإدرجت ميزانيات مختلفه - كما تبين ايضا ان اهداف البحث الخاص بالجامعة المشترك بين كليتى العلوم والطب يختلف عن البحث الممول من هيئة البحرية الأمريكية ولا تداخل بين اهدافهما - ولكل معاملته واجهزته الخاصه به وإن حجم العمل الجارى فيهما مختلف ومن ثم فإنه يوجد انفصال بينهما - لاتداخل وان المشروع الأمريكى ليس امتدادا للمشروع الأول :

ومع ذلك فإنه على فرض ان المشروع الأمريكى اعتبر امتدادا للمشروع الأول الذى تقوم به الجامعة - فان المتهم لم ينفرد بالتصرف فى الاموال الواردة لمشروع الملاريا - ولم يسمح بتكرار سيارة الكرفان - بل ثبت ان كرفانا واحدا هو الذى اشترى على التفصيل السالف بيانه وأن السيارات الاربع قد اشتريت لحساب المشروع على التفصيل السالف بيانه - ولم يحصل لنفسه اولا افراد أسرته على كسب غير مشروع من مشروع الملاريا بأى صورة من صور هذا الكسب سواء كان ذلك فى صورة اختلاس أو استغلال أو تسهيل استيلاء ولم يدخل فى ذمته اى مال منها ، او ممكن الغير من دخول هذا المال والاستيلاء عليه ، سواء كان هو فى هذا الامر فاعلا او شريكا .

ولم يثبت انه استغل نفوذه كرئيس للجامعة ومشرفا على أبحاثها

فى الحصول على مال غير مستحق له - وان قيد السيارة التى كان يركبها  
والتي كانت باسمه - فانه وان كانت مقيّدة باسمه فانه لم يثبت للمحكمة  
توافر نية تملكها أو الاستيلاء عليها بقصد تملكها نهائيا - بل فاستدت  
باسمه على ما ظهر أولا بعلم الجهة الممولة للمشروع - وأنها قيدت باسمه  
بصفته الباحث الرئيسى للمشروع ولخدمة المشروع وابحاثه مثله فى ذلك  
مثل المشرف المالى له وهو الدكتور شريف السعيد خاصة وأن المشروع  
لا شخصية معنوية له حتى يمكن تسجيل السيارات والمركبات باسم  
المشروع .

كما انه لم يثبت فى حق المتهم قيامه وتعمده الاضرار بهذه الاموال  
أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بالاموال  
والمصالح المعهود بها اليه - ايجابا أو سلبا بهذه الاموال أو بتلك المصالح  
فلم يسيء استعمال وظيفته أو يجاوز حدودها فيما قام به من أعمال .  
بل بالعكس قام بعمله على خير وجه حتى ان الجهة صاحبة المال قد وجهت  
اليه ما يدل على رضائها فيما اتخذته من اجراءات وأعمال - اذ جاء فى احدى  
خطاباتها ان الدكتور عبد العزيز سليمان المتهم - قد اعتمد كباحث رئيسى  
لمشروع البحث على أساس كفاءته العلمية فى مجال تخصصه كاستاذ لعلم  
الحشرات وهذا الاختيار لا يمت بصلة بحال مركزه الادارى كرئيس لجامعة  
عين شمس وتعترم الهيئة أن يستمر محتفظة به كباحث رئيس لهذا  
البحث وغيره من المشروعات البحثية حتى بعد اعتزاله لمركزه الادارى -  
وهو ما يؤكد أنه لم يسلك أى سلوك مخالف لاحكام القانون ولم يستغل  
الخدمة أو الصنفه .

### ثانيا : بالنسبة لمشروع الدورات التدريبية :

وحيث أنه فيما نسب الى المتهم بشأن أنه عمد الى اختلاس وتسهيل  
الاستيلاء على أموال عامة خاصة بالدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر  
والى الاضرار باموال ومصالح الجهة المعهود اليه الاشراف عليها بحكم  
وظيفته - فان هذا الادعاء من اساسه لا سند له من الواقع ويخالف  
الثابت فيها - وأن ما استقى فى شأن هذا الادعاء استقى من مصادر  
ثبت لهذه المحكمة كذبها فيما ادعته - ذلك ان الثابت ان جامعة قطر -  
ارسلت فى عام ١٩٧٦ شيكا بشأن تدريب طلبتها على الحاسب العلمى -  
إلىالبالغ عددهم ٣٣ طالبا لمدة ثلاثة اسابيع اعتبارا من ١٠/٦/٧٦ على  
ان تدفع حكومة قطر ١٠٠ دولار امريكى نظير تكاليف كل طالب خلال  
فترة الدورة - وقد ورد مركز الحاسب العلمى من قطر الشيك رقم ١٤٤٧٧٨

الصادر من بنك مصر الرئيسى ومسحوب على البنك المصرى بالقاهرة بمبلغ ٣٣٠٠ دولار - وقد أودع هذا المبلغ فى حساب مركز الحاسب العلمى الخاص بالدولارات وذلك فى الفترة التى لم يكن فيها المتهم رئيساً لجامعة عين شمس .

وابان عمل الدكتور عبد العزيز سليمان وردت ثلاثة شيكات لثلاث دورات تدريبية للسنوات ٧٧ ، ٧٨ ، ، ٧٩ رفع المتهم تكاليف الطالب من ١٠٠ دولار أمريكى الى ٢٥٠ دولارا - لكل طالب - وذلك وأودعت هذه الشيكات الثلاثة بالمصرف العربى الدولى على أن يكون التوقيع بالصرف من المتهم والدكتور عبد العزيز البيومى الاستاذ بكلية العلوم .

وقد تسلم الحاسب العلمى - التابع للجامعة جميع مستحقاته بالكامل والثابت من الاوراق أيضا أن دولة قطر عندما أرسلت هذه الشيكات الثلاثة كانت واضحة فى اعتبارها أن قيمتها لا تمثل أجر الحاسب العلمى بل وضعت فى اعتبارها بالاتفاق مع المتهم أن يقدم بصفته الشخصية باعتباره مشرفا على هذه الدورات بالاتفاق على الطلاب بالنسبة للأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والإقامة الكاملة بالفنادق وذلك بالنسبة للدولة الأخيرة .

وقد أقر ما أجراه المتهم فى هذا الخصوص مدير جامعة قطر الدكتور محمد ابراهيم كاظم وشكره على رعاية البرنامج والإشراف العام عليه بصفته الشخصية مما ضمن له الانطلاق والفعالية وعدم التقيد إلا بما يؤدي الى نجاحه وتحقيق الغرض منه .

كما ورد مثل هذا المعنى من المشرف على الدورات بجامعة قطر المصاحب للطالبة الوافدين من تلك الجامعة على لفظ اذ كرر أن برنامج الدورات قد شمل الدورات العلمية بالإضافة الى أنشطة أخرى مختلفة اجتماعية وثقافية أنها اشتملت فى عام ١٩٧٩ على الإقامة الكاملة بالفنادق .

وأن الميزانية التى اعتمدت لتمويل هذه الدورات والتى أودعت تحت إشراف الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس الجامعة وبصفته الشخصية مشرفا على البرنامج - وقد تم صرف هذه الميزانية على الابواب التى خصصتها وفقا لما تم الاتفاق مع سيادته طبقا للبرنامج المعد لذلك وانتهى الخطاب بتوجيه الشكر للمتهم ومعاونيه ورجال الحاسب العلمى .

وقد أكد ما قرره المتهم فى هذا الشأن وما ورد بذلك الخطاب ما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة العدل الذى كان قد ورد للنيابة العامة - والمقدم

ضورته بجلسة المحاكمة .- ولجنة خبراء وزارة العدل من أن حسابات هذه الدورات قد صرفت على أوجهها عدا مبلغ ألف دولار ( ٢٠٠٠ دولار ) قال عنه ذات التقرير انه يمثل الشيك رقم ٣٩١٧.٠٠٦ بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٩ سحب نقدا باسم الدكتور عبد العزيز بيومي بشأن المتهم قرر أنه دفع فقط نقدا للدورة التدريبية النانية للملاريا نظراً لان هذه الوحدة كانت أموالها قد تضخمت : -

وهذا المبلغ مدينه به هذه الوحدة لحساب الدورات التدريبية لجامعة قطر - وقد ظهر هذا المبلغ فى حسابات مشروع الملاريا .

كما أنه اظهر التقرير بان هناك مبالغ اخرى قد صرفت من حساب الدورات للصرف على مؤتمر البيولوجين العرب - /ورحلة علميه لطلبة كلية الهندسة لجامعة عين شمس ومبلغا آخر صرف لمشروع تشجير ضاحية مصر الجديدة . وهذه أوجه ما كان ينبغي الصرف عليها .

وحيث أن البين مما سبق جميعه فى هذا الخصوص - أن المتهم - لم ينفرد بصرف - المبالغ الخاصة بهؤلاء الطلبة بل اشترك معه الدكتور عبد العزيز بيومي - وكانا هما الموقعين على شيكات الصرف وان شيكات الصرف وان الشيكات التى كانت ترد فى هذا الشأن تودخ بالمصرف العربى الدولى . وقدا أوجه الصرف فى خصوصها وأستلم الحاسب العلمى نصيبه كاملا - بل الثابت فى هذا الخصوص أن المتهم عمد الى رفع قيمة تكلفة الطالب بالنسبة للحاسب العلمى من ١٠٠ دولار الى ٢٥٠ دولارا مما رجح على الحاسب بالفائدة وأن المتبقى من قيمة ما ارسل الى هؤلاء الطلبة كان مقابل ما انفق عليهم بتفويض شخصى من دولة قطر اليه على الانشطة المختلفة لهؤلاء الطلبة من أنشطة اجتماعية وثقافية - بل وصل الامر فى الدورة - الاخيرة ١٩٧٩ ان ما تضمنته الأنشطة المختلفة لهؤلاء الطلبة الإقامة الكاملة بالفنادق - وقد اقرته الدولة الموفدة فيما أتخذ من اجراءات وما قام به من أوجه صرف شكر عنها . وما تبقى من مال بعد ذلك رأى المتهم توجيهه الى صالح بلده اذ ثبت من الرقابة الادارية واقوال نبيل عشوش وتقرير مكتب لجنة خبراء وزارة العدل الاول - وادارة المباحث العامة فانه قد تبين لهذه المحكمة أن هذه الاجهزة قد ثبتت من تحرياتهما أدلوا به من أقوال على غير سند من الواقع بنوه على تحريات غير جدية وما أستقوه من معلومات تبين لهذه المحكمة انها استقيت من أساس حاقدين منورين لم يراعوا الدقة والامانة فلما ادعوا من أقوال كما انهم لم يراعوا الدقة فى عملهم .



## ( انتفاء الشريعة )

ذلك ان الثابت ان المتهم قد اشترى قطعة أرض بمدينة نصر التي اقام عليها هيكلا خرسانيا - بمبلغ ٢٥٠٠ ج - للمتر من الجمعية التعاونية لبناء المساكن الخاصة لهيئة تدريس جامعة عين شمس مثله مثل كافة زملائه من رجال هذه الجامعة قبل تعيينه رئيسا للجامعة - وأنه اذ اراد بناءها اتفق مع البنك العقاري على اقتراض مبلغ ٣٥٠٠٠ ج وكذلك اقتترض ايضا من الهيئة العامة لتعاونيات الاسكان مبلغ ستة الاف جنيه لم يتسلمه كاملا وقد بيع هذا المبنى بمعرفة المدعى العام الاشتراكي عام ١٩٨١ بمبلغ ١٢٠٠٠٠ ج تقريبا - حالة ان ثمن المتر في هذه الفترة من الارض فقط لا يقل بحال من الاحوال عن مائة جنيه حاليا - كما ان اسعار المباني وتكلفتها معروفة لكافة انها قد تضاعفت - هذا فضلا عن ان المتهم مازال مدينا للمهندس الذي اشرف على بناء هذا الهيكل بمبلغ يقدر بحوالي ٨٠٠٠٠ ج كما انه بالنسبة لبنى العمارة رقم ١٩٢ بشارع الحجاز فانها مشقرا بالتقسيم من شركة التعمير والمساكن الشعبية وكان المتهم قد تعاقد على شرائها عام ١٩٧٤ مع الشركة وأودع في دفتر التوفير الخاص بهذه الشركة ١٠٠٠ ج - ثم قام عندما تسلم هذا المبلغ بتكملة المبلغ سالف البيان ١٧١٢٤ ج باعتباره نصف مقدم الثمن - ولم يتمكن من سداد كامل المقدم لعجزه عن ذلك - ولم يسدد بعد ذلك أى قسط - وقد قال المتهم فى شأن حصوله على هذا المبلغ المسدد أنه كان يدخره هو وزوجته من راتبهما وأعمالهما الاضافية .

وبخصوص الشقة التملك رقم ( ٣٠ ) بالعقار ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر والتي اشترى باسم ابنته نانسي عبد العزيز فانها مشقرا من شركة مدينة نصر - سدد مبلغ ١٠٠٠ ج عنها فى ١٩٧٧/٩/٢٧ وعند استلامها سدد مبلغ ١٤٠٠ ج فاصبح جميع ما سدد هو ٢٤٠٠ ج ولم يسدد منها أى مبلغ بعد ذلك - قرر المتهم بشأن هذا المبلغ أنه سدد من مهر ابنته وشبكته - وجميع مدخراتها وما تحصلت عليه من هدايا .

وبالنسبة الى منقولات ابنته الزوجية فقد ثبت أنها اشترت من شركة ماكيل وقيمة هذه المنقولات جميعها هو ٨٤٤٥ ج ولم تسدد جميع ثمنها لأنها اشترت بالتقسيم - وقام المدعى الاشتراكي بسداد المبلغ الباقي وقدره ٥٤٧٤ ج لها .

كما أنه بالنسبة للسيارة الهوندا الملوكة ماليا بإسم ابن المتهم - أحمد عبد العزيز - فإن الثابت بشأنها أنها أشتريت قبل تعيين الدكتور عبد العزيز سليمان مديرا لجامعة عين شمس اذ أنها أشتريت ٢ يناير سنة ١٩٧٧ هـ. وقد قال بشأنها أن ثمنها حصيلة بيع السيارة رمسيس التي كان يملكها قبل ذلك - وعدد ٢ دراجة بخارية مضافا الى ذلك - بعض مدخرات الابن ومساعدة منحها هو وزوجته لابنهما .

وحيث أنه تبين أيضا ان المتهم كان يعمل رئيسا لجامعة عين شمس وأنه منذ تخرجه سنة ١٩٤٢ حتى أحالته للمعاش سنة ١٩٨٠ كان يعمل في الحقل الجامعي - وله راتبه كما أنه قد ثبت أيضا أنه كان له عمل إضافي فوق هذا الراتب اذ كان يعمل بمنظمة الصحة العالمية ومشرفا على عدة مشاريع بحثية لهيئة البحرية الأمريكية - ومشرفا على الوحدات التدريبية لطلاب جامعة قطر - وخبيرا بمنظمة الصحة العالمية - هذا فضلا عن ان زوجته الدكتور سعاد أبو السعود أيضا تعمل في الحقل العلمي - وتشغل حاليا رئيسة قسم الحشرات بكلية العلوم جامعة عين شمس لمدة ثلاثين عاما .

فان ما ادخره من أموال ظهرت في شكل دفع مقدم عمارة شارع الحجاز - وما كانا يمولان به استكمال مبنى مدينة نصر - والمساهمة في دفع مقدم الشقة التي حجزت بإسم ابنتهما الدكتور فنانسى لا يمثل ما دفعوه في هذا الشأن أى تضخم مالى - يمكن أن يثار بشأنه أى شبهة كسب غير مشروع - وأن ما دفعه في هذا الشأن من كدهما وكدحهما طوال مدة خدمتهما التي تبلغ سبعين سنة في مجموعها . مع ملاحظة أنهما قيام المتهم بالتصرف في جزء من الارض الزراعية الموروثة والتي أصبحت فيما بعد أرضا سكنية - وتحصل على مبلغ عشرة الاف جنيه تقريبا من جراء هذا التصرف .

ولو كان المتهم مختلسا أو مستوليا على أى مال مما نسبته اليه ما كان المتهم قد أقترض هذه القروض التي قال بشأنها محصل البنك العقارى عنها ان حالة المتهم كانت مرتبكة .

ومما يؤكد نزاهة المتهم أنه مازال وقد وصل الى متصب رئيس للجامعة يقيم في شقة سكنية تبين عند اجراء جردها لتنفيذ قرار التحفظ أنها عبارة عن شقة سكنية تقع بالعقار رقم ٧ شارع القبة قسم مصر الجديدة بها منقولات زوجته قدرت بمبلغ ٣١٥٥ جنيه ويقيم بهذه الشقة منذ حضوره الى القاهرة سنة ١٩٥٤ حتى الان . أما بخصوص السيارة البويك فهي من متعلقات الصحة العالمية وليشتهر

ملكا خالصا له . وان قيدها باسمه فلا يعتبر أنه ملكها وشأنها شأن باقي السيارات السالفة البيان - ولو كان قد أدخلها في ذمته لاضافها الاتهام الى عناصر ثروته .

هذا هو الذى ثبت بالنسبة للمتهم - أما ما قال به عضو الرقابة السابق نبيل عشوش من أقواله - بأن الثابت على ما ظهر للمحكمة انه استقاها ممن يدعى مجدى جبريل المدرس المساعد بكلية العلوم الذى ثبت لهذه المحكمة كذبه فيما رواه من أنه ارسل العمل المتنقل بوازع من ضميره باسم جامعة عين شمس بدلا من إرساله باسم شريف السعيد وعلى عنوان سكنه اذ ان الثابت فيما قرره زميله محمد قناوى من أن شريف السعيد فى أول الامر كان قد طلب هذا الطالب ثم عدل عنه وأتصل تليفونيا مع مجدى جبريل وكلفه بإرسال العمل على اسم الجامعة ، وقد أكد هذا القول عادل مردان الذى حضر واقعة الاتصال التليفونى .

ومما يؤكد هذا القول أن ذات الشخص - مجدى جبريل لم يبلغ بشأن هذه الواقعة عند عودته من إنجلترا بل ظل ساكتا فترة طويلة ولم يثر ما زعمه الا بعد أن حدث نزاع بينه وبين الدكتور زينب حسن المشرفة على أبحاثه هى والدكتور شريف السعيد باتهامها له بالاستيلاء على بعض النتائج العلمية للابحاث ونسبتها الى نفسه وقيام المتهم بإحالة الى التحقيق فى هذا الشأن وأبعاده من مشروع الملايا وتعتبر رسالته مما دعاه الى الشكوى الى جميع الجهات الرسمية بشكاوى عدة قدم صورة منها بجلسة المحكمة ومقرا بهذا النزاع سالف .

وأنه أستقى أقواله أيضا من محمد أحمد عمار امين عام الجامعة اذ ذاك الذى ثبت لهذا المحكمة أيضا وجود نزاع دائم بينه وبين المتهم تدخل فيه نائب مدير الجامعة الدكتور زغلول مهران والدكتور نصر السيد نصر لتصفيته ألا أن مجهوداتها فى هذا الشأن قد باءت بالفشل الامر الذى رفع الى وزير التعليم العالى والذى انتهت بأبعاد مراقب الجامعة محمد أحمد عمار عن الجامعة بندبه الى ديوان الوزارة .

كما أستمقى معلوماته أيضا ممن يدعى بانوب سمعان الذى تبين وجوده بقاعة الجلسة متتبعاً ما يدور فيها والذى قرر عند سؤاله أن المتهم كان قد نبه على حرس الجامعة بعدم السماح له بدخول حرمها ذلك لما وصل الى علم المتهم من أن هذا الشخص يزعم تفجير المبنى الجارى انشاؤه اذ ذاك .

هذا فضلاً عما ثبت لهذه المحكمة أيضا ان ما بنى عليه هذا العضو من ادعاءات كانت وليدة الظن والتخمين اذ قرر بصريح العبارة عند سؤاله بالجلسة أنه لم يعاين العمل المتنقل وعما اذا كان قد وصل من عدمه - كما لم يتبين له ملكية السيارة التى قال بشأنها أن زوجة المتهم تستقلها عما اذا كانت هذه السيارة مملوكة لمشروع الملاريا أو للصحة العامة .

كما أنه اقترض دون اطلاعه على مستندات الصرف سواء بالنسبة لمشروع الملاريا أو طلاب . . وفود جامعة قطر استيلاء المتهم على أموال هذه الجهات وجزم بذلك وأن هناك تكرارا للصرف بالنسبة للمعمل المتنقل .

ومن أقوال شريف السعيد الذى أراد أن يبعد أى صلة له بأموال مشروع الملاريا مقررأ أفراد المتهم بالصرف منها ثبوت أنه هو صاحب التوقيع الثانى على أى شيك مصرفى اذ الاموال لا تصرف ألا بتوقيعه وتوقيع المتهم مجتمعين - وأن هذا المدرس باسمه جميع مركبات المشروع وهو صاحب الاتفاق مع الدكتور محمد عبد الحليم عبد الله وزميله الدكتور عادل مردان لتوريد المواد اللازمة لمشروع الملاريا وهو الذى تقدم الى المتهم بطلب شراء المعمل المتنقل من جامعة عين شمس - وقد تبين لهذه المحكمة ان هذا الشاهد قد أصابه هلع عندما أجرى التحقيق فى هذا الامر حتى وصل به الحال الى أن ذهب الى جهات عدة مستوضحا أمره - فلما أفهم أنه ليس هو المقصود من هذه الاجراءات أرسل الى المتهم خطابا بهذا المعنى يستحلف فيه المتهم باسم أولاده وعائلته ويزسل اليه بان يتوجه هو وزوجته الدكتورة سعاد أبو السعود لقابلة شخصية هامة وألا يتأخر عن هذا الميعاد لان عدم حضوره بهذا الاجتماع الذى سيحضره بعض من أساتذة كلية الطب سيؤخذ عليه وليس ذلك فى مصلحته وأنه علم ذلك من جهات عليا موثوق بها وأنهى خطابه بانه يضع مستقبله ومستقبل المشروع والعاملين به بين يديه وأن حضوره سيحل جميع المواقف كما علم بان هذه هى الفرصة الاخيرة له - ( المتهم ) .



## تقرير الخبراء أعد على عجل :

كما أن الاتهام بنى على تقرير لجنة الخبراء الأول هذا التقرير الذى ثبت للمحكمة أنه أعد للجهة الطالبة تنفيذا لطلبها على عجل دون روية اذ طلب من لجنة الخبراء أنجاز المأمورية فى ظرف خمسة عشر يوما .

وقد قدموا تقريرهم الأول وأثبتوا فيه أنهم لم يراجعوا مستندات الصرف التى كانت لدى الدكتور شريف المسعيد المشرف المالى كما أنهم أيضا أضافوا الى حساب وفود دوله قطر شيكا آخر مستقلا تمام الاستقلال عن أموال هذه الوفود وهو الخاص بمنظمة الصحة العالمية وعلى ذلك تضخمت الاموال التى قيل أنها فى ذمة المتهم - كما أثبتت هذه اللجنة أيضا فى تقريرها الأول تكرارا فى عملية شراء المعمل المتنقل كل ذلك ظهر بوضوح وجلاء فى تقريرهم الثانى الذى قدم بالجلسة كشف الامر - وهو ما كان يصرخ به المتهم وينادى بتحقيق هذا الطلب دون مجيب وقد وضحت هذه الوقائع لهذه المحكمة خلال سؤالات الشهود سالفى البيان .

## أموال المتهم مصدرها أعماله :

هذا وتشير المحكمة الى أن ما تحصل عليه المتهم من أموال خلاف مرتبه كان مصدرها أعمالا أجنبية وهذه المبالغ طبقا لاحكام القانون لاتحاسب ضرائبيا - ومن ثم فان المتهم كان على حق فى عدم اثباتها فى أصول دخوله عندما كان يحاسب بشأن ضريبة الإيراد العام .

كما أن عدم اثباتها فى اقرارات الثروة لايفيد أنها لم يحصل عليها بطريق مشروع وأنه على ما يقول كان يحتفظ بهذه الاموال السائلة بمنزله - وعدم أيداعها فى أى بنك لايفيد أنه لم يحصل عليها أو أنه حصل عليها بطريق غير مشروع .

## عدم استغلال المتهم لصفته وعدم مخالفته لقانون العقوبات أو للآداب :

وحيث أنه لما تقدم فان المتهم لم يحصل على أى مال نتيجة استغلال الخدمة أو الصفة ولم يسلك أى سلوك مخالف لنص قانونى عقابى أو للآداب العامة - وأنه لم تحصل زيادة فى ثروته لانتناسيه مع موارده المشروعة ولم يرتفع مستواه المعيشى على ما يربوا على موارد المشروعة . وأن كل ما تحصل عليه من مال حصل عليه من كده وجهده هو وزوجته اللذان خدما العلم مدة سبعين عاما تقريبا - ومن ثم فان كل ما أثير فى شأن المتهم من وقائع وأتهامات لاسند له من الصحة والواقع .

## اجماع آراء المحكمة :

هذا وتشير المحكمة الى أن ما أنتهت اليه من رأى فى هذه القضية هو محصلة اجماع أعضائها ولعل فى هذا الاجماع ما يسمح بعضا مما أصاب رجلا من رجالات الدولة المعدودين من الناحية العلمية تبوأ رئاسة جامعة من الجامعات العريقة المصرية له مكانته العلمية فى الداخل والخارج تخرج على يديه اجيال عدة من العلماء ومن ثم تكون البراءة حتما مقضيا عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات .

## فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر والمداولة قانونا حكمت المحكمة حضوريا و باجماع الآراء ببراءة عبد العزيز عبد الحافظ سليمان مما هو منسوب اليه .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٨٢ ع

رئيس المحكمة

## الفصل الخامس

ماذا بعد ؟

### ماذا بعد ؟

\* جولة جديدة أمام محكمة النقض ؟

\* لماذا طعنت النيابة العام في الحكم

الصادر ببراءة د. سليمان ؟

ببراءة د. عبد العزيز سليمان ؟ !

\* مجرد اقتراح :

النائب العام بين الاختيار والتعين ؟





✽ ٠٠ لماذا طعنت النيابة في الحكم

ببراءة د. عبد العزيز سليمان ؟ !

وقد طعنت النيابة العامة في الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة ببراءة الدكتور عبد العزيز سليمان وأودعت أسباب طعنها في محكمة النقض في يناير عام ١٩٨٢ ، وأسندت في طعنها الى أسباب وأوجه قانونية وقالت : ان الوجه الاول : هو الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله .

الاسباب الاربعة للاطعن :

وفي هذا المقام - فان هناك أسبابا أربعة :

✽ السبب الاول : لما كان من المقرر ان المحكمة الجنائية ، وتطبقا لحكم المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية ، تختص بالفصل في جميع المسائل العارضة أو الفرعية المتعلقة بالدعوى الجنائية المنظورة أمامها ، الا ان الشارع قد خرج على هذا الاصل العام وأورد قييدا صريحا على حرية المحكمة في هذا الصدد فقد نص في المادة ٢٢٢ اجراءات على أنه « اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية » .

في هذا النص ، ان المحكمة الجنائية ملزمة طبقا للقانون بان توقف السير في الدعوى الجنائية المنظورة أمامها طالما كانت هناك خصومة جنائية أخرى متعلقة بها وذلك حتى تفصل جهة الاختصاص في الخصومة الجنائية التي حركت بشأنها الدعوى الجنائية المطروحة أمامها ، على أنه يتعين توافر شرطين لاعمال ذلك القيد يتمثل أولهما في أن تكون الخصومة الجنائية المراد وقفها قائمة بالفعل أمام قضاء الحكم ، ويتمثل الثاني في وجود خصومة جنائية لها أسبقية قانونية على الخصومة المراد وقفها بمعنى أن يكون الفصل في الدعوى الأخرى أمرا أساسيا للفصل في الخصومة المطروحة لاتصاله باحد أركان

الجريمة أو بشرط لا يتحقق وجود الجريمة إلا بوجوده ، ويكفى في هذا المقام مجرد نشؤ تلك الخصومة ، فلا يشترط فيها أن تصل الى مرحلة معينة اذ يكفي في تسانها مجرد تحريك الدعوى الجنائية أمام سلطة التحقيق ، فاذا ما توافر هذان الشرطان ، أمنت على المحكمة الجنائية أن تفصل في القضية المطروحة عليها مادام الفصل فيها يتوقف على نتيجة الفصل في الدعوى الأخرى الجارية تحقيقها بمعرفة النيابة العامة وهي سلطة التحقيق المختصة ولم نقل كلمتها بعد في تلك التحقيقات .

وغنى عن البيان - أن المحكمة الجنائية اذا لم توقف الدعوى المنظورة أمامها في تلك الحالة ، وحكمت فيها ، حين كان يجب عليها الايقاف حتما طبقا للقانون ، تكون قد خالفت قاعدة أساسية وجوهية من قواعد الاجراءات متعلقة بالنظام العام ، وهو الامر الذي يضم حكمها بالبطلان المطلق ، وعندئذ - فانه يصح في القانون الدفع بتلك المخالفة القانونية لأول مرة أمام محكمة النقض . .

( الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية للدكتور أحمد فتحى سرور . البند رقم ٥٥٩ ص ٩٥٣ ، طبعة عام ١٩٨٠ - قانون الاجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض للدكتور مأمون سلامة . ص ٥٥٣ . طبعة عام ١٩٨٠ الاجراءات الجنائية في التشريع المصرى للدكتور ادوار غالى الذهبى . ص ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ طبعة عام ١٩٨٠ - شرح قانون الاجراءات الجنائية لعدلى عبد الباقي الجزء الثانى ص ٤٥ . الطبعة الاولى عام ١٩٥٣ - شرح قانون الاجراءات الجنائية د/ محمود مصطفى ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ الطبعة العاشرة عام ١٩٧٠ المبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية لعللى زكى العرابى الجزء الاول ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ طبعة عام ١٩٥١ ) .

لما كان ذلك - وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون عليه ، أن هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع ، قد أستندت فيما أوردته من أدلة على اثبات جريمة الكسب غير المشروع في حق المتهم ، الى ما أنطوت عليه تحقيقات نيابة الاموال العامة العليا المأيدة برقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر أموال عامة عليا ، ونص أمر الاحالة الصادر منها بإحالة المتهم الى محكمة الجنايات على جرائم تناولتها تلك التحقيقات وضمنتها القائمة التى أرفقتها بأدلة الاثبات ، وكافت المحكمة قد أتصل علمها يقينا بنشوء تلك الخصومة الجنائية .

الآخري قيل نفس المتهم وآخرين وأنه قد تم تحريكها بالفعل أمام سلطة التحقيق في الدعوى المذكورة والمقيدة برقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر أموال عامة عليا ، وكان الثابت أيضا ان هذه الدعوى تشكل في حقيقة أمرها وواقع حالها ركيزة الاتهام والاثبات في دعوى الكسب غير المشروع المنظورة أمامها واتصالها في الصميم باحد أركان هذه الدعوى بما يجعل الفصل فيها بداءة مسألة أساسية وجوهرية قبل الفصل في الدعوى المطروحة عليها ، فان المحكمة وقد استمرت الاستمرار في نظر الأخيرة دون ايقانها ، تكون قد ضربت صفحا عن تطبيق حكم القانون وأعمال موجباته ، ومن ثم فان عدم توقفها عن نظر الدعوى الجنائية رغم توافر شروط الايقاف يجعل حكمها باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته لقاعدة أساسية متعلقة بالنظام العام .

#### \* - السبب الثاني :

أنه لما كان من المقرر أن الشارح قد ناط بالنيابة العامة وحدها دون غيرها سلطة تحريك الدعوى الجنائية ورفعها - ألا ما استثنى بنص خاص في القانون - ثم مباشرتها أمام الحاكم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون عليه أن المحكمة قد تصدت من تلقاء نفسها لجرائم العدوان على المال العام التي لاتزال موضع تحقيق أمام النيابة العامة في الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر أموال عامة عليا المنسوب للمتهم وآخرين ارتكابها ، وقد اتصل علمها بهذا الامر ، على ما ورد بامر الاحالة وقائمة أدلة الثبوت حيث قالت في أسباب حكمها ان المتهم « لم يحصل لنفسه أو لأفراد أسرته على كسب غير مشروع بأي صورة من صور هذا الكسب سواء كان ذلك في صورة اختلاس أو استغلال أو تسهيل استيلاء كما أنه لم يثبت في حق المتهم قيامه وتعده الاضرار بالاموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو ينصل بها بحكم وظيفته أو بالاموال والمصالح المعهود بها اليه » فانها تكون قد نصبت من نفسها سلطة اتهام وجارت على حق النيابة العامة في هذا الصدد مباشرة اختصاصاتها ، مغتصبة سلطاتها ، ومن ثم فان في تعرضها لجرائم المال العام في الدعوى المنظورة أمامها ، وهي لاتزال موضع تحقيق ، يعد منها قضاء في واقعة لم ترفع اليها بالطريق الذي رسمه القانون ، وكان حربا بالحكمة ، أزاء تلك الحقيقة المؤكدة لديها ، أن تتريث تنفيذا لحكم القانون حتى تفرغ النيابة العامة تماما - وهي تمارس سلطات وأختصاصات قاضي التحقيق - من الفصل في دعواها المذكورة وينتهي أمر هذه الدعوى بحكم قضائي ، ومن ثم - فان المحكمة بما تجاوزت

اليه تكون قد جاوزت اختصاصها وعرضت لجرائم لم تطرح عليها  
بالطريق القانوني ، سيما وأن الاختلاف بين عناصر جريمة الكسب  
غير المشروع المنظورة أمامها وبين جرائم المال العام التي هي  
موضع تحقيق النيابة العامة مسألة لا ريب فيها ، وهو اختلاف  
لم يقتصر عند حد الواقع وإنما تعداه الى حكم القانون ، وتلقاء  
تلك المخالفة القانونية بخروج المحكمة عن اطار الجرائم المعروضة  
عليها تكون قد فصلت فيما لا تملك الفصل فيه بما يجعل حكمها  
باطلا بطلانا مطلقا .

### \* - السبب الثالث :

لما كان من المقرر أن المشرع الجنائي قد أسبغ صفة المال العام  
على طائفة من الاموال التي رآها جديرة بحماية خاصة لتعلقها بالمنفعة  
العامة ولو لم تكن لها هذه الصفة في حكم القوانين الاخرى ،  
وأنطلاقا من هذا الاتجاه فقد خلع بمقتضى المادة ١١٩ من القانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ صفة المال العام على ما يكون كله أو بعضه  
مملوكا لاحدى الجهات المنصوص عليها في تلك المادة أو خاضعا لإشرافها  
أو لإدارتها ، ولا مراء في انسحاب النص السالف على كافة الاموال التي  
تلققتها جامعة عين شمس سواء من هيئة البحوث الامريكية دعما لمشروع  
المالاريا أو من دولة قطر لحساب طلابها المتحقيين في دورات تدريبية  
بمركز الحاسب العلمى التابع للجامعة ، اذ تعد كافة تلك الاموال ، مالا  
عاما اتصل به المتهم بحكم وظيفته باعتباره رئيسا لجامعة عين شمس  
ومشرفا على مشروع المالاريا التابع لها ، وعلى الدورات التعليمية للوفود  
بمركز الحاسب العلمى بحكم الوظيفة وليس بالصفة الشخصية .

لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون عليه قد ساد الاضطراب  
والتخبط في تكييف طبيعة تلك الاموال ، وغيرها من قبيل المال الخاص  
وناط بالمتهم سلطة التصرف فيه بصفته الشخصية دون الصفة  
الوظيفية ، وسلم في منطق معيب بسلامة تصرف المتهم طالما ان  
الجهة المانحة لهذا المال قد اعتمدت تصرفاته فيه ، وجحد الحكم - في  
اجحاف واضح حق الدولة - ممثلة في الجهاز المركزى للمحاسبات - في  
رقابة هذا المال باعتباره مالا عاما ، فان الحكم ، وقد اعتنق هذا  
الاتجاه المضاد لاحكام القانون ، يكون قد شابته الخطأ في تأويل  
القانون وتفسيره ، بما يجعله معيبا من هذه الناحية .



## \* - السبب الرابع :

لما كان من المقرر - ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ سنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع قد نصت على ان « يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لاحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الخدمة أو الصفة نتيجة لسلوك مخالف لنص قانوني أو للآداب العامة - وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة في الثروة تطرأ بعد تولي الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجته أو أولاده القصر متى كانت لاتتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع له » .

## المقصود بالكسب غير المشروع :

ويبين من هذا النص ان المقصود بالكسب غير المشروع كل مال يملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من امكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون ، فما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الامانة والنزاهة والكسب غير المشروع اخذا من نص قانون لا يعدو صورتيين : الاولى : وهي التي يثبت فيها على الموظف أو من في حكمه أيا كان نوع وظيفته ، استغلاله بالفعل لاعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه ، وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الاستغلال ، وهذه الصورة تواجهها الفقرة الاولى من المادة المنار اليها ، ومن المقرر ان الكسب لايمكن ان يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الامانة والنزاهة .

\* - والصوره الثانية : هي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلى على الموظف ومن في حكمه ، ولكن يثبت ان لديه في ماله زيادة عجز عن اثبات مصدرها ، وهذا موضوع الفقرة الثانية من المادة ، وفي هذه الحالة يتعين ان يكون نوع وظيفة المتهم مما يتيح له فرصة الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين لاعمال هذه القرينة ان يثبت توافر هذين الامرين ، وهما الزيادة غير المبرره في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن اثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع ، ولا يسار الى حكم هذه القرينة المتصوص عليها في الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك في الموظف

ومن في حكمه لأن الفقرة الثانية تالية للفقرة الأولى في النص منعطفة عليها في الحكم ، مرتبطة بها في المعنى ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى اعتبار القرينة العامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية دليلاً مطلقاً لا يندفع إذا انقطع حكمها غير مرتبط بحكم الفقرة الأولى ، المحض كون المدعى عليه الذي نسب إليه الكسب موظف أو من في حكمه ، وهو بعيد عن أن يتعلق به مراد الشارع الذي أراد إيجاد قرينة عامة في حق المدعى عليه حتى لا تكلف سلطة الاتهام مئونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة في ثروته الأمر الذي قد يعجزها إثباته خصوصاً وأن لقانون الكسب غير المشروع أثراً رجعياً ينعطف إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم يكن يتوقع أحد من الموظفين أو من في حكمهم أنه سيجيء وقت يسأل فيه عن مصادر إيراده - والمراد بالمصدر عموم المورد المالي دون تفاصيل أسبابه ودقائق أسانيده .

( نقض جنائي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . ونقض جنائي ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ) واذ كان ذلك - وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون عليه ، أن المحكمة قد ألقت بعبء أثبات المصدر غير المشروع بالزيادة في ذمة المتهم المالية على عاتق سلطة الاتهام خلافاً للمقرر قانوناً طبقاً للتفسير الفأثت ، ضاربة الصفح عن أقرار المتهم بتحقيقات المدعى العام الاشتراكي المقيمة برقم ٢ لسنة ١٠ ق حراسات المنضمة للدعوى ، والثابت فيه - الأقرار - عجزه عن أثبات مصدر الزيادة الكبيرة الطارئة في ثروته ، والتي تتناسب مع موارده ، دون أن تطالبه بإثبات مصدرها ، ثم تركن في ذات الوقت إلى أقواله المجردة والمرسلة في تبرير أوجه الانفاق آخذة من تلك الأقوال دليلاً على صحتها ، دون أن تكلف نفسها حتى مجرد الرجوع إلى المستندات التي فُحرت بها الدعوى ، فإن الحكم وقد انحدر إلى ذلك ، وأسقط من اعتباره القرينة القانونية العامة على أن الزيادة الطارئة في أموال المتهم ، والتي عجز عن أثبات مصدرها - على ما ورد بتحقيقات المدعى العام الاشتراكي - أنما تمثل كسباً غير مشروع ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

**أصل مقيد بأن يكون وليد المنطق**

**ويشار بتوافره في أسباب الحكم**

**\* - الوجه : القصور في التسبيب :**

لما كان الأصل أن المحكمة حرة في اقتناعها وغير ملزمة ببيان

علة اقتناعها ، غير أن هذا الاصل مقيد بان يكون اقتناع المحكمة وليد المنطق وأن تبين في أسباب حكمها ما يشير الى توافر هذا المنطق ؛ ذلك ان عدم تسبیب الحكم على نحو كاف يسمح بمراقبة مدى صحة تطبيقه القاعدة القانونية يؤدي الى تخلف الاساس القانوني للحكم ؛ ويكون الحكم بذلك معيبا بالقصور في التسبیب، ومن ذلك خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة التي أصدرته قد محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الإثبات التي قام عليها الانهام فيها عن بصر وبصيرة ، ولما كان ذلك - وكانت واقعة الدعوى المطروحة قد استمدت كيانهام معظم أو جل عناصرها من دعوى الاعتداء على المال العام المشار فيها الانهام للمتهم وآخرين أمام النيابة العامة بما يجعل هذه الدعوى في حكم الواقع والقانون مصدر رئيسي من مصادر أوراق الدعوى المطروحة ومورد من مواردها وتمثل في بنيانها دعامة وركيزة قوية ، ومن ثم فإن المحكمة وقد اغمضت عينيها حتى عن مجرد ضم التحقيقات التي تجريها النيابة العامة وسكنت عن الاطلاع عليها تكون قد شاءت بإرادتها ان تسقط من اعتبارها عنصرا هاما ولازما في تكوين عقيدتها في الفصل في الدعوى المطروحة ، ربما لو وفرتة لنفسها ، وهي لاشك قادرة على توفيره ، لكان بالضرورة قد تغير وجه الرأي لديها في الدعوى المطروحة .

### محكمة لم تأمر بضم ملف القضية

ومن عجب - أن المحكمة لم تأمر بضم ملف القضية التي يجري تحقيقها أمام النيابة العامة وأما طلبت منها فقط - وعلى ما جاء بحكمها - تقديم التقرير النكميلي لمكتب خبراء وزارة العدل رغم علمها بأن هذا التقرير ليس ألا ورقة من أوراق هذه القضية ، ولا ريب أن هذا الامر يعكس حقيقة أدراكها ووعيها بأهمية الرجوع الى قضية النيابة العامة آنفة البيان وعدها من عناصر التقدير والتقييم في الدعوى المنظورة ، ومن ثم فقد انحسر عنها بصرها وبصيرتها .

ولا جدال - في أنه لو أنتهى أمر هذه القضية بحكم جنائي بادانة المتهم لوقفنا أمام خباله من حالات التعارض والتناقض في الأحكام وهو أمر يتأذى به شعور العدالة ويحقق الضرر بالصالح العام .





# مجلد اقتراح

النائب العام بين الاختيار والتعيين



المستشار صلاح الرشيدى النائب العام



عاطف الحسينى وكيل النائب العام السابق



# (مجرد اقتراح)

النائب العام بين

الاختيار والتعيين

وفي نهاية ما طرحته هذه القضية من آراء وأفكار وقضايا طرحت  
تساؤلات هامة وملحة حول أهمية منصب النائب العام في مصر  
وما ينبؤ به صاحبه من مسؤوليات هذا المنصب الخطير، فهو في  
الواقع من وجهة نظرنا مسئولية جسيمة يتحملها كل من تقلد زمام هذا  
المنصب، أو مناصب أخرى مماثلة فهي في الحقيقة مسؤوليات جسام  
ليست شرفية، ولكن الاساس والقاعدة الصلبة لهذه المسئولية هي  
الحرص الشديد على تحقيق العدالة فيما شجر بين الناس، بكل  
الابعاد والمعايير والمفاهيم القانونية حتى تسترد الحقوق لاهلها مهما  
كان شأنهم في هذه الحياة ٠٠٠٠ فمن واجبات هذا المنصب أنه لا فرق  
بين حاكم أو محكوم أمام قانونه فالجميع سواسية عند اقرار الحق  
وابطال الباطل ٠٠، ولا إفلات لظالم أو منحرف، أو مرتكب لجريمة  
من الجرائم المستوجبة للعقاب أيا كان نوعها - من سلطان القانون  
والذي به يقف صاحب هذا المنصب بالمرصاد بكل أسلحة القانون  
أمام ظلمين الظالمين وأكلة حقوق الناس بالباطل وبدون وجه حق ٠

ولما كان منصب النائب مسئولية تنؤ بها الجبال تجاه هذا  
الشعب ومصائر أفراد، فيما شجر بينهم من خلافات ومنازعات  
وغيرها من أمور يجب علاجها وحسمها من الناحية القانونية فوراً  
فيما يعرض عليه من قضايا تتعلق ببعضهم البعض، أو تتعلق بالدولة  
في مالها العام، وذلك لاحكام القضية وتضييق الخناق على المستغلين  
والمحتكرين لأقوات الشعب ٠٠ الذين طغت وتطفو روائحهم الكريهة على  
السطح فجأة ومن القاع، وكذلك أيضاً للحد من ظاهرة السطو  
على المال العام ٠٠ التي أثرت على حسابها فئة أو شريحة لم نسمع  
بها من قبل ٠ وظهرت فجأة في لمح البصر ٠٠ بأسبقية الباطل  
وريادته على أرض هذا البلد الطيب، حتى امتلكت هذه الفئة في تعداد  
المليونيرات بثروات هائلة تحمل أرقاما مالية قد تعجز عن عدّها ٠

حقيقة أنها مسئولية كبرى تلزم من تقلد زماما أن يضرب على أيدي العابثين بإقوات هذا الشعب بشدة وبقوة القانون وسلطانه . . . الذي يتساوى أمامه الجميع . .

فمسئولية النائب العام هي مسئولية الراعى لرعيته وقد أشار الاسلام الى هذه المسئولية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وقال أيضا في حديث آخر ( عدل ساعة . أخير من عبادة الدهر كله ) .

ومن بين هذا وذاك من تساؤلات عديدة نجد أنفسنا أمام سؤال هام حول منصب النائب وأهميته الخطيرة يفرض نفسه : ما هو موقف النائب العام بين الاختيار واليقين ؟ وما المراد من ذلك ؟ هل الاختيار لهذا المنصب أكثر حركة ومرونة لسرعة التصرف في كل ما يعرض على النائب العام من قضايا ومشكلات . أم التبعين ؟

**وحول هذا التساؤل : جاء بقلم الاستاذ عاطف الحسيني وكيل النائب العام السابق والمحامي بالنقض :**

بانه يقوم القضاء - والنيابة العامة شعبة أصيلة فيه - بمهام بالغة الخطورة في حماية الشرعية وتأكيد سيادة القانون ، والحفاظ على المصالح العامة والخاصة على السواء . .

ويقتضى قيام القضاء بواجبه في اعطاء كل ذي حق حقه بانه ألا يكون خاضعا لهيمنة أية جهة قد تكون خصما في الدعوى . .

ومن المقرر أن المطالب بحق ينكره عليه خصمه ، لا ملجأ له الا الى الله سبحانه وتعالى ، أو الى خليفة الله في الأرض ، وهو القضاء ؛ وللقضاء - بمقتضى هذه الخلافة - ولاية الحكم بين الناس ، والله جل وعلا يقول في محكم آياته : « يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق »

ولا ينبغي بحال أن يلجأ المواطن الى قاضيه فيجده خاضعا لهيمنة خصمه تابعا له ، فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار ؛ ومن هنا تبدى ضرورة تأكيد حق المواطنين في استقلال القضاء عن كافة الجهات الاخرى ؛ وعلى رأسها السلطة التنفيذية التي كثيرا ما تكون طرفا في خصومات مع الأفراد . وقد تحدث كثيرون - وما زالوا - عن وجوب استقلال القضاء ؛



وعن تحريره من الخضوع للسلطة التنفيذية ، وعدادوا صورا لضمان ذلك ؟  
أقلها أن تكون للمواطن حق في ألا يكون قاضيه مهددا بالعزل من منصبه  
بغير الطريق التأديبي ، وإذا كانت الدولة قد كفلت ضمانا عدم العزل بغير  
الطريق التأديبي لجميع العاملين بالدولة مهما قل مستواهم الوظيفي ،  
فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد استثنى من ذلك رجال القضاء ، فأجاز  
عزلهم بغير الطريق التأديبي - عدا مستشارى محكمة النقض - ودون أى  
ضمان حقيقى لعدم اساءة استعمال هذه السلطة فى عزلهم .

### أمنها بالعدل

وهذه الدعوة لتقرير حق المواطنين فى استقلال قضائهم وحيثيته  
ليست مطلباً فثوياً للقضاء ، بل هى مطلب شعبى لكل المواطنين ، وليست  
مجرد حديث نظرى أو اجتهاد فلسفى ، ولكنها صيحة حق ، وضرورة ملحة  
وعاجلة من أجل حل مشاكل المجتمع ، ودق لناقوس الخطر ، فالمواطن الذى  
يشك فى إمكان حصوله على ما يعتقد حقا له بالأسلوب الشرعى ، قد يلجأ  
الى العنف للحصول عليه ، أو للثأر الفردى أو الجماعى - لحرمانه منه -  
وهذا أمر لا ينبغى بحال السماح به ، سواء تم بصورة فردية أو بشكل  
جماعى ، والعدل للناس ضرورة كالمأكل والملبس والسكن ، بل به تتوافر  
هذه الضرورات للناس ، وبغيره لا يمكن أن تتوافر ، وإن توافرت - جدلاً  
فلا ضمان لعدالة توزيعها على مستحقيها - وحق المواطنين جميعاً فى العدل  
كحقهم فى استرداد كل شبر من تراب وطنهم المقدس . وقديماً طلب أحد  
الولاة من الخليفة أن يعمده بجند كثيف لتأمين ولايته من خطر خارجى يتهدها  
فبعث اليه الخليفة يقول : « أمنها بالعدل » .

### لن يتبع النائب العام ؟

والى جانب الكثير الذى قيل ويقال حول حق المواطنين فى استقلال  
قضائهم وتحريرهم من التبعية للسلطة التنفيذية ، فإن هناك كلمة أفتح  
بها الحوار حول طريقة اختيار النائب العام ، وحول قابليته للعزل بغير  
ضمان . فالنائب العام هو قمة جهاز النيابة العامة ، وهو الوجه لعضائها  
وهو صاحب الدعوى الجنائية .

وفى ظل النصوص القائمة ، يعين النائب العام ويعزل بقرار من  
من السلطة التنفيذية وحدها ، بغير أى ضمان ، ودون الرجوع فى التعيين  
أو العزل الى أى جهة لاستطلاع رأيها أو أخذ موافقتها . . . .

وقد شهدنا خلال السبعينيات نائبيين عامين يعزلان كل منهما من منصبه ( فى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٨ ) ونائبيين عامين آخرين يعين كل منهما فى منصب آخر قبل انتهاء مدة خدمته ( فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ) .

وفى مباشرة النائب العام لمهامه ، فان المادة ١٢٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تخضعه صراحة لتبعية وزير العدل ، كما تجعل للوزير حق الرقابة والاشراف على النيابة العامة وعلى جميع أعضائها ، ووزير العدل يحكم منصبه رجل سياسى وعضو فى الحكومة وفى جهاز السلطة التنفيذية ، ورئاسته للنائب العام تجعل الأخير مرؤوسا كذلك لرؤساء وزير العدل فضلا عن تبعيته بالضرورة لمن عينوه ولمن يملكون عزله فى أى وقت بغير أى ضمان .

واذا كان البعض يذهب الى أن من يشغل منصب النائب العام وهو مكبل بهذه التبعية ومحاط بتلك القيود ، لابد أن يكون بطلا أسطوريا ليستطيع الحفاظ على حياده ويخول دون تدخل السلطة التنفيذية فى أمانة الدعوى الجنائية التى يحملها ، فاننى - ودون حاجة الى الاستطراد فى مناقشة هذا الرأى - أرى أن النصوص القانونية يجب أن تكفل لكل من يشغل منصب النائب العام - وبغير تطلب قدرات غير عادية فيه - أن يحمل أمانة منصبه ، وأن يكون بحق حارسا للشرعية تحفظا على سيادة القانون ، وعلى حقوق المواطنين .

### تعديل قانون السلطة القضائية

ولهذا ، وللحفاظ على الطابع القضائى البحت لمنصب النائب العام ، فإنه يجب تعديل قانون السلطة القضائية بالنص فيه على أن يكون شغلا لمنصب النائب العام بطريق النذب من بين المستشارين أو من فى درجتهم ، ولمدة سنتين قابلة للتجديد ، وأن تتولى الجمعية العامة لمستشارى محكمتى النقض واستئناف القاهرة اختيار من يندب لشغل هذا المنصب وتجديد ندبه أيضا .

واذا لم يتحقق هذا التعديل ، فلا أقل من النص على أن يكون تعيين النائب العام أو عزله بعد موافقة الجمعية العامة لمستشارى محكمتى النقض واستئناف القاهرة ، وعلى حظر توليه أى منصب سياسى أو تنفيذى أو شغله أى وظيفة فى الحكومة أو القطاع العام لمدة خمس سنوات تالية على انتهاء خدمته ، منعا لمحاولات التأثير أو الإغراء ، ولدرء أية شبهة تلحق بمنصبه الجليل .

## حصانة النائب العام وضمانات المواطنين

وليس من شك في أن تحصين منصب النائب العام على هذا النحو ، سوف ينعكس بآثره على كل أعضاء النيابة العامة ، ومن ثم على اكتمال صورة الرسالة التي يضطلعون بها في حماية الشرعية وتأكيد سيادة القانون . وإذا كان ما تقدم لا خلاف على أهميته ، ويعلم الكافة أثره على سير الدعوى الجنائية التي يتعين أن تستهدف الحق والعدل دون سواهما ، ولا تنحرف في الوسيلة أو الغاية تحت تأثير رغبة أو رهبة يتعرض لهما النائب العام باعتباره الأمين على تلك الدعوى ، وكانت الأمثلة التي حدثت بالفعل ، أو يمكن أن تحدث ، ماثلة تنطق بخطورة الأمر وفداحة آثاره ، وتهدد كل مواطن شريف في يومه وغده بظلم لا يستطيع له دفعا ، فانه لامناص من أن يقول رجال القضاء ورجال القانون كلمتهم في الطريقة المثلى لاختيار من يشغل منصب النائب العام ، وليكون من يشغله أمينا يتحقق على الدعوى الجنائية الوكولة اليه .

## سنوات عصيبة وحصانة النائب العام

وأدعو الله سبحانه وتعالى ألا تلقى هذه الدعوة للحوار ذات المصير الذي لقيته دعوة تحمل جوهر الفكرة التي أطلقها من قبل الأستاذ المستشار محمد عبد السلام النائب العام السابق في كتاب أصدره في منتصف السبعينات أسماء « سنوات عصيبة » روى فيه ذكرياته عن السنوات التي قضاها في منصب النائب العام وما عاناه من ضغوط كانت تمارس من وزير العدل ومن الحكومة تدخلا في أدائه لرسالته ، ولما استشعروا بعدم استجابته لغير ضميره وسلطان القانون أقصوه من منصبه وكما قال في كتابه بالحرف الواحد « ... انه كان يهم الحكومة في ذلك الوقت أن يتولى منصب النائب العام من يذعن اذعانا كاملا لتوجيهاتها ... »

وقد ختم النائب العام السابق كتابه بقوله « أرجو أن يطرح للبحث تحصين منصب النائب العام لخطورته بجعله مستشارا منتدبا من محكمة النقض أو إحدى محاكم الاستئناف على أن يكون ترشيحه من الجمعية العمومية لمحكمته بناء على طلب وزير العدل وبشرط اقرار مجلس القضاء لهذا الترشيح وعلى أن يكون النذب لمدة محددة قابلة للتجديد »

## نداء عاجل لصياغة مجتمع النقاء والطهارة

---

واذا كانت قد مضت سنوات على صدور كتاب السيد النائب العام السابق دون أن يستجيب لدعوته أحدا وكان تعديل قانون السلطة القضائية - بما يحفظ استقلال القضاء - أمرا مطروحا في الشهور الأخيرة وتدارسته العديد من اللجان القضائية وانتهت فيه إلى اقتراحات محددة ،

فما أحوجنا في هذه الآونة ونحن نتطلع إلى صياغة مجتمع جديد وكائزہ الفقهاء والطهارة ، والسعى الجاد إلى العمل المخلص على تحصين منصب النائب واعطاء الامر ما هو جدير به من جدية واهتمام .

والله ولي التوفيق





جامعة أسيوط  
الكلية العلمية  
الأساتذة  
١٩٨٤/٥/٢٨

السيد الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان

تحية طيبة وبعد :

فيشرقي أن أغفل إلى سيادتكم تأكيد مجلس نقابة المهن العلمية بالاستمرار في  
الوقوف إلى جانبكم دفاعاً عن الحق والعدل وإننا جميعاً على ثقة كاملة  
بمقدرة الأستاذة المصرية وبكم رائداً علمياً في حياتكم في محراب العلم  
والبحث العلمي بكل التفاني وال إخلاص .

وتؤكد النقابة كذلك على استعدادها التام - وفاء بالتزاماتها في الاسهام في  
تحمل الأعباء التي تتطلبها الدفاع في القضية المطروحة - الأمر الذي سبق أن عرض على  
سيادتكم بمعرفة السيد وكيل أول النقابة بالنهاية عنها .

هذا والتفاني على استعداد تام لهذا كل جهد ممكن لتأييد انهاء كل ما يترتب  
على هذا الموقف من أضرار حتى تعودوا سيرتكم الأولى في خدمة العلم والوطن .

وشرفتي أن أغفل لسيادتكم تمنيات النقابة وتمنيات الشخصية بأن يسير السبيل  
عليكم تمت الصحة والعافية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

تحيات الملمين

(دكتور مصطفى كمال جلال)

١٩٨٤/٥/٢٨

عبد العزيز سليمان  
رئيس مجلس النقابة



# لا يزال ملف القضية مفتوحاً

ان هذا الكتاب أول فصول القضية في مراحلها الأولى فما زالت هناك فصول أخرى أمام القضاء لم تكتمل . ولنا جولة جديدة نحو توثيقها من خلال المتابعة لأحداثها التي لم تنته بعد .!!

وما زال ملف القضية مفتوحاً ينتظر الكلمة النهائية فيها . وسوف نقدمها بأذن الله تعالى في الجزء الثاني من هذا الكتاب في طبعة لاحقة بما تسفر عنه النتائج القضائية شاملة ، وفي صورتها الموثقة في حياض وتجرد . الا فيما يتصل بهذه القضية ، وما سبقها من أحداث ، وصراعات مؤدية اليها ، وكانت المدخل الذي ساقها الى المحاكمات التي تمت ، وما عساه أن يتم الفصل في فصولها الباقية والمطروحة أمام القضاء المصري .

وذلك التقديم والعرض لهذا الكتاب ، انما نقصد به التوثيق المرجعي لهذه القضية خدمة منا للقراء الاعزاء في مختلف المجالات وخاصة من رجال القانون .

وسوف نقدم للقارئ في الجزء اللاحق أهم ما فجرته القضية حول موضوع الازدواج في الاختصاصات بين النيابة العامة وجهات التحقيق المماثلة وكذلك أهم الآراء وردود الفعل حولها ، وقرارات الجمعية العمومية لمحكمة النقض وقضاة مصر حول قانون حماية المقيم من العيب .

وفي هذا الكتاب مفاجآت جديدة . . . . .  
وفي القضية مفاجآت أخرى جديدة ، لم يكشف عنها القناع بعد !!  
وسوف نقدمها بأذن الله تعالى للقراء والمهتمين بهذه القضية وذلك بوثائق ومستندات خطيرة . . . . .

والله الموفق والهادي الى سواء السبيل نعم اولى ونعم النصير

# ( فهرس الكتاب )

الصفحة  
٥

- المقدمة . . .

١١١

\* الفصل الاول : هذا الرجل . . .

- لمحة سريعة عن حياة د. سليمان العلمية ونشاطه

- رضاء السلطة والرجل المرموق . . .

٣٧

\* الفصل الثاني : تفاصيل القضية . . .

- مراحل التحقيق : (١) قصة الصراع الخفى

(٢) المدعى العام الاشتراكي (٣) نيابة الاموال العامة

(٤) ادارة الكسب غير المشروع (٥) محاكم القيم

٦٣

\* الفصل الثالث : القضية في محكمة الجنايات . . .

(١) قرار الاتهام (٢) نماذج من اقوال الشهود

(٣) اقوال د. سليمان وقرينته (٤) المرافعات وابحات

قانونية شغلت رأى العام وصور لوثائق هامة في القضية

١٦٣

\* الفصل الرابع : البراءة . . .

(١) مدخل في سطور للحكم (٢) نص الحكم والحيثيات

٢٤٨

\* الفصل الخامس : ماذا بعد ؟

جولة جديدة أمام محكمة النقض

(١) لماذا طعنت النيابة العامة في براءة د. سليمان أمام

محكمة النقض

(٢) مجرد اقتراح : النائب العام بين الاختيار والتعين

(٣) برقية وزير التعليم . . . وهناك موضوعات أخرى

---

## الخطأ والتصويب

\* نبيل عشوش بالعلاقات العامة بمطار القاهرة وليس وزيرا



المؤلف



أحمد الاسواني

\* المحرر الشؤون

القضائية والدينية

بجريدة الأهرام

\* عضو نقابة الصحفيين

الغلاف تصميم الفنان :

نجاجي كامل

---

مطبعة وديع ٩ شارع اسماعيل عطية وتفرع من ش الدويدار - حدائق القبة

---

# ( تحت الإعداد والطبع للمؤلف )

---

## كتب :

- \* الاسلام والود الخفى .
- دراسة حول قضية تحديد النسل  
وهوقف الدين الاسلامى منها
- \* الرشوة فى المجتمع المصرى :
- دراسة دينية ، نفسية ، فلسفية واحصائية شاملة لقضايا الرشوة  
التي صدرت فيها احكام قضائية من محاكم مصر
- \* مساجد لها تاريخ :
- \* [ دراسة دينية تاريخية لمساجد آل البيت بمصر ] :

## « وجموعه روايات قصصية »

---

- \* - ولم تنته القضية بعد ؟!
- \* - فتاة تبحث عن الجهل !!
- \* - صراع القبائل !!
- \* - دمعتان !!
- \* - المتسلط !!
- \* - وكانت أمنية لم تكتمل ؟!

---

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

---

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

١٩٨٢/٢٥٩٥م





## في هذا الكتاب

□ □ وقائع جديدة لم تنشر لقصة الصراع الحفي

حول ألهم قضايا العصر .

□ □ كشف النقاب عن الشخصيات التي كانت

وراء الكواليس وعركت القضية .

□ □ صور لوثائق هامة بالأسماء والتوقيعات .

□ □ أبحاث قانونية ومرافعات شغلت الرأي العام

□ □ ألهم ما فجرته القضية حول موضوع الإزدواج

في الاختصاصات بين النيابة العامة

وجهاً التحقيق الأفرى .

□ □ آراء وردود فعل .

□ □ قرارات الجمعية العمومية لمحكمة النقض وقضاة

مصر حول قانون حماية القيم من العيب .




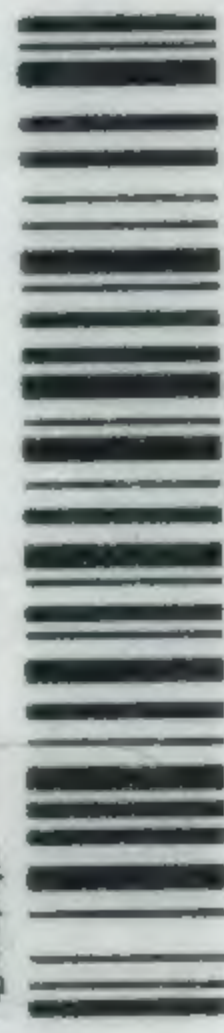








 Bibliotheca Alexandrina



1523403